الاسلام وقضايا العصر ٢

# الجبهة العربية الايرانية ضد الحلف الامريكى الصهيونى

عادل حسين






المركز العربى الاسلامى للدراسات

الإسلام وقضايا العصر ٢

# الجبهة العربية - الإيرانية
# ضد
# الحلف الأمريكي - الصهيوني

(٩١ - ١٩٩٣)

## عادل حسين



المركز العربي الإسلامي للدراسات

الناشر

المركز العربي الإسلامي للدراسات

٣١٣ شارع بورسعيد - السيدة زينب - القاهرة

ت: ٣٩٣٣٧٥٥ - ٣٩٠٩٧٦١

فاكس: ٣٩٠٠٢٨٣

الاشراف الفنى

طــارق الكـركيت

تصميم الغلاف

عصام حنفى

# بين يدى الكتاب

باسم الله وبحمده أقدم هذا الكتاب للقارىء الكريم فأقول إنه تحليل علمى أمين لتطورات المعارك ضد الحلف الأمريكى الصهيونى خلال الفترة من مطلع ١٩٩١ إلى آخر ١٩٩٣.. إلا أن وصف هذه التحليلات المنشورة بأنها علمية وأمينة لا يعنى أنها باردة وتزعم الحياد، فالتزام الأمانة فى البحث العلمى لايعنى أن يكون الكاتب محايدا بين الحق والباطل، بل نحن نستخدم المنهج العلمى وندقق فى فهم ما يجرى حولنا لكى نكون أقدر على خوض معاركنا ضد أعدائنا، ورفعا لراية لا إله إلا الله.

إن فصول هذا الكتاب هى مقالات نشرتها فى «الشعب»، ولذا أقول إنها تحليلات علمية كتبت من قلب معارك الجهاد، ونسأل الله أن يتقبل ما تحملته مع إخوانى فى سبيل هذا الذى دعونا له، وفى مواجهة أصحاب الآفك والضلال.. وقد التزمنا فى مواقفنا كلها مبدأ قرآنيا ثابتاً وهو أن لانوالى الأعداء (وعلى رأسهم اليهود والذين أشركوا)، فنحن لا نأمن لهم أو لمكرهم.. ومؤكد فى عصرنا أن التمكين للإسلام يستحيل ما لم نحقق نصراً حاسما على الحلف الأمريكى الصهيونى، حتى نحرر إرادتنا ونطبق شريعة الإسلام بمعناها الكامل فتكون نوراً لنا وللبشر أجمعين.

والمنهج العلمى فى دراسة المواجهة بين أمتنا العربية الإيرانية وبين الحلف الأمريكى الصهيونى، لابد من أن يكون منهجاً مركباً.. وهذا فى الحقيقة هو المنهج الصحيح (خاصة فى مجال العلوم الاجتماعية). فأنت لا يمكن أن تعزل فى دراستك ما هو سياسى أوجيو سياسى عما هو اقتصادى أو ثقافى أو اجتماعى، فكل هذه الأنشطة تتداخل معا فى حياة المجتمع وتتفاعل مع بعضها البعض، ومؤكد أن الدراسة المركبة، مسألة عسيرة وقد يضل الباحث فى غابتها، ولكن يقلل احتمال الخطأ والضلال اعتصامنا بالقرآن والسنة، فالإسلام أطلعنا على خبايا التشكيل المركب للبشر ومجتمعاتهم، ولا مجال لأن نضل إن نحن تمسكنا بأصول ديننا، وإذا نحن أخذنا بها كلها، فلم نؤمن ببعض ماجاء فى الكتاب ونكفر ببعض.

إن التحليلات الواردة فى هذا الكتاب (وفى كل ما نكتب) تعتمد المنهج الإسلامى

المركب، وسيلحظ القارئ أننا كنا بفضل هذا على صراط مستقيم.. و«الحمد لله الذى هدانا لهذا وماكنا لنهتدى لو لا أن هدانا الله».. صدق الله العظيم.

* * *

إن قضية هذا الكتاب إذن هى أم القضايا فى جهاد الأمة الإسلامية المعاصر.. ومنذ عام ١٩٩١ بالذات، دخلنا مرحلة حرجة وخطيرة، فبعد ضرب القوة العراقية فى الحرب الضارية (التى احتشدت فيها جيوش من ٣٠ دولة) اختلت الموازين فى المنطقة لصالح الحلف الأمريكى الصهيونى، فى ظروف انهارت فيها الشيوعية والكتلة السوفيتية فتصور الكثيرون أن الدنيا ضاقت علينا، وأن نظاما دوليا جديداً قد قام تحتكر فيه الولايات المتحدة موقع الهيمنة المطلقة.. وقد أدى هذا إلى شعور عام بالضياع واليأس، رسخه وعمقه إعلام دولى صهيونى مضل وطاغ.

فى هذا المناخ انهارت المبادىء المقدسة والمبادىء الاستراتيجية، فأصبح أى حديث عن الجهاد والحرب مستنكراً، وأصبح الحديث عن النوايا العدوانية لأمريكا والصهاينة مسألة محرمة، والقائل بها مجنون أو خائن أى والله كان يقال عنا خونة لأننا ظللنا نحذر من الأعداء ونتشبث بالقدس!

والسياسة المصرية الرسمية كانت على رأس الدافعين باتجاه الاستسلام، وكان على حزب العمل أن يقاوم وحده متشبثا بشعلة النور وسط ضباب كثيف، ووسط عواصف وزعابيب من الإعلام الحكومى المخالف لنا.

وسيرى القارىء أننا كنا فى سعينا نخاطب العقول، ولانكتفى بشعارات حماسية تجدد الأمل والثقة بالنفس (وهو أمر مطلوب قطعا). كنا نؤمن بالغيب ووعد الله بالنصر، ولكن هذا يتكامل فى كتاباتنا وتحليلاتنا مع المنهج العلمى المركب فى دراسة ظروف الأعداء وحججهم (وفى دراسة ما يجرى فى أمتنا أيضا)، وكنا نصل بالبرهان إلى أن الموقف العام يتطور لصالحنا خلال السنوات محل المتابعة.

* * *

فى فصول الكتاب سيلحظ القارىء أننا لم نكن نعارض على غير علم، ولم نكن نتقدم بمقترحات غير مسئولة.. كنا نشرح وننصح وفق المعلومات الثابتة والمفهومات الصحيحة.. وإذا كانت الواقعية عندنا لا تعنى أن نسلم بالأمر الواقع كما هو، ومهما كان ظالما ومنافيا

لشرع الله، فهذا لايعنى أننا سنغير الواقع الكريه بمجرد لعن هذا الواقع، وكذلك فإن الرفض الفعلى للواقع الكريه لايكون بالتحليق فى الخيال وبالنظرة الحالمة للأفق البعيد، ولكن السعى الجاد لتغيير مانكره ونرفض يبدأ بأن نفهم بعمق أبعاد هذا الذى نجاهد من أجل تغييره حتى نحدد الخطة المناسبة، ونحدد الأساليب اللازمة لجهادنا، والتى قد تبدأ بسيطة وصغيرة ثم تنمو وتتشعب.

١ ـ نحن مثلا لم نكن نرفض مبدأ المفاوضات، مدركين أن الصراع مع العدو يشمل بالضرورة قدراً من التفاوض إلى جانب القتال، ولذا كانت معارضتنا للحكومة (وللحكومات العربية الأخرى) منصبة على نوع المفاوضات التى جرت بعد مؤتمر مدريد (وسابقتها مفاوضات كامب ديفيد).. والنوع الذى نطلبه هو مفاوضات تستند إلى إعداد للقوة وإلى إرادة الجهاد. إن هذا المبدأ العقلانى (والثورى فى الوقت نفسه) من المفاوضات، لم يكن محل ترحيب وتفهم من بعض القوى الوطنية، ولكن كان الرفض الأساسى لما نقول يصدر عن الحكومة التى كانت مندفعة بكل طاقاتها إلى مفاوضة الأعداء دون قيد أو شرط، ودفعت معها كل من صادفته فى طريقها!

٢ ـ ونحن لم نكن نرفض أى تفاهم مع الأعداء يحقن الدماء، ويحقق سلاما عادلا، ولكن كنا نرفض ـ كما قلت ـ نمط المفاوضات الذى كان ساريا فى تلك الفترة، فقلنا إنها مفاوضات استسلام وليست سلاما.. **وحين وصلت مفاوضات الاستسلام إلى إعلان أوسلو، لم نبالغ فى الهجوم على القيادة الفلسطينية (كما فعل كثيرون)، ولم نقذف الاتهامات التقليدية بالخيانة وما أشبه، والسبب أن المصيبة لم تكن مجسدة، فى قبول هذه القيادة لاتفاق هزيل مفرّط، فالمشكلة الأكبر (إذا كان الهدف إحداث تعديل فعلى للمسار) تكمن فى حال الدول العربية عموما التى تفرقت كلمتها ولم تعد تسعى لتعديل توازن القوى.. وفى هذا الصدد كان هجومنا صريحا على مواقف الدولة المصرية (آنذاك) باعتبارها المسئول الأول.**

**٣ ـ وفى اتفاق أوسلو كنا بفضل الله سباقين فى التنبه إلى جوانبه الاقتصادية الخطيرة، بينما ركز غيرنا فى البداية على خرائط الانسحاب ومداه. لقد هاجمنا طبعا نذر التفريط فى الأراضى المحتلة فى اتفاق أوسلو، ولكن تنبهنا إلى جانب هذا إلى مخطط الحلف الأمريكى الصهيونى، والذى أراد أن يجعل أوسلو فاتحة له. فقد تصور الحلف المعادى وقتها أن حال العرب يمكنه من فرض توسع اقتصادى وسياسى على أمتنا من المحيط إلى الخليج. لقد**

توالت المقـالات تكشف هذا المخطط الذى أصبح يسمى «الشـرق أوسطية».. ووسط تأييـد مصـرى حكومى عارم لهـذا الذى يجرى كان حـزب العمل يحمل لـواء الفضح والرفض. صـحيح أن بعض القـوى المعارضـة الوطنيـة كانت ترفض هى أيضـاً ما نرفـضه (فى سـوق الشرق الأوسط بالذات) ولكن كنا وحدنا نستخـدم المنهج المركب الذى يحدد أبعاد التحدى بشكل صحيح، ويحدد بالتالى المخرج.

٤ ـ كنا دائما نركز الانتباه على مفهوم توازن القوى الذى غاب عن كثيرين، فقوانا المنهارة (بعد حـرب الخليج الثانيـة) كانت سـبب الاسـتعلاء غيـر الطبيـعى للأعداء.. وبالتـالى كان المخـرج عندنا هو تعـديل توازن القـوى هذا، ولاحظنا من أجل ذلـك ودرسنا التطورات فى الموقف الدولى.. كـانت التطورات فى الأعوام ٩١ ـ ١٩٩٣ بطيـئة ومـحدودة ولكن مـغزاها مهم، فعلى عكس الأفكار السائدة كنا نشير مـؤكدين إلى أن أمريكا لن تحتفظ طويلا باحتكار الهيمنة الدولية.

٥ ـ وقد لفـتنا الانتبـاه (كما سـيلحظ القراء) إلى دلالة امـتلاك العـرب والمسلمين حـالياً لصواريخ وأسلحة دمـار شامل، وتحدثنا كذلك فى تلك السـنوات، ووسط ذيوع الضياع، إن بوسعنا أن نقـيم استراتيـجية جديدة لمواجـهة الأعداء تعـتمد على طوفـان البشر المسـتعدين للشـهادة، وتعـتمـد من ناحـية أخـرى على ردع الصـواريخ.. وكل هذه الأفكار تطورت فى كتـاباتى اللاحقـة (وستصـدر فى كتب قـادمة إن شاء الله)، ولكنى أذكـر الآن بأن الكلام فى تلك الأيام عن امكانية الجهـاد والقتال، كان أمراً لايحتمل شططه ولايطـاق من غالبية الناس، وعلى رأسهم أهل الحكم.

٦ ـ وفى مجال المتـابعة لتغير مـوازين القوى، لاحظنا كذلك ودرسنا التطورات السيـاسية الاقليمية، وخاصـة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفى الدولـة الإسلامية فى السودان.. فقد رأى حزب العمل أن هذه التطورات لها أثر مقدر على قوة العرب، وتطورات السودان لها أثر مقدر عـلى قوة مصر بالذات.. وقد كنا فى هذا كله وحدنا، ومررنا بلحظات حرجة حين زادت التـهديدات الموجـهة للدولتين (بـدعم قوى من الدولة المصرية)، وكـان علينا أن نصر على شـهادة الحق، فانهـال التحرش بنا، وسـيلحظ القارىء شيـئا من ذلك، وهو يطالع بعض مـا كتبتـه ردا على بعض من توعـدونا وخونونا.. والحـقـيقـة أن المواقف المبدئيـة من التعـاضد مع إيران والسـودان، وقبلهمـا العراق فى حـرب الخليج الثانية، كـانت هى معـيار

التفرقة بين من يعدون أنفسهم فعلاً لمواجهة الحلف الأمريكى الصهيونى، وبين من يعلنون عداءهم لهذا الحلف بمجرد السب والقذف.

وقد سبق أن نشرت ماكتبته فى قلب المواجهة مع العراق (١٩٩٠)، وكان عنوان الكتاب: الخليج الأمريكى (العربى سابقاً)، وكل ما سطر فى هذا الكتاب كان وفق الهدف الواضح، ووفق التحليل المركب الذى نستخدمه دوما، والذى أكسبنا فى كل معركة ثقة بالنفس تجعلنا نواجه الدنيا كلها بيقين المؤمن الذى يرى أنه مع الحق وأن الله ناصره.

والكتاب الحالى، يشمل بالضرورة طرفا من معالجتنا للمواقف مع إيران والسودان، ولكن نظراً للأهمية المحورية لهاتين الدولتين فى المواجهة العامة مع الحلف الأمريكى الصهيونى، فإننى جمعت المقالات الرئيسية عن إيران فى كتاب مستقل صدر، وسأفعل الشىء نفسه فى موضوع السودان إن شاء الله.

٧ ـ فى هذا الإطار توقعنا الأحتواء المزدوج، أى أن أمريكا ستتجه إلى ضرب إيران بعدما فعلته فى العراق (وقد حدث هذا فعلا).. وكان ضروريا أن نكشف كيف تترابط القضايا فى المنطقة، إذ لا يمكن أن نعزل أى تهديد لإيران عن مفاوضات الفلسطينيين، وكذلك لايمكن أن نعزل حصار العراق الخانق، وبعده ليبيا، عن تطورات المفاوضات الثنائية والشرق أوسطية، بل أوضحنا أنه لايمكن أن نفهم حصار ليبيا على نحو صحيح، وكذلك تهديد السودان، دون أن نربط هذه التطورات بهدف تهديد مصر نفسها ومحاصرتها .. بل قلنا فى دراساتنا إن السياسات الاقتصادية التى يفرضها صندوق النقد وغيره على مصر ترتبط بما يجرى فى ضرب العراق وغيره إلخ.. سترون كيف كان كل هذا النصح محل استنكار شديد.

٨ ـ وقد كان طبيعيا أن نكون المبادرين بتسليط الضوء على مخاطر التهديد النووى الإسرائيلى، وعن أثر ذلك فى فرض الاتفاقيات الجائرة علينا، ونحن لم نكتف بتسليط الضوء على هذه القضية (والتى كانت فى البداية [illegible] تجاهل فى السياسات الرسمية المعلنة)، إذ كان ضرورياً أن نربط هذا [illegible] الإسرائيلى بمطالبة الدولة المصرية والدولة العربية كى تقف [illegible] الصواريخ العراقية واسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها.. هذا هو الموقف العملى إن كنا صادقين .. إضافة إلى المطالبة بتخطيط يصنع لنا قوة ردع غير تقليدية.

٩ ـ وعجيب أن قضية بترول الخليج كانت محل طمس وتعمية، وكان علينا وحدنا أن نسلط الضوء (كما سترى فى فصول الكتاب) على مغزى استحواذ الخليج على ٦٠٪ من الاحتياطى العالمى الثابت.. إن الإعلام الرسمى كان حريصاً على استبعاد هذه الحقيقة عند بحث قضايا المنطقة، وكان يصر على أنه لا توجد علاقة بين مخططات الحلف الأمريكى الصهيونى للسيطرة على الخليج (ولمحاصرة العراق وإيران) وبين قضية فلسطين، وكان علينا أن نذكر الناس بهذه البدهيات.. والحقيقة أن حزب العمل شرح قضية البترول ومخططات الحلف الأمريكى الصهيونى منه أثناء الموقف الذى انفرد به أثناء الحرب الشرسة ضد العراق.

* * *

١٠ ـ لقد جرى الترويج لسياسات مخربة باسم الوهن والاستخذاء من ناحية، وباسم الخير العميم الذى سينهمر على مصر وشعبها من ناحية أخرى، إن هى سايرت الحلف الأمريكى الصهيونى فى مخططاته ! وقد وقع علينا وحدنا أن نكشف كل هذا، ... وبالنسبة «للخيرات» بالذات كنا نقول: رغم أن أى مكسب مادى نحصل عليه فى هذا الطريق النجس يعتبر حراما، فإنه مع ذلك لن يتحقق، وقد حدث بالدقة ما توقعناه، فبعد المشاركة فى حرب الخليج خرجت مصر من «المولد بلا حمص»، وكذلك خرجت «بدون حمص» فى تأييدها لمفاوضات إسرائيل.. وسيطالع قارئ الكتاب كيف كان ذلك.

إن معارضتنا لسياسة الحكومة آنذاك كانت حادة، وامتدت الخلافات إلى طائفة من المثقفين سايرت السياسات الرسمية وزودتها بالحجج والحيثيات.. والخلافات السياسية الصريحة لم تكن مجرد طرح أفكار فى ندوة أو فى مقالات، فالخلافات حين يكون طرف فيها الحكومة تعنى ما هو أكثر فى أن يبدى الطرف الآخر رأيه ويذهب فى سلام واطمئنان إلى بيته! وأقل ما ينتظرك إن كنت صريحا فى معارضتك هو التعرض لحملات من التشهير والبذاءة من بعض من أصحاب الإعلام الرسمى الذين يتبارون فى أكل لحم أخيهم حيا أو ميتا نفاقا لرئيس الدولة.. وقد حرصت على نشر عينة مما كتبته فى «الشعب» أثناء هذه السنوات ٩١ - ١٩٩٣، بنصها ونبرتها العالية، لكى أعكس من ناحية جو سنوات الخلاف الحاد، كيف كانت، وكيف وفقنا الله إلى الثبات فيها.

إلا أن نشر هذه النصوص الحادة فى الرد على السياسات الحكومية لها عندى فائدة أخرى، فهى تذكرة للقارئ، وللحكومة، أن حزب العمل يتجه إلى الله وحده فى كل ما يقول ويفعل، بهذه الحدة والحرارة عارضنا الحكومة حين رأينا أن مصالح الأمة تتعرض على يديها إلى خطر عظيم، فإذا عادت السياسات الرسمية إلى طريق الحق ولو جزئيا (كما يبدو الآن) فإننا نكون أسعد الناس بهذا التطور.. إننا قوم نخاصم فى الله.. ونتصالح ونصفوا أيضاً فى الله.

بقى أن أذكّر القارئ بأن برامجنا فى الاصلاح، والتى نصادق أو نخالف على أساسها، لاتنحصر فى موضوع هذا الكتاب ، فقد كنا نختلف (ومازلنا) حول السياسات الداخلية: فى الثقافة والسياسة والاقتصاد.. الخ. وكل هذا ناشىء فى الأساس عن موقف خاطئ فى الالتزام بشرع الله.. وتلك قصة طويلة أخرى، غطتها مقالات عديدة خاصة (ونصدرها فى كتاب مستقل إن شاء الله).. ولكن بين مختلف الموضوعات ستظل المواجهة مع الحلف الأمريكى الصهيونى ( كما ذكرت فى البداية) هى القضية الكبرى والحاكمة بين سلسلة القضايا التى نعالجها ونجاهد لاصلاحها.

*و.. أسأل الله دوام التوفيق والتثبيت*

**عادل حسين**

# ١

# كارثتان فى أسبوع واحد: الاتفاق مع الصندوق ونزع السلاح العراقى

* النتائج المباشرة لاتفاق الصندوق خطيرة.. والنتائج البعيدة أشد خطرا
* المساعدات لإسرائيل تهدف لتقويتها .. فمصلحة أمريكا أن تكون إسرائيل قوية .. والعكس صحيح بالنسبة لمصر
* السادات ومبارك فشلا فى تغيير الموقف الأمريكى .. وفى موضوع المساعدات استفيدوا من خبرة العراق!
* لماذا لا نتجه إلى ليبيا والسودان .. بدلا من محور أمريكا ـ الخليج؟
* لماذا لم يعلن الرئيس اعتراضه على القرار الإجرامى لمجلس الأمن؟

***تواجه الأمة العربية والإسلامية هذه الأيام كارثتين... ولا حول ولا قوة إلا بالله... الكارثة الأولى تتمثل فى الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، والكارثة الثانية إذعان العراق والعرب لقرار مجلس الأمن.***

***لقد استسلمت الدولة المصرية لكل السياسات الاقتصادية التى فرضها صندوق النقد بالتضامن مع البنك الدولى وبمساندة مباشرة من دول التحالف الغربى الذى تقوده الولايات المتحدة. وهذا الاستسلام يدعم المخططات الإسرائيلية للتوسع، فى ظروف تسعى فيها الولايات المتحدة إلى انتزاع اعتراف عربى شامل بالكيان الصهيونى، بدون أى تنازل مقابل من جانب إسرائيل يتعلق بالانسحاب من الأراضى المحتلة، فلسطينية أو غير فلسطينية، وقد وصفنا الاستسلام المصرى بأنه كارثة عربية إسلامية، نظرا للوزن الخاص لمصر، فالكارثة التى تصيب مصر تصل آثارها بالضرورة إلى كل أنحاء المنطقة***

إن الاتفاق مع صندوق النقد له نتائج مباشرة خطيرة (فى الأجل القصير): ستشتعل الأسعار وستتسع المظالم بزيادة الفوارق بين الأغنياء والفقراء، وستزداد البطالة وسيزيد إنتاج الكماليات على حساب المنتجات الضرورية

ولكن أخطر من ذلك نتائج الأجل الطويل. فالدول الغربية تفرض من خلال هذا الاتفاق مزيدا من السيطرة الأجنبية على نظامنا الاقتصادى وسياساته، وهذه السيطرة تهدف إلى إبقاء مصر متخلفة ومتخبطة. وبالتالى فإن زعم الهيئات الدولية بأن المتاعب المترتبة على سياستهم متاعب مؤقتة هو زعم غير صحيح، والصحيح أن تعليماتهم الاقتصادية (وما تمثله من هيمنة) تقضى باستمرار المتاعب وتفاقمها، وتقضى بمزيد من تفكيك الروابط الاقتصادية بين مصر والبلاد العربية.. وللأسف لا يتسع المجال للشرح والبرهان، ولكن صدقونى هذه هى النتيجة الحقيقية، وأقولها عن علم وبينة... وكيف ننتظر أن تكون النتيجة غيرما قلنا إذا كان صاحب القرار فى أمورنا الاقتصادية من اليهود والأمريكان؟

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٩ من أبريل ١٩٩١

# المساعدات الأمريكية لإسرائيل
# غير المساعدات المقدمة لمصر

وقد أوضحنا فى مقالات سابـقة أن معارضتنا للسياسات الاقتصادية الـتى تفرضها القوى الأجنبية لا تعنى قـبولنا بالأوضاع الحالية، فأحوالنا الاقتصاديـة تحتاج إلى علاج جذرى، ولكن ما يقدمه الصهاينة وحلفاؤهم سم قاتل وليس علاجا.

إن أهل الحكم عنـدنا ـ على عجزهم ـ ترددوا طويـلا قبل رفع الراية البيضـاء، وأحيانا قام اعتراضـهم على أسس وطـنية.. ولكـنهم فى أغلـب النقاط أعلـنوا موافقـتهم على ما يـطلبه الأجانب، وإن طلبوا «الرأفة والرحمة» فى التنفـيذ، حتى لا يثور الجياع وتتكرر أحداث يناير ١٩٧٧

إن كل الموازين فى الاقتصـاد المصرى مختلة (بفضل أهل الحكم وسيـاساتهم) ونشير بشكل خاص إلى عجـز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات. وأهل الحـكم يوافقون على سيـاسات الـهيـئات الدولـية فـى علاج هـذا الخلل، ولـكنـهم يـلحون فـى طلـب مزيـد من المساعدات وفى تأجيل سداد الديون حتى لايتحمـل الفقراء وأبناء الطبقة المتوسطة كل مرارة العلاج.. وفـى مقابل هذا المـطلب يقول الـصندوق إنه جـهة اقتصاديـة فنية ولا مجـال عنده لحديث عن الاعتبارات الاجتماعية والإنسانـية، وأهل الحكم يعلمون أن الصندوق كاذب فى دعواه هذه، فإسرائيل لا تخـضع للضغوط والشروط التى يفرضونها عـلينا.. وهم يحرصون فى إسرائيل على الجوانب الاجتماعية، وليس على الجوانب الاقتصادية وحدها.

ويلاحظ أن مطلب أهل الحكم عندنا بتخفيف حدة التقشف (من خلال المساعدات وإعادة جدولة الديون وإسقاط بعضها) يعنى أن يعيش المجتـمع المصرى مؤقتا عند مستوى يعلو على إمكانياته المحلية، وهذا ما تتمتع به إسرائيل، ولكن لماذا يؤدون لنا هذه الخدمة دون سائر البلاد المشابهة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية؟

إن العلاقات الدولـية مع القوى الغربية لا تـقوم على أساس المجاملة، ولـكن على أساس المصالح، وإذا كانت مصالح الولايات المتحدة تـقوم على أساس السيطرة واستنزاف مواردنا، فإن إسرائيل تسـتحق المساعدة وتستحق أن تـعيش على أعلى من مواردها لأنـها صاحبة دور

استراتيجى فى تحقيق هذه الأهداف الأمريكية. إن المساعدات المقدمة لإسرائيل تهدف إلى تقويتها اقتصاديا وعسكريا لأن هذه القوة تنفعهم وتؤكد سيطرتهم.. وفى المقابل فإن المساعدات الأمريكية لمصر تهدف إلى إبقائها ضعيفة اقتصاديا وعسكريا لأن ضعف مصر مفيد للمصالح الأمريكية ويؤكد سيطرتها على أمة العرب والمسلمين.. وبهذا المعنى فإن المساعدات الأجنبية قد تخفف أعباءنا (بشكل محدود ومشوه) فى الأجل القصير، ولكنها مصممة على أساس إبقائنا فى وضع التبعية والتخلف فى الأجل الطويل.

إلا أن أهل الحكم عندنا لا ينظرون إلا تحت أقدامهم، ولا يهمهم إلا أن تمر أيامهم على خير، وبغض النظر عن الكوارث التى سيتركونها لمن يأتى من بعدهم.. لا يهمهم إن أورثوا للأجيال القادمة وطنا مستقلا قويا، أو وطنا مهانا صاحب يد سفلى.

وقد تصور أهل الحكم أن بوسعهم أن يحصلوا على معونات سخية دائمة من الولايات المتحدة، وقد حصل السادات على وعد بأن تكون كمية المعونات المقدمة إليه مساوية لكمية المساعدات المقدمة لإسرائيل، وكان مستعدا فى سبيل ذلك أن يدفع ثمنا باهظاً يبدد فيه آمال المستقبل العربى، فتصالح مع إسرائيل وحده وبدون حل لمشاكل الأراضى العربية التى تحتلها.. ولكنه مع ذلك لم يحصل على ما وعدوه به، فظلت المساعدات إلى إسرائيل أكبر من الناحية الكمية، وظلت شروطها الاقتصادية والسياسية لاتقارن مع الشروط المفروضة على مصر، وقد حاول السادات أن يحسن هذه الشروط فأعلن أن دور مصر فى حماية المصالح الأمريكية لا يقل عن دور إسرائيل، ولكن الولايات المتحدة لم تصدق هذا مطلقا، وظلت تعتبر مصر عدوا محتملا، وأن أفضل ما تقدمه مصر خدمة للمصالح الأمريكية هو أن تظل معزولة عن أهلها ومهيضة الجناح.

ويبدو أن الرئيس مبارك أراد فى أزمة الخليج أن يكرر التجربة فقرر المشاركة فى حرب الخليج تحت قيادة أمريكا حماية لمصالحها البترولية.. وكانت التقديرات أن هذا الموقف سيزيد المساعدات إلى المستوى الإسرائيلى، وسيجعل النظرة إلى الدور المصرى تختلف، وبالتالى ستختلف النظرة إلى دور المساعدات الأمريكية فتكون عامل تقوية بدلا من كونها عامل إضعاف، وواضح الآن أن هذه الحسابات كانت خاطئة تماما مثل حسابات السادات، فلا المعونات زادت، ولاوظيفتها تغيرت، وبعد أن استُخدمنا فى حرب الخليج، أكدت الشروط

الأمريكية وشروط صندوق النقد أن الهدف الأساسى ثابت وهو أن تكون مصر ضعيفة معزولة، وأن المساعدات والتيسيرات لا تقدم إلينا إلا بقدر ما تكون قيدا يمنعنا من الانطلاق.

***

ويدهشنى من يكتبون الآن متصورين أننا سنجد عند حكام الخليج ما لا نجده عند الأمريكان.. ألا يعلم هؤلاء أن حكام الخليج لا يملكون من أمرهم شيئا؟ وأنهم لا يقدمون أى منح أو قروض إلا بموافقة أمريكا؟ ولماذا يتصور أهل الحكم أن الولايات المتحدة وشيوخ الخليج سيعاملوننا على نحو يغاير ما عاملوا به العراق؟ لقد أغدق حكام الخليج على العراق (بأمر من أمريكا) طالما أنها كانت فى حرب ضد إيران استفادت الولايات المتحدة من نشوبها واستمرارها، وبمجرد أن توقفت الحرب توقف الدفع (بأمر من أمريكا أيضاً) بل طالبوا العراق بسداد ما قدم له، وحين تذمر وشكا من الغدر، تصاعدت الأمور حتى وصلت إلى ما وصلت إليه

المصير نفسه ينتظرنا. إنهم لا يريدون عراقا قوية ولا إيرانا قوية ولامصر قوية. وقد انتهى الآن الدور المصرى فى حماية المصالح الأمريكية، وإذا أصررنا على أن يسددوا لنا ثمن ما قدمناه سينالنا منهم عقاب شديد، وقد فهم أهل الحكم ذلك. ولذا استسلموا أمام صندوق النقد الدولى بدون قيد أو شرط.

## الكارثة الثانية: ما جرى فى العراق

و.. إذا انتقلنا إلى الكارثة الثانية، كارثة القرار الصادر من مجلس الأمن ضد العراق، فإننا نقول إن الجيش العراقى استطاع أن يخرج من القتال محتفظا بقسم كبير من قدرته العسكرية، وفى مقدمة ذلك رصيده من الصواريخ وقذائفها الكيميائية والبيولوجية (تؤكد تقديرات شبه رسمية أن العراق يحتفظ بنحو ٢٠٠ منصة لإطلاق الصواريخ أرض ـ أرض بينها نحو ١٠٠ للصواريخ متوسطة المدى، أى التى يزيد المدى على ٣٠٠ كيلو متر، ويعنى هذا أن الصواريخ القابلة للإطلاق قد تصل إلى ١٠٠٠).

وأظن أن هذا التهديد الصاروخي كان ضمن أسباب وقف القتال، والذي يزعم شوارزكوف أنه اختلف مع بوش من أجله.. فقد قدرت القيادة الأمريكية أن الجيش العراقي قد يلجأ إلى أسلحة الدمار الشامل إذا استمر القتال ووصل إلى اليأس وإلى احتمال إبادته بالكامل.

ومن ناحية أخرى قدرت القيادة الأمريكية أنها قد تصل إلى نزع هذه الأسلحة غير التقليدية بالضغط والحيلة بعد وقف إطلاق النار، بعد أن عجزت عن اكتشاف مواقعها وتدميرها أثناء القتال، وأظن أيضاً أن تحريض الولايات المتحدة على إشعال الفتن ومساعدتها المتمردين كانت تهدف ـ ضمن ما تهدف ـ إلى محاولة الكشف عن المواقع الخفية لمنصات الصواريخ من خلال عمليات العنف والمطاردة في طول البلاد وعرضها... لا يعني هذا أن المتمردين على النظام العراقي كانوا جميعا عملاء للأمريكان والجهات المعاونة، فهذا غير صحيح، ولكن من المؤكد أن بينهم عملاء، ومن المؤكد أن حركات التمرد تلقت دعما مشبوها وبحساب دقيق، ويبدو أنه توقف أو انخفض بدرجة محسوسة مع تحقق الهدف منه.

وواضح أن كل هذه الجهود التي بذلت بعد وقف القتال لاكتشاف المواقع السرية للصواريخ وقذائفها الكيميائية والبيولوجية قد أخفقت، بدليل حرص الولايات المتحدة على أن يتم نزع هذه الأسلحة بمعرفة السلطات العراقية في ظل تفتيش أمريكي، واستطاعت الولايات المتحدة أن تجبر العراق على قبول ذلك في ظل التجويع والإذلال وإشاعة الاضطراب وتشريد الملايين.

لقد أجبر العراق على قبول قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الذي أعاده بلدا تحت الوصاية.. ولم يكن أمام العراق إلا أن يقبل أو يموت جوعا ويحتمل عودة القصف الجوي المجنون... وأخطر ما في القرار ـ كما نعلم ـ قبول العراق نزع أسلحة الدمار الشامل التي يملكها.. وأصبح الرجل الذي تولى بناء الصناعة الحربية (حسين كامل حسن المجيد) هوالذي يتولى الآن تنفيذ العملية السوداء.

❊ ❊ ❊

ياللعار! كل هذا حدث أمام أعينكم ياعرب آخر الزمان ولم نسمع صوت احتجاج واحد.. حكاما ومحكومين شاهدنا الجريمة ولم نتحرك.. لقد سمعنا الرئيس مبارك يقول

دوما إن نزع الأسلحة غير التقليدية يجب أن يشمل الجميع، وإسرائيل في المقدمة، فلماذا لم نسمع اعتراضا على القرار الإجرامي الذى أصدره مجلس الأمن؟ لماذا لم نسمع عن رسالة واحدة أرسلت إلى بوش؟ إن الدولة المصرية شاركت في حرب الخليج، وهي مسئولة بالتالي عن كل النتائج التي يقوم بها حلفاؤها الآن.. فلماذا لم نسمع اعتراضا على القرار الذي ينزع سلاح العرب ويبقيه في يد إسرائيل؟ إن التصريح الرسمي الوحيد في هذا الشأن جاء على لسان د. بطرس غالي (الجمهورية ٤ أبريل)، وقد راعنا أنه يتعاطف مع من يرون أن ما فرضه القرار على العراق كان قليلاً، ومع من ينصحون بإضافة مزيد من القيود بما في ذلك القيود على تسليحه بأسلحة تقليدية أو غيرتقليدية.. هذا ما جاء في الحديث الطويل المنشور، ولكنا نعلم أن بطرس غالي يتحدث في هذه الأمور بصراحة أشد في الأحاديث غير المنشورة.. هل يعقل هذا؟ ألا تستحون؟!.

* * *

إلا أن بطرس غالي طرح في حديث «الجمهورية» قضية أخرى لا تقل خطرا، فقد قال (لافض فوه) «إذا كنا نفكر عمليا في التعاون مع دول الجوار، فهناك مثلث طرحه أمامي منجستو هايلي ماريام رئيس أثيوبيا.. قال إن التعاون بين أثيوبيا والسودان ومصر يحقق قدرا متزايدا واستراتيجيا من المكاسب الاقتصادية والأمنية»... ويقول بطرس غالي إن هذا هوالمثلث الذهبي للنيل، وفي إطار هذا التعاون يمكن ضبط استخدام المياه، واستثمار المساقط المائية لتوليد الكهرباء، واستصلاح وري مساحات هائلة من الأراضي.

## لماذا لا نتجه إلى المثلث الذهبي الحقيقي؟

إن هذا الكلام للمسئول المصري بالغ الغرابة بقدر ما هو بالغ الخطر.. فمنذ متى نتكلم عن السودان الشقيق ذي الصلات الخاصة جدا مع مصر باعتباره مجرد جار؟! وعلى كل فإنها مناسبة لنشرح كيف تختلف رؤيتنا اختلافا جذريا مع رؤية أهل الحكم لدور مصر، وهي مناسبة لنؤكد أن نظرتنا تفتح باب الأمل والنهضة الأصيلة، بينما أدت نظرتهم -وتؤدي- إلى الهلاك والضياع.

١- من المؤكد أن مصر لا تستطيع أن تحقق استقلالها ونهضتها الاقتصادية بإمكاناتها وحدها، ومن المؤكد أن مصر يجب أن تكون جزءا من دولة أكبر وجزءا من سوق أوسع، إذا

كان لـها أن تواجه مـهام القـرن الحادى والعـشرين فى ظـل الثورة الـعلمـية والتكـنولوجـية المعاصـرة ... وإذا كان هذا صحيحـا فإنه من أدلة الشـعار الذى نرفعه (الإسـلام هو الحل)، فارتباط مـصر بدائرة أوسع هو بالـضرورة ارتباط بالمنـطقة العربية فـى المقام الأول، والإسلام الذى وحد هـذه المنطقـة فى الماضى هـو الذى سيعـيد إليهـا الوحدة من جـديد بإذن الله. إن الحضارة الإسـلامية أنشأت تـدينا وثقافـة موحدة على الأرض الـعربية، وهذا الـتراث الذى جمع كل الـقائمين علـى هذه الأرض (مسلميـن ومسيحييـن) هو الأساس الذى ينطـلق منه التكامل الاقتصادى فى دولة العرب وفى قلبها مصـر.. ولو نظرنا إلى الكتلة التى تتطلع مصر إلى إقامتـها من هذا المنظـور، لاتضح لنا الخـطأ الفادح فى اقتـراح بطرس غالى... إن تـوثيق العلاقات مع الحـبشة كان مبدأ ثابتا وطـبيعيا فى الاستراتيـجية المصرية، ولكن إذا تكـلمنا عن الكتلة والتكامل المحكم فإن البدء يكون بالمنطقة العربية الإسلامية، وليس بالحبشة.

٢ ـ وحتى داخل المنـطقة العربية الإسلامية، مـن المنطقى أن تكون هناك أولويـات تحكمها الجغرافيا والتاريخ.. وأذكر أن حزب العمل لاحظ أيام أنشىء مجلس التعاون العربى (مصر ـ الأردن ـ العراق ـ اليمن) أن هذا الـتكتل لا يقوم على أساس راسخ، فأطرافـه متباعدة على نحو يجعلها أقرب إلـى الحلف السياسى منها إلى مشروع للتكامـل الاقتصادى المستقر، ولذا قلنا إن إعلان هذا المجلس لا ينـبغى أن يلهينا عن محاولة تمتين العـلاقات مع السودان وليبيا، فهذا هو المنطلق الصحيح للدور المصرى فى إقامة الوحدة العربية الشاملة.

إلا أننا أضفنا أيامها إلى هذه الملاحظة أننا لا نعترض مع ذلك على مجلس التعاون العربى بشرط أن يكون جادا، ولا يكـون مجرد وثيقة ورقية جديدة تضاف إلى عـشرات الوثائق التى خبرها الـعرب فى تاريخهم المـعاصر.. وقد أثبتت الأحـداث أن مجلس التعاون الـعربى لم يكـن بالفـعل أكثـر من وثيـقة ورقيـة، ومن عـجب أننـا نمضى الآن فـى الطريـق نفسـه، مع تغيير أطراف التحالف، فقد استبدلنا سوريا بـالعراق (وكانت سوريا مستبعدة عمدا وبموافقتنا من مجلس التـعاون)، واستبدلنا دول الخليج باليـمن (وكانت السعودية تعتبر انـضمام اليمن إلى المجلس استفزازا لها)... لقد تبدلت السـياسة المصرية، وتحالفت مع أطراف جديدة غير حلفاء الأمس، وبرعـاية الأمريكان، ولكن تظل هذه الكتـلة غير طبيعية وغير مـستقرة، وتظل السياسـة الرسمية عازفة عـن التوجه إلى الكتـلة الأصيلة والثـابتة التى تجمع مـصروالسودان وليبيا.

٣ ـ ليتنا نتوجه إلى هذا التجمع كجزء من استراتجيتنا العربية ـ الإسلامية الثابتة، إن هذا التجمع يحتل ٤٥٪ من الأرض العربية، ويمثل ٣٧٪ من مواطنى الأمة العربية، يشكلون أكبر رصيد يمتلكه العرب من المثقفين والعلماء والفنيين والعمالة الماهرة، هذا التجمع يقوم على أرض ممتدة متجاورة ويقوم على اتصال بشرى مباشر ربط الناس بالنسب والعادات والمصالح.

وبالنسبة للموارد الطبيعية، فإن النيل أمره معروف، ونضيف أن موارد المياه السطحية فى هذا التجمع تبلغ ٤٥٪ من مجمل هذه الموارد فى الأرض العربية، وحوالى ٣٠٪ من موارد المياه الجوفية.. وكذلك فإن أقطار هذا التجمع تملك حوالى ٤٠٪ من الأراضى القابلة الزراعة.

ومعروف أن الأراضى الشاسعة (خاصة فى ليبيا والسودان) لم تكشف بعد عما تضمره من معادن، ولكن معروف بالنسبة للبترول أن الجماهيرية الليبية تحتل موقعا متقاربا من العراق والكويت، وبعد ما أصاب هذين القطرين الشقيقين، ستحتل ليبيا الموقع الثانى بين الأقطار العربية (بعد السعودية) لفترة ما.

٤ ـ ما الذى يصرفنا إذن عن التوجه الجاد إلى تكامل ووحدة مع هذين البلدين؟ لماذا لا ينشط التنسيق بين الخطط التنموية بما يحقق الاستفادة من المزايا النسبية لكل قطر؟ لماذا لا نكثف الاستثمار فى مشروعات البنية التحتية (طرق ـ مياه ـ مواصلات- اتصالات ـ كهرباء)؟ لماذا لا يتم تنسيق السياسات السعرية والمالية والضريبية والنقدية؟ ولماذا لا تتحقق سياسات تشجيعية للمؤسسات العامة والخاصة لكى تعمل فى إطار هذا التجمع المستهدف بلا عوائق فى وجه حركة رؤوس الأموال، أو فى وجه انتقال العمالة.

٥ ـ إن تحقيق هذا التوجه يتطلب شروطا عديدة، يهمنا منها فى السياق الحالى شرط يتعلق بمواطنى هذه الأقطار ... وهذا الشرط يعنى أن نغير ما بأنفسنا ... فقد أفسدت المرحلة النفطية طباع الناس وقيمهم، المرحلة النفطية علمتنا أن نستهلك أكثر مما ننتج. إن من عملوا فى الأقطار البترولية وتلقوا دخولا تزيد عما يتقاضونه فى مصر، لم يحصلوا على هذه الدخول لأنهم أنتجوا هناك أكثر مما ينتجون فى مصر، ولكن لأن هذه البلاد تملك أموالا لم تشق فى

إنتاجها، وقد غرفت من هـذا الرزق وأعطتهم حفنة من المال النفطى، هذا المـال السهل علمتـ السفه والترف، وقليل منه ما استخدم فى إنتاج ينفع الناس ويمكث فى الأرض.

والمطـلوب الآن أن نتجـه إلى الإعمار.. إلـى التنمـية الجادة الـتى استخـلفنا الله مـن أجل تحقيقها بالعـدل ولكى نأكل من عرق يدنا ... أذكر أن أغلب علمـاء الإسلام أجهدوا أنفسهم خلال الأعوام الماضيـة لكى يفتوا حول اللحوم المـستوردة وهل يطمئن المسلـم إلى أكلها أم لا إذا كان غيـر موقن من أنهـا مذبوحة بالـطريقة الشـرعية، وقد فات عـلماءنا هؤلاء أن الـفقه الإسلامى الصـحيح يفرض علـينا قبل إجابـة هذا السؤال أن نتـتج نحن ما نحتـاجه من لحوم (وقد وهبـنا الله أوسع المراعى)... إن انـصرافنا إلى أكل الـلحوم المستـوردة قبل العمـل على إنتاجـها هو التحدى الأول الـذى يجب على المسـلمين أن يواجهـوه... ولن نكون مسلـمين بحق إن لمْ نأكل بعرق الجبين.

إن اتجاه الاعتـماد على الـنفس فى إنـتاج ما نحتـاجه، ورفض الذلـة والترف والسـفه هو أساس العمـل الصالح الذى أمرنـا الله به، وإذا غيرنا ما بـأنفسنا علـى هذا النحو الذى بيناه، سنندفع إلى الهجـرة إلى أراضى السودان (بدلا من الخليج) فنشقى ونسـعد باستزراعها كى نستغنى عن سؤال اللئام.

إن الإسلام يدفعنا إلى تـوحيد الأمة، والإسلام يزودنا بما نصلح به شرور أنـفسنا وسيئات أعمالنا فنحقق النهضة الاقتصادية

***

إن الطريق واضح فلم لا نتبـعه؟ وإذ كانت ليبيا تدعونا اليوم إلى تجمع يـضمنا إليها وإلى السـودان، وإذا كانت السـودان تعلن فـى ظل الحكم الحـالى، ولأول مرة منـذ استقلالـها، أن أبوابها مفتوحة أمام ملايين المصريين، فلماذا نرفض؟

قرأت مـؤخرا للأسـتاذ مكرم مـحمد أحـمد، إن الأمر يـحتاج دراسة، وأن الـتعجـل قد يضـر... وهذا صحـيح بـشكل عـام، ولكن فـى حالة الـسودان وليـبيـا بالذات هـناك آلاف الدراسات، وخاصة مـا كان مع السودان أيام ميثاق الـتكامل... فأية دراسات تريـدونها أكثر من ذلك لكى نبدأ... ؟!

يقول مكرم إن النظام السياسى والنظام الاقتصادى يختلف بين الأقطار الثلاثة، ولكن ألم تكن النظم مختلفة كذلك أيام مجلس التعاون العربى، أليست مختلفة مع الدول التى أعلنت بيان دمشق؟ إن اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية قائم بالفعل ولكنه لا يمنع البدء فى هذه الرحلة الطويلة نحو التكامل والوحدة، وإذا كان الهدف الاستراتيجى واضحا، وإذا صدق العزم، فإن الخلافات تضيق وتذبل أثناء الطريق.

إذا أردتم أن تعرفوا الموانع الحقيقية لقيام هذا التجمع، فإنها تكمن أساساً فى المخططات الاستعمارية والصهيونية التى تهدف إلى أضعاف مصر والعرب، والتى تدرك أن قيام مثل هذا التجمع يحبط مكرهم وكيدهم. إن مكر الأعداء يتمثل الآن فى التعليمات السياسية الصريحة التى تعلن أن اتجاه مصر نحو هذا التجمع يعتبر تجاوزاً اللخط الأحمر الذى لا يجوز تجاوزه، وإلى جانب هذه التعليمات السياسية، فإن التعليمات الاقتصادية لصندوق النقد الدولى تحول كما قلنا فى بداية المقال دون التكامل العربى فى إطار هذا التجمع أو فى أى إطار غيره ... وإذا لم تنفع كل هذه الموانع ستستخدم القوة العسكرية لإجبارنا على التخلى عن هذا الطريق الذى يؤدى إلى قوة مصر والعرب.

إن القوى الخارجية لا تكتفى فى حربها بكل ما سبق، ولكنها تسعى لتصفية الهوية العربية الإسلامية فى كل من السودان وليبيا، لتمنع المشروع من المنبع ... فى السودان نعلم أنباء التمرد الذى يقوده جارانج فى الجنوب بدعم أمريكا وإسرائيل، والذى يشترط لوقف نزيف الدم أن يعلن السودان دولة أفريقية دون وجه عربى أو إسلامى ... وبالنسبة لليبيا نعلم عن مخططات التسلل الواسع من القبائل الأفريقية فى الأرض الخلاء، ويزحف المستوطنون الجدد تدريجيا باتجاه الشريط الساحلى لتتغير التركيبة السكانية وهويتها بعد عدد من السنين.

إلا أن مخططات الاستعمار والصهاينة لم تكن لتنجح إلا لأن الطبقة الحاكمة عندنا مرتبطة بالأجانب: مصلحة وثقافة وقيما.. القوى الخارجية هى التى تحمى دخولهم وفسادهم، وهم عبيد هذه المصالح ويقلدون أسيادهم فى كل ما يفعلون ... أما الحزب الوطنى الذى يمثل هذه الطبقة فهو يسخر امكانيات الدولة كلها لحماية المفسدين، وهو لا يمكن أن ينازل أعداء الأمة من أجل النهضة الإسلامية ... ماله هو وهذه النهضة؟!

# ٢

# اليوم يقسمون العراق.. وغدا!
# يقسمون السودان ويهددون مصر!

* يامن لطمتم الخدود من أجل تحرير الكويت.. اطلبوا اليوم تحرير العراق
* نحن مع الأكراد فى محنتهم .. ولكن حل المشكلة الكردية يكون فى إطار النهضة الإسلامية وليس بالتحالف مع الصهاينة
* أجهزة المخابرات الغربية هى التى ترعى اللاجئين الأكراد وليس الجمعيات الإنسانية
* قوات الاحتلال شمال العراق خطوة خطيرة لتقسيم الدولة ولإقامة كيان كردى خاضع لتركيا وإسرائيل

آن لنا أن نهب لوقف المسلسل الإجرامي الذى يتم أمام أعيننا فى العراق.. إن شعبا بأكمله يغتصب كل يوم، بل كل ساعة، وتقطع أوصاله.. وبعض الكتاب المصريين (أى والله مصريين!) يشرحون الخطط الأمريكية بدم بارد، بل ويبررونها ويدافعون عنها.. والحقيقة أن أهل الحكم يصرحون بين الحين والآخر بأنهم ضد تقسيم العراق، وهذا طيب، ولكن ما رأيكم -يرحمكم الله- فيما يجرى الآن؟ دعونا من كل ما سبق.. ما رأيكم فى القرار الأخير باقتطاع جزء من شمال العراق واحتلاله من قبل الجيوش التى تتحالفون معها فى الخليج بحجة توفير الرعاية الإنسانية للأكراد؟

أليس هذا مدخلا للتقسيم الفعلى لأراضى الدولة العراقية؟ هل هذه هى «الشرعية الدولية» التى احتشدت قواتهم من أجل حمايتها؟ أليس هذا القرار عودة لكل الأشكال الفظة للاستعمار التقليدى؟ ألم تقم الحرب ضد العراق بسبب شىء من ذلك، بسبب ادعاتهم الدفاع عن استقلال الدول «وحدودها المقدسة»؟.

أيا كان الرأى فى قضية الأكراد فإنه لايوجد فى أى شرع ما يبرر الجريمة التى ترتكب الآن ضد الدولة العراقية.

إن موقفنا من محنة الأكراد هو امتداد لموقفنا من قضية الكويت.. فى قضية الكويت كنا نطالب بانسحاب الجيش العراقى، ولكن أكدنا فى الوقت نفسه أن هذا الانسحاب يجب أن يكون فى إطار تسوية عربية إسلامية لأسباب النزاع، وأكدنا أن الولايات المتحدة إذا كانت تطالب هى أيضا بانسحاب الجيش العراقى من الكويت، فإن أهدافها الحقيقية تختلف تماما عن أهداف الأمة العربية الإسلامية.. ولا شك أن كل ما حدث أثناء حربهم «التحرير الكويت» وبعدها أثبت ما حذرنا منه، ونحن نحلل الآن التطورات الأخيرة بالمنطق نفسه، فمحنة الأكراد تؤرقنا وتقتلنا، ولكن لامجال للخلط بين مانشعر به ومانفكر فيه، وبين دموع التماسيح التى يذرفها أصحاب المخططات المعادية.

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٢٣ من أبريل ١٩٩١.

**والأمر يتطلب بعض الشرح:**

لقد نشأت المشكلة الكردية مع تداعى الدولة العثمانية، فحين قامت حدود جديدة لدول المنطقة توزعت القبائل الكردية بين دول خمس (تركيا ضمت ١٢ مليونا من الأكراد ـ إيران ضمت ٨ ملايين - العراق ٤ ملايين - سوريا ضمت مليونا - الاتحاد السوفيتى أقل من مليون). ويشهد التاريخ أن الأكراد قوم متماسكون ولم يتخلوا يوما عن أمل اجتماع شملهم فى كيان سياسى واحد.. وقد لمست هذا بنفسى أثناء اللقاءات العديدة التى جمعتنى بمثقفيهم ومناضليهم، كان بعضهم من تركيا والبعض الآخر عراقيا أو إيرانيا، وكان بعضهم إسلاميا وبعضهم ماركسيا.. ولكن أمل قيام الكيان السياسى الواحد كان نقطة اتفاق بين الجميع.

وقد انعقد فى العام الماضى فى ألمانيا مؤتمر أراد بحث حل للمشكلة الكردية من منظور إسلامى.. وللأسف شغلت عن المشاركة فى أعماله، ولكن عبرت فى بعض المداولات التحضيرية عن بعض الأفكار.

كنت أقرر أن الفقه السياسى الإسلامى يعترف بتمايز الشعوب والأمم، والوحدة الإسلامية التى ننشدها لاتنفى تعدد الظروف الجغرافية والتاريخية التى تؤدى إلى اختلاف اللغات والعادات والثقافات الفرعية فى إطار الأصول الإسلامية والحضارة الإسلامية.. وعلى هذا فإن مطلب قيام كيان سياسى واحد يجمع الأكراد يعتبر مطلبا مشروعا من المنظور الإسلامى، ولا حرج فى السعى من أجل تحقيقه.

ولكن كثيرا ما تفرض الظروف الدولية قيودا على تحقيق الأهداف المشروعة، والمثل الأبرز فى هذا الصدد انقسام الشعب الألمانى بعد الحرب العالمية الثانية، فرغم كل ما يجمع أبناء الشطرين فى ألمانيا، ظل الانقسام مفروضا بقوة السلاح والمصالح الدولية المتعارضة طوال ٤٥ عاماً.. والأمر نفسه يقال عن كوريا.

وكنت أقول للاخوة الأكراد إن حالهم لايختلف، ورغم كل ما يجمعهم، فإن الحدود القائمة تمنع لقاءهم فى كيان سياسى واحد، وتقمع أية محاولة بالقوة، ولابد من صبر.

وإلى جانب الصبر، فإن مشاركتهم فى الجهاد الإسلامى هى الطريق لإيجاد الظرف المناسب لإعادة تعيين الحدود وفق أسس عادلة وطبيعية، فالجهاد الإسلامى يهدف ـ ضمن ما

يهدف - إلى إقامة مؤسسات سياسية مركزية تقود الأمم والمجتمعات الإسلامية، وتقوم بتوزيع الموارد وفق تنمية متكاملة تفيد كل الأطراف بالقسط.. وفى هذا الإطار تقل المخاوف والمحاذير التى تمنع تجميع الأكراد.. وإلى أن يتحقق الهدف النهائى، فإن المحافظة على اللغة الكردية واجب، وإقامة حكم ذاتى فى المناطق الكردية خطوة لتأكيد الهوية والمصالح وإعداد ليوم يقوم فيه الكيان السياسى.

وأظن أن كل من تحدثت معهم وافقوا على أن هذا الطريق - على طوله - هو الطريق الصحيح، وأى طريق غيره سيكون مغامرة بلا طائل، بل سيوقع الأكراد فى مخططات تريد أن تستخدمهم وتسفك دماءهم لخدمة أهداف لا علاقة لها بأهداف الأكراد، التى نفترض أنها تصب باتجاه النهضة الإسلامية المستقلة.

إذا كان الأكراد (أحفاد صلاح الدين) يهدفون إلى إقامة دولة تشارك فى تحقيق النهضة الإسلامية، فإن طريقهم إلى إقامة هذه الدولة يكون عبر النضال الإسلامى المشترك ضد الاستعمار الغربى، وليس من خلال التورط فى محالفة أعدائهم وأعداء العرب والمسلمين.

## الأكراد بين المخابرات الغربية والحكومات الوطنية

**حين نحذر من استخدام قلق الأكراد وطموحهم فى خدمة أهداف شيطانية لا تريد بهم خيرا.. حين نقول ذلك، فإننا لا نقول افتراضات نظرية، فتاريخنا المعاصر يقدم دروسا عملية واضحة.. فالقيادات الكردية تورطت طوال العقود السابقة فى روابط عضوية مع أجهزة المخابرات السوفيتية والبريطانية والفرنسية ثم الأمريكية والإسرائيلية.. وفى ظل هذه الروابط تلقى الأكراد مساعدات كثيرة، فتوالت حركات التمرد وسالت من دمائهم أنهار (فى كل البلاد التى توزعوا عليها).. والنتيجة كما نرى.**

نذكر تحديداً المثال الذى ذاعت وثائقه الرسمية، ففى مارس ١٩٧٢ وقع اتفاق ثلاثى بين الولايات المتحدة وايران الشاه وإسرائيل لكى يساعدوا مصطفى البرزانى (زعيم الأكراد العراقيين آنذاك) فى إعلان العصيان المسلح ضد الحكومة العراقية، وقد أصبح معروفاً الآن أن أصحاب المساعدات اتفقوا على أن يكون حجم المساعدات فى الحدود التى تمكن البرزانى من الاستمرار فى الحرب وفى استنزاف الجيش العراقى، ودون أن تسمح له - فى

الوقت نفسه ـ بتحقيق نصر حاسم على بغداد.. وقد نجحت هذه الخطة فى إجبار الحكومة العراقية على قبول مطالب الشاه فى شط العرب، وحين تم ذلك فوجىء البرزانى بأن دوره قد انتهى، فأوقفت المساعدات.. هذه القصة المعروفة تصاحبها قصص كثيرة أخرى عن العلاقات العضوية والمباشرة بين القيادات الكردية التقليدية والمخابرات الصهيونية، هذه الصلات تعلو وتنخفض، ولكنها لم تنقطع يوما، وإسرائيل تسر فى أذن القيادات هذه أن تحالف الأطراف الدولية أو المحلية الأخرى مع الأكراد قد يتحقق لأسباب مرحلية مؤقتة، ولكن استعداد إسرائيل للتحالف مع الأكراد يختلف عن هؤلاء لأنه يقوم على مصالح وحسابات استراتيجية مستقرة.

لا يعني ما سبق إدانة لكل أهلنا من الأكراد، بل يجب أن نقرر أن بعض من تورطوا فى التحالفات الشيطانية فعلوا ما فعلوه عن غفلة وليس عن نية فى الخيانة متعمدة.

ونشير من الناحية الأخرى إلى أن الحكومات الوطنية حاولت أن تحيط بالمخططات المتآمرة، وحاولت أن تؤكد علاقات التفاهم والتلاحم بين الأكراد وباقى المواطنين. حدث هذا فى ايران (بعد الثورة) وفى العراق، فرغم أحداث العنف المدانة التى نعرفها لم تقم العلاقة بين السلطة المركزية فى بغداد وبين أكراد الشمال على مجرد استخدام لأدوات القمع، فقد توسع العمران فى المناطق الكردية وابتدعت أشكال كثيرة للمشاركة فى إدارة الأمور المحلية من قبل الأكراد.. وفى إيران تحققت جهود كبيرة فى الاتجاه نفسه تطبيقا لشرع الله، وبالفعل حققت الجهود قدراً من الاستقرار (بعد أن استخدم الأعداء تمرد الأكراد طويلا خنجراً فى ظهر الثورة).. ومع ذلك استمر النشاط المعادى، فلجأت بعض الأجهزة الايرانية فى العام الماضى إلى قتل قاسملوا (زعيم الحزب الديمقراطى الكردى) فى فيينا، واستشهد معه أخونا العزيز د. فاضل رسول المثقف الإسلامى البارز (من أقطاب الأكراد العراقيين).

## لدغهم العقرب نفسه لعاشر مرة!

فى ضوء هذا التاريخ، نعلم أن القيادة الكردية (فى العراق وفى المنفى) أعلنت أثناء أزمة الخليج أنها تقف خلف الحكومة فى مواجهتها مع الولايات المتحدة، وقد أخذت القيادة العراقية هذا الالتزام مأخذ الجد، فسحبت أغلب قواتها من المناطق الشمالية، وكان الأكراد بالفعل عند كلمتهم فلم تترتب على انسحاب القوات العسكرية أية قلاقل.

إلى أن توقف اطلاق النار، وساعتها أعلن المسئولون الأمريكيون عن «مسابقة» لمن يأتى برأس صدام حسين أولا.. فانتشرت المعارضة السياسية وبؤر التمرد المسلح (واتخذ أغلبها للأسف شكلا طائفيا)، لقد كان التحريض سافراً من الولايات المتحدة ومن دول الجوار جميعا، وتدفقت المساعدات عبر كل الحدود العراقية، وفى حماية قوات الاحتلال الأمريكية، وحين اجتمع السفاح شوارزكوف مع الوفد العسكرى العراقى للاتفاق على الترتيبات الأولية لوقف إطلاق النار، بدأ حديثه معهم بسؤال صريح: ماذا تنتظرون للتخلص من صدام حسين؟

لانريد أن نستطرد الآن إلى أشكال التحرك والقلاقل المختلفة، فنحن نركز على المناطق الكردية، ونقول إن الأكراد وجدوا من لعب بعواطفهم القديمة، ومن يمنيهم بأن أشواقهم التقليدية لإقامة دولة مستقلة قد وجدت اللحظة المناسبة.. وأخطر من ذلك أن العناصر المدربة والمشبوهة دخلت من الحدود المفتوحة، وبقيادة هذه العناصر نقض العهد وتم الاستيلاء على أغلب مدن الشمال فى غيبة الجيش، واستخدمت درجة من العنف لتصفية كل رموز الدولة يصعب تصديقها إلا إذا تذكرنا الدور الطبيعى للعناصر الإسرائيلية فى مثل هذه المذابح الوحشية، فالمدرسة الصهيونية ترى فائدة كبرى فى استخدام أبشع أشكال القتل والتمثيل بالجثث لزرع الخوف فى القلوب لأجيال.

ما حدث فى دير ياسين كان من هذا القبيل، وما فعله شارون فى صابرا وشاتيلا كان مثالا أيضاً.. وفى السليمانية، اكتشفوا (بعد استردادها) جثثا لـ١٥٠ جنديا عراقيا مدفونين فى حفرة واحدة بزيهم الرسمى بعد أن فصلت رؤوسهم عن أجسادهم (وقد سجل هذه الواقعة مراسلون أجانب).

إننى لا أتصور أن يقوم بهذه الفعلة أكراد عاديون.. ومن يقومون بهذه الفعلة يدركون أنها ستؤدى إلى رد فعل انتقامى مضاد، فيزداد الميل للعنف المتبادل.. وكل هذا مفيد لأصحاب المخططات الأجنبية.

ماذا يريد أصحاب المخططات هؤلاء؟ فى الحد الأدنى: مطلوب أن يحدث استنزاف للقوى، وانهاك الحكومة المركزية فى ظروف الاتصالات الحالية لنزع أسلحة الدمار الشامل، وهذا مفيد فى الأجل القصير.. ومطلوب أيضا تعميق المرارات والثارات بين أبناء الشعب

العراقي عربا وأكراداً، وهـذا مفيد في الأجل الطويل.. في هذا المناخ تدافـع الناس للهجرة.. وقالت بـعض وسائل الإعلام الأمريـكية إن أفراد الميلـشيات المسلحـة استخدموا التـخويف، واستخدموا القوة لتهجير المدنيين.. وفي منـاخ التوتر والقتل الجزافي يكفي بالفعل أن تصرخ في الناس وتطلب منهم الهرب، كي يندفع الكـثيرون خلفك قبل أن يتدبروا ويدركوا حقيقة الأمر.

هذا أيضا أسلوب صهيوني سبق أن استخدم لتهجير اليهود العراقيين إلى إسرائيل.. كانوا يرفضون الهجرة، فألقيت قنابل في المعابد وانتشر الرعب.. وتدافع الناس للهجرة.. وثبت أن عملاء المخابرات الصهيـونية كانوا وراء هذه القنابل، وتعرف هذه المؤامـرة باسمها الشفري «عملية بابل».

## دموع التماسيح الغربية ومحنة الأكراد

نصل الآن إلـى ذروة المأساة ـ المهزلة ـ حين تكاثر «أهل الخير» في الدول الغربـية، وعلا نحيبهم على ما أصاب الأكراد: المشردين، وتوالى الحـديث عن الشحنات العاجلة «للمساعدة الإنسانية».. وسـارع بعض الطيبين عـندنا فأشادوا بهذا التـحضر وبهذا الاستمسـاك بحقوق الإنسان عند أهل الغرب، وقالوا أين نحن من هؤلاء!

أيها السادة: الأمر ليس كما تظنون، فلا إنـسانية هناك ولا يحزنون.. ولو كان الأمر تحضراً وإنسانية، فإن الشعب العراقي كله جائع ومهدد بالأوبئة وليس الأكراد وحدهم، وقد سجل هذا تـقرير صريح للأمم المـتحدة ومـع ذلك رفـض مجلـس الأمن أن يتـخذ اجراء لانـقاذ الموقف، ومازال الحظر مفروضا على واردات الغذاء والأدوية.

ولو كان الأمر إنسانية، فـلماذا تقتصر المساعدات على الأكراد الهاربـين إلى تركيا ولاتمتد للمهاجرين عبر الحدود الإيرانية؟ ثم لماذا لم نشهد نحـيبا مشابها حين تم تهجير اليمنين من السعودية وصودرت كل ممتـلكاتهم؟.. ولماذا لم نسمع زئيرا واحتجـاجا صاخبا حين طردت إسرائيل أهل فلسطين واقتلعتهم من أرضهم؟!

لا يعـني هذا أننـا لا نتعاطـف مع الأكراد في مـحنتهـم.. ولكن نحـذر ـ كما حذرنـا في موضـوع الكويـت ـ فتعـاطفـنا مع تـأمين الأكـراد يختـلف تمامـا (في صـدقه وأهدافـه) عن

التحركات الغربية المتآمرة، ونقول لأهلنا الأكراد فى هذه الظروف الصعبة: آن لكم أن تتعظوا فلا تلدغوا من الجحر ذاته عشرات المرات.. إن الأمريكان والصهاينة يلعبون بكم بلا رحمة، وأرجو أن تكون مباحثات بغداد الأخيرة مع القيادات الكردية مؤشراً إلى أن القوم قد اعتبروا فعلا واتعظوا.. ويجب على الحكومة العراقية من ناحيتها أن تقدم من الضمانات ما يكفى لطمأنة مواطنيها وما يبطل كيد المتآمرين.

## التحرك التركى الإسرائيلى

وهذه النصيحة تأتى فى وقتها، لأن المؤامرة هذه المرة تبدو أبعد أثراً من كل ماسبق.. لقد قلنا إن أصحاب المخططات الشيطانية يهدفون فى الحد الأدنى إلى استنزاف القوى وزرع المرارات، وقد أوضحنا أن كل المخططات السابقة وقفت بالدور الكردى عند هذا الحد الأدنى.. ولكن يبدو أن أصحاب المخططات يهدفون هذه المرة إلى ما هو أبعد.

لقد توقف الأعداء فى المرات السابقة عند الحد الأدنى واستبعدوا فكرة فصل المنطقة الكردية عن الدولة العراقية لعدد من الأسباب يأتى على رأسها ـ إقليميا ـ معارضة الدول المعنية كلها (السوفييت وايران وتركيا وسوريا).

كانت كل هذه الدول ترفض قيام دولة كردية مستقلة (حتى لا تكون نقطة جذب للأقليات الكردية عندها)، وكانت ترفض كذلك أن تنضم المنطقة الكردية العراقية إلى أى من الدول المجاورة، وقد تصورت تركيا عام ١٩٨٠، أن بوسعها أن تستولى على كردستان العراقية الغنية بالبترول، مستفيدة من غياب إيران (بعد سقوط الشاه)، لأن إيران كانت المعارض الأول لمثل هذه الخطوة، إلا أن تورط العراق فى الحرب ضد الثورة الإيرانية جعل هذا المشروع التركى مستحيلا، إذ كان من شأنه أن تحقق إيران نصراً سهلا فى هذه الحرب، ولم يكن هذا فى صالح للمخططات الشيطانية بطبيعة الحال.

لماذا لا يتحقق هذا المشروع الآن؟! إذا قيل إن الولايات المتحدة مازالت حريصة على الاحتفاظ بقدر من التوازن بين العراق وإيران، فإن الرد هو أن يشمل المخطط استقلالا أيضا لمنطقة كردستان الايرانية، وبالتالى تضعف هذه النتيجة كلا من ايران والعراق معا.. وهى نتيجة ترضى القوى الشيطانية.

إن قيام كيان كردى (تحت الهيمنة التركية وبالتعاون مع إسرائيل)، يعنى فى الظروف الحالية إضعافا للأمة العربية الإسلامية، ويعنى بالتالى مزيداً من تأييد المصالح الغربية فى الخليج

أخشى أن تكون الظروف مهيأة الآن لاستخدام الحركة الكردية نحو أهداف تزيد عن مجرد إحداث قلاقل وفتن داخل كل من العراق وإيران.

فالحركة الكردية تستخدم حاليا ذريعة لاحتلال أرض عراقية بواسطة قوات أمريكية بريطانية فرنسية، تفرض ولايتها على كل المناطق شمال خط العرض ٣٦ (شاملة حقول البترول حول كركوك)، وفى الوقت نفسه نلحظ أن الحركة الكردية العراقية تستخدم لتبرير النشاط التركى المكثف والعودة إلى مخططات ١٩٨٠ الطامعة فى شمال العراق.

إن الجيش التركى كان درع الأمة الإسلامية ضد أعدائها فى الغرب طوال قرون أربعة، وبعد انسلاخ تركيا عن هويتها الإسلامية أصبح دور الجيش التركى فى خدمة الغرب وإسرائيل (من خلال حلف الأطلنطى) وفى مواجهة العرب والمسلمين، إضافة إلى حماية أوروبا من الاتحاد السوفيتى (الجيش التركى كان صاحب أكبر قوة برية فى دول حلف الأطلنطى الأوروبية) .. وبعد انهيار الخطر السوفيتى فى أوروبا تريد تركيا أن تحافظ على أهميتها الاستراتيجية (فى نظر الولايات المتحدة وأوروبا) من خلال دور متزايد فى الشرق الأوسط (بالتعاون مع إسرائيل)، وفيما يسمى ترتيبات الأمن لمنطقة الخليج.

فى هذا الإطار ينشط التحرك التركى حاليا للهيمنة على المناطق الكردية، فى داخل تركيا تبدى الحكومة الآن مرونة غير مألوفة فى تعاملها مع الأقلية الكردية (سمح للأكراد باستخدام لغتهم لأول مرة)، وخارج تركيا نرى أنها تقدم إمكانياتها لمعاونة الأكردا المضطهدين خارج حدودها إضعافا للعراق وإيران (وهذا يسهم بشكل غير مباشر فى تأييد المصالح الغربية فى الخليج)، ويمضى هذا التنسيق المحكم مع إسرائيل، والمشروع الذى تقدم به أوزال مؤخراً لتزويد إسرائيل بالمياه هو جزء من الصفقة المتكاملة بينهما لإعادة توزيع الموارد فى المنطقة، وفى موضوع المياه تحديداً يكون هذا على حساب العراق وسوريا.

## عينة من المسئولين عن الفتن وعمليات التهجير

إذا مضت المسائل فى هذا الاتجاه فإن النتائج النهائية قد لا تتحقق بين عشية وضحاها، ولكن من المؤكد أن إقامة «المنطقة الآمنة» فى شمال العراق خطوة خطيرة فى هذا الاتجاه، وهذا المبدأ سبق تطبيقه فى لبنان فى ظروف مشابهة (الشريط الحدودى الشهير) ولكن يهمنا بشكل خاص احتمال تطبيق هذا المبدأ لتأكيد السيطرة الغربية الصهيونية على جنوب السودان عملا على فصله واستقلاله بشكل رسمى أو كأمر واقع.. فهنا أيضا (كما فى العراق) تستغل النعرات العنصرية لإحداث القلاقل الدموية والهجرات البشرية، ويصحب كل ذلك تدخل أجنبى لحماية المشردين «وللدفاع عن حقوق الإنسان».

أرجو أن يتأكد حسنو النية من أن هذه الأمور تخضع لتدبير وتخطيط ويضطلع بها أفراد مدربون وهيئات ترتبط بوزارات الخارجية وأجهزة المخابرات.. والدموع - كما قلنا - هى دموع التماسيح!

خذ مثلا الأمير صدر الدين أغاخان الذى عين فى ٩من أبريل مشرفا للأمم المتحدة على كل أنواع المعونة المقدمة للعراق، وهو يشرف بهذه الصفة على الشريط الكردى أو المنطقة الآمنة، وكان هذا طبيعيا، إذ يشيع فى دوائر الأمم المتحدة والحكومة الأمريكية أنه الصاحب الأصلى لفكرة «المنطقة الآمنة» هذه، وقد سبق له أن نشر فى جريدة التايمز (اللندنية) مطالبا بتعيين ممثل خاص للأمم المتحدة لتولى الأمور الإنسانية، بحيث يتابع كل الأوضاع التى من شأنها أن تنشىء هجرات بشرية مفاجئة، حتى نلبى «احتياجات النظام الدولى الجديد».. وأغاخان هذا معروف بصلاته التقليدية مع أجهزة المخابرات البريطانية، وكان رفيقا دائما للرئيس بوش فى لعبة التنس حين كان الأخير سفيرا للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة عام ١٩٧١.. وقد حاول بوش حين كان نائبا للرئيس أن يضعه فى موقع الأمين العام للهيئة الدولية.

وقد يكون ليونشيرن الشخصية الأساسية فى إنشاء مخيمات اللاجئين الأكراد داخل تركيا فى الوقت الحالى، وليوتشيرن هو رئيس لجنة الإنقاذ الدولية (التى تمولها المخابرات المركزية الأمريكية)، وكان شريكا لويليام كيس (المدير السابق للمخابرات) فى أنشطته كرجل أعمال لمدة تزيد على ثلاثين عاماً، وكان تشيرن حتى وقت قريب نائبا لمدير المكتب

الاستيشارى للاستخبارات الخارجية التابع للرئيس الأمريكى، وقد عمل بشكل مباشر ولفترة طويلة مستشاراً مقرباً من الرئيس بوش، ويشمل ذلك الفترة التى عمل فيها بوش مديراً للمخابرات المركزية C.I.A .. من خلال هذا كله فإن أغاخان كان على صلة وثيقة وتعاون حميم مع ليوتشيرن خلال عقود عديدة.

إن تشيرن كما قلنا يعمل حاليا رئيسا لما يسمى «لجنة الإنقاذ الدولية» التى تذرف دموعا غزيرة على محنة الأكراد، ويمثل هذه اللجنة حاليا على مسرح العمليات فى تركيا ليونيل روزنيلات، وهو مسئول سابق فى الخارجية الأمريكية، ومتخصص فى إدارة الحملات الإعلامية الموجهة.

ويشترك فى شبكة الهيئات العاملة فى هذا الميدان روجر وينتر (وكان بدوره مسئولاً فى الخارجية الأمريكية)، وقد أرسلته «اللجنة الأمريكية لشئون اللاجئين» إلى إيران وتركيا فى بعثة لتقصى الحقائق، واللجنة مفروض أنها أهلية رغم أن الحكومة الأمريكية تساهم فى تمويلها«!» وهى متخصصة فى استخدام قضايا الهاربين واللاجئين فى تقويض الاستقرار داخل الدول الأفريقية، وهى تركز الآن على السودان خاصة بعد مناهضته للسياسة الأمريكية فى حرب الخليج، إن التآمر الأنجلو- أمريكى يركز الآن على السودان، وفى ٧ من مارس أصدرت اللجنة بيانا يحمل الحكومة السودانية مسئولية المجاعة التى تتفشى فى الجنوب بسبب امتناعها عن التعاون مع الحكومة الأمريكية. وقد دعت لجنة وينتر الأمم المتحدة وهيئة الأمم لكى تخترق الحدود السودانية بمعرفتها ورغم أنف الحكومة الشرعية إذا اعترضت، من أجل الاتصالات المباشرة مع المتمردين فى الجنوب.

إن الولايات المتحدة تمنع إمدادات الغذاء عن بغداد وتحتل شمال العراق بحجة إيصال المعونات إليه، والأمر نفسه سيحدث فى السودان.. فكل المعونات ممنوعة عن الخرطوم، ولكن يطلبون ذهاب قوافل «المعونات» إلى جنوب السودان مباشرة وتحت حماية السلاح الأمريكى، وقد يحتلون جزءا من الأرض السودانية لتوفير هذه الحماية.. من أجل حقوق الإنسان طبعا وليس من أجل تهديد مصر والسودان عبر السيطرة على منابع النيل!

وبعد..

هل هناك من لازال يتصور أن القوات الأمريكية انتشرت فى منطقتنا من أجل التصدى للسفاح صدام حسين ومن أجل مساعدة العرب فى إجلائه عن الكويت؟ لقد أصبحت مهمة تحرير الكويت مثل قبعة الحاوى التى تخرج منها سلسلة لا تنقطع من المفاجآت.

ترى هل مازال أهل الحكم يتوقعون أن يكون حل القضية الفلسطينية ضمن المفاجآت التى ستخرج من قبعة الحاوى، قبعة «تحرير الكويت»؟ لا أظن .. وفى كل الأحوال فإن صمتهم على كل ما يجرى الآن جريمة، وهم مشاركون فى الحقيقة فى مسئولية ما يحدث، كل ما يحدث، منذ وافقوا على إخضاع القوات المسلحة المصرية لقيادة الولايات المتحدة بدون شروط وضمانات.. وقد طالبنا منذ البداية بأن يحددوا أمام الشعب طبيعة المهمة التى نشارك فيها.. وقد أصبحنا نظن الآن أن أهل الحكم أنفسهم لا يدرون ولا يعلمون أهداف هذه المهمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

و.. يا من لطمتم الخدود من أجل تحرير الكويت.. مالكم لا تنطقون اليوم من أجل تحرير العراق، ومن أجل إبعاد الخطر عن السودان ومصر؟!

٣

# بعد أسبوع من الصفعات المهينة..
# جاء مهرجان الدورة الأفريقية

* صفعات ثلاث قبل المهرجان:
  ١- توقيع الاتفاق الأمريكى - الكويتى.
  ٢- تهديد جديد بقصف العراق.
  ٣- بيكر يطلب من العرب الاستسلام الكامل
* بعد كارثة الاتفاق الكويتى الأمريكى الإسرائيلى مطلوب من الوطنيين الذين خالفونا أن يتكلموا.
* آخر تقرير للأمم المتحدة عن نتائج التجويع للعراق.
* مصر تدين العراق وتطلب فتح كل أبوابه أمام التفتيش الأمريكى الوقح.
* ماذا تعنى المقترحات الأمريكية لمؤتمر السلام؟ ولماذا تؤدى إلى إنهاء فلسطين والقدس؟
* المهرجانات بالطريقة التى رأيناها ليست دليل قوة.. ولكن دليل غفلة.

*كان الأسبوع الماضى صاخباً بالأحداث أو بالصفعات، فقد وقعت الاتفاقية السرية الخطيرة بين الولايات المتحدة والكويت، ثم أعلن بوش عن تحريك قواته العسكرية لمعاودة ضرب العراق، وفى إطار ذلك وصل وزير الخارجية الأمريكى بيكر ليفرض على العرب الاستسلام الكامل أمام إسرائيل.. وشاء أهل الحكم أن يكون ختام الأحداث الكبيرة المهرجان الباذخ لافتتاح الدورة الأفريقية!*

## الصفعة الأولى

وبالنسبة للكويت، فقد وقع ريتشارد تشينى (وزير الدفاع الأمريكى) وعلى السالم الصباح (وزير الدفاع الكويتى) اتفاق التعاون الدفاعى بينما الشيخ جابر (أمير الكويت) ينهى زيارته للقاهرة، مشيعاً بيان دمشق إلى مثواه الأخير، ومعروف أن الكويت بصدد توقيع اتفاقية مشابهة مع بريطانيا، وشائع كذلك أن الدول الأخرى فى مجلس التعاون الخليجى ستدخل بدورها فى شبكة الترتيبات العسكرية التى تقيمها أمريكا وبريطانيا فى المنطقة.

إن هذه الاتفاقيات والترتيبات تقضى بقيام قواعد عسكرية أجنبية دائمة، تدعمها على الأرض مخازن للسلاح ومطارات يستخدمها الجنود الأمريكيون القادمون فى أية لحظة، وتدعم هذه القواعد من البحر الأساطيل المعادية التى تربض فى الخليج وحوله.. ويعنى هذا كله أن دول مجلس التعاون الخليجى أصبحت رسمياً تحت الاحتلال المباشر، ففقدت أى هامش كانت تتمتع به للاستقلال فى مواردها وسياساتها، وفقدت الأمة العربية الإسلامية (إلى أن يقضى الله أمراً) هذا القسم العزيز من أرضها وأهلها.

يا أصحاب الحكم، يا من ورطتم أمتكم فى السياسات التى أفضت إلى هذه النتائج، لماذا لاتتكلمون؟!

إننا لا نهتم فى الحقيقة بما قد يقوله أهل الحكم (إن كان لديهم شىء يقال)، ولكننا نسجل أن صمتهم دليل خير، فهو يعنى أن فضيلة الحياء مازالت موجودة! ولكننا نهتم عن جد بالقوى الإسلامية والوطنية التى اتخذت مواقف خاطئة أثناء المواجهة فى الخليج، هذه القوى اختلفت معنا خلال العام الماضى، لأنها لم تقدر - فى ظننا - على نحو صحيح خطورة النوايا

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٢٤ من سبتمبر ١٩٩١.

الأمريكية، هذه القوى هى التى نريد أن نسمع صوتها عالياً.. لقد تصور بعضهم أن «تحرير الكويت» بالتحالف مع الأمريكان (وإسرائيل) سيتوج بنظام أمنى عربى لمنطقة الخليج (سياسى وعسكرى واقتصادى) تقوده مصر، وهلل هؤلاء لبيان دمشق باعتباره تجسيداً للحلم، وقد حاولنا أن نهز أصحابنا ليفيقوا من غير طائل.. ثم سحبت قواتنا المصرية بطريقة غادرة من السعودية والكويت وأصحابنا لا يصدقون أعينهم، وأعلن عن المخططات الحقيقية التى تستغنى عن أى دور لمصر أو سوريا، فكنا نسمعهم يقولون: ولكن نحن فى يدنا «بيان دمشق» .. أى بيان يا سادة وما قيمته؟!

لا أظن أن هناك الآن أى مجال للمكابرة بعد أن أعلن توقيع الاتفاقية رسمياً مع أمريكا.. لم يعد بوسع أى وطنى أن ينكر أننا أمام كارثة كبرى.. ولاتقف الكارثة عند تحويل دول مجلس التعاون الخليجى إلى قاعدة أمريكية عدوانية (تهدد كل البلاد العربية والإسلامية)، إذ يرافق ذلك تطوير الاتفاق الإستراتيجى بين أمريكا وإسرائيل، ويشمل التطوير كما نعلم تخزين أسلحة فى إسرائيل واستخدام أراضيها وسواحلها للانطلاق، ويتوقع أن تتحدد التفاصيل فى اللقاء القريب بين تشينى وأرينز (وزير الدفاع الإسرائيلى)، والتى تنص على إجراءات التنسيق بين الجبهتين.

إن مصر لم تستبعد مع ذلك تماماً.. فقد قبلت أن تكون معبراً للغزاة وهم فى طريقهم إلى قواعدهم لضرب هذا البلد العربى أو ذاك.. ولاحول ولا قوة إلابالله.

## الصفعة الثانية

إذا انتقلنا من الكويت «المحررة» إلى العراق، فإن حصار الجوع مازال مضروباً. إن الولايات المتحدة صاحبة الصوت الأعلى عن حقوق الانسان تحرم شعباً بأكمله من حقه فى الحياة.. ووفقاً لتقرير الأمير صدر الدين أغاخان (المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة ـ يوليو ١٩٩١) فإن «النتائج التى ترتبت على العقوبات كانت ومازالت خطيرة جداً بالنسبة للاقتصاد والأحوال المعيشية للسكان المدنيين».

ويشير التقرير بشكل خاص إلى أن الدمار الذى أصاب محطات تنقية المياه، أكمله تعذر استيراد قطع الغيار المطلوبة لعمل هذه المحطات، وبالتالى انقطع الماء كلية عن ثلاثة ملايين

عراقى، وبالنسبة للمحظوظين الذين يتلقون المياه فإن نصيب الفرد منهم لا يصل إلى ربع ما كان يستهلكه قبل الحرب.. وما يتلقاه غير نظيف تماماً من مخلفات المجارى، ولذا انفجرت حالات التيفويد والكوليرا، ويقول التقرير كذلك إن النظام الصحى إنهار، إذ اعتاد العراق أن يستورد أدوية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً.. وقد انقطع هذا كله الآن، والأطفال فى مقدمة المضارين.

ونذكر فى هذا السياق أن فريقاً من جامعة هارفارد (الأمريكية) كان قد قدم تقريراً (مايو ١٩٩١) وسجل أن ٥٥ألف طفل قد ماتوا فعلاً بسبب الأسباب السابقة، وقال إن ١٧٠ ألف طفل آخرين سيموتون حتى آخر هذا العام.

و.. نعود إلى تقرير صدر الدين أغاخان الذى يضيف إلى ما سبق وصفاً مروعاً لحالة الغذاء، فيقول إن العراق كان يستورد ٧٠٪ من احتياجاته من الحبوب قبل الحرب، ومفروض أن تزيد حاجته للاستيراد هذا العام لأن انتاج الحبوب لن يزيد على ثلث الانتاج فى العام الماضى.. لم يعد الغذاء متاحاً إلا للميسورين جداً (كما يقول التقرير) إذ ارتفعت الأسعار (عن مستواها قبل الحرب) ٤٥ ضعفاً بالنسبة للقمح، و٢٢ ضعفاً بالنسبة للأرز.

إن هذه المعلومات تثبت أن هناك أزمة حادة منتشرة فى التموين الغذائى، وإذا لم تواجه الأزمة فى الوقت المناسب ستفضى إلى مجاعة شاملة فى طول البلاد وعرضها.

هذا التقرير الدامى حرك الأمين العام للأمم المتحدة (بيريز ديكويار) فوجه نداء جديداً إلى مجلس الأمن لزيادة كمية النفط المسموح للعراق بتصديرها من أجل تمكينه من توفير احتياجاته الغذائية (مجلس الأمن وافق مؤخراً على رفع جزئى للحصار فسمح للعراق ببيع حصة من بتروله قيمتها ١,٦ بليون دولار، وطلب ديكويار رفع المبلغ إلى ٢,٤ بليون دولار).. ولكن أهل الحكم عندنا لا يهتمون بهذا الأمر، وحين اجتمع وزراء الخارجية العرب فى مقر الجامعة رفض أغلبهم بحث القضية، ووصل الحال إلى أن الشيخ زايد صرح أثناء جولته العربية فى الأسبوع الماضى بأن التدخل لإنقاذ الشعب العراقى أصبح واجباً.. ولكن الرئيس مبارك امتنع عن تأييد هذه الدعوة الطيبة!

الجديد على أى حال فى أحداث الأسبوع الماضى أن تصريحات المسئولين الأمريكيين (وخاصة بوش وتشينى) أنذرت وأعلنت أنها أمرت وحدات من قواتها العسكرية للتأهب

لضرب العراق، فكـان هذا «الصفعة الثانية».. وقـد أوضحت شبكة «N.B.C» التليفزيونية الأمريكية تفـاصيل الخطة: فتفتيش حين يرسل [illegible] الهليكوبتر من فرق التفتيش الدولية إلى ٤٥ مركزاً داخـل العراق، يعتقد أن العـراقيين يخفون فيها مواد نووية وأسلحة كـيماوية وبيولوجية وصواريخ سكاد، وأذيع أن سلاح الطيران الأمريكى سيحمى عمليات التفتيش فى هذه الأماكـن، وإذا قاوم العراقيـون ستسحب طـائرات الهيلـكوبتر وفرق الـتفتيش تحـضيراً للخطوة الأخيرة، وهى شن غارات مكثفة على العراق.

وقد تضمنت تـصريحات بـوش أنه أخذ موافـقة «حلفـائه» العرب عـلى هذه الجريـمة الجديدة. ويؤكد صدق الرجل أن حـلفاءه العرب صوتوا بالفعل فى اجتمـاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مـع قرار يدين العـراق «لعدم الـتزامه بالتـعاون مع الوكالـة وخرقه تعـهداته بموجـب معاهـدة عدم انـتشار الأسـلحة الـنووية»، وأعـرب القرار عـن «القـلق البـالغ إزاء استمرار العراق فى مـحاولاته الرامية إلى عرقلة تنفـيذ قرارى مجلس الأمن ٦٨٧ و ٧٠٧». وقد كانت مصر على رأس الـدول العربية التى صوتت مع القرار، ولـم تمتـنع عن تأييده (من الدول العربية) إلا الأردن والسودان وليبيا والجزائر.

لـم يكن بوش إذن مخادعاً أو مغـالياً حين قال إنه حصل على تأييد حلفـائه لتهديداته، وقد قيل فى الـقاهرة إن الجامعة الـعربية أرسلت بدورهـا إلى الحكومة العراقـية تطلب منـها فتح سمائها واستباحة أرضها للطائرات الأمريكية.

إن العراق يصبـر على الجوع، ويسعى باستمـاتة وببطولة نادرة لكى يحـافظ على أسراره، وليدافع عن حق العرب فى أن تكون لهم قوة رادعة .. والـولايات المتحدة لم يكفها ما فعلته حتـى الآن من دمار ومن انـتهاك لـكل الأعراف الدولـية.. الولايات المـتحدة لا يـكفيهـا كل التفتيش الذى قامت بـه حتى الآن، ولكنها لا تريد أن تترك بيتاً أو كهفـاً بدون أن تسبره، بحثاً عن صاروخ تائه هنا أو هناك.

ويقول المـدير العام لـلوكالة الدولـية للطـاقة الذرية إن خبـراء الأمم المتحدة (فـى حراسة الطائرات الأمريكـية) يريدون «التأكد من أن العراقيـين لن يتمكنوا من معاودة أنـشطتهم فى المجال النووى، يجب أن نـكشف مصادر المعدات والتكنـولوجيا التى يستخدمـها العراق فى

تخصيب اليورانيوم، ولابد من إزالة أى شىء يمكن استخدامه فى المستقبل لإحياء هذا البرنامج». وقال: «إن العراق قد خدعنا فى السابق وبالتالى فإننا لا نصدق بياناته».

إن حرب الخليج فى ذروتها الآن، فلم يكن الهدف «تحرير الكويت» ولكن كان الهدف ضرب الامكانات العسكرية والتكنولوجية للعراق، وإذا كان هناك من انخدع فى المرحلة الأولى من المواجهة فأيد التحالف مع أمريكا، فماذا يكون عذر هؤلاء اليوم إذا ظلوا يعاونون أمريكا فى تجويعها للشعب العراقى، وفى ضربه من جديد، من أجل تحطيم ما تبقى فى حوزته من أدوات القوة؟

وإذا فعل حكامنا ذلك (مع احتفاظ إسرائيل بترسانتها العسكرية والنووية المعروفة)، فهل يكون فعلهم هذا خطوة فى اتجاه استرداد القدس والأرض التى تحتلها إسرائيل؟!

## الصفعة الثالثة

وينقلنا هذا إلى الحدث الثالث (أو الصفعة الثالثة).. فمع الصفعة الأولى (اتفاقية أمريكا ـ الكويت)، والصفعة الثانية (التأهب لضرب العراق)، وصل بيكر ليواصل الإعداد لما يسمونه «مؤتمر السلام».. ووفق كل ما أعلن وما تسرب فإن المطلوب من العرب تسليم كامل، وتصفية القضية الفلسطينية تحديداً.

لقد انتهى التهريج السخيف حول «الخلاف الحامى» بين بوش وشامير، وأصبحنا أمام الوقائع التالية:

١ـ رأينا ما يجرى فى العراق، ورأينا التواجد العسكرى الأمريكى الرسمى فى المنطقة (فى تحالف صريح مع إسرائيل)، وعلمنا عن التسهيلات السخية لهذا الحلف من دول الجوار.. وفى ظل هذا الاختلال الخطير لتوازن القوى (والذى تأكد وترسخ فى الأسبوع الماضى)، وصل بيكر.

٢ـ والأسلوب المقترح للتسوية يتضمن قيام نمطين مستقلين من التفاوض:

النمط الأول: مفاوضات بين إسرائيل ودول المشرق العربى (باستثناء العراق)، أى تشترك فى المفاوضات مع إسرائيل مصر وسوريا ولبنان والأردن ودول مجلس التعاون الخليجى.

والنمط الثانى: مفاوضات ثنائية: إسرائيل مع سوريا - إسرائيل مع لبنان - إسرائيل مع الأردن.

٣- ويبدو أن النمط الأول سيحقق نتائجه بشكل أسرع، فهو يهدف إلى التوصل لاتفاقيات نظم التسليح واستخدامات المياه والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول المنطقة، وكل هذه المواضيع لن تخسر إسرائيل فيها شيئاً، بل ستكسب كل شيء .. ففى هذه المفاوضات سيتم تقييد العرب المشاركين فيها: اتفاقيات السلاح ستتضمن تحديد دائرة انتشاره، أى اقامة مناطق منزوعة السلاح على كل الأراضى العربية المتاخمة لإسرائيل (وفقاً لنموذج سيناء)، وإلى جانب هذا ستحدد الاتفاقيات نوع السلاح وكميته وشروط استخدامه على نحو يضمن التفوق الكامل لإسرائيل (إضافة طبعاً إلى رصيدها الإضافى المتمثل حالياً فى القوات الأمريكية).

واتفاقات المياه والاتفاقيات الاقتصادية تؤكد فى المقام الأول إنهاء حالة الحرب والاعتراف بإسرائيل.. حتى من الدول البعيدة عن خط المواجهة (مجلس التعاون) وليس من دول المواجهة وحدها.

لماذا تتعنت إسرائيل فى قبول هذه الاتفاقيات؟! المفاوضات هنا ستنتهى وتعلن نتائجها بسرعة، ولكن سيتعثر النمط الثانى من المفاوضات والذى يفترض أن تدفع إسرائيل فيه شيئاً من جيبها (الانسحاب من الأراضى الفلسطينية والسورية واللبنانية).. ولا شك أن تشددها سيزداد إذا حصلت على مبتغاها فى النمط الأول من المفاوضات، فلماذا تتنازل وتتساهل فى المفاوضات الثنائية الخاصة بالانسحاب، إذا كانت قد انتهت من تقييد العرب بالكامل وحصلت على اعترافهم بها؟!

٤ - بالنسبة للقضية الفلسطينية تحديداً، ندع الآن مسألة تجاهل أصحاب القضية وإبعادهم عن الوفد المفاوض، ونسأل: ما الإطار المقترح لحل القضية؟ يقال بوضوح وصراحة إن مسألة الدولة لا مجال للنقاش فيها، ويكفى قيام حكم ذاتى لمدة خمس سنوات يناقش بعدها ما ينبغى أن يكون.. وهل تشمل منطقة الحكم الذاتى القدس؟ يقال هذه قضية معقدة ولا ينبغى أن نثيرها فى البداية.

ماذا يعنى هذا الاتفاق عملياً (فى حالة التوصل إليه)؟ إذا كان حكامنا لا يستطيعون أن ينتزعوا من إسرائيل (فى المفاوضات الحالية) أكثر من الحكم الذاتى، فهل بعد خمس سنوات من نزع سلاحهم ومن اعترافهم بإسرائيل سيكونون فى وضع أفضل؟ هل سيكونون أكثر قدرة على مساندة المطالب الفلسطينية والمطالب الإسلامية فى القدس؟

ثم ماذا سيحدث أثناء السنوات الخمس بالنسبة للحدود الجغرافية والطبيعة السكانية فى الأرض الفلسطينية المحتلة؟ إن مخطط الاستيطان فى الأراضى المحتلة تلقى دفعة كبرى من خلال التهجير القسرى لليهود السوفييت إلى إسرائيل، ويهدف مخطط الاستيطان الذى يقوده شارون إلى تحويل الفلسطينيين (الذين سيتمتعون بالحكم الذاتى!!) إلى جيوب منعزلة يحيطهم اليهود من كل ناحية، وينعزلون عن نهر الأردن والضفة الشرقية، وبالتالى سيصبح الحديث عن «الدولة الفلسطينية» (بعد ٥ سنوات) بدون أساس قائم على الأرض، وقد أعلن شارون فى الربيع الماضى برامج تحويل القدس إلى مدينة عملاقة يقفز عدد سكانها اليهود من ٣٦٠ ألفاً إلى مليون، وحتى مع بقاء سكانها العرب عند رقمهم الحالى (١٣٥ ألفاً)، فإن هذا البرنامج يغير طابع القدس تماماً، ويجب أن نعلم أن مخططاتهم السابقة قضت بأنه من بين الـ ٣٦٠ ألف صهيونى الذين يقطنون القدس الآن، يوجد ١٢٠ ألفاً من هؤلاء فى القدس الشرقية.

إن الاتفاق على ٥ سنوات من الحكم الذاتى، فى ظل كل المتغيرات الدولية والعربية والفلسطينية التى ذكرناها.. يعنى إذن ومن الناحية العملية التصفية الكاملة لقضية فلسطين والقدس، وهذا ما بشرنا به بيكر فى جولته السابقة، و.. لعنة الله علينا إن نحن قبلنا وفرطنا.

# ٤

# خطاب إلى رئيس الجمهورية:
# سيادة الرئيس: لايمكن أن نقف على الحياد بيـــن الفلســطينيــين والإســـرائيليــين

*بمناسبة الحديث عن مؤتمر السلام المزعوم سألنى بعضهم: هل أنتم مع المفاوضات أم ضدها؟ والاجابة أنه لا يوجد عاقل يرفض المفاوضات من حيث المبدأ، ولكن المفاوضات ليست هدفاً فى حد ذاتها، وهى تقبل فى ظروف معينة وترفض فى ظروف أخرى.. وما يجرى حالياً ليس مفاوضات ولا تمهيداً لمفاوضات.. ليس هات وخذ، ولكن يفرض علينا أن نعطى على الدوام ونستسلم دون أن نأخذ شيئا!*

ونحن لا نعطى ولا نتنازل عن خيبة دبلوماسية، ولكن بسبب الوهن وبسبب الهزائم على أرض الواقع.

ليس صدفة أن جولدا مائير جلست إلى جوار التليفون بعد هزيمة ١٩٦٧، فقد تصورت أن الهزيمة المريرة ستجعل العرب يتصلون بها، ويقبلون كل شروطها، ولكن حدث أيامها أن العرب لم يتصلوا بإسرائيل لأن إرادة القتال لم تكن قد انهارت عندهم، وبدءوا يعدون لحرب أكتوبر.

وقد أيقن الأمريكان الآن (بعد ضربنا فى الخليج) أن بوسعهم أن يفرضوا علينا كل ما عجزوا عن فرضه فى السابق، بوسعهم أن يفرضوا على حكام العرب قبول الهيمنة الأمريكية ـ الصهيونية على المنطقة، بوسعهم أن يفرضوا الاعتراف بإسرائيل فى حدودها الجديدة التى تبتلع فلسطين والقدس، بل يفرضوا على حكام العرب قبول اتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل ويدخلوا أحلافاً عسكرية معها.

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١ من أكتوبر ١٩٩١.

إن حكامنا يدخلون المفاوضات وقد سلموا بكل هذا مقدماً.. ولكن بوش لا يكتفى، وآخر صفعاته أنه طالب الأمم المتحدة بإلغاء قرارها الصادر عام ١٩٧٥ والذى يصف الصهيونية بأنها ضمن الحركات العنصرية.. إن الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة صوتت إلى جانب هذا القرار، ولم تكن هذه الدول من العرب أو المسلمين، ولكن أصدرت القرار لأنها رأت أن هذا الوصف ينطبق تماماً على العقيدة الصهيونية التى تقوم على تعصب واستعلاء لا ينكر، وهذه العقيدة العدوانية العنصرية تنعكس فى السياسات اليومية لإسرائيل داخل الأراضى المحتلة وخارجها.

لا نظن أن الخلاف بيننا وبين أمريكا فى هذه النقطة ينشأ عن اختلاف أكاديمى فى تعريف العنصرية، ولكن بوش لا يكتفى بفرض إسرائيل التوسعية علينا وعلى العالم، ولكن يريد منا أيضاً أن نحبها وأن نعترف بأن وجهها جميل وبشوش!

ما كل هذا الإذلال؟ وماذا ستكون نتيجة المفاوضات التى تجرى فى ظل هذا الإذلال، والذى يدعمه إصرار وقح على تدمير القدرات العسكرية والتكنولوجية فى العراق وفى كل بلاد العرب والمسلمين؟!

وقد راعنا وسط كل ذلك أن الرئيس مبارك صرح منذ أيام بأن «مصر حين تتحدث عن السلام لا تنحاز لطرف ضد اخر، رغم أن الطرف الفلسطينى طرف عربى وأرضه محتلة، فنحن نقف إلى جانب الحق».

يا إلهى! مصر تدخل مفاوضات السلام من موقع الوسيط المحايد بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟! رغم أن الفلسطينيين عرب.. «أمال إحنا إيه»؟! لقد اختلطت المسائل على نحو لا يصدق وأصبح ممكناً أن نسمع أى شيء.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قد يكون توازن القوى المادى فى غير صالحنا الآن،ولذا قد لا نتمكن اليوم من تحقيق ما نتمناه، ولكن الضعف المادى لا يبرر كل هذا الهوان. إن الضعف المادى يكون حالة مؤقتة إذا ظلت الأمة على عقيدتها مؤمنة بربها وحقوقها.. إذا نشأت الأمة ونشأ أطفالها وشبابها على كراهية العدو وعلى استعذاب الشهادة، فسيتحول ضعفنا المادى فى يوم من الأيام إلى قوة، أما إذا انهارت الثقة بنصر الله وإذا فقدت الأمة رجولتها، فستظل ذليلة إلى الأبد.

يحضرنى هنا فى التقاليد الصعيدية، أن الرجل قد يقتل غدراً وظلما، وقد يكون فى موقع ضعف لأن أولاده صغار لم يتمكنوا من الدفاع عنه.. ولكن الأم الأصيلة تصبر على الظلم ولاتقبله، فتظل ترضع صغيرها كراهية العدو وضرورة عقابه، حتى يأتى يوم يصبح الصغير فيه كبيراً قادراً على الثأر واسترداد الحق.

إن ما نأخذه على تقليد الثأر أنه قد يمتد إلى أبرياء.. ونأخذ عليه أيضاً فى عصرنا أن مجتمعنا أصبح منظماً وأصبح بوسعنا أن نكل مهام العقاب للدولة.. ولكن ليس خطأ بالتأكيد أن نكره أعداءنا وأن نعد أنفسنا ليوم نسترد فيه حقوقنا منهم بالقوة، ما دام عدونا لا تردعه إلا القوة، وما دامت العلاقات الدولية لا تقوم على مبادىء العدل.

قد نكون الآن (بفضل حكامنا) فى موقع ضعيف من الناحية المادية، ولكن يجب ألا نكف عن الاستعداد لتغيير الحال، ولا يدخل فى هذا الاستعداد أن يقال لشبابنا إن مصر لم تعد تفرق بين الفلسطينى والإسرائيلى. أعوذ بالله واستغفره!

# ٥

# ما هــذا التدليس؟ كيف تكـون ورطة الخليج امتدادا لحرب أكتوبر؟!

* ما دام العالم يظلمنا فإن احتمال العودة للقتال وارد .. والكلام عن الجهاد ليس موضة قديمة
* حرب أكتوبر شىء وما جرى بعدها شىء أخر.. انتصرنا فى الحرب وانهزمنا فى السياسة
* هل كان بوسع العرب أن يحصلوا على شىء لو أنهم فعلوا ما فعل السادات؟
* جاءت لحظات كدنا أن نستعيد فيها المبادرة.. ثم بددت حرب الخليج كل الآمال

*الأمة تحتفل بحرب أكتوبر فى أمان الله .. فما معنى إدخال حرب الخليج فى الموضوع؟ وقد سبق أن تم هذا التدليس فى رمضان الماضى فاحتفلوا بحرب الخليج فى يوم العاشر من رمضان .. لو أن الحربين وقعتا فى تاريخ واحد لجاز فعلكم، ولكن شاء الله أن تتم حربنا العظيمة فى وقت من السنة يخالف تماما وقت نشوب الحرب الكريهة التى ورطتم مصر فيها، وبالتالى لم يعد من حق أية جهة أن تسبغ شرف أكتوبر على فضيحة حرب الخليج.. من أراد أن يحتفل بحرب تدمير الكويت والعراق فهو حر وليحتفل كما شاء، ولكنه ليس حرًا فى اعتبار الحربين مناسبة واحدة.*

*على أى حال، لقد استمعنا إلى خطاب الرئيس حسنى مبارك.. وفى ضوء ما جاء فى هذا الخطاب، وفى ضوء ما سبقه من تحليلات كتبتها الصحف الرسمية، اعتقد أن بعض النقاط أصبحت تتطلب التذكير والتوضيح: التذكير للعجائز والتوضيح والتعليم للشباب.*

*لقد قالوا إن حرب أكتوبر أدت إلى صلح مصر مع إسرائيل.. وهذا الصلح الذى استنكره العرب أصبح مناط أحلامهم الآن.. وليتهم تبعونا من البداية.*

*ونحن نقول: إن هذا الكلام كله غير صحيح.*

## كيسنجر الصهيونى بدد انتصار العرب

فأولاً لا ينبغى أن نخلط بين وقائع حرب أكتوبر المجيدة وبين ما تلى هذه الحرب من إدارة فاشلة للسياسات والمفاوضات .. حرب اكتوبر شيء وكامب ديفيد شيء آخر. لقد انتصرنا فى الحرب وانهزمنا فى السياسة.

حرب رمضان (أكتوبر) سبقها تخطيط سياسى وإعداد عسكرى ممتاز. ودون غرق فى التفاصيل كانت الصورة العامة بعد وقف إطلاق النار تقوم على التالى:

كنا بصدد موقف شكله قرار عربى عماده تحرك عسكرى متناسق ضد العدو الصهيونى من الجبهة الجنوبية (مصر) ومن الجبهة الشمالية (سوريا والعراق) فى لحظة واحدة، ومجرد

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٨ من أكتوبر ١٩٩١.

تحقيق هذا التحرك كان انجازاً بالغ الخطـر والدلالة، وأكد خطورته مستوى من الأداء والفداء بدد أسطورة الجيش الاسرائيلى.. ورغم كل ما جرى وكـل ما نعرفه، توقف القتال ونحن فى حال يخـالف تماما حال أمة الـعرب قبل ٦ أكتوبـر.. كان التصور قـبل القتال أن تفـوق العدو كاسح، وبدا بعد القتال أن هناك توازنا حقيقـيا في القوى (بالمقياس العسكرى). غير أن الأمر لم يـقف عند هـذا الحد، فالحرب كـانت لها امـتدادات دولية خـطيرة، فمـن ناحية وصـلت سخونة الموقف إلى تهديد بمواجهة نووية (بيـن أمريكا والاتحاد السوفيتى)، ومن ناحية أخرى دخلت دول الـبترول إلى المواجـهة (بقيادة الـشهيد الملـك فيصل علـيه رحمة الله) فاسـتخدم البترول فـى معاقبة الدول التى تناصر العدو الصـهيونى، وبالتالـى أصبح العالم كلـه يضغط على أمريكـا وإسرائيل من أجل مناصرة الحق الـعربى.. إذا كانت الحرب العسكـرية حققت توازنا على أرض المعركة، فإن حرب البترول جعلـت التوازن علي المستوى الدولى يميل إلى جانبـنا، وكان من شـأن هذا كله أن يجـبر إسرائيـل على قبول اتـفاق شامل وعـادل.. ولكن الأمور سارت على نحو مخالف، وهنا يأتى دور السياسة.

لقد تـدخل الصهيـونى كيسـنجر، وأدرك أن أية تسـوية للصراع فـى إطار التوازن الـقائم ستكون على حساب إخوانه الصهاينة، فابتـدع ما أسماه سياسة الخطوة خطوة. قال إن المشكلة معقدة ويـستحيل حلهـا دفعة واحدة ويلزم التـدرج. كان هدفه أن تبرد حرارة المـوقف، حتى تلتقط إسرائـيل أنفاسها، ويتمكن فى الأثنـاء من تفكيك الموقف الذى أنشأته الـقوة العربية.. وقد عاونه فى ذلك كله الرئيس السابق أنور السادات.

هنا أيضا، ودون غـرق فى التفاصيل، نقـول إنه بعد أربع سنوات من حـرب أكتوبر، كان كيسنجر (ممثلا للولايـات المتحدة والصهاينة) قد نجح فى تحقيق مخططه، فالجـبهة القتالية بين مصر وسوريا انهارت ولنقـسمت، والجيش المصرى تضاءلت قدرته العسـكرية بسبب وقف الإمدادات عنه، بينما تـدفقت المساعدات الأمريكية على الجيش الإسرائـيلى، فعاد من جديد اختلال الـتوازن فى القوى، ومـن ناحية أخرى ارتـبط انهيـار التحالف الـعسكرى بيـن مصر وسوريا بعـودة الانقسام فى الصف الـعربى، وأحكمت الولايـات المتحدة قبضتـها على دول البتـرول فامتنـع اشتراكها فـى المواجهة، بـل تشكلت الـوكالة الدولـية للطاقـة بقيادة أمريكا فأحاطـت بالأوبك ودوره، وعندهـا اطمأنت دول الغـرب واليابان، ولـم تـعد تلح فى تحقيق

التسوية.. وداخل مصر فقدنا استقلالنا الاقتصادى على يد كيسنجر ـ السادات وتحولت مصر إلى دولة غارقة فى الديون تمد يدها إلى أمريكا.

فى أربع سنوات تحول ميزان القوى لصالح إسرائيل مرة أخرى، وفى هذا الإطار ذهب السادات إلى القدس، فازداد الانقسام العربى، وزاد موقفه ضعفا أثناء التفاوض، بحيث لم يكن أمامه إلا أن يعلن فشله واستعداده للقتال من جديد، أو يقبل الصلح المنفرد مع تجريد سيناء من السلاح، ومع مزيد من إضعاف الجيش المصرى ونقل مواقع انتشاره إلى الحدود الليبية بدلا من الاحتشاد على خط المواجهة.. لقد قوضت سياسة السادات عناصر القوة التى امتلكناها نتيجة حرب اكتوبر، ولم يكن الرجل يملك الإرادة لتغيير هذا المسار فقبل الاستسلام لشروط العدو.

## انهار العرب بعد خروج مصر من المعركة

يقال: ولكن أليست عودة سيناء مكسبا؟ ونحن نقول: هذا مؤكد.. ولكن كم دفعنا فى المقابل؟ إذا اشتريت بطيخة بألف جنيه تكون قد كسبت البطيخة بلا جدال، ولكن إذا عرف المبلغ الذى دفعته سيدرك الناس أن «الأبعد» مغفل كبير!

وقد حدث لنا شيء من ذلك.. لقد كانت إسرائيل مستعدة دوما لإعادة سيناء إلى مصر مقابل أن تقبع داخل حدودها وتتخلى عن العرب الآخرين فتأكلهم واحداً واحداً.. وهذه صفقة يراها الصهاينة مربحة جداً، ولهم حق.. وكل خبرائنا الاستراتيجيين يعلمون ذلك. لقد كان ممكنا أن تشترى مصر سيناء بهذا الثمن الفادح من موقع الهزيمة العسكرية البشعة بعد يونيو، أما أن تفعل ذلك بعد حرب أكتوبر فهذا أمر عجيب!

أسمع من يقول: مالنا والعرب؟! مصر هى التى تعنينا، ونقول لهذا الجاهل (أو الخائن.. الله أعلم) إن كلامك لا يجوز دينا ولا وطنية، وحتى إذا كنت تهتم بمصر وحدها عن جد، فإنه لا أمن لمصر ولا مستقبل ولا تنمية اقتصادية إذا انهار العرب لا قدر الله.. وهذا ما كان، فبعد توقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل، جرى غزو لبنان ودخلت القوات الإسرائيلية عاصمة عربية لأول مرة (بيروت).. ومع ابتعاد مصر عن شقيقاتها أعلنت إسرائيل بلا رادع ضم الجولان والقدس وجنوب لبنان، وسعيها حثيث لا يتوقف من أجل ابتلاع الأرض

الفلسطينية كلها.. وهذا الضعف فى الموقف العربى لم يدعم مصر، بل زادت بدورها ضعفا (اقتصاديا وسياسيا وعسكريا)، وإسرائيل تهددنا كل يوم بالعودة لاحتلال سيناء إن أسأنا الأدب.

يقال: كان بوسع العرب الآخرين أن يحذو حذونا فيفاوضوا إسرائيل ويحصلوا منها على ما حصلنا عليه.. وهذه سذاجة، فمصر كانت تملك ما تعطيه لإسرائيل فى المفاوضات من أجل استرداد سيناء، فماذا يملك العرب الآخرون؟ مصر أعطت إسرائيل الأمان، وأعطتها حرية الانطلاق والعربدة فى المنطقة، وهذا ثمن باهظ جدا لو تعلمون، فماذا بوسع البلاد العربية الأخرى أن تفعل لكى تسترد أراضيها المحتلة؟ لقد قدرت إسرائيل أنه بدون مصر لن يملك هؤلاءأن يهددوها، وبالتالى لم يكن متوقعا أن تتنازل لهم عن شيء، سواء أدخلوا المفاوضات أم لم يدخلوا، وقد حدث فعلا أن طلبت الدول العربية طريق التفاوض منذ سنوات بعيدة، فلم يلقوا إلا مزيداً من الصلف والاستعلاء والعدوان.

ومن يطلبون التفاوض منذ سنوات لا يثبتون أن الطريق الذى سبق أن اتخذته القيادة المصرية كان صحيحا، إنه يعنى أن إحساسهم بالعجز زاد، ويعنى أن منطق الاستسلام قد ساد.. لا أن طريق الجهاد خطأ.

***

ومع ذلك، مرت لحظات كان بوسع العرب والمسلمين فيها أن يستعيدوا زمام المبادرة. ودون دخول فى التفاصيل، اذكر بالعمليات الاستشهادية فى لبنان والتى أدت إلى إسقاط الاتفاقية اللبنانية ـ الإسرائيلية، وطرد القوات الأمريكية والفرنسية.. وأقفز بعد هذا الانجاز التاريخى العظيم إلى نهاية الحرب المأساوية بين العراق وإيران، فرغم هذا الابتلاء وبعده، خرج العرب والمسلمون بجيشين جبارين أدركت الولايات المتحدة (ومعها إسرائيل) أن بوسعهما فى لحظة مناسبة أن يشكلا خطراً لا يرد (بالتعاون مع الجيش السورى) ويعوضا الخسارة التى أصابت العرب والمسلمين بإضعاف مصر وإبعادها.. ولكن جاءت حرب الخليج فأعادت التوازن مرة أخرى لصالح أمريكا وإسرائيل، وأصبحت إيران وسوريا فى مأزق عظيم، والانتفاضة الفلسطينية مهددة بالاختناق.

وأذكر هنا دراسة لبريجنسكى (مستشار الأمن القومى الأمريكى فى عهد كارتر). الدراسة تتكلم عن مجالات التحرك الرئيسية أمام السياسة الأمريكية الآن، فحددت المجالات بأنها أوروبا والاتحاد السوفيتى ومنطقة المحيط الهادى (واليابان فى قلبها) والشرق الأوسط، ويعكس هذا التحديد مدى الأهمية العالمية لمنطقتنا والتى ينساها أحيانا بعض ساستنا. ولكن ما نشير إليه هو أنه فى حديثه عن الشرق الأوسط رأينا بريجنسكى يقول أن هناك من يتصور أن التدمير الناجح للعراق على يد تحالف غربى - عربى قد يخلق الظروف الضرورية من أجل إنهاء الصراع العربى ـ الإسرائيلى. ولكن «الإسرائيليين ـ كما يقول ـ أصبحوا يميلون إلى الإصرار على مطالبهم القصوى (أى احتفاظهم الدائم بالضفة الغربية) وذلك بعد أن استراحوا من التهديد العراقى المتوقع، أما العرب فإنهم بعد ترنحهم من الهزيمة العراقية والتى أحدثها الضرب الأمريكى الشامل، لم يعودوا فى وضع يمكنهم من إشعال حرب، وهم فى الوقت نفسه يعجزون عن قبول تسوية وفق الشروط الإسرائيلية».. أى والله هذا هو حالنا.. وبالمناسبة لم يعد بريجنسكى متفائلا بالنسبة لدور أمريكى عادل يواجه الصلف الصهيونى.

## أفيقوا يرحمكم الله.. لابد من الجهاد

يقودنا هذا إلى ما بدأنا فيه... هل فى ضوء ما ذكرنا، وفى ضوء ما ننقله عن بريجنسكى (وعن كل الدارسين الغربيين عموما)، يكون هناك مجال للحديث عن حرب الخليج باعتبارها صنواً وامتداداً لحرب اكتوبر؟

يجب أن نسلم أن هذا الكلام (على غرابته) يجد من يسمعه! كيف؟ هذا سؤال مهم لأنه يشير إلى ظاهرة خطيرة.. فقد فقد كثير منا وعيه أو ذاكرته، ومن بين المخططات الكثيرة التى دبرت ضد شعبنا منذ انتهاء القتال عام ١٩٧٣، يجب أن نشير إلى المخطط الإعلامى الذى قام على الكذب وقلب الحقائق، وقد قام الإعلام الرسمى بهذا الدور بدأب ومهارة ، حتى أربك العقول وأذهلنا عن البدهيات، فلم نعد نذكر من نحن؟ ومن أهلنا؟ ومن نحب ومن نكره؟ وقد ثبت أن التضليل الإعلامى حقق هدفه حين رأينا الكثيرين يرتبكون أثناء المواجهة الكبرى فى الخليج فيقفون ببراءة مع الحلف الأمريكى ـ الصهيونى ضد شعب العراق وجيشه.

إن أقساما كبيرة من شعبنا تحتاج إلى استعادة وعيها وذاكرتها، وإذا تذكرنا التاريخ واستعدنا الوعي الصحيح، فسنعلم أن الصهاينة أعداؤنا، وحربنا معهم كانت مشروعة لأنهم يغتصبون أرضنا وحقنا، والأمريكان وحلفاؤهم يهدفون إلى السيطرة علينا وإضعافنا ونهب ثرواتنا، فعداؤنا بالتالى يستند إلى أساس موضوعى.. وقد قامت حرب اكتوبر تعبيراً عن هذا الوعى، ومواجهة لهؤلاء الأعداء... وإذا كانت الأيام قد دارت دورة كاملة بحيث أصبح بوسع حكامنا أن يحاربوا إلى جانب هؤلاء ضد شعب عربى مسلم (أيا كانت الأسباب والأعذار)، وإذا كان بوسعهم حتى هذه اللحظة أن يقولوا إن الصلح مع إسرائيل ممكن والصلح مع العراق مستحيل.. فإن قرارهم هذا يمكن أن يكون أى شىء إلا أن يكون امتداداً لحرب اكتوبر.. وكفاكم عبثا بعقول الأمة ومصيرها.

لقد تضمن خطاب الرئيس مبارك شرحا للظروف التى سبقت حرب أكتوبر وجعلت نشوبها حتما، وأشار إلى أن الحرب خلقت ظروفا جديدة كانت تمكننا من تحقيق سلام شامل، وأظن أن ما جاء فى هذا المقال يتفق مع تحليل الرئيس، ولكن الرئيس لم يلحظ بعد ذلك أن السياسات التى تلت الحرب بددت فرص التسوية العادلة ، ولذا أرسل تحياته إلى صاحب هذه السياسات الرئيس السابق أنور السادات. ولا أحسب أن الرئيس قد فاته ما ذكرنا هنا، ولكن كيف كان بوسعه أن يغفل إرسال التحية إلى السادات وهو نفسه قد واصل سيرته، وفى الاتجاه نفسه حتى وصلنا إلي ما وصلنا إليه؟

لقد وصلنا الآن إلى أسوأ مما كنا فيه قبل حرب أكتوبر، فهل نستسلم أم نستعد لجهاد شاق طويل؟ الرئيس أغلق فى خطابه الجهاد والاستعداد للقتال، فالظروف -كما قال ـ تختلف عن الظروف التى سبقت حرب أكتوبر، وهو يرى أن من يتكلمون عن القتال اليوم يعيشون فى الماضى.

ونحن فى الحقيقة لا نعيش فى الماضى. نحن ندرك أن العالم تغير كثيرا خلال العامين الأخيرين، وندرك أن أمريكا تعيد تشكيل قواتها بحيث تتلاءم مع تركيزها الحالى ضد خطر التمرد فى دول الجنوب المستضعفة، وضد الأمة الإسلامية والعربية بشكل خاص.. والقرارات الأمريكية ـ السوفيتية الأخيرة والخاصة بخفض التسليح النووى تتعلق بذلك، فهناك رعب من تسلل بعض هذه الأسلحة إلى الدول المظلومة (خاصة من الجمهوريات الإسلامية السوفيتية).

إننا نـؤكد أن النظام الـدولى لـم يعد حكـراً على الولايات المـتحدة (كما يـزعمون)، وإذا كانت الـتغيرات العـميقة قد طـرأت على هذا الـنظام، فإن هذه الـتغيرات لا تعـنى أن طرق الجهاد والقتال قـد سـدت، ولكنـها تعنـى أن الأساليـب والتحالفات ستعدل.

***

إن خوف دول الاستـكبار من مـنطقتـنا الإسلامية بـالذات، يرجع إلـى أننا لا نمثـل مجرد شعوب مظلومة، ولكننا شعوب لها رسالة، نسـتعد للشهادة من أجل تحقيقها. نحن مأمورون بأن نواجه الحضارة المادية السائدة، ومأمورون بأن نقيم على أرضنا حضارة إسلامية فتية تعمر وتبنى عـلى أساس إعلاء كلمة الله.. ويـبدأ هذا السعى كلـه بأن نرفض الذلة والمسـكنة، وبأن نستعد للقتال (إن تطلب الأمر) من أجل تحرير القدس والأرض المحتلة.

«أذن للذين يقاتلون بأنهم ظُلموا وإن الله علـى نصرهـم لقدير. الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يـقولوا ربنا الله. ولولا دفع الله الناس بـعضهم ببعض لهُدمـت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيـراً، ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز» .. صدق الله العظيم

إن الآية الكريمة لا تحضنا على القتال فورا.. فالـقتال يتطلب إعداد القوة، والقوة لا تكمن فى السلاح وحده، ونحن مأمورون بأن نصبر حتى نملك الأسباب ونعد ما استطعنا (اقتصاديا وسياسيا).. وكل هذا جهاد.

.. هذا هوطريق الأمة الإسلاميـة والعربية، ولكنه يتطلب حكاما غيـر الحكام الذين تحالفوا مع أعدائنا، وأضاعوا الهمة، وأشاعوا الأستسلام، فوصلنا بفضلهم إلى مفاوضات نسلم فيها الأرض والشرف.

يقولون متى يتم هذا؟ عسى أن يكون قريبا.

# ٦

# لن نفرط فى القدس.. وإذا كانت المهمة أكبر منكم فنحن لها

* استبعاد مصر من المفاو ضات يقال إنه قمة نجاحهم الدبلوماسى!
* أيها العرب: إياكم أن تستفيدوا من خبرة مصر فى مفاو ضاتها مع إسرائيل.
* مصر الآن تحرك الأحداث فعلا.. ولكن بأى معنى؟ وفى أى اتجاه؟
* حين قرر السادات نزع سلاح مصر من جانب واحد.. ثم سلم.
* الصواريخ العربية يمكن أن تقلب كل التوازنات.. ولكن أين الرجال؟
* أذكروا واقعة الشهيد الأسطورة الذى حطم فى ثانية كبرياء أمريكا.

هزل وسخف أن يسمى هذا الذى ينعقد غداً فى مدريد مؤتمرا للسلام..! أى مؤتمر هذا؟ وأى سلام؟ إنه مجرد احتفال يحضره ثلاثة رؤساء: بوش وجورباتشوف وشامير، حيث يقوم الأولان (بوش وتابعه جورباتشوف) بتسليم البضاعة إلى كبير الصهاينة.. والبضاعة المقصودة هى كل من طلب الإسرائيليون حضوره من وزراء العرب.. سيسلمهم بوش وجورباتشوف (مقيدين مذلولين) إلى السيد شامير، ثم يرحلان إلى بلديهما بعد التقاط عدد من الصور التذكارية المناسبة!

أى مؤتمر هذا؟ وأى سلام؟ إن الكلام الجاد يبدأ بعد هذا «الهلس» حيث تترأس إسرائيل العملية، فتجلس وحدها فى جانب، ثم تستدعى العرب فريقاً بعد آخر، تتساهل مع من تشاء وتتشدد مع من تشاء، وتتسلى بضرب هذا لذاك. وقد رفضت إسرائيل (وساندتها أمريكا) أن يعقد رؤساء الدول العربية الداخلة فى هذا المفاوضات لقاء قمة ينسق عملهم.. وتحقق لها ما أرادت!

## مصر غير مسئولة عن فلسطين والقدس!

زمان.. أى منذ ١٠ أو ١٢ سنة (لا أكثر!) كان العرب يداً واحدة على العدو الصهيوني؛ ولم يكن بوسع أى حاكم أو زعيم أن يقول إن فلسطين قضية فلسطينية خالصة، ولا شأن لغير الفلسطينيين بها. لم يكن بوسع أى ملك أورئيس أن يقول شيئاً من ذلك، ففلسطين بالذات، والقدس بشكل أخص، لايمكن إلا أن تكون شأناً إسلامياً عربياً، ولو قلنا بغير ذلك لأصبح الدفاع عن مكة والمدينة فى رقبة أهل الحجاز وحدهم.. والقول بهذا كفر! نعم القول بهذا كفر بواح.. ولهذا لم يكن هناك حاكم عربى يجرؤ على أن يقول إنه فى موقف المتفرج (أو المراقب) بالنسبة لفلسطين، وإذا جاز لأى حاكم عربى أن يقول ذلك (إذا جاز)، فإن حاكم مصر بالذات لا يمكن أن يقولها، فياضيعة الإسلام والعرب إذا كانت مصر لاتشارك فى تحرير القدس! ويا ضيعة مصر نفسها إن قبلت الهوان والذل إلى هذا الحد.. سيركبنا اليهود والله كما تركب الحمير، إن نحن تصاغرنا وتنازلنا إلى حد أن نتخلى عن واجب الجهاد لتحرير القدس، بدعوى أننا نترك هذه المهمة للفلسطينيين!

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٢٩ من أكتوبر ١٩٩١.

هذا الذى قلنه كان «أيام زمـان» بدهياً، ولكن فى أيامنا هذه أصبحنا نسمع العجب. فقد تقرر إبعاد مصر عن البحث في القضايا الجادة (وعلى رأسها فلسطين والقدس).. بل قيل إن الفلسطينيين أنفسهم لا علاقة لهم بالأمر.. ويعلن هذا الكلام كله (وسط الاحتفالات بعشر سنوات على حكم الرئيس مبارك) باعتباره ذروة النجاح الدبلوماسى للسياسة المصرية بعد هذه السنوات العشر!

إنهم يغطون «الوكسة» بأن يركزوا الضوء على مشاركة وزير خارجيتنا في مهرجان مدريد، ولكن يجب أن يعلم شعبنا أنه مستبعد من الشغل الجاد.. فحين تبدأ إسرائيل مفاوضاتها المستكبرة المتغطرسة مع أصحاب الأراضى المحتلة (وفى قلبها فلسطين والقدس)، ستكون الحكومة المصرية مثلها مثل منظمة التحرير خارج اللعبة.

إذا قلتم إن هذه النتيجة هى حصاد السنوات العشر سنقول صدقتم، ولكن إياكم أن تتكلموا عن هذه الكارثة باعتبارها مجداً. وإذاكانت سياستكم قد أفضت إلى هذه الكارثة، فإن هذا يعنى أن سياسة الرئيس مبارك (على عكس ما يزعم الإعلام الرسمي) قد أضعفت مصر ودورها فى المنطقة، إلى حد أنها تستبعد إذا كان الكلام يتعلق بفلسطين التى دخلت مصر من أجلها الحرب أيام الملك فاروق!

ونذكر هنا من باب الطرافة أن بعض المسئولين والكتاب الرسميين يأكلون الكلام أثناء اعترافهم بأن دور مصر مستبعد فى المفاوضات الجادة، ثم يعلنون أنهم بمثابة «بيت خبرة» ويعرفون فنون التفاوض مع الإسرائيليين.. وأهلاً بكل من يريد الاستفادة بهذه الخبرة!

هذه التصريحات تعكس الاحساس بالمرارة، وبعد استبعاد المسئولين من المشاركة السياسية الرسمية، يريدون التسلل فى زى خبراء، ووجه الطرافة أن الوفود العربية لن تستجيب للدعوة لأسباب عديدة، أهمها أن كل ما نشر عن المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية، وعلى لسان من شاركوا فيها (حافظ اسماعيل ـ الجمسى ـ كمال حسن على ـ اسماعيل فهمى ـ محمد ابراهيم كامل) لا يشجع إطلاقاً على الاستفادة من الخبرة المصرية. إن مصر غنية بالكفاءات الفنية ولاشك، ولكن من قال إن أصحاب الكفاءة عندنا كانوا من صناع القرارات السياسية؟ لقد أثبتت كل الكتب (التى أشرت إلى مؤلفيها) أن الرئيس السادات كان يتجاهل دوماً ما تقدمه إليه الأجهزة الفنية، وخسرت مصر الكثير فى مفاوضاتها مع إسرائيل وأمريكا

بسبب قراراته غير المفهومة وغير المحسوبة.. ولا أظن أن الحال تحسن أيام الرئيس مبارك.. بل أظنه ساء.

## دور مصر فى المخطط الأمريكى الصهيونى

من يتابع الإعلام الرئيسى هذه الأيام، يتصور أن مصر مبارك هى التى تحرك العالم والأحداث، وخاصة فى حكاية مدريد، وهذا الكلام كذب إذا كان المقصود أن المسئولين عندنا أقنعوا حكام العرب بالاعتدال فى مطالبهم، وأقنعوا أمريكا وإسرائيل بضرورة المرونة ومراعاة الشرعية الدولية، فكان أن اتفق الجميع على المؤتمر الدولى بعد أن ظلت أمريكا وإسرائيل ترفضانه منذ خمسة عشر عاماً أو أكثر.. وواقع الحال، أن الدول لا تغير مواقفها على نحو جذرى بسبب «دردشة» من دبلوماسى بارع، ولكن تتغير المواقف على نحو جذرى إذا تغيرت المصالح وموازين القوى، وقد يجعلنا هذا نوافق على أن مصر ساهمت فى تحريك العالم والأحداث، ولكن ليس على النحو الذى يروج له الإعلام الرسمى، فمصر لم تحرك العالم لأن رئيس الجمهورية استخدم صداقاته مع الملوك والحكام، ولا بسبب فصاحة رئيس الوزراء عاطف صدقى(!) ولكن غابت مصر بوزنها السياسى والعسكرى عن مسرح الأحداث فترة فانفتح المجال للعربدة أمام الحلف الأمريكى الإسرائيلى، وفى مرحلة تالية انضمت مصر نفسها إلى الحلف المعادى فانهارالتوازن تماماً بين العرب وإسرائيل.. خفت موازين العرب، فانعقد مهرجان مدريد.. وبهذا المعنى، أثرنا فى الأحداث وحركناها.

و.. لا بأس من بعض الاستطراد هنا:

إن أمريكا لها مخطط قديم، يهدف إلى إحكام سيطرتها على منطقتنا، وإذا كان لإسرائيل دور جوهرى فى هذا المخطط، فإن الدور يبدأ ويستقر عند اعتراف العرب بهذا الدور للوكيل الذى عينته الولايات المتحدة، إذ كيف تسهم إسرائيل فى إحكام السيطرة الأمريكية على الخليج مثلاً إذا كانت دول الخليج تتعامل مع إسرائيل باعتبارها عدواً ولا تتعامل مع أى من ممثليها؟

هذا المخطط الأمريكى لفرض الدور الإسرائيلى كان مستحيلاً تنفيذه إلا إذا فقد حكامنا كل قدرة على المقاومة، وقد تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها خطوة خطوة، فمع

كل هزيمة عسكرية ألحقتها بنا كانت تحصل منا على اتفاق سياسى نتنازل فيه عن قدر من حقوقنا.

فى السبعينيات كانت مصر مازالت تحتل الموقع المركزى والرئيسى فى التوازن العسكرى بين العرب وإسرائيل، وقد قبل السادات بعد حرب أكتوبر (ويا للعجب!) أن يخفض من جانب واحد تسليح الجيش المصرى.. أى والله حدث لأول مرة فى التاريخ الحديث أن قررت دولة خفض قدرتها العسكرية من جانب واحد، رغم أنها فى حالة حرب مع جار لايتوقف عن زيادة قدرته العسكرية كماً ونوعاً!.. فى السنوات من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ كان مجموع واردات مصر من الأسلحة ٢٤٠٠ مليون دولار، وكانت واردات إسرائيل فى الفترة نفسها ١٠٢٠ مليون دولار..وبفضل هذا العتاد على الجبهة المصرية (إضافة إلى ما تدفق على الجبهات العربية الأخرى) تغير التوازن وقامت حرب أكتوبر الظافرة.. ولكن فى السنوات من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩ انعكست الصورة، فمجموع واردات مصر من الأسلحة كان ١٧٣٠ مليون دولار، بينما قفزت واردات إسرائيل إلى ٥٢٠٠ مليون دولار.. وتعبيراً عن هذه النكسة العسكرية وقعت اتفاقية كامب ديفيد.

وقد لخص مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب نتائج هذا الدعم للقوة العسكرية الإسرائيلية، وقارنه بما أصاب القوات المسلحة المصرية خلال الفترة التى سبقت كامب ديفيد، والصورة التى قرأناها فى تقريره بشعة رغم أنها لم تتعرض للطفرة التى حققتها إسرائيل خلال الفترة نفسها فى مجال التسليح النووى، وأظن أن ستيف جرين (باحث أمريكى) كان محقاً حين قدر أن أثر هذا القرار العجيب بنزع السلاح من جانب واحد، كان أخطر من نتائج حرب أكتوبر، بل وأخطر من نتائج حرب يونيو، بالنسبة لمسار الصراع فى الشرق الأوسط، إذ كان الضعيف العسكرى (فى التسليح والانتشار) أهم الأسباب التى دفعت السادات - فى تقدير جرين- إلى رحلته للقدس.

إن خفض القدرة العسكرية المصرية انعكس فى جريمة الصلح المنفرد مع إسرائيل، وهذا الصلح أفضى بدوره إلى مزيد من الضعف العسكرى، وأخطر من ذلك أنه قضى بإبعاد الجيش المصرى كلية من أية مواجهة مع الدولة التى تصالحنا معها، فانكشف العرب، وعاد الاختلال فى التوازن العسكرى بين المعسكر العربى -عموما- وإسرائيل إلى درجة تفوق ما كان عليه الحال قبل حرب أكتوبر.

و.. بعد هذا النجاح للحلف الأمريكي ـ الصهيوني، أصبح مطلوباً أن يفرض على باقي الدول العربية ما قبلته أقوى دولة عربية، ولم يكن الأمر سهلاً.. احتاج الأمر وقتاً وخوض معارك متتابعة.. نذكر الهجوم الجوى على المفاعل العراقى أوزيراك(يونيو ١٩٨١)، وفضلاً عن الهدف المباشر (تدمير المفاعل) فإن الرسالة غير المباشرة كانت إثبات القدرة العسكرية المتفوقة. فطول المسافة وتجنب أجهزة الرصد والدفاع الجوى في سماء الأردن والسعودية والعراق، مع دقة التصويب، كل هذا كان إعلاناً لمرحلة جديدة من التفوق الإسرائيلى الكاسح بعد كامب ديفيد. وقد صاحب ذلك وتلاه ضرب متكرر لكل المواقع فى لبنان بلا مقاومة.. وفي يونيو ١٩٨٢ تحدت إسرائيل الطيران السورى فوق البقاع فأسقطت عشرات الطائرات السورية دون أى مقابل.. وبعد الغزو المباشر للأراضى اللبنانية، عادت فى أكتوبر ١٩٨٥ لتضرب مقار منظمة التحرير داخل تونس.. وبعدها انضمت أمريكا بنفسها إلى موكب البلطجة، فانقضت طائراتها على مقر العقيد القذافى بهدف قتله داخل ليبيا.. الخ.

كل هذه الأحداث كانت تهدف إلى اقناع الحكام العرب بأنه لا مجال للمقاومة، بعد أن تخلت مصر عن دورها، وأنه ليس أمامهم إلا أن يركعوا أمام الصهاينة، ويعترفوا بالسيادة المطلقة للحلف الأمريكى ـ الإسرائيلي، ولكن وقف فى طريق ذلك أن سوريا حصلت على دعم سوفيتى كثيف بحيث أصبح متعذراً على إسرائيل أن تكرر ما حدث فى البقاع.. ومن ناحية أخرى، برز الجيش العراقى بعد انتهاء الحرب مع إيران كقوة مركزية قادرة على إعادة التوازن الإستراتيجى بين العرب وإسرائيل.

ودون استطراد فى التفاصيل، نقول إن الدور السلبى للقيادة المصرية فى إضعاف القوة العربية (أيام السادات)، تحول إلى دور ايجابى فى عهد مبارك.. فى مرحلة كامب ديفيد وما بعدها خفت الموازين العربية بسبب سحب الثقل المصرى، ولكن فى مرحلة الخليج لم يكتف الثقل المصرى بموقف المتفرج فى الصدامات القائمة، ولكن استخدم الثقل المصرى فى ضرب القوة المركزية الجديدة للعرب (جيش العراق).. وبعدها أصبح الطريق مفتوحاً تماماً لمهزلة مدريد، وللتسليم الشامل.

إن التحرك الأمريكى الأخير، والجولات الثمانية لجيمس بيكر، لا تعنى أن الولايات المتحدة أصبحت تريد التسوية العادلة بعد أن كانت فى الماضى ترفضها، ولكن يعنى التحرك الأمريكى الحالى أن الولايات المتحدة أصبحت ترى أن ساعة فرض مخططاتها وأهدافها قد حانت بعد تحطيم القوة العراقية.

إن الولايات المتحدة لم تتخل عن علاقتها الإستراتيجية الخاصة مع إسرائيل، ولكنها ترى أن الحلف الذى قام كأمر واقع بين بعض الدول العربية وإسرائيل أثناء حرب الخليج، يمكن أن يتحول إلى علاقة تعاقدية معلنة..

فى التقرير السنوى الذى يصدره المركز الدولى للدراسات الإستراتيجية (لندن) نراه يحلل أسباب قرار شامير بعدم الرد على الصواريخ العراقية، والسبب الأول -كما يقول التقرير- هو أن التحالف القائم بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة، كان يتفق فى أهدافه تماماً مع إسرائيل: أى تدمير القدرات العسكرية للعراق.

ما تريده الولايات المتحدة الآن هو أن يعترف الجميع علناً بقيام هذا التحالف، وتحتل إسرائيل موقعها القيادى داخله ممثلة للولايات المتحدة وحامية لمصالحها، واتفاقاتها السرية الأخيرة مع الكويت واسرائيل تجسيد لهذا المفهوم، ودعوتها لكل دول الخليج إلى مدريد هو بداية لإعلان التحالف بشكل قانونى.. وتظن الولايات المتحدة أن ما تفعله فى العراق حتى الآن عبرة كافية لكل من أراد أن يعترض.

إن حكامنا يقولون الآن: لم يعد أمامنا إلا أن نسلم، وأن نرضى بأى فتات يرمون به إلينا.. ادعوا الله أن يوفقنا فى المفاوضات.

ونحن فى الحقيقة لا ندعو لكم.. بل نلعنكم.. فما وصلنا إليه هو من كسب أيديكم، وإذا كان للغمة أن تنزاح فإن نقطة البدء أن تنزاحوا أنتم ويأتى من هو خير منكم تفانياً وجهاداً، وعقلاً وتدبيراً.

## خذوا الخبرة والعظة من لبنان

و.. غير صحيح بالمناسبة أننا فقدنا كل أدوات القوة المادية، فرغم الكارثة التى أصابتنا فى العراق، مازال فى حوزة بعض البلاد العربية والإسلامية أدوات للقوة ترهب أعداء الله لو كانت فى يد رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه.

رغم كل ما جرى فى حرب الخليج، يجب أن نذكر أن الصواريخ العراقية روعت لأول مرة قلب إسرائيل فى حيفا وتل أبيب وديمونا، والصهاينة مازالوا يدرسون حتى الآن النتائج المستخلصة من هذه الحقيقة. فكل التفوق الذى يملكونه فى مختلف أنواع الأسلحة لا ينفى أنهم مهددون من الصواريخ التى تملكها سوريا أو السعودية أو مصر.. بل مازالوا حتى الآن يرون أن العراق يخفى كمية منها، ولكن من الذى يملك تحريك هذه الامكانية أو التلويح

بها؟ من الذى يعرف كيف يناور ويباغت؟ أو من الذى يوقع فى يقين العدو أن بوسعنا أن نباغت ونخاطر؟

ولماذا نتكلم عن الصواريخ وما أشبه؟ نذكركم بما حدث فى لبنان.. لقد وعد الرئيس الأمريكى السابق ريجان بالتدخل لحل مشكلة الشرق الأوسط ومبادلة الأرض بالسلام (كما يفعلون الآن) بعد رحيل القوات الفلسطينية عن لبنان، وأعلن أيامها كذلك مسئوليته عن حماية المدنيين الفلسطينيين.. ثم سقط وعده هذا بمذبحة صابرا وشاتيلا التى قادها شارون، فاتخذتها الولايات المتحدة ذريعة لإنزال قوات المارينز.

كان السبب المعلن حماية الفلسطينيين (منتهى الانسانية!)، وثبت بعد ذلك أن الوجود العسكرى كان أداة ضغط لتسوية لبنانية إسرائيلية تقوم على أسس تشبه ما يطرحه الآن بيكر.. كانت شروط الاتفاقية قاسية حتى أن الكتائبيين (حلفاءهم) تململوا واحتجوا، ولم يوقعوا الاتفاقية (مايو ١٩٨٣) إلا تحت ضغط شديد بتدمير لبنان كله.

أيامها انطلقت سيارة «الجهاد الإسلامى» وانفجرت بقائدها الشهيد داخل القاعدة، فقتلت ٢٤١ جندياً أمريكياً فى لحظة واحدة، فصدر القرار الفورى بانسحاب من تبقي، ومع الانسحاب سقطت الاتفاقية وانتهت قصتها.

نحن لا نطالب الآن بتكرار ما جرى منذ ثمانى سنوات، وليس من وظيفة المقالات الصحفية أن تحدد وسائل الجهاد، ولكننا نقرر أن نية الجهاد لن تخبو بإذن الله.

إن أساليب الجهاد عديدة، وهى لا تقتصر على العنف والقتال بالسلاح.. ونحن نعلم أن طريقنا طويل وعدونا شرس وغادر، ولكننا لن نسلم فلسطين والقدس للصهاينة أبداً.

يا شباب.. ويا جماهير أمتنا: قولوا بأعلى صوت لحكامنا: إذا كانت المهمة أكبر منكم (وهى بالفعل كذلك) فإننا لها.. دمنا حاضر لإعلاء كلمة الله ... لا نخاف بأس الأعداء، فبأس الله أشد.. لا نبالى بمكرهم ، فالله خير الماكرين.

والله أكبر.. الله أكبر.

# ٧

# المفاوضات الحالية تؤدى إلى إسرائيل الكبرى.. هل هناك بديل؟

* نحن متجهون فى المفاوضات إلى كارثة .. ومصر أصبحت معزولة .. ولكن هل كان أمامنا طريق آخر؟
* بعد كل ما قدمته القاهرة.. فشل المسعى لأن تكون مقرا للمفاوضات.
* يقولون الأرض مقابل السلام.. ولكن ماذا تعنى الأرض عندهم.. وماذا يعنى السلام؟
* يجب أن نتذكر أننا تنازلنا فى قرار مجلس الأمن عن بعض الأراضى .. وهم يطلبون الآن أن نتنازل عن البعض الآخر.
* كما فى الخليج: تصورت القيادة المصرية أنها يمكن أن تشارك إسرائيل فى قيادة النظام الإقليمى الجديد الذى تقيمه أمريكا.
* الاتفاقات والمناورات السرية مع جنرال موتورز وقطاع البترول.
* نحن لاندعو لبديل سهل.. ولكن ندعو أمتنا لجهاد فى سبيل الله طويل.

*الأقمار الصناعية اشتغلت على الاخر.. وعشنا خلال الأسبوع الماضى فى قلب المهرجان الذى أقيم في مدريد، نسمع ونشاهد.. وقد تمت فى المهرجان مناظرة، وأعجب البعض بقوة المنطق العربى وأذهلهم مدى التهافت المقابل فى المنطق الإسرائيلى.. ولا أدرى فى الحقيقة سبب الإعجاب والدهشة.. ما الجديد؟ هل كان ينقصنا فى أية مرحلة المنطق والعدل؟ هل فقدنا حقوقنا فى الماضى لأننا لم نجد بيننا من يحسن الترافع عنها فى المناسبات الدولية؟! لقد فقدنا حقوقنا ياسادة لأسباب غير ذلك، وهذه الأسباب ما زالت قائمة وعاملة.*

ولكن حتى فى مجال الكلام، ينبغى أن نتذكر أن سيطرة الصهاينة على أجهزة الاعلام الدولية قادرة على إخفاء الحقائق وتشويهها. لقد رأينا كيف تحدث شامير بوقاحة عن الحروب التى قامت فى منطقتنا، فذكر أن إسرائيل «الطيبة البريئة» واجهت تهديداً عسكرياً متواصلاً من جيرانها عليها، وكنا نحن العرب طول الوقت (كما قال) فى موقف المعتدين المتوحشين.. وقد أدهشنا هذا الكلام لأننا فى قلب المنطقة وعشنا وقائعها، ونعلم بالتالى كذب ما قاله شامير، ولكن يجب أن نعلم أن البعيدين عن هذه المنطقة، والذين يستمدون معلوماتهم من أجهزة الإعلام الغربية، يصدقون كل كلمة قالها شامير، فأغلب الكتب عندهم والدراسات تتكلم وتحلل ظاهرة عداء العرب لإسرائيل ولا تسأل أبداً عن سبب هذا العداء، وأجهزة الإعلام تتجاهل بدورها هذا السؤال المحوري، فترسب فى النهاية انطباعا عاما بأن العرب والمسلمين وحوش يحاربون اليهود بلا مبرر (امتداداً للاضطهاد الذى لقيه اليهود كما يقولون فى كل مكان).

ويجب أن نذكر أننا نحن أنفسنا سننسى أصل الحكاية، وينطبق هذا بشكل خاص على أجيال الشباب التى لم تشارك فى هذا الصراع ولم تشهد مقدماته وأسبابه.. وفى بلد كمصر (على سبيل المثال) أصبح الإعلام الرسمى خاضعاً للتوجيه الأمريكى منذ منتصف السبعينات، وبمقتضى ذلك امتنعت الاشارة إلى إسرائيل باعتبارها عدواً مغتصباً، ووصل الحال إلى أن رئيس الجمهورية الراحل كان لا يخاطب رئيس الوزراء الإسرائيلى إلا بكلمة صديقى وعزيزى (فى الوقت الذى كان يشتم فيه كل حكام العرب والمسلمين!). وفى أيامنا

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٥ من نوفمبر ١٩٩١.

هذه سمعنا الرئيس مبارك يتهم العرب بأنهم المسئولون عن ضياع كل فرص السلام، فأصبحنا نحن (وليس إسرائيل) سبب التوتر والحروب!

## حتى لاننسى: كيف بدأت الحكاية؟

وسط هذا الجو لابد من التذكير بالتاريخ .. لابد من التذكير بأن فلسطين (كل فلسطين) كانت على مدى التاريخ عربية إسلامية، ومن هنا كان وعد بلفور (نوفمبر ١٩١٧) لإقامة وطن قومى لليهود عدواناً صريحاً، وكانت مقاومته مشروعة..

وحين صدر قرار تقسيم فلسطين بين **أهلها العرب والغزاة الصهاينة، كان القرار مؤامرة أمريكية ـ سوفيتية. ولم تكن** مواجهة المؤامرة عدواناً، **ولكن كانت دفاعاً** عن النفس، خاصة **أن الصهاينة لم يخفوا** يومها أنهم لن يلتزموا بحدود الدولة كما حددها قرار التقسيم، وبالفعل زادت الدولة الصهيونية بعد حرب ١٩٤٨ **بنسبة ٤٠٪ عن المساحة المخصصة لها**.

وحين صدر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كان يحمل آثار الهزيمة عام ١٩٦٧، ولذا فرض على العرب تنازلاً خطيراً. صحيح أنه طلب من إسرائيل أن تنسحب من الأراضى التى احتلتها، ولكنه طلب من العرب فى المقابل أن يتنازلوا عن قرارات الأمم المتحدة السابقة، أى يتنازلوا عن الأرض التى استولت عليها إسرائيل بقوة السلاح (زيادة على نصيبها فى قرار التقسيم)، وطلب القرار ٢٤٢ أن تتحول خطوط الهدنة إلى حدود دولية لإسرائيل تعترف بها الدول العربية، وتنتهى حالة الحرب بمقتضى هذا الاعتراف.

وقد قبلت الدول العربية جميعاً هذا القرار، ولكن إسرائيل هى التى رفضت التنفيذ وساندتها الولايات المتحدة، وحين استخدم العرب القوة لاسترداد حقهم وقامت حرب رمضان (أكتوبر) المجيدة، صدر قرار جديد لمجلس الأمن (٣٣٨)، وكان مجرد تأكيد لما جاء فى القرار السابق (٢٤٢)، مع الدعوة «لبدء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف ملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط». كان التصور أيامها أن نتائج الحرب ستمكن من تنفيذ الأهداف التى تعطلت بسبب الغطرسة الإسرائيلية (المدعومة أمريكياً). وقد قبلت الأطراف جميعاً القرار ٣٣٨، ولكن إسرائيل سرعان ما تملصت من تنفيذه بعد أن تمكنت مرة أخرى من أسباب القوة (بفضل كيسنجر والسادات)

يعنى هذا أن العرب لم يكونوا أبداً فى موقف المعتدى على أراضى الغير، ولم تنقصهم فى أية مرحلة المرونة السياسية والدبلوماسية، ولم يعارضوا (خاصة منذ ١٩٦٧) القرارات الدولية.. وإذا كانت اسرائيل قد استطاعت الاحتفاظ الآن بما تحت أيديها من أراض، فإنها لم تحقق ذلك بفضل ذكائها الدبلوماسى فى المقام الأول، بل الأصح أن يقال إنها تمكنت من إذلالنا والانتصار علينا رغم انكشاف موقفها القانونى وصعوبة المهمة الدبلوماسية التى قامت بها.. لقد حققت إسرائيل تفوقها أساساً بسبب القوة العسكرية (المدعومة أمريكياً).

إذا كان هذا كله صحيحاً، فماذا حصل لكى تتخلى إسرائيل عن هدف توسيع حدودها؟ لقد رأت اسرائيل أن توازن القوى بعد ١٩٦٧ يبيح لها أن تأخذ أكثر مما أعطاه قرار مجلس الأمن، وهى ترى الآن أن توازن القوى (بعد ضرب العراق) قد وصل بالعرب إلى نقطة أدنى من يونيو ١٩٦٧، فلماذا تتراجع؟ حين نقول إن المفاوضات الحالية تهدف إلى فرض استسلام كامل على العرب، فإننا لا نزايد ولا نتكلم بالعواطف الساخنة، ولكن نقول ما تقول وفق حسابات باردة واضحة.. ومهما تحدث رؤساء الوفود العربية فى مدريد عن قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨، فإنهم لن يحصلوا على ماجاء فى هذين القرارين.

## هل هناك موقف أمريكى جديد؟

قد يقال: إن أمريكا هى التى تغيرت، وإذا كان العرب عاجزين عن الضغط على إسرائيل فإن أمريكا هى التى ستفعل.

حسناً، لنحكم على ذلك حسبما جاء فى الخطب والتصريحات الأمريكية (قبل احتفال مدريد وبعده)، وحسبما تسرب من أخبار وتقارير. وقد أصبح مفهوماً ومعلناً أن الولايات المتحدة لا تلتزم بتطبيق قرار مجلس الأمن الذى ترفضه إسرائيل، وإن كانت ستضعه فى اعتبارها. وقد أضافت إلى ذلك مسألة الاتفاقيات الاقليمية .. ولشرح ذلك نقول: إن قرار مجلس الأمن كان (كما أوضحنا) حلاً وسطاً قبله العرب، إذ تنازلنا عن الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ مقابل انسحابها من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧، وكانت هذه الصفقة تسمى أيامها «الأرض مقابل إنهاء الحرب». والولايات المتحدة ترفع الآن الشعار نفسه تقريبًا: الأرض مقابل السلام، ولكن بعد أن غيرت تماماً مضمون الأرض ومضمون السلام، فالحل الوسط عندها الآن يخالف ويتجاوز الحل الوسط الذى قبلناه فى

قرار مجلس الأمن. إنهم يريدون حلاً وسطاً جديداً يتنازل العرب بمقتضاه عن بعض الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، حتى يقتربوا (كما يقولون) من الموقف الإسرائيلي. ومعروف منذ الآن ومعلن أن الأرض المطلوبة هي أساساً أرض فلسطين والقدس. وقد بدا في الأيام السابقة أن المشكلة الأصعب في المفاوضات تكمن في سوريا والجولان، وقد سلطت أضواء احتفالية كثيرة على الوفد الفلسطيني وأشادوا باعتداله وكفاءته، ولكن سيتضح أثناء المفاوضات أن هذا كله غير صحيح..

أليس معروفاً منذ الآن أن الفلسطينيين (في الضفة والقطاع) لهم حكم ذاتي لا أكثر؟ وبصفتهم أفراداً لا بصفتهم مواطنين أصحاب أرض؟ أليس معروفاً منذ الآن أن هذه اللعبة ستستمر ثلاث سنوات، ويؤجل البت فيها إلى ما بعد خمس سنوات مع قضية القدس (مع استمرار الانتشار السرطاني للمستوطنات.. ومع إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العربية؟!).

الأرض إذن التي تتحدث أمريكا عن مبادلتها بالسلام ليست هي الأرض التي يتحدث عنها القرار ٢٤٢.. فماذا عن السلام؟ هنا أيضاً يختلف المفهوم تماما، فالسلام الذي جاء به قرار مجلس الأمن كان يقصد مفهوم السلام العادي في العلاقات بين الدول .. أي أن تتوقف حالة الحرب والاستعداد لها (ويضمن ذلك توازن معقول في القوى بين الأطراف المختلفة)، وكذلك أن تنشأ علاقات عادية كتلك التي تنشأ بين الدول.. وحتى الأمريكان والإسرائيليين كانوا يسمون هذه العلاقات المستهدفة بأنها تطبيع (أي أن تكون العلاقات طبيعية عادية).

كل هذا تغير تماماً في مفهوم السلام الأمريكي ـ الصهيوني الحالي. السلام لا يعني الآن مجرد اعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها، ولكنه يعني إقامة نظام إقليمي (يحل عملياً محل الجامعة العربية!) تحتل إسرائيل الكبرى فيه موضع الصدارة والقيادة (في إطار الاستراتيجية الأمريكية الدولية الجديدة).

يقال إن التطورات الدولية خلال العامين الأخيرين (وعلى رأسها انهيار الاتحاد السوفيتي وكتلته الأوروبية) أثرت وتؤثر كثيراً على الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، وعلى استراتيجيتها العسكرية، وينعكس هذا بآثاره على حلف الأطلنطي، كما ينعكس بالضرورة

على نوع العلاقة مع اسرائيل .. أثناء الحرب الباردة، كان الدعم العسكرى لإسرائيل موجهاً فى قسم كبير منه لمواجهة النفوذ السوفيتى فى المنطقة، ممثلاً فى الدول المتعاونة معه، بل كان الطيران الإسرائيلى معتبراً كقوة ردع فعالة ضد الأسطول السوفيتى وطائراته فى شرق المتوسط، وكانت الصواريخ والقنابل النووية الإسرائيلية تهدد جنوب الاتحاد السوفيتى، وكانت الخدمات التى تقدمها المخابرات الإسرائيلية فى كل الشئون السوفيتية قيمة.. وقد انتهى الآن كل هذا الدور.

وحدث فى منطقتنا كذلك تطور مهم هو حرب الخليج، فصحيح أن المخابرات الإسرائيلية زودت الولايات المتحدة وحلفاءها بمعلومات مهمة، ويقال كذلك إن الخبرة الإسرائيلية العملية فى تدقيق الضربات الجو ـ أرضية رفعت كفاءة الطيران الأمريكى فى ضرب المواقع العراقية، ولكن يظل صحيحاً رغم هذا أن الجيش الأمريكى هو الذى تولى المهام الأساسية للحرب، وأن وجوده فى المنطقة أصبح دائماً ومستقراً بعد الحرب.

ترى هل يعنى ذلك أن إسرائيل فقدت أهميتها فى الإستراتيجية الأمريكية؟ أعتقد أن نوع الدور قد تغير ولكن أهميته لم تنقص. إن ابتعاد الخطر السوفيتى لا يعنى أن المخاطر من قلب المنطقة قد تلاشت، بل يبدو من كل المؤشرات أن العزم على تحقيق العزة والإستقلال والنهضة يتزايد ويطرد على يد الصحوة الإسلامية المعاصرة.. وهذا ما يجب أن تواجهه الولايات المتحدة وتقمعه. كذلك يجب أن تقف الولايات المتحدة أمام تطلع أوروبا واليابان لمزاحمتها فى هذه المنطقة، حتى تظل وحدها مسيطرة على بترولها وأموالها، وتستخدم ذلك فى مواجهة منافسيها الدوليين.

وسواء للمهمة الأولى أو المهمة الثانية، فإن الولايات المتحدة تحتاج وكيلاً من داخل المنطقة، يحمى مصالحها، ويعمل بالتنسيق معها، وهذا الوكيل (إسرائيل) يتطلب ماهو أكثر من الاعتراف بوجوده، إنه يتطلب حجماً مناسباً من السكان والأرض، ويتطلب تفوقه المطلق فى السلاح، ويتطلب إمساكه مفاتيح المياه (أى مفاتيح الحياة)، ويتطلب فرض تفوقه التكنولوجى والاقتصادى على جيرانه التابعين المتخلفين.

هذه هى الملامح العامة لمبدأ الأرض مقابل السلام فى طبعته الأمريكية الجديدة .. فى جانب الأرض لاتسليم لكل الأرض التى تحتلها إسرائيل، مع تشجيع التهجير القسرى

لليهود السوفييت (وغير السوفييت).. وفى جانب السلام تجرى المفاوضات متعددة الأطراف، ونتائجها العامة معروفة منذ الآن. بل بدأ تنفيذها الفعلى قبل أن تبدأ المفاوضات.

فى بند السلاح، هناك مقترحات بوش (مايو ١٩٩١) التى تعنى عمليا نزع السلاح من جانب واحد (خاصة أسلحة الدمار الشامل). وما يحدث فى العراق تنفيذ لذلك. وكذلك فإن اجتماع الدول الخمس الكبرى كان خطوة أخرى للتنفيذ .. وفى بند المياه كاد مؤتمر تركيا أن ينعقد لوضع خطة متكاملة بمشاركة إسرائيل (وبتدبير وإعداد أمريكى مباشر) .. وفى العلاقات الاقتصادية، حدث توسع بالفعل فى علاقات مصر والخليج مع إسرائيل والولايات المتحدة (على نحو ما سيجىء).

لا يعنى ذلك أن المفاوضات لن تأتى بجديد، فهناك مجال واسع فى التفاصيل. وإذاكان الحل الأمريكى السعيد له طرفان متكاملان، فإن قضية الانسحاب من الأرض ستستخدم فى الضغط على العرب من أجل الحصول على امتيازات أكبر لأمريكا وإسرائيل، وإذا حصل هؤلاء على امتيازات أكبر فستزداد إسرائيل تمنعا فى موضوع الانسحاب.

إن الانحياز الأمريكى لإسرائيل لم يقل، والدور الإسرائيلى فى الإستراتيجية الأمريكية لم يقل، ولكن هناك تعديلات فى طبيعة هذا الدور تتطلبها الأوضاع الدولية الجديدة .. أحيانا يبدو أن بعض القيادات الصهيونية عاجزة عن التكيف مع متطلبات الدور الجديد.. وأحيانا يأتى التعنت كمجرد شطارة تفاوضية لزيادة نصيبهم.. وفى كل الأحوال نحن الخاسرون للأرض وللمستقبل (بهذه الدرجة أو تلك) إن مضت الأمور على النحو الذى نراه.

## كما فى الخليج: تخرج القيادة المصرية بدون حمص!

والآن.. ما الدور المصرى فى تطبيق المخطط الأمريكى ـ الإسرائيلي؟ لقد نفذت القيادة المصرية كل ما طلبته الولايات المتحدة منها.. نفذت ذلك تحت تأثير التهديد من جهة، وتحت إغراء المكاسب الموعودة من جهة أخرى (أى ما يسمى سياسة العصا والجزرة).. وما يهمنا إثباته هنا أن المكاسب لم تتحقق إطلاقا، وما تطلع أهل الحكم إليه كان سراباً.

إن القيادة المصرية تتطلع إلى أن تكون شريكا (مع إسرائيل) فى الخريطة السياسية الجديدة للشرق الأوسط التى ترسمها أمريكا، والبعض يقول: وماله؟ على رأى المثل: اليد التى لا تستطيع قطعها.. قبلها! ونحن لا نريد أن نناقش هذا الرأى من الناحية المبدئية، فنحن يكفينا أن نقول إن هذا الرأى (سواء أكان صحيحا أم خطأ) غير عملى!

لقد كان السادات منشئاً لهذا الاتجاه، وتطرف فى ذلك حتى يقنع أمريكا وإسرائيل بجدارته وقدرته. كان شقه للصف العربى برحلته للقدس تعبيراً عن ذلك.. وكان موقفه من الثورة الإيرانية خروجاً على كل المبادىء.

ووصل به الأمر إلى أنه جعل مصر البلد الوحيد الذى يستقبل شاه إيران حتى أمريكا وقتها رفضته، فاستقبله السادات «بمظاهرات شعبية»، ليثبت أن بوسعه أن يفعل ما يشاء، ولكن الولايات المتحدة لم تقبل اعتماده أبداً وكيلاً عن أعمالها ورفضت أن تكون رأسه برأس إسرائيل!

ويبدو أن السياسة الرسمية لم تتعظ من فشل السادات. ففى أزمة الخليج حدث ما نذكره جميعاً ووصل الشطط فى مساندة المؤامرة الأمريكية لضرب العراق إلى حدود غير مسبوقة..

إننا نذكر كيف كان الاعلام الرسمى أشد حقداً وضراوة على العراق وأهله من أى إعلام أمريكى أو إسرائيلي. ووصل الحال إلى أن الرئيس برر أيامها أن تضرب إسرائيل أهل العراق بأسلحة نووية، ولم يبد أسفا (كما فعل ساسة العالم جميعاً) لضرب أهداف مدنية وقتل نساء وأطفال.. وحتى هذه اللحظة ترفض السياسة المصرية أن تبدى أى اعتراض أو احتجاج على تجويع العراقيين وإذلالهم.

لاشك أن هذه السياسة كانت مخاطرة عجيبة، ولكن حين جاءت الثمار، وبدأت ملامح النظام الجديد تتشكل فى المنطقة، ثبت أن الأدوار الأساسية احتفظت بها أمريكا وإسرائيل، وقوضت الترتيبات الأمنية التى حاولت القيادة المصرية أن تقيمها، أو تشترك فيها، فانسحبت قواتها من السعودية والكويت.

هذا الأمر نفسه شاهدناه بعد الحرب تحضيراً للمفاوضات مع إسرائيل: نفذت القيادة المصرية كل ما طلب منها.. ولم تخرج إلا بخفى حنين!

لقد عاونت الدبلوماسية المصرية تحركات الولايات المتحدة لفرض مفاوضاتها وبالشروط التى حددتها. لقد أضعفت السياسة الرسمية العرب، بدء من كامب ديفيد وانتهاء بحرب الخليج، والإعلام الرسمى (متكاملاً مع الإعلام الغربى) تكفل بإشاعة الذعر من الأعداء وحتمية الركوع تحت أقدامهم.

هذا الكلام نعرفه، ولكن يجب أن نعرف أيضاً أنه تقررت فى السر إجراءات عديدة تجعل النظام الاقليمى الجديد أمراً واقعاً.

فمن الناحية التكنولوجية والعسكرية: وافقت مصر على إيقاف برنامجها السلمى لإقامة محطات كهربية نووية، حتى تكون مثالاً لغيرها فى قبول الاحتكار الإسرائيلى للتفوق التكنولوجي. وفى الوقت نفسه أيدت السياسة المصرية كل الإجراءات الأمريكية الوقحة لتجريد العراق من امكاناته النووية والعسكرية.. وواضح مما ينشر أن التسهيلات العسكرية الممنوحة للجيش الأمريكى على أرضنا وفى موانينا قد زادت، ومعروف أن الامكانات الحالية للانتشار السريع لم تعد تتطلب قواعد ثابتة، وثبت أثناء حرب الخليج أن كل المرافق المقامة فى السعودية كانت معدة لليوم الموعود جاهزة ومصانة للاستخدام الفورى.

ومن ناحية الاتفاقات الاقتصادية. أقدمت القيادة المصرية (بعد حرب الخليج) على عدد من الإجراءات الخطيرة.. دعك من اتفاقية الصندوق، واتفاقات بيع القطاع العام للأجانب، فقد كتبنا فى ذلك.. ودعك من المطالبة العجيبة بوقف المقاطعة العربية لإسرائيل بدون تعهد من جانبها بالانسحاب، فقد قرأنا هذا فى حينه. إننى أشير هنا إلى واقعة تصدير الطوب لبناء المستوطنات (التى كشفها فى «الشعب» شعبان عبد الرحمن)، وقد قبلنا أيامها غضبة المهندس الكفراوى واستنكاره لهذه الجريمة.. حقيقة لم نكن نتصور أن بعض العاملين فى القطاع العام هم الذين اتخذوا مثل هذا القرار من تلقاء أنفسهم، ولكن قلنا إذا كانت هذه المسرحية تهدف إلى إلغاء القرار مع حفظ ماء الوجه فلا بأس، ولكن ثبت لنا أن الجريمة مستمرة وتتوسع. وثبت أن الزلط يصدر أيضاً لبناء المستوطنات، وبالتالى ثبت أننا بصدد قرار سياسى على أعلى مستوى، وثبت أنه التزام لايمكن الرجوع فيه.

ومع جريمة الطوب والزلط، تمت جريمة أخرى أشد خطراً، فقد تعثر طويلاً مشروع جنرال موتورز لإنتاج سيارات الركوب.. ومعروف أن التعاون مع جنرال موتورز هو من

أكبر مشروعات التكامل مع رأس المال الصهيوني (فهو يستورد مكوناته الخارجية من أفرع لجنرال موتورز يسيطر عليها الصهاينة)، ويبدو أن للمشروع صلة ما بالإنتاج الحربي.. إذ كانت وزارة الدفاع المصرية هي التي تتولى المفاوضات بشأن هذا المشروع، وقد استخدمت الولايات المتحدة الديون العسكرية أيامها للضغط على المفاوض المصري من أجل قبول المشروع.. على أي حال هذا المشروع كان قد بدأ الانتاج فعلاً عام ١٩٨٦ لانتاج اللوري والحافلات الصغيرة، ثم تقرر مؤخراً التوسع في المشروع لإنتاج سيارات الركوب، بمشاركة مستثمرين سعوديين «لاحظ حكاية سعوديين هذه»، ولضرب شركة النصر التي تعمل في المجال نفسه، في محاولة لإحلال الشركات الأمريكية ـ الصهيونية محل شركة فيات الايطالية).

ويشبه ذلك ماحدث في مجال البترول، فقد توالت حملة «الشعب» (كما يذكر القراء) لفضح النهب الجاري في هذا المجال، ويبدو أن سمعة الوزير الجديد طيبة بشهادة من يعرفونه، ولكن تؤكد بعض التقارير الأوروبية الخاصة أن إزاحة قنديل عن منصبه لم تكن بسبب حوادث الفساد، ولكن بسبب حرص الولايات المتحدة على أن يكون قطاع البترول المصري تحت يدها بالكامل، وكان عبد الهادي قنديل مرتبطاً كما يقال بالشركات الأوروبية وينحاز لها: (مأساة والله أن نسمع عن تمثيل هذا الوزير أو ذاك لهذه الدولة أو تلك!) .. هذه أمثلة لقرارات عرفناها بالصدفة.. ولاشك أن ما خفي كان أعظم!

أما عن الاتفاقات المقبلة المتعلقة بمياه المنطقة، فإننا في الحقيقة، وعلى ضوء ما يحدث، لا ننظر باطمئنان إلى مشروع مد مياه النيل إلى شمال سيناء، إذ كيف نستبعد أنه خطوة لتوصيل المياه في مرحلة تالية إلى إسرائيل (في ضوء التسويات الجارية)؟ ألم يقلها السادات صراحة؟

وإذا أصبحت إسرائيل معتمدة على المياه المصرية (بعد اعتمادها على البترول المصري بحكم اتفاقاتنا السابقة معها)، فهذا يضعنا طبعاً تحت تهديدها المستمر بحجة الدفاع عن حياتها وأمنها.

إن كل هذه الخطوات طلبتها من غير شك الولايات المتحدة وإسرائيل، وقامت حكومتنا بتنفيذها تحت الضغط والغواية.. كان معروفاً أن مثل هذه الخطوات تضعف الموقف العربي والمصري في المفاوضات المقبلة، وتضع أسساً فعلية للنظام الذي تضعه الولايات المتحدة للمنطقة، والذي يضع إسرائيل على رأسها، وفيم سيعارض الآخرون هذا النظام في مفاوضاتهم إذا كانت مصر ودول الخليج قد بدأت العمل به فعلاً؟!

الغرم واضح والتهديد بالعصا مكشوف، ولكن ماذا عن المكافأة؟ كانت القيادة المصرية تتصور (كما تصورت أثناء الخليج) أن سلوكها الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي في خدمة المخطط الأمريكي للتسوية سيعطيها مكان مرموقاً في النظام الجديد (معاون أصغر لإسرائيل)، ولكن جاء مهرجان مدريد فإذا بها في موقع المراقب، وجاءت المرحلة الثانية (الأخطر) فإذا بها تستبعد تماماً من المشاركة في المباحثات الثنائية حول الانسحاب.

وكان متوقعاً أن تدور هذه المفاوضات على أرض مصر .. فالحكومة المصرية ـ كما قالوا ـ على صلة بكل أطراف الصراع، ووصل الأمر إلى حد أن الرئيس صرح مرة أننا لا ننحاز لأى طرف، وأظن أنه قال ذلك بأمل إقناع الولايات المتحدة وإسرائيل بجدارة القاهرة مكاناً للتفاوض. ولو حدث ذلك، لكان الموقع سيفرض في الحقيقة دوراً لحكومة مصر في عملية التفاوض، حتى رغم إبعادها عن المشاركة الرسمية، وللحقيقة كان التنسيق بين الوفود العربية سيكون منتظماً بحيث يتحرك الجميع كما لو كانوا وفداً واحداً.. وفي هذا مكسب تفاوضي للعرب ومكسب للدور المصري في المنطقة.

ولكن أليست كل هذه الأسباب كافية لأن تقرر إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، أن القاهرة لا تصلح موقعاً للتفاوض؟ من قال إنهم يريدون دوراً بارزاً لمصر (مهما أذلت نفسها وركعت تحت أقدامهم)؟ من قال إنهم يريدون نجاح الوفود العربية في توحيد مواقفها؟ أفلا تعقلون؟!

إن الأعداء لايريدون لمصر أن تنهض أبداً بامكاناتها الكبيرة، حتى إذا كانت قيادتها ضعيفة أو مضمونة الولاء، لأن القيادة الضعيفة اليوم قد تستبدل غداً بقيادات ثورية.. إن الولايات المتحدة لاتطمئن إلا لإسرائيل، ولن تعطى دوراً محورياً إلا لإسرائيل.. وتطبيقاً لذلك فإن الأعداء يريدون حالياً إبعاد مصر عن المفاوضات الثنائية الجادة، وعن مسرح الأحداث كله لمدة عام أو عامين، وهم سيرتبون في واشنطن (حيث تجرى المفاوضات) أماكن الإقامة وأساليب التنقل بحيث يمنعون الوفود العربية من الاتصال ببعضها البعض، حتى تنفرد إسرائيل وأمريكا بكل منهم!

# نعم هناك طريق آخر

أسمع من يقول مستنكراً: قد يكون كل ما ذكرت صحيحاً.. ولكن هل كان أمام شعبنا طريق آخر؟ هل هناك بديل لطريق المفاوضات الحالى؟

وأقول لمن يطرح هذا السؤال: إذا كنت تقصد أن شعبنا لا يملك طريقاً آخر فى ظل الحكم الحالى، فقد صدقت، إذ ليس أمامنا إلا المضى فى طريق الهزائم والاستسلام إذا استمرت أوضاعنا السياسية على ما هى عليه، وإذا استمر حكامنا فى مواقعهم، بعضهم عاجز وبعضهم فاشل.

والحقيقة أنه سبق لنا أن واجهنا السؤال نفسه عند بحثنا لكل قضية: إنهم يغرقوننا فى الديون، ثم يقولون: هل نملك بديلاً غير الإذعان للأمريكان وصندوق النقد للخلاص من هذا المأزق؟

إنهم يعزفون عن زيادة الإيرادات عبر ضرائب عادلة، ويبددون المال العام فى إنفاق سفيه، ثم يقولون: هذا ما حدث وأصبحنا نواجه عجزًا كبيراً فى الميزانية، فهل تملكون حلاً غير تخفيض الدعم المقدم للفقراء؟

إنهم يوقفون التنمية بسياساتهم الاقتصادية الخرقاء، وبسبب الاستبداد والتخبط اللذين يفزعان أصحاب المدخرات، ثم يقولون لنا: كيف نحل مشكلة البطالة إذا كانت المشروعات لا تقام؟

فى كل هذه الحالات وفى غيرها، كنا نقول إن المشاكل لا تحل فرادى، لا يمكن أن نبحث مشاكل الإنتاج والغلاء والعدالة إلا فى إطار تغيير شامل يبدأ بتغيير الحزب الحاكم.. وبدون ذلك لا فائدة.

إن أهل الحكم يتصرفون كما لو أن استبدادهم بالأمر قدر ينبغى أن نصدع له ونكيف أمورنا على أساسه.

لو كانوا قضاء وقدراً لسلمنا أمرنا لله وأعلنّا أنه لا توجد بالفعل حلول لمشاكل مصر، ولكن من قال إنهم مسلطون علينا بقوة جبرية ككارثة من كوارث الطبيعة لا نملك لها دفعًا؟!

**إن نظم الحكم والسياسات تقيمها الشعوب، ومن حقنا أن نغيرها إذا ثبت عجزها وفشلها.. وقد آن الأوان لعزلكم يا سادة بعد كل ما قدمت يداكم.. يكفينا ما حدث وحسابكم على الله.**

**لو تمكن الشعب من تولية من هو خير منكم صلاحًا وكفاءة وشجاعة، ستوجد البدائل، وسيجعل الله لنا مخرجًا.**

**فى موضوع المفاوضات الحالية كما فى المصائب الداخلية الأخرى.**

**إننا حين نرفض الاستسلام الحالى، ونقول إن تغيير أهل الحكم يفتح طريقًا آخر غير طريق مدريد، لا نزعم أننا نملك مفتاحًا سحريًا وحلولاً ميسرة، نحن لا نعد أمتنا إلا بجهاد قاس وتضحيات جسيمة لشق الطريق الآخر، طريق العزة واسترداد القدس، وهل يتحقق الخير إلا بمجاهدة شياطين الأرض؟ هل تنشأ الأمم العظيمة إلا بالجهاد.. وبالقتال المسلح إذا تطلب الأمر؟**

أنتم فى كل المشاكل تخذلون الهمم، وتستسهلون مد اليد، حتى إذا كان الثمن ضياع الشرف والكبرياء الوطنى... أنتم تقولون فى حكاية مدريد إنكم غير مستعدين لخوض قتال جديد، بينما العدو يعلن إنه مستعد للحرب فى أية لحظة لفرض الذلة والمسكنة على أمة العرب والمسلمين، بل إنه يضرب لبنان حتى الآن يوميًا رغم أنه يفاوض وفده فى مدريد.

نحن لا نريد القتال حبًا فى القتال، ولكن إذا فرض علينا القتال (وهو كره لنا) فإننا مستعدون لملاقاة أعداء الله والأمة.

أنتم غير مستعدين لهذا، وأنتم أحرار فى اختياركم وهذا وسعكم، ولكن يجب أن يعلم الجميع أن تقاعسكم هذا هو الذى يجعل الاستسلام طريقًا وحيدًا أمامكم.

إننا نرفض طريقكم.. والأمة كلها ترفضكم، وإذا كنتم لا تصدقون فبيننا وبينكم انتخابات حرة!

يا أهل الحكم.. بعضًا من الحياء، كل الدنيا أصبحت تعرف الآن أسلوب الاحتكام للشعب والنزول عند إرادته.. ألم يأتكم خبر تركيا، وكيف سقط حزب رئيس الجمهورية فيها؟

إن ما حدث فى تركيا لا يعكس تقدم نظامها الديمقراطى وحسب، ولكنه يكشف النجاح الكبير للتيار الإسلامى هناك، إن أفاقًا كبيرة تنفتح أمام العلاقات العربية- التركية، وأمام العلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى.

آفاق هائلة للتحرك تفتح أمام نهضة الإسلام والمسلمين، وأنتم تقيدون الأمة وتقعدونها بالحديد والنار ، ولكن كيدكم لن يفلح.

* * *

## كلام خطير فى خطاب الرئيس اضطروا إلى حذفه!

لوحظ أن نشر الخطاب فى جريدتى الأهرام والأخبار اختلف عن النشر فى الجمهورية، حيث نشرته الجمهورية كاملاً بينما تم حذف فقرات كاملة من الخطاب فى الأهرام والأخبار، رغم سبق النشر بعبارة «وفيما يلى نص الكلمة».

والفقرات المحذوفة خاصة بالمفاوضات الفلسطينية، ودفاعه عن اتفاق كامب ديفيد الذى تسبب فى وصف مصر بالخيانة.

كذلك الفقرة الخاصة باليهود والاقتصاد، وتقول: ما تقعدش مع إسرائيل؟ أمال تقعد مع مين؟ تحل مشكلتك مع مين؟ يا حبيبى فلوسك عند إسرائيل، عند اليهود.. العالم الغنى كله فلوسه فى ايدين اليهود.. دا فيه ناس كثير بس مش عايز أذكرهم مستشاريهم يهود لأنهم ناصحين، وإلا ماكنش الأربعة مليون الموجودين فى إسرائيل مغلبين ١٧٠ مليون اللى هنا! مغلبينهم.

ثم حذفت فقرة عن تحرير القدس وفيها: نعمل زى الناس راحوا فى دولة من الدول.. هانجيب جيش ونروح نحرر القدس.. خمسة مليون واحد.. ما تروح ياسيدى حد ماسك ايديك؟

وفقرة أخيرة عن ارتفاع أسعار الأسلحة وتأثيرها على البنية الأساسية وفيها يتول عقب سرد الأسعار : شوف حانجيبها منين؟ مش عاوز أقول لكم لو كنا مشينا بهذا الحال كنا حا يبقى شكلنا إيه النهاردة؟ .. مكناش نقدر نقعد القعدة دى.

ترى من الذى أمر الأخبار والأهرام بعدم النشر الكامل لخطاب الرئيس وحذف فقرات هامة منه.. ونظن أن سبب اختلاف الجمهورية أنها تطبع مبكرًا، ويمكن أن يكون الطبع قد تم مع إلقاء الخطاب ثم تم التوزيع عقب الطبع مباشرة قبل أن تصل التعليمات.

# ٨

# مصـــر أعلنت ٦ مبـــادىء تعنــى الاستسلام الكامل لمطالـب إسرائيـل

* ❊ لماذا الإ صرار على تبييض وجه إسرائيل وتسويد وجه العرب؟
* ❊ كيف أصبح الجيش السورى أقوى من الجيش المصرى؟!
* ❊ غير صحيح أن اليهود عباقرة الاقتصاد.. ولكن لماذا تقولون لنا هذا الكلام الآن؟
* ❊ لسنا ضد مبدأ المفاوضات.. نحن ضد مفاوضاتكم تحديدا
* ❊ لاتصدقوا يا شباب أن ضياع الكرامة يحقق تنمية وعمالة وحياة مادية أفضل.

*الخطاب الأخير للرئيس مبارك أنهى المفاوضات قبل أن تبدأ، وأثبت أن كل ما نقوله عنها صحيح، وأكد أن ترتيبات الاستسلام للعرب والمسلمين جاهزة، وأنها مقبولة من القيادة المصرية.*

*إننى أشير هنا إلى خطاب ٣ من نوفمبر الذى ألقى فى جامعة القاهرة بعد أن تم إخلاؤها من أساتذتها وطلابها.*

*قال الرئيس مبارك إنه يوجه حديثه للشباب، لأن من يتعلمون فى الجامعات الآن كان عمرهم لايتجاوز خمس سنوات حين وقعت أحداث كامب ديفيد، وهم بالتالى لايعرفون الحقائق.. ونحن نؤكد للرئيس أن المدارس والإعلام الرسمى لم يقصروا فى محاولة تنشئة أطفال تلك المرحلة وفتيانها على حب كامب ديفيد وصاحبها، وعلى ضرورة أن يحبوا إسرائيل ويكرهوا العرب، وإذا كان الشباب اليوم يرفض ما تربى عليه، ويعرف أن كامب ديفيد كانت تفريطاً وكارثة، فإن هذا التحول قد حدث رغم كل القدرات الهائلة للإعلام الحديث على التضليل.. الناس ياسيادة الرئيس تشعر كل يوم بلسعة الضرب على القفا، وتشهد ضرباً لاينقطع لأهلنا بالقنابل .. إن الناس يا سيادة الرئيس تسمع كل يوم ما يستفزها ويفزعها عن الأقصى والقدس، فكيف يحبون إسرائيل وأمريكا مهما بذل إعلامكم من جهود؟*

## المبادىء الستة الخطيرة

على أى حال ما جاء فى خطاب الرئيس خطير، وخلاصة ما جاء فيه:

(١) أنه كرر اتهامه للعرب (وليس إسرائيل) بأنهم المسئولون عن تبديد إمكانية السلام العادل فى المنطقة.

(٢) فى إطار ذلك دافع الرئيس مبارك عن سياسة السادات التى أضاعت نصر أكتوبر، وأدت إلى زيارته للقدس ثم إلى كامب ديفيد.

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٢ من نوفمبر ١٩٩١.

(٣) وأشار إلى القوة الخارقة لليهود «وإلا ما كنتش الـ ٤ مليون الموجودين فى إسرائيل مغلّبين الـ ١٧٠ مليون اللى هنا.. مغلّبينهم».

(٤) وقال «الحمد لله اللى احنا مشينا فى السلام دلوقتى.. وإلا لو أقول لكم أسعار زمان وأسعار النهاردة، كان لازم تبيعوا البلد بحالها وبلدين جنبنا علشان نقدر نجيب أسلحة».. لو حاولنا نشترى أسلحة «كان يبقى شكلنا إيه النهاردة؟ ما كناش نقدر نقعد القعدة دى.. أنا بأقولها بمنتهى البساطة ولا حد حايدرس فى الجامعة ولا هنا ولا هنا ولا هنا.. الأكل مفيش، البنية الأساسية مفيش، مساكن مفيش، تليفونات مفيش، كهربة مفيش، وظائف مفيش، مصانع مفيش، أدوية مفيش.. منين هاييجى لك وأنت فى حالة حرب؟ مفيش حاجة خالص مش قادر أتخيل يكون شكلنا إيه»

(٥) واستطرد الخطاب إلى امتداح براعة اليهود التى لا تبارى فى تنمية الأموال، وقال «ياحبيبى فلوسك عند إسرائيل، عند اليهود. العالم الغنى كله فلوسه فى ايدين اليهود لأنهم ناصحين»

(٦) وقد أعلن الرئيس أن الحرب لاتحل أية مشكلة فى العلاقات الدولية، وسخر فى كل فقرات الخطاب من كل حديث عن الجهاد والتضحية

إذا كانت هذه هى المعلومات والتحليلات التى أراد الرئيس أن يطلع الشباب عليها، فإننا نوضح بدورنا للشباب ولجمهور الأمة ما يلى:-

بالنسبة للنقطة الأولى المتعلقة بتبرئة إسرائيل من جريمة العدوان المتصل (حتى الآن) على أرض العرب وحقوقهم، وعلى قرارات الأمم المتحدة، فإننى تناولت هذه النقطة على نحو كاف فى مقالات سابقة، ولكننى لا أدرى حقيقة فائدة هذا الإصرار على تبييض وجه إسرائيل وتسويد وجه العرب، ونحن فى مطلع مفاوضات جديدة؟! إن هذا الكلام (غير الصحيح تاريخياً) يدعم الموقف التفاوضى لإسرائيل، فأى فشل يصيب المفاوضات (بسبب حرص العرب على بعض حقوقهم) ستفسره إسرائيل والولايات المتحدة بأنه امتداد للحماقة التقليدية وللروح العدوانية لدى العرب، بشهادة رئيس الدولة المصرية!

## لماذا الدفاع الآن عن كامب ديفيد؟

وبالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة بكامب ديفيد، فإننى أتساءل هنا أيضاً: ما فائدة فتح أبواب النزاع والخلاف داخل الصف العربى الآن بين من كانوا يؤيدون ومن كانوا يعارضون كامب ديفيد؟ هل هذا وقته؟ قد يكون فتح هذا الملف الآن فى صالح أمريكا وإسرائيل، ولكنه بالقطع ليس فى صالح المفاوض العربى.. إن أمريكا تريد الآن تأكيد منهجها فى كامب ديفيد والذى التزم به السادات، كى تعيد تطبيقه الآن فى ظروف أسوأ.

لقد تناولت كامب ديفيد فى مقالاتى الأخيرة (وفى هذا العدد مزيد من التحليلات)، ولذا فإننى أقتصر هنا على نقاط ثلاث، وأقول إن منهج كامب ديفيد قام على: الاعتماد على أمريكا تماماً بدلاً من قوتنا الذاتية - وعلى الحل المنفرد - وعلى الدفع مقدماً.

أما الاعتماد الكامل على أمريكا فقد صاغه السادات فى عبارة شهيرة تقول «٩٩٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا».. وقد نفذ هذا فعلاً، ونفذ كل ما طلبته الولايات المتحدة منه، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، فضعفت مصر وقبل الاستسلام.

وكان ضمن ما نفذه قبول الحل المنفرد، أى أن تفاوض مصر وحدها، وتتصالح مع إسرائيل وحدها، وهذا النهج أضعف مصر وأضعف العرب، وهذا النهج فرضته أمريكا الآن على الدول العربية الأخرى، فتتفاوض سوريا وحدها مع إسرائيل، وتتفاوض لبنان وحدها، وكذلك الأردن وفلسطين.. ويقول الرئيس مبارك الآن فى تبرير الموقف المصرى ما سبق أن قيل عند رحلة السادات المشئومة للقدس. يقال الآن (كما قيل فى السابق) إن مصر تصرفت وحدها لأنه يتعذر جمع العرب على كلمة سواء، وهذه حجة غير صحيحة.. هناك خلافات تفصيلية بين الدول العربية بطبيعة الحال، ولكن الخلافات داخل إسرائيل قائمة كذلك، وهم يتوصلون إلى اتفاقيات وحلول وسط لهذه الخلافات، وكان بوسع العرب أن يفعلوا الشىء نفسه لو أن السادات أراد الحل الشامل، وصبر من أجل حل الخلافات العربية.. لقد أذل الإسرائيليون القيادة المصرية بعد أن انفردوا بها، ولم يكن أمامها إلا أن تتجرع الهوان سنوات، وتتنازل عن أمور لايجوز فيها التنازل.. لو أن السادات بذل عُشر هذا الوقت والجهد مع العرب لحل خلافاتهم لأمكن له أن يحصل لمصر والعرب على حلول أفضل مائة مرة، ولكنه أسقط قيمة القوة الذاتية فى التفاوض وسلم أمره لأمريكا (ولإسرائيل

بالتالى)، وأفهمه هؤلاء أن بوسع مصر أن تحقق مصلحتها على حساب العرب.. فخسرت مصر وخسر العرب، ولكنها أصبحت سابقة تفرض الآن على الدول العربية الأخرى، ولا تملك مصر أن تعترض، بل يأتى الرئيس اليوم مدافعاً عن هذا النهج.. وقد تضمن منهج كامب ديفيد أيضاً مبدأ الدفع مقدماً (كما قلنا).

نذكركم بأن السادات قبل سحب القوات المصرية إلى الضفة الغربية للقناة وكانت سيناء مازالت تحت الاحتلال، وقبل إضعاف الجيش المصرى (كماً ونوعاً) قبل أن يحصل على أى اتفاق سياسى، وقبل تطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل إتمامها الانسحاب .. هذا المبدأ (مبدأ الدفع مقدماً) يجعلنا تحت رحمة الخصم، إن شاء قدم «البضاعة» وإن شاء منع، وفى حالة المنع لا يكون أمامنا إلا أن نطلب الرحمة من الولايات المتحدة، وهى لا ترحم طبعاً ولكن تقدم مزيداً من الشروط وتطلب مزيداً من التنازلات.

هذا المبدأ يريدون تطبيقه الآن، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقات الإقليمية، أى أن تعترف الدول العربية جميعاً بإسرائيل وتدخل معها فى اتفاقات أمنية واقتصادية قبل الاتفاق الواضح على الانسحاب..

إن دفاع الرئيس مبارك في هذا الوقت عن نهج كامب ديفيد يدعم إذن كل مطالب الولايات المتحدة وإسرائيل بالنسبة لأسلوب التفاوض (الاعتماد المطلق على أمريكا- الحلول المنفردة- الدفع مقدمًا).

وأضيف هنا أن هذا الدفاع عن كامب ديفيد ونتائجه يخالف كل ما كانت السياسة المصرية الرسمية تشيعه عن نواياها ومفاهيمها فى الأوساط العربية خلال سنوات طويلة من حكم الرئيس مبارك، خاصة أثناء محاولتها كسر المقاطعة التى فرضت على الدولة المصرية بعد صلحها المنفرد مع إسرائيل.

أكرر.. كل ما نقوله هنا عن نهج كامب ديفيد ونتائجه، ليس مزايدة غير مسئولة فى المعارضة، إنه كلام كان يردده القريبون من الرئيس مبارك حتى وقت قريب.

## تمهيد لنزع سلاح العرب

ونأتى الآن إلى حديث القوة الأسطورية للصهاينة التى غلبت ١٧٠ مليونًا من العرب، وهذا الكلام إذا كان صحيحًا فإنه لا يقال.. فما بالكم إذا لم يكن صحيحًا؟ إننا نواجه بالفعل

معركة شرسة وقاسية، وصحيح أننا نجد فى الصف الأول من المواجهة جيشًا إسرائيليًا، ولكن هذه الحقيقة لا تخفى عن أعيننا حقيقة أن حربنا الأساسية هى مع الولايات المتحدة.. وإسرائيل لم تكن لتصمد عسكريًا فى مواجهة العرب لولا الدعم الأمريكى الكثيف (بالمعلومات والخبرات والأسلحة).. حتى الصواريخ والأسلحة الذرية لم تكن إسرائيل لتنشئها إلا بالمساعدة الأمريكية المباشرة وغير المباشرة، ومعروف أن المفاعلات النووية كانت بمساندة أمريكية (حتى حين كان الدعم المعلن عن طريق فرنسا منذ أواخر الخمسينيات)، ومعروف أن التجارب لتحسين القنابل (مع جنوب أفريقيا) كانت تحت سمع الولايات المتحدة وبصرها، ومعروف أن تراكم المخزون النووى كان بمشاركتها وتشجيعها. إن كل ما تدعيه إسرائيل من برامج لتطوير الأسلحة هو فى الأساس تعاون استراتيجى مع الولايات المتحدة.

والولايات المتحدة تفعل هذا كله لأن لإسرائيل دورًا محوريًا فى الإستراتيجية الأمريكية لضرب الأمة الإسلامية والعربية، وللسيطرة على مقدراتها وثرواتها.. نحن لا ننكر دور اللوبى الصهيونى داخل الولايات المتحدة، ولكن هذا الدور لا يحقق أثره إلا لأنه فى الإطار العام للإستراتيجية الأمريكية. إن هذا الإطار العام يقضى بدعم القوة الإسرائيلية، ودور الضغوط الصهيونية أنها تضيف بعض الزيادة على هامش هذا الدعم.

إن إسرائيل (بقوتها الذاتية وبروابطها الصهيونية الدولية) لا تغلب العرب، لو كانت المواجهة معها وحدها فى ميدان القتال (وفى غيره من الميادين).

وقد رأينا فى حرب أكتوبر أن موشى ديان انهار وبكى، وجولدا مائير وصلت إلى الهذيان والصراخ الهيستيرى.. ولم ينقذ إسرائيل من الهزيمة الساحقة إلا التدخل الأمريكى المباشر والمعلن.

لماذا إذن هذا التهويل فى قوة العدو ونحن على أبواب مفاوضات؟ ألا يساعد ذلك فى تمهيد الأذهان لقبول تنازلات عن بعض الأراضى؟!

ويشبه هذا ما جاء عن السلاح، هل صحيح أنه لم يعد باستطاعة مصر أن تحتفظ بجيش قوى؟ وهل تعنى المعاهدة مع إسرائيل أنه لم تعد بنا حاجة لإقامة جيش قوى يردع النوايا

الإسرائيلية العدوانية في أرض مصر والعرب؟ يجب أن نتذكر أن ما قاله الرئيس فى هذا الصدد يخالف كل ما كان الفكر العسكرى المصرى يقدمه حتى وقت قريب، فماذا جرى؟

وقد قرن الرئيس حديثه هذا بكلام عن تكلفة السلاح، وقال إننا لا نطيقها، ونحن نقول بل نطيقها ونضحى بكل ما نملك حتى لا نضع أمتنا تحت حذاء الصهاينة.. كنا نفهم أن يقال أن هناك مشاكل فى توريد السلاح، وأن الولايات المتحدة تفرض قيوداً تحكمية فى سوق السلاح (وهذا كلام له رد) ، ولكن لا نفهم إطلاقاً أن تكون العقبة هى تكلفة السلاح.

لا شك أن تكلفة السلاح باهظة، ولكن هذه التكلفة لا تفضى إلى خراب بيوتنا، ولا تقضى على كل مظاهر الحياة فى المجتمع على النحو الذى جاء فى الخطاب.. وبالتالى فإن هذه التكلفة العالية نسبياً لا تبرر ما جرى فى مصر منذ أن خضعنا للسياسة الأمريكية، ومضى أهل الحكم عندنا فى نهج كامب ديفيد، ودليلنا فى ذلك أن فى المنطقة العربية الإسلامية من استطاع أن يدعم جيشه (رغم التكلفة الاقتصادية).. لندع حالة الدول النفطية (السعودية وليبيا والعراق) ، ولكن نشير إلى سوريا وإيران (إيران لم تعد تحسب من دول الوفرة النفطية بعد ما أصابها من حصار ودمار).

إننا نقول باختصار إن مصر هى وحدها التى ضعفت عسكرياً منذ منتصف السبعينيات دون سائر دول المنطقة.. إن الإمكانات البشرية والاقتصادية لسوريا تقل عن إمكانات مصر كما هو معروف، ومع ذلك فإن القوات النظامية لسوريا تساوى الآن فى العدد القوات النظامية المصرية (حوالى ٤٠٠ ألف).. والتجهيزات السورية فى حجمها أحدث وأفعل، ولكن حتى من الناحية الكمية فإن الدبابات السورية ٤٣٥٠ دبابة (وفى مصر ٣٢٠٠) ، والعربات المدرعة فى سوريا٤٢٥٠ (وفى مصر ٣٧٠٠)، والمدافع والراجمات ٢٥٠٠ فى سوريا (وعندنا ١٥٠٠)، والطائرات القتالية السورية ٦٥٠ (والطائرات المصرية ٥٠٠) ، وعدد الهليوكوبتر الهجومية فى سوريا ١٠٠ (وعددها فى مصر ٧٥)، والغواصات السورية ٣ (وعندنا ٤)، السفن القتالية الرئيسية ١٨ فى سوريا (و ٢٥ فى مصر)، الصواريخ أرض-أرض تملك سوريا ٨٠ منصة (وتملك مصر ٢١ منصة).

ونحن لم نسمع أن سوريا أصيبت بالمجاعات ، ولم نسمع أن اقتصادها قد خرب، صحيح أن اقتصادها يعانى متاعب ومعدلات التنمية منخفضة، ولكن أسباب ذلك لا ترتبط بالإنفاق العسكرى.. وفى كل الأحوال فإن متاعب الاقتصاد المصرى أشد وألعن.

إن كل ما ذكرناه لا ينفى أن هناك صعوبات حقيقية وجادة تقف فى وجه بناء جيوش عربية قادرة على مواجهة إسرائيل ومن يدعمونها (وهى صعوبات لا تمت بصلة لمسألة التكلفة). إننا نعلم حجم الصعوبات وطبيعة التآمر الخارجى لإضعاف العرب والمسلمين، ولذا حذرنا من جريمة المشاركة فى ضرب القوة العسكرية العراقية.. كنا نقول: أيا كانت الأخطاء التى تورطت فيها القيادة العراقية، فإنها لا تبرر المشاركة فى مؤامرة أمريكية صهيونية لضرب أكبر رصيد للقوة العربية، كنا نؤكد أن حديثهم عن تحرير الكويت هو مجرد ذريعة لتدمير القوة التى قامت فى بلاد العرب (فى غفلة من الزمن) وقد ثبت الآن صدق ما قلناه..

هل مواصلة التدمير حتى الآن لجيش العراق، ولقدراته الصاروخية والنووية هى لتحرير الكويت؟ لقد شاركت القيادة المصرية فى هذه الجريمة، ثم يأتى الرئيس مبارك الآن ليقول أننا لا نستطيع أن نقيم قوة نواجه بها إسرائيل.

على أى حال ما يعنينا الآن هو: لماذا هذا الكلام الآن عن ضرورة أن نكون ضعفاء، بل نحمد الله أننا أصبحنا ضعفاء مجردين من السلاح؟ هل يعتبر هذا تسليمًا منذ الآن بقبول الاتفاقات الإقليمية التى تهدف إلى نزع السلاح العربى، لتبقى إسرائيل وحدها حاملة للصواريخ والقنابل النووية؟

ثم ننتقل إلى النقطة الخامسة التى أضافت إلى أسطورة إسرائيل العسكرية أسطورة عبقريتها الاقتصادية. من قال يا سيادة الرئيس «إن العالم الغنى كل فلوسه فى ايدين اليهود؟». إن السوق المالية فى اليابان (وهى السوق الثانى وبفارق ضئيل مع سوق نيويورك) لا تعرف أى وجود يهودى، وحتى بالنسبة لسوق لندن أو نيويورك فإن لليهود نفوذًا، ولكن لا يقال أبدًا إنهم المسيطرون .. اليهود لا يسيطرون على البنوك المركزية فى الدول الأوروبية أو فى الولايات المتحدة.

ومن قال إن الأنشطة الاقتصادية فى الدول السبعة الغنية تتلخص فى الأنشطة المالية؟ من قال إن التقدم التكنولوجى والاقتصادى العظيم فى الولايات المتحدة أو اليابان أو ألمانيا تحقق بفضل قيادة اليهود له؟

حتى إسرائيل: من قال إنها تشكل تجربة اقتصادية ناجحة؟ لقد بدأت التجربة الإسرائيلية في وقت يقارب الفترة التى انطلقت فيها كوريا وتايوان، ولم يزعم الإسرائيليون أنفسهم أنهم حققوا نتائج تجوز مقارنتها مع تجارب شرق آسيا. لقد فتحت أبواب أوروبا وأمريكا أمام الصادرات الإسرائيلية، وتلقى المشروع الصهيونى كل المساعدات التكنولوجية والمهارات البشرية التى تمكنه من إقامة اقتصاد تصديرى ناجح، ولكنه أخفق ، وفشل فى أن يصلح الخلل الشديد فى هياكله، ولو توقفت المساعدات الأمريكية عنه يومًا واحدًا لاختنق!

إن النجاح الصهيوني واضح فى مجال المضاربات وفى مجال الأعمال القذرة (سلاح ومخدرات وغسيل الأموال وما أشبه). إن الشبكة الصهيونية فى المجالات المالية تتفنن فى العمليات التى تجلب ربحًا سريعًا دون إنتاج، ونفوذهم (بهذا المعنى) فى الاقتصاد الأمريكى أدى إلى شيوع مفهوم طفيلى مغامر، ويؤكد اليابانيون أن هذا السلوك هو من أهم الأسباب الكامنة خلف تخلف الشركات الأمريكية فى زيادة انتاجيتها وفى عجزها عن منافسة اليابانيين.

مرة أخرى.. نحن نسأل هنا: ماذا تعنى تصريحات الرئيس المذهلة فى هذا الأمر؟ وما علاقة هذه التصريحات بالاتفاقات المزمع عقدها بين دول الخليج وإسرائيل، أو بين دول المنطقة عمومًا وإسرائيل؟ إذا كانت المفاوضات المقبلة تهدف إلى إقامة سوق مشتركة تقودها إسرائيل، فما معنى أن يقال فى هذه اللحظة إن أفضل من يقوم بتشغيل الأموال هم اليهود «الناصحين»؟!

## هل كان الكلام مرسلا.. أم أنه مقصود؟

و.. يجب أن ننبه إلى أن كل هذه القضايا التى أثارها الرئيس مبارك فى خطاب ٣ من نوفمبر، والتى ناقشناها فيما سبق، جاءت كما يبدو بغتة.. إذ توقف الرئيس عن قراءة النص المكتوب ليشرح للشباب حقائق الأمور، فقال ما قال.

وقد يفسر ذلك بأن الاستطراد جاء تلقائيًا بدون تحضير سابق، وبالتالى فإن العبارات قد لا تكون محكمة، والمعانى التى استخلصناها قد لا تكون مقصودة ، وإذا جاز هذا التفسير فإننا نقول إن استخدام العامية فى خطابات رسمية وحول أمور خطيرة يتسبب بالفعل فى

سوء الفهم، وكذلك فإن معالجة القضايا المعقدة بأسلوب شديد التبسيط قد يؤدى إلى نتائج لا يقصدها الرئيس وتسئ إلى سياسة الدولة.. وإذا كان هذا الكلام صحيحًا بشكل عام، فإنه صحيح بشكل خاص حين يكون الحديث موجهًا إلى النخبة الثقافية والسياسية ... وإذا كانت تقارير الرأى العام التى تصل للرئيس عبر الأجهزة الأمنية لا تنقل هذه الحقيقة، فإننى أصارحه بها هنا.. إن الرأى العام يا سيادة الرئيس لا يرتاح إلى هذه الطريقة فى خطابكم السياسى.

إلا أننى فى الحقيقة لا أظن ما جاء فى خطاب ٣ من نوفمبر كان على سبيل السهو أو الخطأ، أو بسبب خروج عن النص حدث صدفة.. فقد اعتدنا من فترة أن يعلن الرئيس أخطر القرارات بهذه الطريقة التى تبدو أنها تلقائية وبالعامية.. أذكر كلامه عن تنظيم الأسرة والدعم، إذ ثبت أنه إعلان رسمى بقبول الدولة المصرية للمطالب الأمريكية ومطالب صندوق النقد فى هذا الصدد، مع أن الكلام كان يبدو أنه مرح وظريف ووليد الصدفة.. بل أذكر قصة الرغيف الطباقى التى جاءت فى خطاب الرئيس باعتباره حلاً لمشكلة الذباب الذى يتكاثر على الأرغفة المحسنة والمرتفعة السعر التى يصنعها القطاع الخاص.. وقد ثبت بعد ذلك أن هذا الحديث كان إعلانًا لبرنامج رفع سعر الرغيف تدريجيا.. وأذكر أخيراً التصريح «العفوى» أثناء زيارة الرئيس لمشروعات جديدة لإنتاج الكهرباء، فقد قال الرئيس إن المحطات النووية لها مضار ومخاطر وبالتالى لا داعى لإنشائها، وكان فى هذا التصريح العابر يعلن أخطر قرار استراتيجى دبر له البنك الدولى ودبرت له الولايات المتحدة لسنوات طويلة.

وفقًا لهذه الملابسات، أخشى أن يكون «الكلام التلقائى» فى خطاب ٣ من نوفمبر، «إعلانا لبقا» لخط مصر الرسمي فى المفاوضات الجارية، والذى اتخذته تبعية للولايات المتحدة، وقد يرجح هذا الظن أن الكلام بالغ الخطر ومحدد جدًا، ولا يمكن أن يحمل إلا على محمل الجد .. وحتى إذا استبعدنا الصياغات الخاطئة، فإن الجوهر يبقى خطيراً، ولا تصلح أية صياغة متقنة فى إخفائه.

ويساعد الظن السيئ أيضًا أن المناسبة التى قيل فيها هذا الكلام تبدو مفتعلة، فما علاقة دار العلوم وعيدها بهذا الكلام؟ بل يبدو أن احتفال دار العلوم (على بعضه) كان مجرد إنشاء

لمناسبة يقال فيها هذا الكلام، ويكفى أن نتذكر أن المناسبة لم تكن العيد المئوى لدار العلوم، ولكن كانت المناسبة مرور ١١٠ سنة على إنشاء دار العلوم!

إذا كان خطاب الرئيس إعلانًا رسميًا لمبادئ حكومته فى التفاوض، فعلام سيكون التفاوض إذا كنا قد التزمنا مقدما بعجزنا الكامل، وبمبررات التنازل عن بعض الأراضى، وبترتيبات للتسليح تقضى بتشليح العرب، وبتعاون اقتصادى يعطى لإسرائيل الهيمنة؟

فيم سنتفاوض؟ ولماذا يعيبون علينا حين نصف ما يحدث بأنه استسلام؟

عفواً سأعود إلى النقطة الأخيرة فى خطاب الرئيس.. وهى تؤكد ما سبق.

## المفاوضات عملية سياسية معقدة لها أصولها

قال الرئيس: إن الحرب لا تحسم أية قضية. ولعله يقصد أن الحرب لا تحسم (وحدها) أية قضية، وفى هذه الحالة لا خلاف. أما إذا كان المقصود أن الحديث عن الحرب أصبح لا يتناسب مع عالم اليوم، أو أن الحرب والاستعداد لها لم تعد ضمن الوسائل المستخدمة فى حل المشاكل، فإن الخلاف يكون حادًا فمن سنن الله فى خلقه أن يكون هناك خير وشر وأن يكون هناك عدل وظلم ، وقد «أذن للذين ظُلموا بأن يقاتلوا»، وتخرب الدنيا لو قبل أصحاب الحق والخير أن يظلوا مستضعفين. ونحن لن نسلم أبدًا فى حقوقنا حتى تكون أمتنا فى الوضع الذى أراده الله لنا: خير أمة أخرجت للناس

ولكننى أخشى أن يصيب رأينا هنا ما أصابنا سابقًا، فأثناء حرب الخليج كنا نقول. إننا أصحاب موقف عربى إسلامى وسط، فنحن لا نؤيد احتلال الكويت ، ولكننا لا نؤيد كذلك أن يكون حل المشكلة على يد أمريكا.. بل تكون المصيبة عظيمة لو أن أمريكا هى التى تولت المهمة بأهدافها الخبيثة التى نعرفها.. كان هذا رأينا فكنا نسمع فى الاعلام الرسمى من يقول إما أن تكونوا مع العراق مائة فى المائة وبدون قيد أو شرط، وإما أن تكونوا مع أمريكا بدون تحفظ، ويبدو أن هناك الآن من يكرر الكلام نفسه: إما أن تكونوا مع المفاوضات الجارية كما هى، وإما أن تكونوا مع إعلان الحرب صباح الغد، معادين لأية وسائل سياسية.. ويساند الإعلام الرسمى بعض من شيوخنا فنراهم يهاجمون المعارضين لترتيبات الاستسلام الحالية، بدعوى أن الإسلام لا يرفض التفاوض مع الأعداء من حيث المبدأ، وأن الإسلام يأمرنا بأن نجنح للسلم إن جنح الأعداء له.

وللإعلاميين الرسميين، ولهؤلاء المشايخ نقول: اتقوا الله .. نحن لا ندعو إلى حرب متصلة، وإذا كانت التعبيرات الإستراتيجية الحديثة تقول إن الحرب هى مجرد حالة من حالات العمل السياسى، أو إن الحرب هى امتداد للسياسة بطرق أخرى، فإن الإسلام علمنا ذلك منذ أربعة عشر قرنًا، وكانت هذه المبادئ سنة عملية فى منهج رسولنا عليه الصلاة والسلام.. ونحن نؤمن بكل ذلك ونتبعه، ولكن المسألة لها شروطها فمن شروط الحرب أن نحسن الإعداد لها، ومن شروط الاتصالات الدبلوماسية والمفاوضات السياسية أن تدخلها من موقع قوة حتى لا يدفعك خصمك أثناء التفاوض إلى التنازل عن حقك.. وهذا ما ندعو إليه وهذا ما يجعلنا نرفض المفاوضات الحالية التى ندخلها من موقع ضعف متخاذلين.

وقد يفرض علينا الضعف فرضًا فى لحظة من اللحظات، ونضطر إلى التسليم فى بعض ما نستحقه نتيجة هذا الضعف.. ولكن فارق كبير بين أن تسلم القلوب وبين أن تسلم الجوارح، قد نضطر الى توقيع اتفاقيات ظالمة تقيد أيدينا، ولكن إذا ظلت القلوب مؤمنة ورافضة للظلم ستأتى لحظة تنعدل فيها الموازين، ويكون بوسعنا أن نستعيد ما سلمناه، اذا كانت نية الجهاد والعمل الجاد لم تندثر.

تاريخنا الإسلامى ملئ بآلاف الأمثلة، وليقرأ من يشاء تاريخ الحروب الصليبية، بل تاريخنا الحديث فى مقارعة الاستعمار المعاصر.. وفى العالم الخارجى هزمت أمتان حيتان هزيمة منكرة فى حرب عالمية (ألمانيا واليابان). وقد قبلت الدولتان شروطاً قاسية.. يكفى أن نقول إن ألمانيا احتلت وقسمت، واليابان احتلت بعض أراضيها من القوات الأمريكية.. ولكن الهزيمة بالنسبة للدولتين كانت من الخارج ولم تدخل القلوب، فتواصل السعى والجهاد ونرى الآن أن المانيا توحدت وأصبحت قائدة لكل أوروبا.. واليابان أصبحت على النحو الذى نعلمه قوة ومنعة، وأصبحت هى التى تضع الشروط لاستعادة جزرها من روسيا، وهى المهيأة لقيادة آسيا كلها.

نحن نعارض ما يجرى الآن، لا لأننا ضد المفاوضات مع الأعداء من حيث المبدأ، ولا لأننا نطالب بحرب متواصلة ولاشىء غير الحرب .. إن معارضتنا تنصب على المفاوضات الحالية تحديداً، وبالنهج الذى تتم به.. وبالروح الاستسلامية التى تقودنا فيها.. إننا نرفض الأسلوب الذى تحدث به الرئيس مبارك ممجداً للعدو ومثبطا للهمم والثقة بالنفس.

لقد سخر الرئيس من كل من يتكلم عن الجهاد والاستشهاد.. وفى المقابل حبب لنا الحياة الدنيا على حساب الاخرة.

ليعلم الجميع أن الرجل الحر لا يهنأ بأكل أو شرب إذا فقد شرفه، وكذلك الأمم.. إن من يفقدون شرفهم ويقبلون الذلة لا يعمرون الأرض، ولا يعرفون كيف يأكلون ويشربون من حلال. إنهم - حتى بالمعيار الاقتصادى البحت - يفشلون.

ولنأخذ مما حدث فى مصر عبرة. لقد قيل لنا إن توقفكم عن القتال سيوفر أموالكم فتأكلوا أكثر وتسعدوا، وقد صدقنا أصدقاءنا «الناصحين»، ولكن السلام بشروطهم كان إذلالا وكسراً للأنوف، وحين قبلنا ذلك ضاع ما وفرناه فى السلاح ترفا وفسقاً وتهريباً.. لقد شاع الانحلال فى المجتمع فلم تحصل البركة ولم تتحقق تنمية.

إن السنوات العشر الماضية لم تكن خيراً مما سبقها.. غير صحيح أنها كانت سنوات بناء.. لقد استثمرت أموال طائلة، ولكنها كانت أموالاً عقيمة أغرقتنا فى الديون دون أن تولد دخلاً أو فرص عمل.. إن متوسط دخل الفرد (فى مرحلة البناء التى يتكلمون عنها) انخفض ولم يزد.

إننا نقول لشباب هذه الأمة: لو اتخذنا طريقاً اخر، لو كانت النفوس عزيزة والقلوب شجاعة، لبنينا جيشا قوياً بالتعاون مع باقى الدول العربية والإسلامية، ولشاعت روح الفداء والصبر فتحمل الناس التكلفة، وشاع مع الايمان حب العمل واستباق الخير، فتحققت القوة الاقتصادية الى جانب المنعة العسكرية.

أيها الشباب: لا تصدقوا ان الاستعداد للجهاد يضر الاقتصاد والتنمية، فالاستعداد للجهاد مع كل ما يولده من رجولة ونقاء هو الذى يحقق التنمية .. إن ما تحققه الرجولة من فائض اقتصادى يفوق بكثير ما يقتطعه الاستعداد للقتال من دخل البلاد والأفراد.

إن الوكسة الحالية أمام الصهاينة والأمريكان هى التى خلقت البطالة والغلاء وضعف الإنتاج، وطريق النهضة لن يتحقق إلا فى ظل حكم غير الحكم الحالى، يمشى فى الاتجاه المضاد، يتحدى الأعداء، ويحقق عكس النتائج بإذن الله

**٩**

# إذا ضربوا ليبيا هل ستقولون لن نرد؟.. لن نقع فى الاستفزاز؟

* لماذا نقبل كل هذا الذل؟ ليست القضية أن أمريكا قوية جدا.. القضية أنكم منهارون وفاشلون جدا!
* قبل مدريد لم ير حكامنا أية صلة بين تجويع العراقيين وتسليم فلسطين لإسرائيل.. هل لايرون أيضا علاقة بين ضرب ليبيا وتسليم فلسطين؟
* قالوا فى السبعينات: نعطى إسرائيل هيمنة عسكرية حتى تأمن وتلين.. ويقولون فى التسعينات: نعطيها هيمنة اقتصادية عليكم حتى تأمن وتلين .. ونعلم: فى المرتين أنهم كاذبون ومتآمرون.
* فى ١٠ سنوات صنعت الدول الناهضة معجزات.. وعندنا تدهور الاقتصاد.. ويقولون أعطونا فرصة ٥ سنوات أخرى.. وهذا والله لن يكون!
* لإنقاذ البلاد داخليا وخارجيا لابد من تغيير الحزب الحاكم.

*مع افتتاح «مهرجان مدريد» كان البرلمان الأوروبى يناقش قضية الشرق الأوسط فى يوم ٢١ من أكتوبر، فقال السيد مارتينيز مايلى:*

*«مؤتمر مدريد يبدأ.. عظيم.. ولكن ماذا يعنى هذا السلام؟ إن آلافاً فوق آلاف من أطفال العراق قد ماتوا بالفعل، آلاف آخرين سيموتون بدون خبز، وبدون لبن، وبدون سكر، وبدون طعام من أى نوع. لقد حرم الناس من كل شىء، حتى من ماء الشرب نتيجة للمقاطعة التى استمرت ١٤ شهراً، والتى فرضتموها على الشعب والأطفال. إن معدل الموتى الآن ١٠٤ فى كل ألف.. غلطة من هذه؟ إنها ليست غلطتهم بالتأكيد. أنتم جميعاً مسئولون عن هذا لأنكم ساندتم القصف الأعمى والمقاطعة التى أفضت إلى الجوع والعطش والمعاناة.. أنتم المسئولون عن تحول الأمر إلى إبادة شاملة للجنس، إلى جريمة ضد البشرية.*

إن أطفالاً اخرين كثيرين يموتون من الجوع فى عالمنا، ولكن الفارق فى حالة أطفال العراق الجوعى أن الولايات المتحدة وحلفاءها، أصحاب الديمقراطيات الغربية، وأصحاب حقوق الإنسان، هم المتسببون فى وفاتهم.. هذا البؤس دبرته ونظمته أقوى أمم العالم وأغناها.

أيها السادة: ألا تسمعون صراخ الأطفال العرب؟ أم ترون أنهم من جنس اخر غير جنس البشر؟

ياسيد دانكرت «رئيس مكتب التعاون السياسى الأوروبى»: ماذا تنتظرون لرفع المقاطعة وإنقاذ ٧ ملايين طفل؟ لماذا لاتتدفق حتى الآن قوافل الطعام والدواء إلى بغداد؟»

* * *

انتهت صيحة مارتينيز، وهو بالمناسبة ممثل لحزب الجبهة الوطنية فى فرنسا «الذى يقوده لوبان».. وهذا الحزب يوصف بأنه يمينى عنصرى يقود الحملات على العرب والمسلمين فى بلاده.. ولكن ما يجرى فى العراق جعل حتى حزب الجبهة الوطنية ينطق!

وقد حذف من مضبطة جلسة الحوار الذى دار بعد هذه الصيحة مع رئيس مكتب التعاون «دانكرت»، ولكن علمنا أن هذا المسئول قال فى الحوار المحذوف: إننى أرفض الإجابة على سؤال السيد مارتينيز:

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٩ من نوفمبر ١٩٩١.

- لماذا أيها السيد الوزير؟

- لأننا نتكلم اليوم عن الشرق الأوسط.

- أليس العراق جزءاً من الشرق الأوسط؟

- افهمها بالطريقة التى تعجبك.. ولكننى لن أجيب على سؤالك.

حذف هذا الحوار من المضبطة، ووافق أعضاء البرلمان الأوروبى على أن الحديث عن إبادة شعب العراق بأكمله لايمت بصلة لمؤتمر مدريد، وللكلام الطويل العريض عن تحقيق السلام العادل فى الشرق الأوسط.. ولكن أغرب من ذلك أن أغلب الدول العربية لم تر بدورها أية علاقة بين جريمة الولايات المتحدة فى بغداد، وبين المفاوضات التى ترتب لها هذه الولايات المتحدة فى مدريد وواشنطن.. لم تر الدول العربية أن أمريكا التى تقتلنا فى العراق لايمكن أن تعبر عن حبها لنا فى مدريد، وبالتالى لم يطلب حكامنا إنهاء الحصار لكى تعبر أمريكا عن حسن النوايا قبل الذهاب للمفاوضات.

## فى انتظار الفصل الثانى

على أى حال.. زفة مدريد انتهت، ونحن الآن فى انتظار رفع الستار عن الفصل الثانى: فصل المفاوضات الثنائية والإقليمية.

وأثناء الاستراحة، وعلى سبيل الإعداد للفصل الثانى، واصلت إسرائيل ضرب الأراضى اللبنانية براً وجواً، دون إدانة أو حتى عتاب من الولايات المتحدة، وحدث كذلك أن قام وزير الخارجية الأمريكى «بيكر» بزيارة عدد من الدول الاسيوية، وتهمنا بالذات مباحثاته فى الصين، حيث تزعم الولايات المتحدة أن بكين تزود إيران وسوريا والجزائر بإمكانات عسكرية وتكنولوجية متقدمة «صواريخ وتجهيزات نووية».. وواشنطن تبحث هذا الأمر وتنذر.

وكما قدرت سياسة مصر الرسمية أنه لايوجد تناقض بين قبول الإبادة للشعب العربى المسلم فى العراق، وبين السعى لاستعادة الأراضى العربية المحتلة (وعلى رأسها القدس)، فإنها قدرت كذلك أنه لايوجد تناقض بين مباحثات بيكر فى بكين وبين الاستعداد للفصل الثانى من المباحثات. والشعار المرفوع هو: يجب ألا نقع فى الاستفزاز! وحين جاءت سيرة

أمريكا في خطاب الرئيس الأخير، قال الرئيس مبارك إنها نموذج لما يجب أن يكون عليه سلوك دولة عظمى، بدليل «وقوفها إلى جانب الحق والكيل بمعيار واحد لجميع الأطراف».

أبعد كل ماجرى من انتهاك السيادة العراقية ومن نزع سلاح العراق وتجويع شعبه.. أبعد كل هذه المطاردة في أقصى أنحاء الأرض لأية احتمالات (ولو كانت بعيدة) لاستحواذ البلاد العربية والإسلامية على بعض أدوات القوة، يقال إن الولايات المتحدة تتعامل معنا بالكيل نفسه الذى تتعامل به مع الصهاينة؟!

يا سبحان الله!

إن الكلام عن الكيل الواحد يتعارض على نحو صارخ مع مانراه بأعيننا، إلى حد أنه لايمكن أن يفهم باعتباره مجاملة دبلوماسية.. إن أمريكا نفسها ستتصور إن هذا الكلام «تريقة»!

و.. حتى لو قبلنا مبدأ عدم الرد على الاستفزاز (ونحن لانقبله)، فإن ضرب إسرائيل للبنان، ومباحثات بيكر في الصين، لاتعد من قبيل الاستفزاز للعرب.. إنها مؤامرة لفرض مزيد من الضعف على أمتنا، ويجب أن نتصدى لهذه المؤامرة إذا كنا نسعى فعلاً لاستعادة بعض حقنا.

## ثم جاءت حكاية ليبيا

إلا أن الولايات المتحدة «التى تكيل بكيل واحد»!، تذكرت فجأة بعد خطاب الرئيس، أن الجماهيرية الليبية شاركت في تفجير طائرة أمريكية مدنية منذ ثلاث سنوات.. وبالتالى فقد آن الأوان لعقابها!.

إن الولايات المتحدة تعلن منذ سنوات بعيدة أنها تحارب الإرهاب.. وقد ظهر في التصريحات والدراسات المنشورة ـ ومن السلوك العملى ـ أنهم يقصدون بالإرهاب أية محاولات يبذلها المستضعفون لتحرير بلادهم ورفع الظلم.. أما إرهاب الطغاة، أما إرهاب أمريكا، فإنه مقبول ولاغبار عليه..

عادتهم أن يكيلوا بمكيالين، ياسيادة الرئيس!.

قالوا إن إصابة المدنيين الأبرياء تعد إرهاباً محرماً، فماذا عن قصف أهلنا فى لبنان يومياً؟ وماذا عن ضرب أهلنا فى فلسطين؟ ماذا عن القتل الجماعى فى العراق؟.. وحتى بالنسبة لنسف الطائرة المدنية، ألا يعلم هؤلاء أن سجلهم أسود وحافل فى هذا المجال؟

إن الإنذارات الموجهة الآن إلى ليبيا لايمكن أن تكون رداً على حكاية الطائرة المزعومة، ولكنها رد على موقف القيادة الليبية من المباحثات المزمع عقدها، وعلى رفضها للاتفاقات الإقليمية الجائرة التى يريدون فرضها، إخضاعا للعرب وإذلالا.

إن العدوان الذى يخططون له هو رسالة موجهة لكل الأطراف: كل من يرفع رأسه سيضرب.. إنهم يؤكدون أن البلطجة التى بدأت بحرب «تحرير الكويت» لم تنته.. إنهم يريدون أن تكون ليبيا «بعد العراق» أمثولة لكل البلاد العربية والإسلامية.. وكل هذا تحضير للفصل الثانى من المفاوضات.

ولكن.. لعله خير.

إن إسرائيل مرتاحة وسعيدة. وهذا طبيعى، فكيلها فارغ وكيلنا طفح مع هذا التلويح بالعدوان على ليبيا.. وستعرف الجماهير العربية والإسلامية - بإذن الله - كيف تتحرك وتسحق مخططات أمريكا وحلفائها.. لن تفلت المصالح الأمريكية من العقاب كما أفلتت فى حرب الخليج.

## كتلة بقيادة اليهود لشق العرب والمسلمين

لا أدرى إن كان العدوان على ليبيا سيعتبر ضمن الاستفزاز الذى يجب أن يتجاهله حكامنا أم لا..؟ لا أدرى إن كانت المباحثات ستستمر بعده أم لا.. ولكن أعلن الأمريكان أن الترتيبات من ناحيتهم تقضى ببدء المباحثات فى أواخر هذا الشهر.

وكما نعلم، فإن المباحثات ثنائية «فلسطين والأردن/ إسرائيل - سوريا / إسرائيل - لبنان/ إسرائيل» إضافة إلى المباحثات الدولية الإقليمية التى تركز الولايات المتحدة اهتمامها عليها.
وكان من العرب من يقول: لتبدأ العملية بالمباحثات الثنائية، فإذا ثبت أن إسرائيل تنوى بالفعل الانسحاب، يكون هناك مجال للمباحثات الأخرى التى تفضى إلى الاعتراف الكامل بإسرائيل، بل تعطيها مزايا عسكرية واقتصادية. ولكن أصرت أمريكا وأصرت إسرائيل على

أن تتم المفاوضات الثنائية والمفاوضات الإقلمية بالتوازى. وقال بعض المسئولين فى مصر: لا بأس، ولكن لن توقع أية اتفاقيات إقليمية يتم التوصل إليها إلا بعد وصول المباحثات الثنائية (الخاصة بالانسحاب) إلى نتائج مرضية، وأظن أن فى هذا الكلام خدعة واضحة، فالولايات المتحدة ستصر على أن تسبق المفاوضات الإقليمية فى نتائجها مفاوضات الانسحاب.

فى السنوات الماضية، قدمت الولايات المتحدة إلى إسرائيل كل مانعرفه (من أسلحة تقليدية وغير تقليدية) حتى تضمن لها الغلبة على العرب أجمعين، وحين ظهرت القوة العراقية بادرت إلى تدميرها حتى تظل اليد العليا الباطشة لإسرائيل.. وكانت الحجة العجيبة التى تقال هى أن إسرائيل إذا شعرت بالأمان ستظهر المرونة فى التفاوض وتكون قابلة للانسحاب.. ولم يكن فينا بلهاء يصدقون هذا الكلام السخيف، فإسرائيل (كما كان متوقعاً، وحسب التخطيط الأمريكى) أصبحت أكثر صلفاً وغروراً بعد أن تدعمت قدرتها العسكرية.

ولكننا نسمع الآن الحجة نفسها تتكرر، فيقال لابد من تقديم مزايا اقتصادية وسياسية لإسرائيل على حساب العرب، لأن الصهاينة إذا وضحت لهم فوائد السلام سيظهرون المرونة فى التفاوض ويقبلون الانسحاب!

والاتفاقات المزمع عقدها والتى تحقق للصهاينة الغلبة الاقتصادية والسياسية، ستتحقق عبر مفاوضات واتصالات دولية تشترك فيها (بشكل أو آخر) ٣٢ دولة (الدول التى حضرت مؤتمر مدريد، إضافة إلى دول المجموعة الأوروبية وكندا واليابان، إضافة إلى تركيا ودول مجلس التعاون الخليجى ودول الاتحاد المغاربى).

ومعروف أن الاتفاقيات المزمع عقدها ستعطى إسرائيل (بفضل الدعم الأمريكى) موقع الهيمنة والتحكم، والدراسات والتصورات المعلنة لاتخفى هذا. وقد أوضحت فى الأسبوع الماضى أن الرئيس مبارك أعلن على الملأ موافقته على هذه التصورات! وقد عاد الرئيس إلى تأكيد هذه الموافقة وبشكل أوضح وأصرح فى حديثه إلى التليفزيون الإسرائيلى خلال الأسبوع الماضى!

وأود أن أضيف هنا أن الدول المدعوة للاتفاق لاتمثل مشروعاً إقليميا يقوم على أسس جغرافية طبيعية، ولكن تسعى الاتفاقيات إلى إنشاء كتلة سياسية تقودها إسرائيل فى المنطقة تحت إشراف أمريكى وبمباركة دولية.. هذه الكتلة تستبعد منها إيران والعراق واليمن والسودان وليبيا. وهذا الاستبعاد يعنى إنهاء استراتيجيتنا حول وحدة الأمة العربية والأمة الإسلامية .. ستدخل بعض الدول العربية فى تحالف وتكامل مع إسرائيل.. بينما ترفض التعاون مع بعض الأشقاء..

* * *

لقد سمعنا أيام كامب ديفيد (على سبيل الغواية) أن مساعدات هائلة ستتدفق من أجل ازدهار المنطقة وتنميتها، وأن مساعدات مشروع كارتر هذا ستزيد على مساعدات مشروع مارشال الذى أسهم فى تعمير أوروبا الغربية بعد الحرب.. ومعروف أن شيئاً من ذلك لم يحدث، ولكننا سنسمع فى الفترة القادمة أكاذيب كثيرة فى هذا الاتجاه، لكى يتقبل الناس النكرة ولا (يرفضوا النعمة) ولقد بدأت بالفعل أقلام تكتب فى هذا الاتجاه (فى بعض صحفنا الرسمية) معبرة عن أحلام الصهاينة. والآن.. إذا تواصل الضغط (بالقوة العسكرية وبغيرها)، وإذا تزايد التضليل.. فسيتمكن الأعداء من فرض اتفاقيات دولية - إقليمية على مفاوضينا، تنزع سلاحنا وتسيطر على مياهنا ومواردنا الطبيعية، وأموالنا.. فهل سنستدير ساعتها إلى أصحاب المفاوضات الثنائية لنسألهم عما إذا كانت إسرائيل متساهلة معهم أم لا؟ وهل سنقول ساعتها إننا لن نوقع على الاتفاقيات التى توصلنا إليها إلا إذا انسحبت إسرائيل؟ هل سيكون حكامنا ساعتها قادرين على قول ذلك؟

نحن لم نحصل إلا على الذل حين أمدوا إسرائيل بالأمس بالسلاح الكثيف، ولن نحصل إلا على مزيد من الذل إذا أمدوا إسرائيل اليوم بالمكاسب السياسية والاقتصادية الكثيفة.. سيحصلون على المكاسب ولن نحصل على الأرض.

## المارد الأمريكى قدماه من خزف !

لماذا نقبل كل هذا الذل؟ يقول أهل الحكم إن الموقف الدولى من حولنا قد ساء، ولم يعد أمامنا إلا أن نسلم لأمريكا (كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون إلا كذباً).. ﴿أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه إن كنتم مؤمنين﴾.. صدق الله العظيم.

إن الموقف الدولى قد تغير، ولكنه لم يتحول ضدنا على النحو الذى تزعمون، إن أمريكا مدججة بالسلاح، وروسيا بدورها مدججة بالسلاح حتى هذه اللحظة، ولكن هل أجداها سلاحها حين تحلل جسدها وانهار اقتصادها؟ لا أقول إن الانهيار الاقتصادى والاجتماعى فى أمريكا بلغ حال الاتحاد السوفيتى، ولكن من المؤكد أنه يفقد حيويته بشكل متسارع أمام منافسيه، إن الولايات المتحدة هى أكبر مدين ظهر فى تاريخ العالم (الدين الخارجى ٣ تريليون دولار.. أى ٣ وأمامها ١٢ صفراً). وقد أثبت بوش عجزه الكامل أمام المشكلة الاقتصادية، وبعد كل الترتيبات التى أمكنه أن يصل إليها مع الكونجرس (أكتوبر ١٩٩٠) زاد عجز الموازنة ولم ينخفض. كان عجز الموازنة حتى وقت قريب (١٩٨٩) لايتجاوز ١٥٣ بليون دولار، وتقول التقديرات الرسمية إنه سيصل فى السنة المالية الحالية إلى ٣٤٨ بليون دولار، بينما يقدر الاقتصاديون غير الرسميين أن العجز سيصل إلى ما يقرب من ٥٠٠ بليون دولار.. لقد عجز بوش عن دفع الاقتصاد الأمريكى للنمو، فاستمر الركود (توقف الدخل القومى عن النمو تماماً هذا العام) وزادت البطالة.

كل هذا الضعف الاقتصادى تقابله قوة الكتل الصاعدة (وأرجو أن تتاح لى فرصة شرح الصورة الحقيقية لعالم اليوم فى مقال قادم إن شاء الله)، ولكن ما يعنينى الآن هو تأكيد أن العيب فينا وليس فى العلاقات الدولية، حكامنا لايستسلمون لأن أمريكا قوية جداً.. ولكن لأنهم منهارون جداً.. وهذه هى الحقيقة .. ولذا فإننا نعلن دوماً أن هذه الأمة تحتاج إلى قيادة جديدة، تصلح ما أفسدته القيادة الحالية، وتبدأ مسيرة إسلامية نظيفة وشجاعة.

# ١٠

# عــن العجــز العربــى...
# وتصريحات الرئيس مبارك

* ✻ الكل يسعى للاستفادة من الأوضاع الدولية الجديدة.. إلا العرب.
* ✻ رغم تأكيدات الرئيس: سيضربون ليبيا إذا استمر تخاذل الحكام
* ✻ سوق سرية للصواريخ والعلماء.. هل ستستفيد إسرائيل وحدها من الأوكازيون؟
* ✻ ماذا يجرى فى أوروبا وآسيا؟ وماذا عن النهضة الإسلامية؟

*بدأت أمس قمة المجموعة الأوروبية فى ماستريخت (هولندا)، وبدأت فى اليوم نفسه القمة الإسلامية فى داكار (السنغال)، ولكن ما أبعد الفارق بين الاجتماعين، فالقمة الأوروبية تحدد طريقاً للوحدة السياسية والنقدية بعد كل ما تحقق فى تكامل الاقتصاد وتحرير التجارة، بينما حكام المسلمين (فى مؤتمر داكار) قلوبهم شتى،وعاجزون عن عمل أى شىء فى مجال السياسة أو فى مجال الاقتصاد.. إن قادة المجموعة الأوربية يخططون ويعملون بعزم لكى يزيد وزنهم فى العلاقات الدولية، بينما الحكام فى أغلب الدول الإسلامية قابلون لكل ما يفرض عليهم من ذل ومسكنة.*

كاذب من يقول إن نظاماً جديداً قد قام فى هذا العالم، فالصحيح أن النظام القديم (الذى ارتكن على قيادة أمريكية ـ سوفيتية) قد انهار. ولكن ترتيبات النظام الجديد لم تقم بعد. الموقف الدولى الآن فى حالة سيولة التغيرات التى تحدث فى العالم مذهلة فى حجمها وسرعتها كل من يحاول أن يمسك بوضع معين لكى يبنى عليه، يفاجأ فى اليوم التالى بأن هذا الوضع قد تحور أو زال. وأن عليه أن يبحث عن أساس جديد... فى هذا المناخ نجد أن كل الأمم الحية تتابع ما يحدث بعين يقظة، وتقرر وتتحرك وفق مقتضيات الحال، والهدف أن تخرج من المعمعة، وبعد انقشاع الغبار وهى فى وضع أفضل، بحيث يقوم النظام الدولى الجديد وهى صاحبة نصيب أكبر من النفوذ والتأثير فأين حكامنا (وخاصة حكام العرب) من هذا الذى يجرى؟

## العالم مهدد بالدمار النووى فى أية لحظة!

لقد أصيبت الأمة الإسلامية (وتحديداً فى منطقتنا العربية) بضربة عسكرية سياسية اقتصادية موجعة نتيجة حرب الخليج.. والسيطرة الأمريكية الكاملة على الكنز البترولى الخليجى كانت من أخطر التغيرات الدولية.. ولكن لا شك أن ما أصاب الكتلة الشيوعية الأوروبية كان أكثر أهمية وأشد أثرًا.

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٠ من ديسمبر ١٩٩١

ومسلسل الانهيار فى هذه الكتلة لم يتوقف، ويستحيل على أى مراقب أن يتنبأ بالمدى الذى سيصل إليه.. إن الدول الشيوعية الأوروبية (خارج الاتحاد السوفيتى) تجتاز مصاعب اقتصادية طاحنة، وثبت الآن أن توجيهات صندوق النقد وأكذوبة التحرير الكامل للسوق أدت إلى مزيد من الشلل الاقتصادى والاضطراب الاجتماعى، ويهمنا فى السياق الحالى أن نركز على خطر تدفق المهاجرين من هذه الدول إلى المجموعة الأوروبية بسبب الجوع والبطالة.. ويضاف إلى هؤلاء المهاجرون المحتملون من الجمهوريات التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتى.. إن هذا الاحتمال كابوس يفزع المجموعة الأوروبية.

ولكن أخطر من ذلك قطعاً نتائج التفتت الذى يصيب الامبراطورية الروسية، والذى خرج عن أية سيطرة. لقد أصيب الاتحاد السوفيتى بما يشبه سرطان الزجاج، وأصبح حتما أن ينتهى إلى كومة من الشظايا و«الفتافيت» إن انفصال أوكرانيا بالذات كان لا يدور فى خيال. ويبدو أن روسيا البيضاء (بيلوروسيا) ستلحقها ومن بعدها كازاخستان (الإسلامية) وهذه الجمهوريات الثلاث (إضافة إلى جمهورية روسيا) نستحود - كما نعلم - على القسم الأكبر من الترسانة الصاروخية (طويلة المدى) والترسانة النووية

إن هذه المنطقة من العالم لم تكن فى يوم من الأيام أخطر على السلام العالمى مما هى الآن فحين كان الاتحاد السوفيتى (بأراضيه الشاسعة وجمهورياته المتعددة) دولة مركزية. كانت ترسانته الصاروخية والنووية تحت السيطرة الكاملة

فى عز الحرب الباردة توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلى اعتماد نظم صارمة تمنع اندلاع المواجهة النووية على سبيل الخطأ، ولكن لم تكن الترتيبات الفنية (رغم دقتها) هى الضمان الأساسى لعدم وقوع خطأ، بل كان الضمان الأساسى أن هناك مؤسسات سياسية وعسكرية منضبطة فى أمريكا والاتحاد السوفيتى.. وهذا الضمان الأساسى هو الذى انهار الآن.. وكل المحاولات الغربية السابقة لدعم جورباتشوف (بما فى ذلك دعوته إلى مدريد) كانت فى جوهرها محاولة لإبقاء مركز تحكم فى هذه المصيبة، إلا أن التفتت المتسارع - والذى خرج عن أية سيطرة - يزيد المخاطر كل يوم.

فى وقت من الأوقات بادر بوش إلى اقتراح بنزع الصواريخ قصيرة المدى (حتى ٥٠٠ كيلو متر) من جانب واحد، وكان مقصودا أن يساعد هذا الاقتراح جورباتشوف لكى يصدر

قرارا مشابها فتزال هذه الصواريخ من الجمهوريات الحدودية (توجد منها ٢٧٠٠٠ برؤوس نووية)، ويشمل ذلك الجمهوريات الإسلامية. كانت الفكرة تقليص الأخطار الناشئة عن ضعف السيطرة المركزية، ولكن تعذر تنفيذ الاقتراح.. ثم فشلت بعد هذا الاتفاقات الاتحادية التى حاول جورباتشوف أن يعقدها، لكى يحقق بشكل خاص استمرار العلاقة المركزية بين الجمهوريات الأربع(روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا وكازاخستان).

إن أوكرانيا تعلن بعد استقلالها أن المخزون الصاروخى والنووى لديها لم يعد خاضعا لموسكو وحدها، فهى شريكة فى أية قرارات تتعلق بهذا المخزون.. ماذا سيحدث إذا اختلفت روسيا وأوكرانيا حول هذا الأمر؟ أى نوع من الصراعات قد ينشب؟ إن الولايات المتحدة سبقت أوروبا فى اعلان نيتها للاعتراف بأوكرانيا، ولأسباب عديدة، ولكن ضمن الأسباب قطعا التعامل الواقعى مع الأمر الجديد واحتواء مخاطره المحتملة.. والدول الغربية قد تصل إلى اتفاقات ثنائية مباشرة مع الجمهورية الوليدة، لنزع سلاحها النووى أو للسيطرة عليه، مقابل بعض المعونات. وستكرر ذلك مع الجمهوريات الأخرى، ولكن يستحيل التيقن من النتائج ويستحيل الاطمئنان وسط شبح الحروب الأهلية بين الجمهوريات، بل داخل كل جمهورية.

إنها حالة من الفوضى الشاملة: قنابل نووية وصواريخ فى يد الجميع، بعضها قابل للإطلاق على سبيل الخطأ أو على سبيل الحماقة، وبعضها قابل للبيع والتهريب. والحقيقة أن رصيد هذه الجمهوريات من العلماء والخبراء أخطر من رصيدها من القنابل والصواريخ، وهؤلاء أيضا مطروحون الآن (سراً) للبيع والايجار، أو للانضمام إلى بلاد أخرى عن عقيدة وإيمان.. إن كل العالم يفكر فى هذه البلوى، وينظر كيف يتقيها أو كيف يستخدمها.. وفى منطقتنا نرجو ألا تكون اسرائيل وحدها هى التى تفكر وتنظر.

قلنا إن العالم لم يشكل نظامه الجديد بعد، وكيف يفعل وهو يواجه مثل هذه التداعيات والتى لم تصل إلى شكل نهائى أو استقرار؟ إن الأمم الحية تتابع هذه التطورات بيقظة، وهى تعيد النظر فى سياساتها مع كل تغير طارئ. والمجموعة الأوروبية على سبيل المثال، ترى أن الإسراع فى تشكيل «الولايات الأوروبية المتحدة» أصبح ضرورة حتمية لمواجهة التحديات غير العادية التى تواجهها من الشرق، إضافة إلى مواجهة النزعة الأمريكية للتسلط على النظام الدولى.

إن المجموعة الأوروبية تقدر أن تشكيل إرادة سياسية موحدة أصبح ضرورة ملحة، وهى ترى من ناحية أخرى أن السيولة الحالية فى العلاقات الدولية تتيح لها تحقيق هذا الهدف على نحو لم يكن ممكنا تخيله فى السابق (من كان يصدق نهاية حلف وارسو ومخاطره بهذه السرعة؟ ومن كان يصدق تحقيق الوحدة الألمانية؟). إن قمة ماستريخت ستوقع وثيقتين (الوثيقة الأولى ٢٢٠ صفحة، وهى اتفاقية حول قواعد الوحدة السياسية ومراحلها - والاتفاقية الثانية ٣٣ صفحة، وتتعلق بالوحدة الاقتصادية والنقدية)، وهناك خلافات فى التفاصيل كثيرة ولكن الخلاف الأساسى مع إنجلترا، التى تميل إلى التحفظ، وهو موقف يعكس رغبة إنجلترا فى تقليص الاستقلال الأوروبى انحيازا لاستمرار العلاقة التقليدية مع أمريكا (من خلال مؤسسة الأطلنطى)، لأن الاستقلال الأوروبى (الذى تحققه الوحدة السياسية) سيعلى دور محور ألمانيا فرنسا على حسابها

## نهضة الإسلام فى اسيا

إن السيولة الحالية فى العلاقات الدولية. تعنى أن علاقات قد سقطت دون أن يحل محلها بعد نمط جديد من العلاقات والروابط. وهذه السيولة ليست فى جملتها ضد مصالحنا فى العالم الإسلامى. إن كان هناك من يبادر ويتحرك ويبدو هذا واضحا بشكل خاص فى أسيا

وبدأ هنا بمعجزة البعث فى الجمهوريات الإسلامية التى سقطت فى أسر روسيا القيصرية، ثم عمدت الشيوعية إلى إنهاء شخصيتها المستقلة حقا «يخرج الحى من الميت». هذه البلاد اعتبرناها فى عداد الموتى والمفقودين. فإذا بها تعود بمعجزة إلهية إلى أصلها وحضارتها واستقلالها وهذا المدد الإلهى يعود إلى أمته برصيد ضخم من الثروات الطبيعية، وبرصيد من البشر المؤهلين تكنولوجيا واقتصاديا. ويتعذر علينا (وعلى غيرنا) أن يتنبأ بالسيناريو المستقبلى لهذه المنطقة، ولكن من المؤكد أن المناطق الإسلامية فى آسيا كلها ستجنى نتائج عظيمة من هذا التطور بإذن الله .. من المؤكد أن الجمهورية الإسلامية فى إيران ستخرج من الحصار الاقتصادى المفروض عليها بفضل هذه الأسواق الإسلامية الجديدة، ومن المؤكد أن الرسالة الإسلامية التى تحملها الثورة الإيرانية ستجد من يسمعها ويفهمها فى هذه البلاد.. بل إن باكستان ستجد آفاقا جيوستراتيجية جديدة أمامها مع تحرر هذه البلاد ومع الاستقرار فى أفغانستان. وكذلك تركيا فإنها تكتشف الآن أن روابطها العرقية والتقليدية

(والإسلامية) مع الجمهوريات «السوفيتية» تفتح أمامها إمكانات سياسية واقتصادية فريدة فى مواجهة الإصرار الغربى على إبعادها من المجموعة الأوروبية.. النخب التركية تكتشف الآن أنها لم تستطع أن تنسلخ من جلدها (أى من تاريخها) فظلت فى أعين الغرب دولة اسلامية «مقيتة» رغم أيمانها المغلظة بأنها أصبحت علمانية «متحضرة!».. النخب التركية تكتشف الآن أن دورها الحقيقى سينشأ عن إعادة العلاقات مع العالم الإسلامى، وخاصة فى مناطق الجوار الآسيوية.

ماذا سينشأ من هذه المجموعة الباكستانية - الأفغانية - الإيرانية - التركية بعد تعاونها مع الجمهوريات الإسلامية «السوفيتية»؟ نترك التفاصيل والسيناريو للمستقبل، ولكن من المؤكد أن قوة صاعدة ستظهر بإذن الله.

ومن توفيق الله أن هذه الكتلة تظهر فى آسيا، فبحكم الموقع ستكون هناك تفاعلات كثيفة بين هذا الجناح من الأمة الإسلامية، وبين مناطق الحضارات المجاورة (المنطقة الصينية اليابانية- والمنطقة الهندية). فى هذا التفاعل سنقدم لمن جاورنا رسالة السماء بأهدافها وقيمها، وسنأخذ فى المقابل خبرة فى التقدم الاقتصادى والتكنولوجى. إن آسيا الآن (بمراكزها المختلفة) تسعى مثل أوروبا لتأكيد استقلالها وتقدمها الاقتصادى، وهى تسعى بكل الوسائل لمنع الولايات المتحدة من احتكار القيادة فى النظام الدولى الذى تجرى الآن إعادة تشكيله. إننا لا نتكلم هنا عن أحلام، ففى الفترة الانتقالية التى نحياها (أو فترة السيولة للعلاقات الدولية)، تتحرك اليابان فعلا ووفق ظروفها الخاصة.. فاليابان هى ما هى، إنها بين التسعة الكبار فى العالم، الدولة الوحيدة التى لا تنتمى إلى العنصر الأبيض، وهى تأتى كما نعلم - من حيث القوة الاقتصادية - بعد الولايات المتحدة مباشرة من بين الدول التسع.. اليابان بكل هذا الثقل، وكل هذه الظروف تتحرك فعلا على مستوى العالم - وعلى مستوى آسيا تحديدا - لتأكيد دورها المستقل.. والصين (وهى أكبر قوة نووية فى العالم الفقير) تتحرك فعلا لحل مشاكلها مع جيرانها (كوريا - فيتنام - كمبوديا - الهند ) لكى تزيد قدرتها على مواجهة التسلط الأمريكى.. والهند تفعل الشئ نفسه، وكل هؤلاء يمدون العلاقات مع المنطقة الإسلامية فى آسيا، وإيران فى قلب هذا التحرك كله.

## أين حكام العرب مما يجرى؟

أين حكام العرب من هذا الذى يجرى؟ وماذا سيقولون فى مؤتمر القمة الإسلامى؟

أغلب الحكام العرب يضعون يدهم على خدهم، ويتجرعون الذل، فى انتظار «تشريف» المسئولين الإسرائيليين فى واشنطن لبدء مباحثات الاستسلام.

أغلب الحكام العرب ذهبوا إلى داكار طالبين من المسلمين فى كل مكان أن يتضامنوا مع أمريكا فى استمرار تجويعها لشعب العراق.

أغلب الحكام العرب ينظرون فى فزع إلى تهديد أمريكا وإنجلترا وفرنسا بضرب ليبيا، ونراهم لا يقدرون على مجرد الاحتجاج والاستنكار.. إننا نراهم قاعدين بلا نخوة، ونسمعهم يقولون: والله ما أوقعنا الطائرة! أية طائرة يا سادة؟ وهل المسألة فعلا مسألة طائرة فجرت؟ إنها مجرد ذريعة لضرب ليبيا، كما سبق أن استخدموا احتلال العراق للكويت كذريعة لضرب القوة العسكرية العراقية.. وإذا كانت «التلكيكة» هذه المرة أوهى وأضعف فإنهم خلعوا برقع الحياء، ولم يعد يعنيهم أن يخفوا نواياهم بأحاديث كاذبة عن الشرعية الدولية وما أشبه.

إذا كانوا يتكلمون عن إرهاب القيادة الليبية التى تسقط الطائرات المدنية، فإنهم أكبر الإرهابيين فى هذا المجال.. وجريمة ليبيا لا تكمن فى هذه الادعاءات عن ممارستها للإرهاب . لقد قال القذافى فى حديثه للأهرام إنه ثورى وليس إرهابيا، وهنا فى الحقيقة تكمن «الجريمة» التى تستحق عقابهم. إن الجماهيرية الليبية قدمت مساعدات إلى حركات التحرر الوطنى المعترف بها. لقد ساندت حركات التحرر فى أفريقيا وهذا يستحق العقاب، وهى تساعد المقاومة الفلسطينية والانتفاضة وهذا يستحق العقاب، وتعارض الاتفاقات الاقليمية مع إسرائيل التى تعنى اعتراف العرب بها دون أن تنسحب من أرضنا .. وهذا يستحق العقاب والإزالة.. ثم إن ليبيا تدخل فى تكامل مع السودان وتفتح الحدود مع مصر .. ليبيا تسعى لتشكيل هذا المثلث (المصرى - السودانى - الليبى)، وكل هذا يحاربه الأمريكان والصهاينة، ويستحق العقاب.

ونحن نؤكد أن أعـداء الأمة العربية الإسلامية سيـضربون ليبيا لكل هـذه الأسباب، حتى يفرضـوا علينا - إن نـحن سكتنـا - مزيدا من الـضعف والإذلال، فماذا أنـتم فاعلون يـا أيها الحكام؟ كان يكفينـا منكم (لأننا نعرف قدرتكم) أن تستصدروا قـرارا شجاعا فى قمة داكار يستـنكر العـدوان، ويعبئ جـماهير الأمة الإسـلامية ضد أعـدائها.. ولكـنكم حتـى عن هذا تعجزون!

إن أغلب الحكام العرب يتصورون أن الدنيا قد ضاقت بهم، إنهـم لا يصدقون أن النظام الدولى فى حـالة سيولة، إنهم وحدهـم الذين يتكلمـون عن النظام الدولى الجديـد وكأنه قام واستقر، وكأن أمريكا ملكت الدنيا كلها وما عليها.. لقد أصبحت أمريكا بالنسبة لهم إلها من دون الله، وهم لا يسألونها رد قضائها .. ولكن يسألونها مجرد اللطف فيه.

يا أيها الحكام المفزوعون اذكروا مع أمتكم أن الله أكبر .. الله أكبر!

## سيادة الرئيس: لا تؤاخذنا إذا وجهنا الحديث إليك دوما فأنت الوحيد فى الحزب الوطنى الذى يتكلم فى السياسة العامة

و.. إذا كنا فى حـديثنا السابـق نتوجه إلى غالبـية الحكام العرب، فإنـنا ننتقل بـعد هذا إلى حديث عن حكام مصر، فهـؤلاء هم الذين قد يكون بيدنا تغييرهم، ونكـون بهذا قد أسهمنا فى تحسين الصورة العامة.

وقد أشهد فى البداية أن نغمة التصريحات الرسمية عـندنا ( بالنسبة لتهديد ليبيا) تختلف عن الخط الـذى سارت عليه أثنـاء مواجهة الخلـيج. وهناك أسبـاب كثيرة خلف هـذا الموقف الذى نرجو له أن يسـتمر ، ولكننا نعلم أن هـذا الموقف ضعيف، ولا يستند إلـى أساس متين، فمـجمل البـناء السيـاسى والاقتـصادى هش، ولا يسـتطيـع أن يخاطر أو يـواجه التحـديات الصعبة

إن السياسة الخارجية هـى امتداد للأوضاع الداخلية وسياساتها، فكـيف نأمل فى سياسات خارجيــة مؤمـــنة وذكـيــة وشجاعة إذا كـانت أوضاعنـا الداخليـة الحالية عـلى النحـو الذى نعلمه؟

وأناقش فى هذا الصدد الأحاديث الأخيرة للرئيس مبارك.. وأذكر أن بعض الأصدقاء قال لى: لماذا توجه مناقشتك ونقدك للرئيس مباشرة؟ وكنت أقول: وهل يوجد شخص آخر يتحدث باسم النظام لشرح السياسة العامة؟ هل وجدنا أمامنا رئيس حكومة فتجاهلناه ووجهنا كلامنا لرئيس الجمهورية؟ ياريت كان عندنا رئيس حكومة!

وأظن ان السيد رئيس الجمهورية قد أقرنا على ذلك.. فى خطب وأحاديث سابقة قال الرئيس إنه يقرر وحده لأنه وحده الذى يعلم (وقد نقدنا هذا الكلام فى حينه)، ولكن قرأنا فى حديث أخير (مع رئيس تحرير السياسة الكويتية) أن رئيس الجمهورية هو الذى يتكلم وحده أيضا فى السياسة العامة، بعد أن تبين أن أعضاء الحكومة لا يستطيعون التعبير جيدا عن أعمالهم بالكلام.

لا حيلة لنا إذن..!!

## نختلف مع الرئيس

قال الرئيس «إن الحكومة الحالية بذلت جهودا فى الإصلاح الاقتصادى، وذلك عن دراسة فنية سليمة لم تستطع أى حكومة سابقة تحقيقها».. وأظن أن الغالبية العظمى من الشعب (بسياسييه وفنييه.. بل بجماهيره الواسعة) لا تتفق مع الرئيس فى هذا التقييم، ثم من قام بهذه الدراسات؟ يقول الرئيس فى حديث آخر (مع رئيس تحرير مايو): إن رئيس الوزراء لديه لجنة اقتصادية، إضافة إلى صندوق النقد، والبنك الدولى.. وهذا يؤكد ما نقوله دوما، حيث أصبحت الهيئات الدولية من «أهل البيت» فتشترك فى صنع السياسات الاقتصادية، بينما الأحزاب (وعلى رأسها الحزب الوطنى نفسه) تقف غريبة مبعدة!

وماذا كانت النتائج لهذه الدراسات والسياسات التى لم تستطع أية حكومة سابقة أن تحققها كما قال السيد الرئيس؟ لقد توقفت التنمية كما نعلم، وتفاقمت المشاكل الاجتماعية، ويبدو أن الرئيس أراد تبرير الفشل الذى ظهر من حكومته، فقال إن «الركود يسود العالم كله». وقال إن «أغنى الدول فيها بطالة رهيبة بسبب زيادة عدد السكان وقلة الإنتاج». وليسمح لى سيادة الرئيس بأن اختلف معه هنا، فالركود لا يسود كل العالم، قد ينطبق هذا على أمريكا، فمعدل النمو السنوى للناتج القومى كان ٤,٥٪ (١٩٨٨) ثم انخفض إلى

٢,٥٪ (١٩٨٩)، ثم إلى ١٪ (١٩٩٠)، ثم أصبح بالسالب (أى نقص الناتج القومى الإجمالى عن السنة السابقة، أى أصبح - ٤٪ عام ١٩٩١).. مثل هذه المؤشرات السيئة نجدها كذلك فى تزايد أرقام العاطلين وفى تزايد عجز الموازنة.

ولكن فى الطرف المقابل، نعلم أن اليابان حققت فى شهر سبتمبر الماضى أطول فترة من التوسع المتصل، إذ إن ناتجها القومى نما لمدة ٥٨ شهرا بدون أن يقطعها أى ركود، وهذا رقم قياسى فى التاريخ الاقتصادى اليابانى وكان الرقم السابق أثناء فترة النمو العالى فى الستينيات، حيث حقق الاقتصاد اليابانى نموا متصلا لمدة ٥٧ شهرا.. لقد كان التوسع الاقتصادى الأخير خلال هذه الأشهر الـ ٥٧ يساوى مجموع الناتج القومى لفرنسا!

الركود ليس قدرا إذن وليس ظاهرة عالمية.. ولا أظن أن الركود الأمريكى (وما يصاحبه من بطالة) يرجع إلى زيادة السكان، فالولايات المتحدة لا تشكو (ككل الدول الغربية) من معدل الزيادة السكانية، ولكن ترجع المشكلة عندهم (كما هى عندنا) إلى نواقص خطيرة فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد تحدث الرئيس عن أركان المشكلة الاقتصادية وطلب خفض الاستهلاك (حديث مايو)، ولكن نلحظ أنه لم يفرق بين الاستهلاك الضرورى والاستهلاك الترفى، ولا أدرى كيف نطلب من الفقراء أن يربطوا الأحزمة على البطون وهم يرون الأغنياء يبددون الأموال فى بذخ وسفه ينهى عنه الله، وينفى أى إحساس بالمسئولية الاجتماعية؟ إن عودة الفوارق الطبقية الفاحشة لا تدفع الناس إلى احتمال الغلاء الذى يكويهم كل يوم، ولكن تدفعهم إلى الانفجار.

ومع ذلك فإن التركيز على مشاكل الاستهلاك والغلاء دون تركيز مقابل على قضية الإنتاج وتنميته هو أصل الداء. إن سياستكم تسعى إلى الحد من الغلاء من خلال ما يسمى بالمساعدات الخارجية، وأنتم تصرحون فى حديثكم مع مايو بأنكم لا تملكون حلا لمشكلة البطالة، والحقيقة أن الحل الجذرى للبطالة وللغلاء يكمن فى زيادة الإنتاج قبل أى شىء آخر.. يقول الرئيس إن رحلاته الخارجية العديدة مكنتنا من إسقاط ديون قديمة ومن الحصول على قروض جديدة، ونحن نرى أن تركيز الوقت والجهود على زيادة الانتاج كان سيعفى شعبنا

من ذلك التفاوض على إسقاط الديون وعلى عقد القروض الجديدة.. خاصة وأن هذه المساعدات تفرض علينا أن نتخلى عن أشياء لا يجوز أن نفرط فيها.. إننا نبيع دور مصر الرائد فى منطقتنا العربية الإسلامية مقابل هذه المساعدات.

نحن لا نريد أن نأكل حراما على حساب مبادئنا.. نريد أن نعتمد على ما نعرق فى إنتاجه. ولا نريد هذه المساعدات الملعونة.

ولو كان اعتمادنا على زيادة الإنتاج وعلى تجويد الإنتاج، لقل فزع أهل الحكم من الزيادة السكانية.. إن الرئيس يطلب أن تكون الزيادة السكانية الشاغل الأول لكل الأحزاب، ونحن لا نرى ذلك.. وقد لا يتسع المجال الآن لشرح رأينا المتكامل فى هذه النقطة، ولكن حتى ممثلى البنك الدولى نجدهم يقولون إن هذه المبالغة فى الحديث عن الزيادة السكانية ليس لها ما يبررها.. وهذا صحيح إذا تذكرنا أن السكان قوة منتجة وليسوا مجرد «تنابلة» مستهلكين.. لو كانت هناك تنمية لقل إحساسنا بالزيادة السكانية وقلت البطالة.

جوهر المشكلة أن حكومتكم يا سيادة الرئيس فشلت فى دفع التنمية طوال السنوات السابقة.. ولذا سنواجه بكارثة لو أتيح لهذه الحكومة أن تستمر خلال الأعوام القادمة لاقدر الله.

ويقودنا هذا إلى النقطة التالية: لقد قال الرئيس فى خطاب أول مايو إن الشعب يريد التغيير السياسى وإنه مع الشعب فى هذا المطلب، وقد أكد الرئيس (فى حديث السياسة الكويتية) مرة أخرى أن الشعب يريد فعلا هذا التغيير، ولكنه قال هذه المرة إنه لا يوافق الشعب على مايراه!

وقد قال الرئيس إن من يتحدث عن هذا التغيير نفر قليل من الذين يطمعون فى مناصب الوزارة.. ونحن نقول إن الشعب بأكمله يريد هذا التغيير، ولا يعقل أن يكون كل الناس متطلعين لأن يكونوا وزراء.

ولكن يبدو أن هناك لبسا فى الموضوع، إذ يبدو (فى حديث السياسة الكويتية) كما لو أن المطلوب هو مجرد تغيير أشخاص ضمن الإطار القائم، وهذا أبعد ما يكون عن مطلب الشعب.. فنحن حين نقول إن حكومتهم قد استمرت وأضرت أكثر مما ينبغى، فإننا لا نقصد

حكومة د. عـاطف صدقى بالذات، إنـنا نقصد حكـومة الحزب الوطنى (بـطبعاتها المخـتلفة) والتـى أفسـدت وعطـلـت الإصـلاح طـوال السنوات الـعشر الماضيـة.. هذا كله ينـبغى أن يتغير.

وقد عاب (صاحب حديث مـايو) على جريدة «الشعب» أنها قالـت للحزب الوطنى: إذا لم تكـن قادرا على أداء مـهام الحكـم.. فنـحن لها. قال الأسـتاذ (لافض فوه) إن هـذا الكلام هدم، وإن حـزب العمل يـتدنى بلـغة الحوار إلى الـدرك الأسفل.. وأحمـد الله أن الرئـيس رفض تحريـض الأستاذ على مـنعنا مـن الكلام، ولكن كـنت أود أن يتفضـل الرئيس ويـلقن رئيس تحـرير مايو درسا فى أصـول الديمقراطيـة الحزبية، حتـى لا يفهم أننا قـد أسأنا الأدب بالفـعل ولكن الرئيـس يتجاوز عن أخطـائنا، فنحن فـى الحقيقة لم نـخطئ، ونحن نعـبر عن مفـهوم ديمقـراطى صحيـح حين نطـالب بإقـصاء الحزب الحاكـم، إذ لا يوجد مدخـل آخر للإصلاح. وقد توصلت المجتمعات إلى النظام الحزبى القائم على الانتخابات العامة لتحقيق هذا الهدف: هدف تغيير الحكام سلميا إذا رأى الشعب فسادهم أو عجزهم.

يقول الرئيس فى حديثه إن الاحزاب تعنى قيام الرأى والرأى الاخر. ونحن نقول إن تعدد الآراء شئ وتعدد الأحزاب شئ اخر.. إن الجمعيات الأدبية والخيرية يمكن - هى أيضا - أن تقول وتنـتقد، ولكن الأحزاب الـسياسية تتجـاوز ذلك وتهدف إلى قيادة الـسلطة التنـفيذية لتطبيق آرائها إذا حصلت على ثقة الناخبين.

وهنـاك مسألة أخـرى، فقد قال الـرئيس إن مطـلب المعارضـة بتخليـه عن رئاسـة الحزب الوطنى هو كلام غير مقنع وغير واقعى، وأشار إلى أن هذا المطلب لا يستند إلى أية سوابق فى الخارج.. ونحن نظن أن هناك عديداً من الأمثلة فى الخارج التـى تؤيد مطلبنا، ولكننا لا نعتمد مع ذلك على مـا يجرى عند غيرنا، فـنحن نقول ما نقول فـى مواجهة واقع معين.. إنـنا حين نطلب ابـتعاد السيد رئيس الجـمهورية عن رئاسة الحزب الـوطنى، فإننا لا نقدم هـذا المطلب على أساس شخصى، ولكننا نقدم هذا المطلب لأن رئيس الجمهورية يسمح باستخدام أجهزة الدولة لصالح الحزب الـذى يرأسه، وهذه المؤسسات والأجهزة مفروض أنهـا قومية وملك للأمـة بأسرهـا وبأحزابهـا المختلـفة .. لا يمـكن أن تكـون الأجهزة الأمنـية والأمن المـركزى والإذاعة والتليفزيون والـصحف الكبرى، لا يمكن أن تكون هـذه الأجهـزة كلها فى خدمة

حزب واحد، ثم يقال إننا بلد يقوم على التعدد الحزبى وعلى تداول الحكم بين الأحزاب عن طريق الانتخابات.

إننا نطالب بالفعل مؤسسة الرئاسة بأن تعزل هذه الأجهزة عن الحزب الوطنى.. وإذا حدث ذلك، فلن نتوقف طويلا عند أن يكون شخص رئيس الجمهورية على رأس الحزب الوطنى أو لا..

ولكن بما أن الكلام تضمن إشارة إلى الدول الأخرى، وما يجرى فيها، فقد قال الرئيس فى موضع آخر (السياسة الكويتية) وبمناسبة نواب المخدرات «هؤلاء موجودون فى كل بلاد العالم .. وهؤلاء ليسوا خاصية مصرية» .. ونحن فى الحقيقة لا نملك إلا أن نختلف مع هذا التصريح. إذ لا أظن أن حزبا من الأحزاب فى أى بلد محترمة رشح أناسا يعرف عنهم أنهم من أصحاب السمعة السيئة، ويعرف أن شبهات قوية تحيط علاقتهم بمافيا المخدرات الدولية ليست القضية أن يتسرب فساد، فهذا جائز بالفعل (بل هو محتم) فى كل المجتمعات، ولكن أن يتم التستر على صناع الفساد وحماته، فهذا هو الذى أزعم أنه لم يحدث فى أية دولة محترمة.

ولقد ذكرت أن الحكم الحالى عجز عن تعبئة طاقات الأمة لزيادة الإنتاج، وهذا العجز يرتبط بعديد من العوامل، ولكن يظهر فى مقدمة هذه العوامل مسألة الحريات العامة ومسألة الفساد.. لقد بلغ الفساد درجة لم تشهدها مصر فى تاريخها كله.. إن مجتمعنا يتهدده التحلل ويصيبه الإحباط بسبب هذا الفساد.. وهو ممنوع من الحركة والاحتجاج على هذا الظلم والفساد تحت تهديد الطوارئ والأمن المركزى.

لابد من تغيير الحكم الحالى إذا أردنا الإصلاح.. لابد من تغيير سياسى إذا أردنا لطاقات الأمة أن تنطلق فتحقق التنمية وتواجه الأعداء.

ولكن الله - كما تعلمون - لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

أيها الناس: لا تنحنوا لغير الله.

أيها الناس: لا تستسلموا للإحباط وانزعوا الخوف من قلوبكم .. وساعتها ستجدون المخرج والنصر.. هذا وعد من الله للمؤمنين.

# ١١

# سنقاوم العدوان على ليبيا
# ... والله أكبر يا أمريكا

* ※ أمريكا يازعيمة الإرهاب: لن نقبل الذل.. والنصر من عند الله.
* ※ قال نيكسون: بعض حكام العرب أدانوا العدوان على ليبيا في العلن وامتدحونا فى اللقاءات الخاصة
* ※ قالوا: لو كان صدام أكثر مرونة لما جرى ما جرى.. فما رأيكم الآن والقذافى أبدى كل المرونة!
* ※ ريجان قال لمستشاريه عام ١٩٨٦: إننى أتحمل وحدى مسئولية قتل القذافى
* ※ ليكن انضمام الوطنيين كافة لحزب العمل إعلانا عمليا عن الوقوف ضد أمريكا

*إهانة لعقولنا أن يستمر الحديث عن العدوان المبيت ضد الجماهيرية الليبية باعتباره رداً على حكاية الطائرتين، وسواء أسُلّم المتهمان أم لم يسلما فأمريكا مصرة على ضرب أهلنا فى ليبيا. إذا رفضت الجماهيرية تسليم أبنائها سيكون هذا ذريعة لتصعيد الحصار والخنق، وإذا أذعنت فإن الأعداء يتصورون أن بوسعهم أن يضغطوا على المتهمين فيجبروهما علي الإدلاء بأقوال ما أنزل الله بها من سلطان، تفتح أبواب تحقيقات جديدة، وتنتهى العملية بطلب تسليم القذافى نفسه، وإذا رفض يكون الجو قد تهيأ لعملية عسكرية؛ بحجة القبض على القيادة الليبية، كما حدث مع نورييجا فى بنما.*

وقد بدأت البوادر. فتصريحاتهم الآن تقول إنه حتى لو سلمت ليبيا المتهمين فإن هذا لا يكفى. وإذا أعلنت ليبيا رسمياً إدانتها للإرهاب فإن هذا لايكفى. إذ يجب علي ليبيا أن تقدم «برهاناً ملموساً» على أنها جادة فى هذه الإدانة ونؤكد هيرالد تريبيون أن «البرهان الملموس» يعنى كشفا واعترافاً لليبيا بكل «الجرائم» السابقة إذا كان للجماهيرية أن تطمع فى رفع العقوبات عنها. وبغض النظر عن رأينا فى هذا الكلام الوقح. فأى ساذج هذا الذى يصدق أن اعتراف القيادة الليبية «بجرائمها» سيؤدى إلى رفع العقوبات. وليس إلى تغليظها؟!

## تمنينا لأهل الحكم أن ينجحوا.. ولكن!

أثناء المواجهة فى الخليج قلنا. إن مسألة الكويت هى «قميص عثمان»، وقلنا إن هدف الولايات المتحدة أكبر من ذلك وأخطر. وقال مخالفونا: بل هى مسألة محدودة، ولو أبدى صدام حسين بعض المرونة لحلت القضية وانفض المولد.. وأظن أن كل ماجرى بعد ذلك فى الخليج يثبت أن ما قدرناه كان صحيحاً. وإذا كان هناك اليوم من يسعى لحصر المواجهة الجديدة فى حكاية الطائرتين، ويتجاهل الأسباب الأبعد والأخطر، فما رأى هؤلاء فى المرونة الكبيرة التى أبدتها القيادة الليبية، وفى المساعى المكثفة التى بذلتها الدول العربية المتحالفة مع

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٧ من ابريل ١٩٩٢

الولايات المتحدة (و على رأسها جمهورية مصر)؟! لقد أبطلت المرونة والمساعى كل حجج الأمريكان لو كان الأمر أمر طائرات، ولكن المسألة ـ كما قلنا ـ أبعد وأخطر لو كنتم تعقلون!

إن خلافنا الحاد مع أهل الحكم لم يدفعنا إلى تثبيط عزائمهم، وحين سمعناهم يصرحون بأن موقفهم من العدوان على ليبيا يختلف عن موقفهم فى حالة العراق، قلنا لعلهم أفاقوا، وقلنا إن الأمريكان يعملون حساباً لغضب أعوانهم.. ولكن ثبت الآن أن الأمريكان مطمئنون تماماً إلى أن أصحابهم لا يغضبون أبداً، ولا يتأففون، مهما أحرجوهم وأهانوهم. ويذكرنى هذا بما جاء فى كتاب الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون (ترجم بعنوان: انتهزوا الفرصة ـ وهو كتاب مهم جداً تعيب ترجمته العربية للأسف الأخطاء المطبعية الكثيرة والفاسدة). يقول نيكسون إن علينا (أى على الأمريكان) أن نقبل حقيقة أنه لايكون من مصلحتنا أحيانا أن يؤيد أصدقاؤنا فى العالم الإسلامى مواقفنا حول قضايا تعتبر ذات حساسية سياسية شديدة فى بلادهم. ويضرب نيكسون مثلاً على ذلك بأنه عندما قصفت الولايات المتحدة ليبيا فى ابريل ١٩٨٦، استنكر زعماء كثيرون فى المنطقة فعلتنا فى العلن، لكنهم امتدحونا في المجالس الخاصة(١). ويضيف أن الظروف قد تجبر أصدقاءنا على تقديم خدمة شفوية لأعدائنا

هل يحدث شىء من ذلك الآن؟ مانراه فى العلن (وليس فى السر) أن اجتماعا للقمة العربية لم يعقد، وبعد أن أصدر مجلس الجامعة قراراً هزيلاً(فى اجتماع تخلف عنه كثير من وزراء الخارجية)، صرح الرئيس مبارك أننا ملتزمون بقرار مجلس الأمن الذى يفرض الحصار على ليبيا. ولا حول ولا قوة إلا بالله

* * * * * *

قلت إن العدوان الحالى على الجماهيرية الليبية له أسباب أبعد وأخطر من حكاية الطائرتين، ويحسن أن نستطرد هنا قليلا إلى تاريخ العلاقة الليبية ـ الأمريكية، وإلى مسألة البترول.

## أولا: السياسة الليبية لا تعجبهم

بالنسبة لمسألة العلاقات، أعود إلى كتاب نيكسون، فأشير إلى أنه صدر قبيل إعلان حكاية الطائرات، ولذا نلحظ أنه أسند الاتهام لإيران فى نسف طائرة الركاب الأمريكية فوق

اسكوتلندا (والكتاب يؤكد ـ بالمناسبة ـ فى كل سطر منه أن صاحبه على صلة مباشرة ووثيقة بكل مصادر المعلومات الرسمية حتى الآن).. المهم، رغم أن ايران كانت المتهمة حسب معلومات نيكسون ـ فإن ليبيا ظلت فى الكتاب محلا لهجوم حاد باعتبارها من «أوكار الإرهاب الخطيرة». وهو يقول إن المنطقة الإسلامية أصبحت النقطة الرئيسية لانتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستيكية، وهو يؤكد فى هذا الإطار أن ليبيا ضمن الدول الأكثر عدوانية (مع العراق وسوريا) التى تملك القدرة على صناعة أسلحة كيماوية.

ومعروف أن هذا الاتهام أعلن لأول مرة على لسان مدير وكالة المخابرات الأمريكية (نوفمبر ١٩٨٨)، إذ صرح يومها بأن ليبيا تقوم بإنشاء أكبر مصنع لإنتاج الأسلحة الكيماوية فى العالم (فى رابطة على بعد ٦٠ كيلو متراً جنوب غربى طرابلس).. وقد ظهر بعد شهر من هذا التصريح الرئيس السابق ريجان على شاشات التليفزيون فى أمريكا (٢٢ من ديسمبر) ليقول إن «الولايات المتحدة تتشاور مع حلفائها عن احتمال قيامها بعملية عسكرية بهدف تدمير مصنع رابطة الليبى، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق حتى الآن».. وقد ثبت بعد ذلك ان الاتهامات غير صحيحة، ومع ذلك اقترب الأسطول السادس الأمريكى من السواحل الليبية (٢٣ سفينة حربية، بما فيها مجموعة حاملة الطائرات «جون كنيدى»)، وفى الوقت نفسه وصلت الى البحر الأبيض ـ للدعم ـ مجموعة حاملة الطائرات «تيودور روزفلت»، التى تضم ١٣ سفينة حربية ووسط هذه الحرب النفسية اعتدت الولايات المتحدة (٤ من يناير ١٩٨٩) على طائرتين ليبيتين (ميج ٢٣) وأسقطتهما..

وقد سبق لنيويورك تايمز أن نشرت مقالا تقول فيه «إن حكومة ريجان تهدف من وراء العمليات التى تقوم بها ضد القذافى إلى تشجيع العسكريين فى ليبيا على الإطاحة به. وقد جاء ذلك على لسان مصادر فى الكونجرس وفى الإدارة الأمريكية».

ومعروف أن هذا الحادث سبقته ثلاث اعتداءات عسكرية، وأشير بشكل خاص إلى رقم ٣ (١٤من أبريل ١٩٨٦) الذى انطلقت فيه طائرات أمريكية من بريطانيا، فهاجمت خمسة أهداف ليبية، على رأسها مكان إقامة القذافى؛ بنية قتله. وفي كتاب وودورد (الحرب السرية لوكالة المخابرات الأمريكية) يقول المؤلف: إن بعض المستشارين فى البيت الأبيض اعترضوا على قصف مقر القذافى، فأعلن ريجان أنه يتحمل وحده مسئولية مقتل القذافى.

***

ويذكر هنا أن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا استخدمت حق الفيتو لمنع قرار من مجلس الأمن يدين هذا الهجوم على ليبيا، وكانت هذه الواقعة من الحالات النادرة التى يتعرض فيها قرار واحد لثلاثة فيتو!

.. إنها نفس الدول التى تذكرت اليوم فجأة ـ أو اكتشفت ـ أن ليبيا مسئولة عن إسقاط طائرات مدنية منذ أربع سنوات!

## نيكسون وأنماط الحكم فى الدول الإسلامية

يقول ريتشارد نيكسون فى كتابه: إن الاتجاهات فى العالم الإسلامى لها أنماط ثلاثة:

نمط الأصولية التى تقوم على العنف السياسى، وأصحاب هذا الاتجاه مدفوعون ـ كما يذكر ـ بكراهيتهم الشديدة للغرب وتصميمهم على استعادة تفوق الحضارة الإسلامية عن طريق إعادة الماضى، وهم يسعون إلى تطبيق الشريعة، ورغم أنهم ينظرون إلى الماضى كمرشد للمستقبل، فهم ليسوا محافظين وإنما ثوريون، وقبل أن يبنوا الجديد فإنهم يعتزمون تدمير القديم.

أما نمط الراديكالية، فهو نمط الديكتاتورية ذات الحزب الواحد، وهم يأخذون الشرعية من خلال الأيديولوجية الوطنية الراديكالية، وهم يحكمون عدة دول فى العالم الإسلامى، مثل ليبيا القذافى وصدام حسين العراق. إنهم ـ كما يقول ـ معادون للغرب مثل الأصوليين، وهم يتاجرون بمعارضتهم للإمبريالية من أجل تعبئة شعوبهم حولهم.

والاتجاه الثالث.. هو ما يسميه نيكسون «نمط التحديثية»، ويهدف هؤلاء إلى ربط بلادهم بالدول الغربية سياسيا واقتصاديا.. ومن أمثلة هذه الدول: تركيا وباكستان ومصر وإندونيسيا.

* * * * * *

ونحن نتفق فى الحقيقة مع هذا التوصيف الذى أورده نيكسون، ولكن إذا كان قد اختار للنمط الثالث اسما أنيقا (التحديثيين أو المجددين)، فإننا نفضل اسما آخر أصدق وأدق فنطلق على دول هذا النمط: الدول التابعة.

وبالنسبة للاتجاه الأول (ونسميه الاتجاه الإسلامى وليس الاتجاه الأصولى).. وعلاقته بالاتجاه «الوطنى الراديكالى»، فإننا نتساءل: إلى متى تظل العلاقة بينهما عدائية؟ إن أمريكا

(العدو الحقيقى المشترك) تضع الفريقين معا فى خانة من يستحق الإبادة والتصفية. ويقول نيكسون: إن «قيمنا ومصالحنا تتعاكس مع مصالح الأصوليين المتطرفين وقيمهم، وكذلك مع مصالح الراديكاليين وقيمهم».. ألا نتعلم من هذا شيئا؟ إن نيكسون يؤكد أنه لا مجال إلى تعاون استراتيجى مع دولة إسلامية أو راديكالية. هذا التعاون الاستراتيجى لا يكون عنده إلا مع الدول التابعة (أو الدول التحديثية حسب مصطلحه). أما الدول الأخرى، فإن التعاون (إن حدث) يكون فى مسائل محدودة ومؤقتة ، وقد اعترف نيكسون بأنهم لعبوا على العراق وإيران معا حتى يواصلا الحرب بضراوة ويخرجا منها مستنزفين وبدون انتصار واضح لأى من الفريقين.. ألا نتعظ؟!

نحن ممن يؤكدون فى كل مناسبة، أن المتغيرات الدولية الجديدة لم تضع ـ بفضل الله ـ أمة الإسلام فى مأزق، ولكن من المؤكد كذلك أن كثيرا من المفاهيم والأساليب ينبغي أن يتغير. لقد شهد الماضى فعلا معارك ضارية.. كان بأسنا بيننا شديدا، ولكن لا معنى لاستمرار المرارات. ينبغى أن نستفيد من دروس الماضى ونتجاوز المرارة؛ لكى نقاتل أعداء الله والأمة صفا كأننا بنيان مرصوص. ألا ترون كيف تسعى الهند والصين لتصفية خلافاتهما الدامية؟ ألا ترون الصين وفيتنام؟ ألا ترون كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية؟ ما أحرانا أن نفعل مثل ذلك فى أمة المسلمين، خاصة بين من ينشدون رفعة أمتهم ويرفضون الذل والاستضعاف.

أشهد أن خطوات كبيرة قد تمت فى هذا الاتجاه، فحين تعرض العراق للعدوان الأمريكى هبت الحركات الإسلامية للمساندة، ويتكرر الآن الأمر نفسه مع ليبيا.. وينبغى فى المقابل أن يسارع كل الوطنيين الراديكاليين للوقوف مع السودان الإسلامي الذى تتجه إليه صواريخ العدوان بعد محطة ليبيا.

وأشهد أن العراق (قبل حرب الخليج) ساند ثورة السودان وأمدها بالسلاح، وحدث أن ليبيا لم تبخل بدورها فى دعم السودان (وهذا بلا شك من أسباب التعجيل بضربها).. بقى أن يمتد هذا المنحى إلى العلاقات الإيرانية العراقية، فمن شأن ذلك أن تختل كل الحسابات الأمريكية فى الخليج.

وبقى أن يمتد هذا المنحى أيضا الى تعاون وثيق بين الوطنيين الراديكاليين داخل مصر والاتجاهات الاسلامية.. بل إننا ندعو هؤلاء الوطنيين إلى الانضمام الى حزب العمل تحديداً، وفوراً، تعبيراً عن جدية العزم على مواجهة العدوان الأمريكي.

أيها الناس: إنه قول فصل وما هو بالهزل.. إننا جميعاً فى نظر الغرب إرهابيون ونشجع الإرهاب ما دمنا نريد الاستقلال والعزة والعدل.. صدقونى رؤوسنا كلها مطلوبة.

لقد زودتنا التجارب بحصيلة هائلة من الخبرة.. وبفضل هذه الخبرة لم يعد الإسلام عقيدة لفريق من الأمة ضد فريق آخر، وكذلك لا ينبغى أن تتحول الوطنية أو العروبة إلى عصبية جاهلية تبعد أصحابها عن الإسلام. الإسلام الدين - بفكر رشيد - يجمع كل المسلمين، وحضارة الإسلام تجمع كل المواطنين (مسلمين ومسيحيين) ضد أعداء الوطن ونهضته.

و.. نعود إلى العدوان الذى يهدد الجماهيرية الليبية.

## ثانيا: مسألة البترول

قلت فى الفقرات السابقة إن السياسة الليبية ضد الطغيان الأمريكى والصهيونى كانت السبب الأول لما نشهده الآن.

وننتقل الآن الى السبب الثانى: البترول.. وأرجو أن يعلم الشباب أن أمتنا كانت حتى وقت قريب جدا فى مركز قوة عظيم بسبب هذا البترول حين أمسكت به سياسات وطنية مستقلة. فى السبعينات شاع الكلام لأول مرة عن نظام عالمى جديد، ولكن بمضمون يختلف عما نسمعه هذه الأيام. فى السبعينات قيل - بحق - إن عددا من الدول المستضعفة (دول أوبك - الدول المصدرة للبترول) استطاع لأول مرة أن يأخذ زمام المبادرة، ويتخذ قرارات اقتصادية مستقلة تؤثر فى الدول الصناعية تأثيراً عميقاً.. كان هذا حين قرر (أوبك) من جانب واحد (أى بدون التفاوض مع الدول المستهلكة للبترول) تحديد سعر عادل للبترول، فارتفع سعره أضعافاً مضاعفة. وكان معروفاً أن الدول العربية هى القلب النابض لمنظمة (أوبك) وهذه الدول خطت خطوة أخرى جبارة حين قررت استخدام بترولها فى معركتها السياسية القومية ضد العدوان الصهيونى، فمنعت البترول عن الدول المساندة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة.. يومها قيل إن العرب أصبحوا القوة السادسة فى العالم، وقيل: لابد من تعديل النظام الدولى لكى يقوم نظام جديد يستوعب هذه التغييرات الهائلة فى علاقات القوى.

منذ ذلك التاريخ مرت مياه كثيرة.. لا يتسع المجال لشرح كل ماجرى، وكيف خان من خان وتواطأ من تواطأ. ولكن أقول باختصار إن الشهيد الملك فيصل قتل لأنه كان على رأس من استخدموا البترول سياسياً، وكان يرى استمرار منع البترول عن أمريكا حتى تنسحب إسرائيل من القدس ويصلى فى الأقصى.. قتل فيصل ـ عليه رحمة الله ـ لأنه قال للصهيونى كيسنجر ـ وجها لوجه ـ إنه لا ينتظر خيرا على يد يهودى.

وبعد استشهاد فيصل نشطت الدراسات حول أسلوب احتلال مناطق البترول، فسربت الإدارة الأمريكية للصحف عام ١٩٧٥ أنباء عن هذه الخطط والتدريبات. وفى أيامنا هذه عرضت على الجمهور دراسات فى هذا الشأن (أكثر خطراً ودلالة) وكانت محظورة. أذكر دراسة أعدتها إدارة الأبحاث للكونجرس CRS وعنوانها «حقول البترول باعتبارها أهدافاً عسكرية» ـ أغسطس ١٩٧٥.

ولكن إلى جانب التهديد والإعداد العسكرى كانت هناك دراسات حول الأوبك وأساليب فكه وتحطيم وحدته، وأذكر بشكل خاص مذكرة عن مستقبل الأنشطة الاقتصادية للولايات المتحدة داخل الدول الأعضاء فى أوبك.. هذه المذكرة أعدتها وزارة الخارجية بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية، وعلى رأسها وكالة المخابرات (رفع الحظر عن المذكرة فى أوائل ١٩٩٢).

ومن الطريف أن عددا ممن أعدوا هذه المذكرة وغيرها من الدراسات (فى عهد الرئيس الأمريكى الأسبق فورد) كانوا أعضاء بارزين في الإدارة أثناء الفصل الختامى لمعركة البترول الأخيرة فى الخليج التى هشمت أوبك. أحد هؤلاء جيمس بيكر (وزير الخارجية الحالى) والثانى سكوكروفت (الذى أصبح مستشار الأمن القومى) والثالث وليم كيزى (الذى تولى إدارة المخابرات أيام ريجان وبوش)، أما ريتشارد تشيني (وزير الدفاع حاليا) فقد كان أيام فورد رئيس هيئة العاملين فى البيت الأبيض.. ومعروف أن كيسنجر كان القائد غير الرسمى لهذه الخطط والدراسات، ومازال يلعب هذا الدور نفسه فى عهد بوش.

لقد حقق الأمريكان أهدافهم بالحيلة والإرهاب، وبشراء العملاء، فاستعادوا التحكم فى أسعار البترول واستولوا على أموال دول الخليج. ويقول نيكسون فى كتابه: إنه حتى سقوط الشاه سنة ١٩٧٩، كانت الولايات المتحدة تستطيع حماية مصالحها من خلال إيران

والسعودية، ولكن مع تولى نظام معادى للسلطة في إيران بعد ١٩٧٩ كنا نفتقر الى لاعب إقليمى رئيسى يمكنه أن يكون وكيلاً، فكان لابد أن تعتمد الولايات المتحدة على نفسها. وقد كشف نيكسون أن الرئيس الأسبق كارتر تمكن من عقد اتفاقات (غير معلنة) تسمح بتخزين السلاح وتمركز معدات وإمدادات أمريكية فى دول إقليمية، وأنشأ قوة الانتشار السريع التى أصبح اسمها فيما بعد القيادة المركزية الأمريكية (كان مقرها فى الولايات المتحدة ثم تقرر نقلها بعد حرب الخليج الى البحرين). ويضيف نيكسون أن الرئيس ريجان تابع العمل المكثف (سراً وبدون ضجة)، فأقام البنية الأساسية المطلوبة لدعم تدخل أمريكى رئيسى فى السعودية وجنوب الخليج. وبدون هذه التسهيلات ـ كما يقول نيكسون ـ ما كان بإمكان عملية درع الصحراء أو عاصفة الصحراء أن تنجح.. ويذكر نيكسون أن قرار بيع الاواكس إلى السعودية (طائرات الإنذار المبكر ذات الكفاءة العالية) أثار مشاكل مريرة مع مؤيدى إسرائيل فى الكونجرس؛ ظنا منهم أنها قد توجه ضدها، ولكن ظهر الآن أنها كانت تحضيراً ليوم موعود، فإن مبيعات الأسلحة تلك ـ وتعاونات أمنية أخرى غير رسمية ـ أثبتت أنه لا غنى عنها أثناء عملية عاصفة/ درع الصحراء»

ويقول الكاتب الأمريكى بريودا: إنه بعد ساعات من الغزو العراقى للكويت، تقابل السفير السعودى (الأمير بندر) مع جورج بوش، وبعد الاجتماع أرسل السفير إلي الملك يطلب منه أن يقبل مئات الألوف من الجنود الأمريكيين «فقد أبلغتنى الإدارة الأمريكية أن قرارها فى هذا الأمر نهائى وسواء أوافقت الرياض أم لم توافق، ولذا اقترح توجيه دعوة لهذه القوات حتى لاتبدو كاحتلال مفروض بالقوة».

وقد وصلت القوات وحدث ما نعلمه.. ويؤكد نيكسون أنهم لايعتزمون الرحيل.. لقد تحقق أخيرا ما كانوا يحلمون به، فكيف يرحلون؟! ولكن بقى أن تستقر الأحوال بدون الحاجة الى تواجد أمريكى على مستوى كبير ـ كما يقول نيكسون ـ حتى لا يصيب الضرر أصدقاءنا ومصالحنا إذا ظهر أننا نعامل الخليج كأنه محمية لنا.

* * * * *

ولكن كيف يخفون هذه الحقيقة الكئيبة مهما فعلوا ومكروا؟ وإذا كان الخليج قد أصبح أمريكيا وأصبح ـ من الناحية العملية ـ فى حالة تحالف استراتيجى مع إسرائيل، فهل يترك البترول الليبى وحده طليقا؟ لابد إذن من استكمال المخطط وضرب الجماهيرية.

## إذا لم يكن من الموت بد

قالوا إن العـراق حالة منفـصلة، وإنه ضُرب بسبب غـزوه للكويت، وقالوا إن ليـبيـا حالة أخرى منـفصلة وأنهـا تضرب بسبـب إرهابها لأمـريكا، وواقع الأمر أن الحـالتين متصـلتان، وترتبط بهما التهـديدات الموجهة لكل الأمة العربية والإسلاميـة . إن الحرب ضد العراق لم تتوقف حـتى هذه اللحظة، والسـبب المعلن أن شعب العـراق البطل مازال يدافع عن سـيادته وأسراره الـعسكرية، ونضـيف إلى هذا أن العراق يرفـض إخضـاع إنتاجـه النفطى للهيـمنة الغربية فحق عقابه.. وفى ليبيا قامت الحرب ضدها، وتستمر فى المستقبل بسبب حرصها على امتلاك قـوة عسكرية تناهض بها مـخططات أمريكا وإسرائيل من ناحيـة، وبسبب مواجهـتها للتـواطؤ الخليـجى مع الأمـريكـان داخل أوبك من ناحـيـة أخـرى.. فكيف تفلت ليـبـيـا من العقاب؟!

* * *

هل هناك شك فى أن مـايجرى فى العـراق وليبيـا يستـهدف فرض الضـعف والذل على أمتنا؟ وهل يعـقل أن يكون هذا كله بمعزل عمـا يحدث فى الاقتـصاد المصرى وقطاعـه العام الوطنى؟ أيذلون العرب هناك ويعزونهم فى مصر؟ ليه؟ أفيقوا يرحمكم الله.

أقـول هذا بمناسـبـة مـا نشـره ابراهـيم نافع فى الأهرام، حـيث بشـرنا بأن الـبنك الدولى وصندوقه فـرحون بنا جدا، وقد فـرح الأستاذ نافع لفـرحتهم وطالبنا بأن نفـرح نحن أيضا.. ولكن هذه قصة أخرى تحتاج لمقال آخر.

* * *

و.. نعود للعـدوان الجديد على الجـماهيرية الليـبية، ونتـساءل: لماذا يسيطـر الصمت على الإعلام الرسمى بعد القرار الإجرامى لمجلس الأمن؟ هل تخشون الأمريكان إلى هذا الحد؟ إلى حد الصمت والابتـسام بينما الضرب على القـفا نازل؟! وهل تظنون أن كل هذا الكلام عن اغتـصاب فتـاة العتبـة يغنيكم عن الحديث فى مـوضوع اغـتصاب الأمـة؟ إنكم تحاولون صرف الأنظار عن التـحدى الأكبربـكل هذا الكلام عن فتاة العـتبة.. لا أقصـد أن محنة هذه الفـتاة لا تسـتحق الانتـباه، ولكننـى أشك أن قضـايا الأخلاق العـامة والخـاصة تهم إعـلامنا الرسمى إلى هذه الدرجة.

اصمتوا ما شئتم عن محاولة اغتصاب ليبيا.. ولكن لا تخدعوا أنفسكم، ولا تخدعوا أصدقاءكم الأمريكان.. فوالله.. والله الحال الآن على فوهة بركان يوشك على الانفجار. إن الشعب الليبى ينتفض، والشعب المصرى سيكون معه.. واحذروا جميعا يوماً يكون شعاره: النصر أو الشهادة.

## ١٢

# يا سعده: كان مفروضا أن نسجنك لولا أن أصحابك يحمونك بالحصانة و.. لن نمكنكم من ضرب إيران

* ياسعدة: إذا كنا عملاء للإسلام والعروبة فأنت إذن عميل للأمريكان والصهاينة.

* لماذا تتصورون أن المبادىء أصبحت موضة قديمة؟ ولماذا لا تصدقون أن هناك من يبيعون الله أموالهم وأنفسهم ليشتروا الجنة؟

*في عدد الثلاثاء الماضى تناولنا ما كتبه إبراهيم سعده فى «أخبار اليوم».. لم نزد على ما قال حرفا، ولم نؤول ما ذكر، فمجرد نشر كلماته بنصها يكفي لتسليط اتهامات صريحة له.. وهو فى المقابل لم يجد ما يرد به علينا، وهو فى الوقت نفسه لم يدافع عن موقفه تخاذلاً وجبناً .. ونحن نتحداك يا سعده أمام الناس: كن رجلا ودافع عما كتبت.*

*لقد اتهمناك (بناء على كلامك) بأنك تطالب بنشر الانحلال وإهدار كل قيمة فاضلة من خلال السينما والتليفزيون: مذنب أم غير مذنب؟*

أنت تحتج لأن الرقابة تحذف «كل ما يخدش حياء الأسرة المصرية أو إثارة غرائز أفراد المجتمع»، كما قال صفوت الشريف (صفوت الشريف وليس أى شخص آخر!). وأنت يا سعده ضد أن تبتعد الاعلانات «عن الخلاعة والإثارة والألفاظ النابية، ومظاهر العنف والتصرفات التى تستهدف النيل من كرامة الانسان. ولعلى أتساءل - صفوت الشريف الذى يتساءل - هل تقبل أسرة أن تكون الكلمات التى يتضمنها إعلان عن فيلم جديد، كلمات نابية لا يصح أن تتردد داخل البيت المصرى، وأن تتبارى كل الإعلانات حتى فى مجال الإرشاد الزراعى والصحى والبيئى وتنظيم الأسرة فى الرقص والغناء فتضيع الرسالة والمضمون؟» أجب ياأستاذ سعده على هذا السؤال الذي وجهه لك صفوت الشريف، واشرح لنا: هل دعوتك لإشاعة الفاحشة تدخل فى إطار أى دين؟ وهل تخاصم فى هذه الدعوة الفاجرة أصحاب التطرف والتشدد، أم انك تتصدى للإسلام كإسلام، وللمسيحية كمسيحية، بل للنزوع الفطرى نحو الفضيلة والجدية والاستقامة؟ تكلم يا سعده واكشف لنا عمن وراءك؟ من أصحابك يا سعده الذين يخططون لتخريب الأمة وشبابها فلا تكفيهم المخدرات، ولكن يريدون استخدام الإعلام الرسمى فى نشر الانحلال وإهدار الأخلاق؟

تكلم يا سعده .. كن رجلا ودافع عما كتبت. لقد اتهمناك (بناء على كلامك) بأنك تؤيد الارهاب وتعذيب الأبرياء فى السجون، وبأنك تطلب مزيدا من القسوة مع توسيع السجون لتشمل كل صاحب رأى يختلف مع «اللوبى» الذى تمثله.. مذنب يا أستاذ أم غير مذنب؟

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٢٢ من سبتمبر ١٩٩٢.

تقول إننا «نملأ الدنيا صراخا ونواحاً بسبب عمليات التعذيب داخل السجون؟».. نعم نحن نفعل ذلك، وليت كان بوسعنا أن نفعل ما هو أكثر. نحن لا نخجل من الاعتراف بذلك، ولكن ألا تخجل أنت لدفاعك عن تعذيب البشر؟ حتى يا أستاذ لو كانوا من «القتلة ولصوص محلات الصاغة» - كما تقول - فإن هذا الاتهام لايصلح تبريراً للتعذيب لو كنت تعرف الحياء أو الانسانية، ولكن أنى لمثلك أن يفهم أو يحس؟!

ومع ذلك فأنت لم تطلب السجون والتعذيب «للقتلة ولصوص محلات الصاغة» وحدهم، أنت طلبت تعميم الطغيان ليشمل كل معارض وطنى، وطلبت من أجهزة الداخلية أن تضاعف جهدها فى تزوير الانتخابات، فلماذا تراجعت ولم تدافع عما كتبت؟

بالنسبة للنقابات المهنية وانتخاباتها، فإننى لن أضيف كلمة إلى ما نشرته على لسان الأستاذ الكبير د. حمدى السيد (نقيب الأطباء) فى العدد الأخير من أخبار اليوم، وكان الناس يودون لو سمعوا تعليقك أنت.

## من العميل ؟ نحن أم أنت؟

ولكننى أنتقل إلى فقرات الشتائم والإفك التى لا يملك مثلك غيرها. أنت يا سعده (مثل سمير رجب) تحتمى «بالحصانة البرلمانية» التى زودك بها أهل الحكم حين عينوك فى مجلس الشورى.. لولا هذه الحصانة لكنت الآن فى السجن جزاء ما ترمى به أشراف الناس.

لقد وصفت «الشعب» بأنها «نشرة» جماعة الإخوان، وأنت تعلم أن هذا غير صحيح، فنحن مع الإخوان فى الدعوة العامة لتطبيق الشريعة، وفى هذا الإطار نتعاون فيما نتفق عليه ويعذر بعضنا بعضا فى حالة الخلاف.. لنا كياننا المستقل، ولهم كيانهم، وهذه حقيقة تعرفها بالضرورة وبحكم اتصالك بأجهزة الأمن، ولكنك تتصور أن بوسعك أن تنتقص من قدر حزب العمل، وتريد أن تشيع أننا حزب بلا هوية ولا مبدأ، ولذا فبعد التبعية للإخوان ذكرت فى الفقرة التالية من مقالك، أن حزبنا تابع لجهات خارجية أيضاً، لقد «سقط حزب العمل فى أيدى كل من يدفع له! وفى سبيل ما يأخذه لم يعد يهتم بصالح أو ضرر البلد الذى ينتسب إليه! رأيناه يقف إلى جانب كل جهة أجنبية تتربص بمصر!».

هذا الإفك كان مفروضا أن نسجنك به لولا الحصانة..

ما علينا، ما هذه الجهات الأجنبية التى وقفنا إلى جانبها؟ إننا - كما يقول - وقفنا مرة مع العراق ومرة مع ليبيا أو إيران أو السودان. والحقيقة أنه نسى جهة خامسة، فنحن نقف مع فلسطين أيضا!

ألا تعلم يا هذا أن كل هذه الجهات (وإن تعددت أسماؤها) تعتبر عندنا جبهة واحدة تنتمى إلى الأمة العربية والإسلامية، وهى أمة واحدة: مصلحتها واحدة وأمنها واحد؟. نحن يا سعده مع العرب والمسلمين ننصرهم حيث كانوا (ومهما كانت خلافاتنا معهم) إذا تعرضوا لعدوان استعمارى (أمريكى أو صهيونى)، ورابطة الدين والحضارة والوطنية لاتحتاج يا سيدى «رشوة» لكى نعليها ونعلنها، بل نحن نضحى من أجلها بالمال والدم، وهذا هو الطبيعى.. وغير الطبيعى هو أن تقف أنت وأمثالك إلى جانب الأمريكان والصهاينة فى كل عدوان على أهلك. نحن لانحتاج إلى تبرير مواقفنا، ولكن أنت الذى تحتاج، وإذا كانت الرشاوى وشراء الذمم تصلح لتفسير مواقف البعض، فإنها قد تصلح لتفسير موقفك أنت وليس لتفسير مواقف الإسلاميين والوطنيين.

إن القابض على دينه وعروبته هذه الأيام كالقابض على الجمر. إن المال والجاه فى جانب من يناصرون الأمريكان والصهاينة وليس فى جانب من يقولون لا إله إلا الله. إن من نناصرهم ياسعده ومن «نأخذ منهم الأموال»، هم بالمعايير الدنيوية والمادية مفلسون، أى حتى لو أرادوا أن يعطونا لما وجدوا ما يقدمون.. حين تتكلم عن «تدفق الأموال العراقية علينا»، فإن الناس جميعا تعلم أن الشعب العراقى جائع والخزانة العراقية خاوية، وحين تقول إن خزائن حكام السودان« مكدسة بالمال»، فأنت تدفع قراءك إلى الضحك عليك وإلى السخرية من جهلك.

يا سعده اذا كانت خبرتك تنبئك بأن المبادئ أصبحت «مودة قديمة»، وبأن الناس لا تنصر قضية إلا إذا «قبضت» فى سبيل ذلك المنافع والأموال، فهذا شأنك.. إذا كنت يا سعده لاتصدق أن فى الدنيا من يبيعون الله أموالهم وأنفسهم ليشتروا الجنة، فلك ما تعتقد، ولكن حتى إذا كان الناس جميعا من صنفك، فإننا «بخيبتنا» اخترنا الجانب الذى لايملك ما يشترى به العملاء، بينما أنت فى الجانب الذى يملك.. فهنيئا لك!

وبالمناسبة. لاحظت أنك ركزت على «التحويلات» التى وصلتنا مؤخراً من إيران، فتحولت صحيفة حزبنا كما تقول «إلى صورة طبق الأصل من صحيفة (جمهورى إسلامي) التى لاهم لها غير شتم مصر ومحاولة إبعادها عن مشاركة اخوتها فى دول الخليج فى همومهم وقضاياهم حتى تنفرد إيران بهذه الدول تمهيداً لابتلاعها!».

الطريف هنا أننا لم نركز فى الفترة القريبة الماضية على مناصرة إيران (رغم حكاية التحويلات التى وصلتنا!)، والسبب أننا نعطى الأولوية فى كل فترة للدولة الواقعة فى بؤرة الصدام. أثناء حرب الخليج كان العراق بالضرورة فى المقدمة، وبعده احتدمت أزمة ليبيا فركزنا عليها.. ونركز الآن على السودان، أما فلسطين (والقدس فى قلبها يا سعده) فهى لاتغيب عنا أبدا.

ولكن «قلبك أحس» يا سعده أن بؤرة الصدام تتجه إلى إيران فى الفترة المقبلة، فتصورت بالتالى أننا سنركز عليها. ومعك حق، فسنفعل هذا بالتأكيد إن شاء الله، ويبدو أن أصحابك لايبخلون عليك بالمعلومات. فأنت (الشهادة لله) أثرت موضوع «الخطر الإيرانى» قبل غيرك، وقبل أن تظهر قصة جزيرة «أبو موسى» وحين تحدث القائم بالأعمال المصرى فى إيران عن المساعى المبذولة لتحسين العلاقات بين القاهرة وطهران طالبت بعزله على أساس أنه لايفهم شيئا عن السياسة الخارجية. وقد ردت عليك وزارة الخارجية وقالت إنك أنت الذى لاتفهم السياسة الخارجية لمصر، ثم ظهر أنك (على عكس ما ظنت الخارجية المصرية) صاحب المعلومات الأدق، فلم تمض أسابيع على ما كتبت حتى التهب الخليج، وتنشط المساعى لضرب إيران الآن (مثلما توقعت) كما ضرب العراق من قبل!.

* * *

ياسعده: إن استيلاء إيران على الجزر العربية التابعة للإمارات تم فى عهد الشاه، وساعتها تم الأمر بمباركة من الولايات المتحدة، وفى مواجهة رفض عربى إجماعى.. أيامها كنا ندافع عن عروبة الخليج، وكانت الأساطيل الغربية بعيدة، وكانت دول الخليج نظيفة من القواعد الأجنبية، أما اليوم فإن الأوضاع كلها اختلفت. أراك تتساءل فى مقالك الأخير: هل

**الأساطيل الأمريكية هى التى احتلت الآن جزيرة أبو موسى؟ ونحن نقول لك إن أساطيل أصحابك لم تحتل بالفعل جزيرة أو جزيرتين، ولكنها احتلت الخليج ودوله كلها!**

**وأخطر ما قلت إن وضع إيران الآن يشبه وضع العراق حين احتل الكويت، فهذا يعنى أن أصحابك أبلغوك بنواياهم وأنك تعد الأذهان لتكرار السيناريو ذاته. إن رنة الفرح فى حديثك عن ضرب الجيش العراقى «وبهزيمته الكاسحة» لاتصدر عن وطنى يدرك معنى الأمة العربية، ويدرك أن أمنها واحد ضد اسرائيل.. أما توعدك لإيران بأنها ستلقى المصير نفسه فلا أدرى كيف أصفه!**

إن موقف حزبنا الآن يشبه موقفنا أثناء حرب الخليج: فنحن نبحث دوما عن حل عربى إسلامى للمشاكل الاقليمية، وموقفك أنت - فى المقابل - يشبه الموقف الأمريكى - الإسرائيلى الذى روج له إعلامنا الرسمى أثناء حرب الخليج، فموقف إيران اليوم - كما تقول - مبرر كاف لتحريك الأساطيل الغربية وللدخول فى حرب.

أثناء حرب الخليج، قلتم إن العراق أعطاهم «حجة»، وكنا نقول: حتى لو كان هذا صحيحا فإنه لايبرر ماجرى، وكنا نقول إن الأمريكان لا يقيمون «مناحة» الكويت إلا اختراعا لمناسبة يحطمون فيها قوة العراق. ونحن الآن نقول الشىء نفسه، فالأمريكان يبحثون الآن عن «تلكيكة» لضرب إيران، وللأسباب نفسها التى ضربوا من أجلها العراق.. ليس من أجل «أبو موسى» (التى سبق أن أعطوها للشاه) ولكن لضرب مشروع القنبلة الذرية المحتمل، ولضرب القوة العسكرية الإيرانية. كنا نقول فى ذروة حرب الخليج، وطوال العامين الماضيين، إن الدور القادم على إيران، فهم لا يطيقون وجود القوة العراقية ولا القوة الإيرانية.. واذا كان ضرب العراق قد تم، فإنهم من باب أولى لا يتركون الآن إيران فى موضع المالك لأدوات القوة العسكرية. إن الولايات المتحدة تريد الكل ضعفاء محطومين، وكذلك إسرائيل.

قلنا هذا منذ عامين، واليوم يجرى بالدقة كل ما حذرنا منه.

* * *

ياسعده: لا تقل «مهما قيل عن أطماع الغرب فى منطقة الخليج الغنية بالبترول، ومهما قيل - أيضا - عن الأرباح الهائلة التى حصل الغرب عليها من وراء تواجده فى أزمة الخليج

وما بعدها، فإن حاكم العراق، وحكام إيران هـم الذين أعطوا الفرصة». لا تذكر هذا الكلام يا أستاذ، فالأطماع والأرباح ليست أقاويل واشاعـات، إنها حقائق.. وإذا كانت كذلك فلماذا لاتلعن من ينهبون ثرواتنا؟ افعلها مرة ياسعده حتى لاتبدو كعميل للأعداء.

أنت تلـعن من أعطـاهم الفرصـة، ليكن.. ولكـن يا أخى اكشـف مرة مخطـطات الأعداء وتكلم عـن ضرورة مـواجهتـهم، وعـن ضرورة توحـيد الـكلـمة وجمـع الصـف العـربى والإسلامى ضدهم.

*** 

وبالمناسـبة يا سعده: هل بـلغك نبأ إرسال أربـع سفن حربية أمـريكية إلى الصـومال تقل ٢٤٠٠ جندى من قوات البحرية (المارينز) وقوات كوماندوز تابعة لسلاح الجو؟ إن استمرار الحرب الأهلية فـى الصومال كما تعلم لم يـكن بعيدا عن تدخل المخابـرات الأمريكية، واستخدام هذه المأساة لفرض الوصاية على الـصومال لا يجرى لأسباب إنسانية، وإلا لأمكن أن تقوم بالمهمة قوات أفريقية وضمنها قوات مصرية (وليت أهل الحكم الذين يتلمظون على التدخل فى الـسودان يتعلمون أن الولايات المتـحدة لايمكن أن تعطيهم أى دور فـى أفريقيا حتى إذا كـان الدور فى خدمـة أمريكا) لـو كان الهدف الأمـريكى مجـرد تأمين عمـليات الإغاثة الإنسانية لأهل الصومال، للجأوا إلى الأمم المـتحدة من أجل القيام بهذه المهمة، ولكن القوات الأمريكية تحركت بقرار منفرد من واشنـطن، حتى تنتشر فى أرض لم تطأها من قبل، فتـكون الصـومال تحت الحـماية الأمـريكيـة (دون مشاركـة أوروبية). وهـذه الخطوة امـتداد لوجودها الـعسكرى فى الخليج.. ومـن الصومال يمكن تهـديد القرن الأفريقى كلـه.. ومنابع النيل!

كما ترى .. فـإننا ندافع هنا عـن استقلال الصومـال ضد العدوان الأمريكى، رغـم أننا لم نقبض من قيادته شيئاً!

# ١٣

# أهى حرب ثالثة فى الخليج ضد إيران؟
# وما موقف أهل الحكم؟

* فى موضوع السياحة: جزء مما يكتب ضدنا مجرد حماقة.. والجزء الآخر مؤامرة
* القوة العسكرية لإيران ترهب أمريكا والصهاينة.. وليس مصر والعرب
* ماذا جرى فى الخليج منذ قيام الجمهورية الإسلامية.. ولماذا استمرار العداء المصرى؟
* بعد حربين ضاريتين فى الخليج: ليس باستطاعة أية دولة أن تنفرد بالقيادة.. وبالتالى لابد من تكامل الجهود

***ما يكتب ويقال عن مأساة السياحة هو فى جزء منه فزع هستيرى وحماقة.. ولكنه فى جزء آخر لايمكن أن يكون كذلك.***

***نحن نصف الحزب الحاكم دائما بأنه (إلى جانب فساده) عاجز أو منخفض الكفاءة. وينكشف هذا العجز بشكل خاص كلما وقعت البلاد فى مأزق مفاجىء فساعتها نجد التردد والتخبط فى اتخاذ القرارات الملائمة.. لاحظنا ذلك مؤخرا فى مواجهة الزلزال، ونلاحظه الآن كذلك فى محنة السياحة.***

## ليست مجرد حماقة

إن خطر الهبوط المفاجىء فى الدخل السياحى يثير قلقا مشروعا بلا جدال، ولكن أساليبهم فى التصدى لهذا الخطر تزيد الكارثة ولا تنقص منها، فاعتبار القوة المسلحة علاجاً وحيداً لقضية الاعتداء على السياح، لا يمكن أن يكون تصرفا حكيما ومجديا.. وحتى فى استخدام القوة فإن الطريقة «الغشيمة» التى يتم بها هذا الاستخدام تفزع السياح ولا تطمئنهم، وقد لاحظ الأستاذ سلامة أحمد سلامة - بحق - أن الإعلان عن شراء طائرات هليكوبتر ومصاحبة الجند حاملى الرشاشات للأتوبيسات السياحية.. كل هذا هستيريا وحماقة.

وقد أصابنا نصيب من هذه الحماقة، حين توالت التصريحات والمقالات التى تربط بين نقدنا للمفاهيم والسياسات السياحية الحالية، وبين حوادث الاعتداء على السياح، مع أن موقفنا من هذه الجرائم واضح ومعلن، فمنهجنا للإصلاح (فى قطاع السياحة وفى غيره) لا يقوم على العنف المسلح. وإذا كنا نطالب بإصلاح السياحة وتنظيفها، فنحن نرى تحقيق هدفنا بتدرج وبغير تعجل حتى لايضار (قدر الإمكان) جمهور العاملين فى السياحة أو المنتفعين منها.

رغم وضوح موقفنا، نرى أن مزورى الحقائق لايتوقفون عن إفكهم.. وقد قلت إن الفزع الهستيرى قد يصد البعض عن سماع ما نقول، ولكن لا أظن أن كل من يكتبون ويوزعون الاتهامات ضدنا يصدرون عن مجرد هذا الفزع، إذ لا شك أن البعض ينتهزها فرصة لتصفية الحسابات السياسية. فنحن فى نقدنا لسياسات الحكومة (وضمنها السياسة السياحية)

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٢٠ من نوفمبر ١٩٩٢

نهدد مصالح المتعاملين مع الأمريكان والاسرائيليين، ويود هؤلاء لو صفونا بطريقة أو أخرى، ولعلهم يتصورون أن السياح فى هذه الفترة واتهامنا بقتل السياح وتشريد العاملين فى قطاع السياحة، قد يحقق لهم الغرض الخبيث. كذلك فإن من أهل الحكم من ضاقوا بقوتنا المتنامية التى أصبحت قادرة على تحرير الانتخابات من تزويرهم، وهؤلاء يصعب عليهم أن يحلوا حزب العمل بهذه «التهمة»، وبالتالى رأوها فرصة ليحاربونا باعتبارنا قاتلى السياح، وليس باعتبارنا منافسين سياسيين نطلب الحل الاسلامى ونكسب إلى جوارنا جمهور الأمة.

الأمر نفسه حدث مع إيران والسودان، فبعض ما كتب وأذيع عن علاقة إيران والسودان بقتل السياح يعتبر بغير جدال لغوا ساذجا، وقد صدق سلامة أحمد سلامة (مرة أخرى) حين كتب أنه لا يعتقد أن «تعليق الاتهامات على شماعة إيران ودول أخرى مجاورة، سوف يؤدى إلى مواجهة المشكلة. وليس من مصلحة مصر داخليا وخارجيا أن تعلق أسباب استفحال هذه التيارات (المتطرفة) على مصادر تمويل وتدريب خارجية، لأن أى دولة فيها قانون ونظام لابد أن تكون قادرة على ضبط ورصد ما يدخل إليها وما يجرى فيها. فمصر ليست تشاد أو الصومال فى نهاية الأمر» وقد أضيف إلى ما قاله سلامة أن الطريقة التى قتل بها السياح لم تكن تتطلب تدريباً وتجهيزاً غير عادى بحيث يجرى التساؤل عن كيفية الوصول إلى هذا المستوى الرفيع من التسليح والتدريب. وأقول معه فى النهاية إن «الأمر بهذه الصورة يدعو إلى إعادة نظر شاملة»

إن الخيبة فى مواجهة الاختبارات الصعبة قد تكون سببا فى توزيع الاتهامات الطائشة على كل اتجاه، ولكن سمعنا أن يوسف والى تحدث فى هذا الموضوع نفسه، بل عاد إلى حكاية تدريب مقاتلين لهدم السد العالى الذى أعلن مؤخرا أنه مصمم بحيث أنه حتى الزلازل العنيفة لا تؤثر فيه! (وبالمناسبة كان يوسف والى قد اعتذر عن هذه التصريحات غير المسئولة أمام بعض أصدقائه).. ونحن نقول إن يوسف والى بالذات حين يكذب متعمداً، فإن الأمر لا يحمل على أنه مجرد زرزرة وفقدان أعصاب، خاصة أن إبراهيم سعده التقط الخيط من صديقه والى وأخذ يشرح ما غمض فى كلام الأمين العام للحزب الوطنى، فأكد أن إسرائيل لايمكن أن تتهم بالعمل على تخريب الاقتصاد المصرى، وأثبت أن والى على حق حين يعتبر أن العدو الأول لمصر والمصريين هو السودان مدعوما بإيران.

**ولكن أخطر من هذا كله، أن الرئيس مبارك (فى افتتاح الدورة البرلمانية) سار فى خط مواز، صحيح أنه لم يذكر السودان فى خطابه - والحمد لله - ولكنه فتح النار على إيران فجأة وتوسع فى توجيه الاتهامات، فقال إنها تسعى للهيمنة على الأقطار الخليجية العربية، وقال إن هذه الدول لا تقف وحدها، «فنحن نقف معها فى خندق واحد، نؤازرها وندافع معها عن حقوقها ومصالحها».... «كما أن على إيران أن تكف تماما عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية والاسلامية، فما هى بوصية على أحد، ولا هى تملك حق المتحدث باسم الإسلام وتعاليمه».**

إننا لن نتوقف طويلا عند اتهام إيران بتدريب بعض الشبان المصريين على قتل السياح.. وننتظر فى ذلك نتائج التحقيقات، ولكننا نهتم قطعا بالحديث عن مخططات الهيمنة الإيرانية على دول الخليج، وعلى المنطقة العربية كلها.. فهذا بالدقة ما سمعناه عن العراق أثناء حرب الخليج، ثم جرى ما جرى

وأول ملاحظة نسجلها فى هذا المقام أن السياسة الرسمية المصرية أصبحت تقوم على عداء عميق ومتصل لإيران منذ ١٩٧٨، أى منذ الثورة التى أسست الجمهورية الإسلامية. وقد أخذ العداء صورة فجة ووقحة حين وقف السادات وحده إلى جانب الشاه المخلوع، وحين فتح له أبواب مصر بعد أن رفضته دول الأرض جميعا.. هذا الموقف المعادى تواصل بغير انقطاع حتى اليوم، اشتد العداء فى بعض الأحيان، وخف فى أحيان أخرى.. ولكنه استمر. وقد حدث فى العامين الأخيرين أن تحسنت علاقات إيران مع مختلف الدول. حتى الولايات المتحدة نرى أنها زادت من وارداتها للبترول الإيرانى، وبلغ حجم التبادل التجارى بين أمريكا وإيران عدة بلايين من الدولارات.. وحتى دول الخليج (المهددة مباشرة بالهيمنة الإيرانية كما يقال) أعادت العلاقات الدبلوماسية مع طهران.. ولكن حكومة مصر ظلت وحدها الصامدة والرافضة!

## نستعيد وقائع التاريخ.. للعبرة

إيه الحكاية؟ أظن أن الموقف يتطلب إلقاء الضوء على بعض الجوانب:

١- نذكر أنفسنا بقضية البترول الذى شاء الله أن يتركز وجوده فى المنطقة الاسلامية: غير الخليج نلحظ فى آسيا وجود البترول فى أندونيسيا، والاكتشافات الكبيرة فى الجمهوريات

الآسيوية الإسلامية.. ثم فى الشمال الأفريقى ونيجيريا. إلا أن منطقة الخليج (كما نعلم) تحتل المقدمة فى هذا كله، وبالتالى كانت السيطرة الأمريكية على الخليج على رأس الأهداف فى الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة، ليس لاعتمادها المباشر على بترول الخليج، ولكن لأنه من وسائل تسلطها على أوروبا الغربية واليابان. إن الولايات المتحدة لم تعد تمارس هيمنتها فى النظام الدولى من خلال تفوقها الاقتصادى، فهذا التفوق زال، أو هو فى طريقه إلى الزوال، ولكنها تعوض هذا الضعف فى المنافسة الاقتصادية الانتاجية، بتفوقها فى الأسلحة الاستراتيجية، وبسيطرتها على المصدر الرئيسى للبترول فى الخليج (يمد ٧٠٪ و ٩٠٪ من احتياجات أوروبا واليابان). وتعنى السيطرة الأمريكية على البترول أنها تتحكم فى سعر الطاقة، وفى انتظام الإمداد، إن شاءت رفعت السعر أو قبضت يدها، فتنهار الاقتصادات المنافسة.

٢ - إحكام السيطرة اتخذ أشكالا مختلفة. وفى مرحلة من المراحل اعتمدت الولايات المتحدة على حكومة الشاه وجيشه فى حماية هدفها، ولذا كان قيام الجمهورية الاسلامية كارثة على مصالحها وحساباتها الاستراتيجية. فالدولة الإيرانية الجديدة لم يكن وارداً أنها ستواصل دور الحارس للمصالح الأمريكية، بل أعلن أن الدولة الإيرانية ستستخدم كل امكاناتها لتحرير البترول من قبضة «الشيطان الأكبر»، كما كان الخومينى يلقب الولايات المتحدة.

٣- هذا التغير الخطير فى الحسابات والتوازنات الاستراتيجية لجأت الولايات المتحدة إلى ترتيبات متنوعة لمواجهته. كان مبدأ كارتر (يناير ١٩٨٠) معبرا عن المضمون السياسى لهذه الترتيبات، وكان نصه «أن أية محاولة من جانب أى قوى للحصول على مركز سيطرة فى منطقة الخليج، سوف يعتبر من المنظور الأمريكى هجوماً على مصالحها الحيوية، وسيتم رده بكل الوسائل بما فى ذلك القوة العسكرية». وقد تجسد مبدأ كارتر من الناحية العسكرية فى إنشاء ما سمى قوة الانتشار السريع، وهى قوة عسكرية استكملت فى عهد ريجان، وكانت قيادتها تتمركز فى الولايات المتحدة (فلوريدا)، وكذلك قواتها الأساسية (٢٣٠ ألف جندى)، مستفيدة من التسهيلات التى تقدم من دول المنطقة لتيسير وصولها إلى أماكن العمليات المحتملة (وكان لمصر منذ أيام السادات نصيب فى هذه الترتيبات).

**لاشك أن المصدر الأول للقلق الأمريكي كان في تلك الفترة من ناحية الاتحاد السوفيتي، ولكن بعد الثورة الإيرانية أصبح الخطر على البترول نابعا من قلب المنطقة كذلك.**

**٤ - إلا أن تأمين المصالح الأمريكية تحقق عبر الحرب العراقية - الإيرانية في المقام الأول، وليس بالترتيبات العسكرية التي جهزتها.**

**من المؤكد أن هذه الحرب (٨٠ - ١٩٨٨) كانت أسوأ كارثة في تاريخ العرب والمسلمين، سواء من حيث بشاعتها وحجم التضحيات البشرية والمادية، أو من حيث نتائجها السياسية.**

**أيا كانت المقدمات والاتهامات المتبادلة، فمن المقرر أن العراق هو المسئول عن بدء العمليات العسكرية، ولكن من الناحية الأخرى كانت إيران هي المسئولة عن استمرار الحرب** والنزيف لسنوات طويلة. لقد مرت الحرب بمراحل ثلاث: الأولى كانت ٨٠ - ١٩٨٢، وكانت الجيش العراقي المبادرة فتقدم واحتل أما المرحلة الثانية ٨٢ - ١٩٨٨ فقد شهدت استعادة للجيش الإيراني لمعظم أراضيه. ولكنه أصر على مواصلة القتال لاحتلال البصرة والوصول إلى بغداد، ففشل وأصبحت الحرب لسنوات مجرد استنزاف متبادل، وللأسف رفضت القيادة الإيرانية آنذاك أي حل وسط يوقف الكارثة.. حتى جاءت المرحلة الأخيرة التي تمكن الجيش العراقي فيها من كسر الجمود وشن هجمات ناجحة، ولوح باستخدام الصواريخ فأعلن قبول وقف إطلاق النار

لاشك أن الأطراف الدولية كافة سعدت وخططت لبدء القتال، وسعدت وخططت لاستمراره. ينطبق هذا أولا على الولايات المتحدة وإسرائيل، ولكنه ينطبق كذلك على الاتحاد السوفيتي وأوروبا الغربية، وقد انعكس هذا التدبير في مد الطرفين بالسلاح. كانت الولايات المتحدة تزود الطرفين (بطريق أو آخر)، وكان السوفييت وغيرهم يفعلون الشيء نفسه.. وكانت الصفقات تزيد للطرف الذي يبدو أنه على وشك الانهيار حتى يتمكن من مواصلة الاقتتال مع شقيقه!

في المرحلة الأولى من القتال مثلا، زاد السلاح المورد إلى إيران حتى وقفت على قدميها، وحينئذ زاد السلاح إلى العراق في المرحلة الثانية.. وحين بدا الشحوب على العراق من طول القتال (لضعفه النسبي في الموارد البشرية والمالية) تقررتقديم أسلحة غير تقليدية له حتى يتمكن من إنهاء الحرب، بعد أن حققت أهدافها في إضعاف الطرفين واستنزافهما.

والحرب ليست سلاحا فقط، فهى تتطلب تمويلا.. وكان العراق هو الأحوج للتمويل، فتدفقت عليه معونات الخليج لتمكينه من الصمود. تم هذا وفق المخطط الأمريكى نفسه الذى يهدف إلى استمرار القتال إلى أطول مدة ممكنة، وليس من أجل سواد عيون العراق والعروبة.. ووفق المخطط نفسه كانت بعض المعونات إلى إيران أيضا إذا اشتدت بها الحاجة!

٥- لماذا بدأ القتال؟ ولماذا استمر هذه السنوات الطوال؟ إن التخطيط الخارجى لم يكن لينجح مالم يكن أصحاب الصراع المباشرون واقعين فى الفتنة، والأمر لم يكن مجرد عناد وحماقة، ولكن أظن أن أمل الانفراد بقيادة الخليج وبتروله - لدى كل من العراق وإيران - كان خلف كل ما جرى. كان العراق يتصور (حين بدأ القتال) أن بوسعه أن يوجه ضربة سريعة ساحقة لإيران، فيصبح القوة الإقليمية الوحيدة، ويصبح وزنه من وزن بترول المنطقة والأمل نفسه لبس إيران فى المرحلة الثانية من القتال، ولكن لم يكن ممكنا أن تسمح لها شياطين الأرض بتحقيق هذا الأمل لم يكن ممكنا أن يترك لإيران الخومينى ما كان موكولا لإيران الشاه، فنظام الشاه تقوم عقيدته على العداء العنصرى للعرب ومحالفة إسرائيل. وكان بالتالى يحمى البترول من العرب ولحساب أمريكا أما إيران الإسلامية فلم يكن الغرب ليأتمنها على بترول الخليج، وكان على إيران أن تحارب الدنيا كلها وحدها بلا طائل. إذا أرادت أن تحتل العراق وتتحكم فى الخليج تحت راية الثورة الإسلامية وكذلك لم يكن الغرب ليسمح بتسليم العراق العربى هذه الأمانة ولم يكن ليسمح للعراق بتوجيه ضربة قاضية إلى إيران ليصبح الخليج تحت إمرته تحت راية الأمة العربية الواحدة. لقد أخطأ الاثنان الحساب.

٦- مع وقف القتال خرج الشعبان مثخنين بالجراح، ولكن مع قيام جيشين جبارين يملكان خبرة قتالية عالية، ويملك العراق إلى جانب الخبرة العملية رصيدا ضخما من الأسلحة الحديثة وأسلحة غير تقليدية، حصل عليها ببراعة فى لحظة فريدة حرص فيها الكل على إجبار إيران على قبول وقف إطلاق النار.

أود أن أسجل ملاحظة هنا: ففى المرحلة الأولى من القتال كان حزب العمل رافضاً للموقف العراقى وقوفا إلى جانب المصلحة الاستراتيجية العليا للعرب والمسلمين، وفى

المرحلة الـثانية من القتـال شارك رئيس الحزب في مبادرة إسـلامية تطالب إيران بـقبول وقف إطلاق النار حقنا للدماء.. ولكن لم نلق قبولا من الطرفين للأسف.

٧- بعـد وقف إطلاق النـار، كان الجيشـان العراقى والإيـرانى (خاصة الـعراقى) يثـيران مخاوف شـديدة، خاصة لدى الولايـات المتحدة وإسرائيـل. كانت القوى الخارجـية ترى أن العداء بين الجيشين سيمنع خطرهما عن بترول الخليج، أو عن القتال ضد إسرائيل، ولكن لم يكن بالوسع الاطمئـنان إلى هذا العامل بشكل مطلق ودائم.. وقـد جرى ما جرى حتى تمكن الأعداء من نشر أكبر حشد عسكرى منذ الحرب الـعالمية الثانية، ومن الإحاطة بالعراق، ومن توجيـه ضربات موجعـة لقوته العـسكرية والاقتـصادية، بمساعـدة مباشرة من بـعض الدول العربية وعلى رأسها الدولة المصرية ياللعار!

ومذكور بطبيعة الحال موقف حزبنا أثناء هده الحرب

٨ بعد صرب الـعراق، صادفت إيران بفـضل الله لحظة تـاريخية فريدة. فـانهيار الكتلة الشيـوعية الأوروبية، وكـل ما أصاب العـلاقات الدولية، فـتح أمام إيران إمكـانيات تسـليح كثيف، مـستفيدة مر الـفوصى السائدة. ويـقال إىها ربما حاولـت أر تحصل على أسلـحة غير تقليدية

وتبدى الـولايات المتحـدة حاليا انـرعاجا شـديداً لـهده التطـورات لقد ىشـرت «الشرق الأوسط» أن الرئيس الأمريكـى الجديد كلينتور اتصل أولا مع الملك فهـد. وتناول فى حديثه المخاطر العـدوانية التى تمثـلها دولة خليـجية معيـه. وقالت الحريدة إن الإشارة واضـحة إلى إيران وأضافـت «الشرق الأوسط» فـى الخبر ىفـسه أر كلينـتون اتصل بـعد ذلك بالـرئيس مبارك، ولم تذكر بالطبع كل ما دار من حديث ولكن يلاحظ كما ىرى أن التصريحات عندنا والمقالات بدأت تتكلم عن الخطر الإيرانى وعن محاولات الهيمنة الإيرانية!

## هل نستمر فى حلف الأمريكان والصهاينة..
## ونضرب العرب والمسلمين؟

نعم.. هناك خطر إيـرانى بالفعل.. ولكن خطر ضد من؟ هل هـو خطر ضد دول مجلس التعاون الخـليجى، أم ضد الولايات المتـحدة التى أصبحت تحـتل هذه الدول فعلا بأساطـيلها وطائراتها وقواتها البرية؟ إن إيران هى الآن الدولة الوحيدة البعيدة عن التسلط الأمريكى في

**تلك المنطقة، فهل يزعجنا أن تحصل إيران على أسلحة متقدمة تحمى استقلالها أم يزعجنا الوجود العسكرى الأمريكى؟ هل سنقول مثل أمريكا إن وجود سلاح غير تقليدى فى يد دولة مسلمة، أخطر على أمتنا من وجود مثل هذا السلاح فى يد إسرائيل؟ وهل سنكرر جريمة التعاون مع الأمريكان والصهاينة فى محاولة نزع السلاح من يد مسلمى إيران، كما سبق أن فعلنا ذلك مع شعب العراق وجيشه؟**

**إننا نتوجه فى الوقت نفسه إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كى نقول إنها يجب أن تتجنب كل ما من شأنه الوقيعة وإساءة الظن بنواياها. يجب أن تؤكد إيران بسياساتها العملية وجهودها المكثفة أن قواتها العسكرية موجهة لحماية المصالح البترولية للعرب والمسلمين، ويجب أن تبتعد عن كل مواطن الشبهات التى ينفذ منها مكر الأعداء**

* * *

إن الدول المنتجة للبترول الآن فى أسوأ أحوالها بعد أن بددت انتصاراتها المدوية المحققة مع حرب (رمضان) أكتوبر ١٩٧٣. ومع الثورة الإيرانية ١٩٨٠ فبعد إضعاف الجيش المصرى إثر كامب دافيد، وبعد حربى الخليج الأولى والثانية، عادت الأسعار الفعلية للبترول الآن إلى أقل من المستوى الذى كانت عليه عام ١٩٧٣ (إذا حسبنا انخفاض قيمة الدولار ومعدلات التضخم فى الدول الصناعية) لقد ضاعت العوائد المالية لدول البترول. والمصارف العربية فى الخارج والموجودات كافة أصبحت تطارد وتصفى بغير رحمة أو حياء. وجميع الدول البترولية العربية (باستثناء السعودية) أصبحت تعامل فى المصارف الدولية باعتبارها من فئة المدينين غير المؤتمنين، وبالتالى تزداد عليها الشروط وترفع الفوائد وأهم من كل ذلك أن استقلال القرار الذى انتزعه الأوبك يوما ما، قد انتهى، فعاد التحكم فى البترول إلى يد المستهلكين (أى الدول الصناعية ووكالة الطاقة الدولية).. والولايات المتحدة تلعب طبعا الدور الأساسى فى هذا التحكم المطلق عبر تدخلها المباشر فى السعودية (بعد احتلالها) واستخدامها فى تشتيت كلمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول). فالإنتاج السعودى يزيد ويغرق الأسواق كلما أرادت الولايات المتحدة تخفيض سعر البترول فى السوق العالمية، فتكسر بذلك إرادة الدول الأخرى التى ترى تقليل الإنتاج مهما بلغ السعر من التدهور. والسعودية تفعل ذلك إذعانا لحكم القوى، وليس عن غفلة، وقد بلغ التجبر

الأمريكي إلى حد مطالبة ا لسعودية «بتأجير» بعض مخزونها النفطي لضمه إلى الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي..! أي بدلا من بقاء البترول السعودي مخزونا في أرض الجزيرة العربية، مطلوب أن تستخرجه المملكة وتبعث به «ببلاش تقريبا» إلى المخازن المنصوبة في الولايات المتحدة، فالولايات المتحدة لن تشتري هذا البترول، إنما هو مجرد «إيجار».. أي إذا أرادت السعودية أن تسترجع بترولها تستطيع.. هل رأيت مثل هذا المستوى من الاستهبال؟ أي بترول هذا الذي سيرجع؟!

إن أصحاب البترول عموما، وأصحاب بترول الخليج بشكل خاص (بعد ما أصابهم من ذل وفقر) وكذلك أعداء إسرائيل من العرب والمسلمين، يحتاجون الدور الإيراني المسنود بقوتها الايمانية والبشرية والاقتصادية والعسكرية.

كنا نقول أثناء حرب الخليج الثانية، إن من واجب العراق أن يطمئن إيران إلى أنه استفاد من خبرة الحرب الأولى، وأنه لا مجال لهيمنة طرف على باقي الأطراف، ويجب أن يتحقق تكامل في المصالح بالتراضي. بل يجب أن يشمل تكامل المصالح كل الشعوب العربية، وليس شعوب منطقة الخليج وحدها، من خلال برامج تنموية تستخدم كل الامكانات لخير الجميع.

ونحن نوجه للجمهورية الإسلامية الآن النداء نفسه: لا مجال لهيمنة طرف من الأطراف.. لقد ثبت أن هذا مستحيل ولن يسمح به، وكل ما تولده هذه النية (إذا تجددت) استقطاب العداوات وشيوع المخاوف.. وتسلل الأمريكان والصهاينة بالتالي من الثغرات، كما حدث في حربي الخليج الأولى والثانية.

والحقيقة أن سياسة إيران ودبلوماسيتها تحركت في هذا الاتجاه فعلا حين انفجرت مؤخرا مشكلة الجزر حتى أمكن احتواؤها.. وكان الجو هادئا ومتحسنا حتى أذيع ما أذيع من القاهرة.. وأيا كان الرد الإيراني على ما أذيع هنا، فإن من الواجب احتواء الأزمة، ومنع تصاعدها.. وأيا كانت الخلافات بين أهل الحكم وبين الجمهورية الإسلامية في إيران، فإن هذه الأمة المصرية ترى أن أعداءها هم الأمريكان والصهاينة، وهم الذين يستحقون المواجهة (إن كانت هناك مواجهة)، وليس شعب إيران بأي حال من الأحوال.

نسأل الله أن يهدي الغافلين.

# ١٤

# العدوان الأمريكى لن يدفع للاستسلام ولكن يشعل الكراهية والمقاومة

※ ضرب العراق وليبيا والسودان وإيران هو الوجه الآخر لدعم اسرائيل والصرب

※ ماذا يقصدون حين يتكلمون عن إزاحة صدام حسين؟ وهل يهدفون إلى الديمقراطية؟

※ ما دلالة التحركات العراقية العسكرية قبل العدوان الأخير؟

*حتى الآن لم تتضح نتائج التدمير المحددة للعدوان الأمريكي المجرم على أرض العراق، ولكن من المؤكد أن العملية جاءت أقل من المتوقع. لقد أرادت الولايات المتحدة أن تذكرنا بأنها موجودة فى الخليج، ولكنها فى الحقيقة أثبتت أن قدرتها على التحرك العسكرى أصبحت مقيدة. وإذا كان الدكتور بطرس غالى (لا فض فوه) قد طالب بمواجهة «انتهاكات العراق» بالحزم، فإن الاقتصار على مهاجمة بعض المواقع فى جنوب العراق، لايمثل درجة الحزم التى تمناها غالى أو بوش أو إسرائيل أو حكام الكويت.*

## من المعتدى؟ ولماذا العدوان؟

حين توالت التحركات العسكرية والسياسية للعراق خلال الأيام الأخيرة، لاحظنا أن الاعلام الرسمى يستنكر موقف العراق، بينما أبدت بعض الأقلام الوطنية دهشتها وتخوفها. ونحن نقول للوطنيين إنه لا مجال للدهشة، فليس مطروحا أن نسأل: لماذا يتململ العراق ويشاغب؟ ولكن السؤال المطروح هو: لماذا يستكبر الأمريكان؟ لماذا يستمر الحصار الاقتصادى؟ لماذا الإصرار على تقسيم الدولة العراقية؟ ولماذا مواصلة العدوان على سيادتها؟

حين جمعت الولايات المتحدة أكبر تحالف سياسى وأكبر حشد عسكري دولى (منذ الحرب العالمية الثانية) فيما سمي «عاصفة الصحراء»، قالوا إن الهدف «تحرير الكويت»، وقلنا أيامها إن هذا كذب، وإن الهدف أشمل من ذلك وأعمق، وأثبتت الأيام أن ما قلناه كان صحيحا، فقد خرج العراق من الكويت منذ عامين، ومع ذلك فالحرب ضده لم تتوقف.. وهم يزعمون الآن أن الهدف هو التخلص من صدام حسين، ونحن نؤكد مرة أخرى أن هذا كذب.

إن الولايات المتحدة لاتقرر سياسات وتحشد لها الجيوش، على أساس الحب أو الكره لشخص من الأشخاص، وحين تتكلم عن إزاحة صدام أو قتله فإنها لاتقصد أنها ستسحب قواتها من الخليج، وترفع حصار التجويع عن شعب العراق بمجرد تحقيق هذا الهدف، فالهدف الحقيقى أبعد وأكبر من شخص صدام حسين.

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٥من يناير ١٩٩٣.

إن الولايات المتحدة تريد إحكام سيطرتها على بترول الخليج، وهي فى هذا الإطار تشعر بقلق بالغ (ومفهوم) من إيران والعراق. جمهورية إيران الإسلامية خطرها واضح على المصالح الأمريكية في الخليج، ولذا فإن دورها قادم (بشكل أو آخر)، أما العراق فإن الحد من سلطان دولته علي الجنوب والشمال لايعكس حباً للشيعة أو الأكراد، ولكن يقصد إضعاف سيطرة الدولة على مواقع البترول فى الجنوب حول البصرة وفى الشمال قرب كركوك.

وإذا كانت الدولة العراقية قد استطاعت حتى الآن أن تُفشل أو تعبق إجراءات التقسيم (خاصة فى الجنوب) فإن أخطر من ذلك أنها استطاعت أن تحتفظ بمؤسساتها (وخاصة المؤسسة العسكرية) متماسكة، فاستعصى على الأعداء اختراقها ومعرفة أسرارها، حتي أن الأمريكان لايعرفون حتي الآن - على وجه اليقين - إن كانوا بالفعل قد دمروا كل مخزونها من الأسلحة غير التقليدية أم لا!

وهذه المؤسسات الصلبة هى التى يودون أن يحطموها، وليس شخص صدام حسين.. إذا اختفى صدام حسين، لن يصدر عفو شامل فورى عن أهلنا فى العراق، ولكن ستقدم قائمة بالمطالب للحكم الجديد، ويرفع الحصار على تصدير البترول وعلى استيراد الغذاء والدواء بقدر إذعان الحكام الجدد لهذه المطالب.. إذا نفذت مطالب المرحلة الأولى، يسمح بتصدير نسبة كذا من البترول، وإذا نفذت مطالب المرحلة الثانية، يسمح بتصدير نسبة أخرى، وهكذا.

فى آخر الشوط، ستكون السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية قد أحكمت.. من الناحية العسكرية لن تكون للجيش العراقى أسرار، وسيرتبط بخططهم فى الخليج.. ومن الناحية الاقتصادية سيفرض سقف علي تصدير البترول العراقي لحساب دول مجلس التعاون، بهدف تحجيم القوة الاقتصادية للعراق، وكذلك ستوجه أموال النفط لتغذية النزعة الاستهلاكية بدلا من زيادة القدرة الإنتاجية (كما هو الحال في السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى).. أما من الناحية السياسية، فساذج من يتصور أنهم سيحولون العراق إلى «واحة الديمقراطية»، فتحقيق البرنامج السابق سيتطلب قمعا دمويا، و «حقوق الإنسان» التى يتحدثون عنها ستتحول إلى سعى لتفكيك الدولة على أسس طائفية وعرقية، حتى يتعذر على العراق أن يكون صاحب إرادة مؤثرة.

إن قضية الديمقراطية في العراق تتطلب بالقطع علاجاً، ولكن هذه القضية التى تشغلنا تخالف تماما ما يدور في ذهن الإدارة الأمريكية، والذى تقدمه تحت عنوان «الإطاحة بصدام حسين».

## الوطنيون فى مواجهة المتخاذلين

و.. هناك من يسأل: لماذا يصر العراق على المناوأة وركوب المخاطر؟ ألا يكفيه ما حدث في حرب الخليج؟ ونحن نقول إن هذه الأسئلة ليست جديدة، ففى نضالنا الطويل ضد الاستعمار كان هناك دوما من يطرح مثل هذه الأسئلة.

حين تمكن الاستعمار من رقابنا واحتل بلادنا، كان الوطنيون ينظمون المظاهرات ويشنون حرب العصابات، فيسقط مئات الشهداء، مقابل جندى واحد أو جنديين من جنود الاحتلال. وساعتها كنت تسمع من المتخاذلين. ما فائدة ذلك؟ المقاومة لا تجدى، العدو أقوي منا ولا نملك إلا آن سنسلم وكان الوطنيون فى المقابل يقولون: العدو أقوى فعلا فى اللحظة الراهنة. في الأجل القصير. ولكنه جبان ولا يحتمل الاستنزاف والإرهاق العصبى، إذا انعدم الاستقرار واستمرت المقاومة إن قبولنا للتضحية واستعدادنا للصمود يجعلنا فى الأجل الطويل أصحاب اليد العليا، ويجعل الأعداء يطلبون مخرجا من أزمتهم.

وقد أثبت التاريخ آن رأى الوطنيين كان صائبا، ولم يكن حماقة أو تهوراً. لقد تحررت مصر من الاحتلال الانجليزى بهذا المنطق، وليس بمنطق المتخاذلين. ثورة ١٩١٩ - بشهدائها - هى التى أجبرت الامبراطورية البريطانية على إلغاء الحماية، ومظاهرات ١٩٤٦ - بشهدائها - هى التي أجلت قوات الاحتلال من القاهرة والاسكندرية، وأعمال الفدائيين فى الخمسينات هى التى أجبرتهم على تصفية قاعدتهم فى القناة.

والمثال الأوضح كان فى الجزائر، والمثال الأحدث كان فى أفغانستان. القوة العسكرية للجزائريين أو للأفغان كانت لاتقارن بقوة جيوش الاحتلال، وكان طبيعيا بالتالى أن تكون خسائر الثوار أضعاف أضعاف ما تكبدته القوات الفرنسية أو الروسية. الجزائر قدمت مليوناً من الشهداء وأفغانستان قدمت مليونين، وفى المقابل كانت خسائر المستكبرين بالآلاف لا أكثر.. ولكن لمن كان النصر فى النهاية؟ من الذى احتمل؟ ومن الذى انهار؟

السؤال إذن قديم: هل نؤثر الدعة ونقبل الضيم والاستسلام أم نجاهد فى سبيل الله ونصبر؟ إن من يقولون لن نقاتل الجبارين حتى نكون فى مثل تسليحهم وقوتهم، هم في حقيقة الأمر لايؤجلون القتال، ولكنهم يرفضونه من حيث المبدأ، إذ إننا لن نكون أبدا في مثل تسليحهم.. لن يمكننا المستكبرون من بلوغ درجة التسليح التى تتساوى معهم، وبالتالى يجب أن نقبل القتال (إن كنا صادقين) بأسلوب يعتمد على عزم الرجال أكثر من اعتماده على قوة التسليح.

بالمناسبة، هذا الكلام ينطبق انطباقا تاما علي فلسطين وتحرير القدس.. يكفي أن نشير هنا إلى الثورة الفلسطينية المتصلة، وإلى قوافل الشهداء التي لم تنقطع، وإلى كل أشكال المقاومة ضد الاحتلال الصهيونى، والتى بلغت ذروتها فى الانتفاضة التى اندلعت منذ أربع سنوات ولا تتوقف عن التصاعد إن خسائر الصهاينة في البشر والعتاد لاتقارن بخسائر الفلسطينيين، ولكن استمرار الصمود والتضحيات أرهق الصهاينة ولم يرهق الفلسطينيين. وإذا كان الإسرائيليون يقبلون الآن التفاوض مع ممثلى الفلسطينيين، فإن هذا التنازل جاء غصبا وبالدماء، ولم يأت لرقة أصابت قلوب الأعداء وإذا كانوا على مائدة التفاوض لايقدمون حتى الآن ما يجب أن يقدم، فإن استمرار الجهاد هو الذى يجبرهم وحده على مزيد من التراجع ويصبح التراجع هرولة، حين تقف أمة الإسلام فى هذا الجهد مع الفلسطينيين، ولا تبخل بتقديم العرق والدم.

بعد هذا الاستطراد، نعود إلى العراق ونقول إننا نواجه فى حالته السؤال التقليدى. يسأل البعض لماذا لايستسلم ويقبل الأمر الواقع ويفضها سيرة؟ وفى المقابل هناك من يقول: بل يجب أن يستفيد العراق من كل تطور إقليمى ودولى مناسب، ويجب أن يواصل الصمود والتحرك ضد قوات الاحتلال ومكر المستكبرين.

وواضح أن العراق لم يكف بالفعل عن المقاومة، وعن إرهاق أعدائه في كل خطوة يخطونها.. وفى الفترة الأخيرة لاحظ أن الموقف الدولى لايسمح بحشد يشبه حشد (عاصفة الصحراء)، والموقف الإقليمى كذلك (لا مصر ولا سوريا تقبلان المشاركة)، وبالتالى قام العراق بتحريك الصواريخ، وبحكاية دخول عدد من أبنائه إلى أم القصر أربع مرات متوالية.. ويجب أن ننوه هنا إلي أن «أم القصر» موقع عراقى ضمه الأمريكان عنوة للكويت،

ومعروف أن من حق العراق أن يسترد ما أودعه فيه من معدات وتجهيزات، ولكن العراقيين تجاهلوا أخذ الإذن من الأمم المتحدة قبل الدخول إلى موقع يعتبرونه جزءا من أرضهم، فوصلوا إلى المخازن المرة بعد المرة و«ببراءة شديدة» حملوا ما فيها على سياراتهم، دون أن يواجهوا من يعترضهم أو يمنعهم، فأضاعوا هيبة القوات الأمريكية.. لقد تحولت المسألة إلى نكتة! ولا بأس إذا رد الأمريكان بعد ذلك ببضع غارات جوية لحماية ماء الوجه، فهذا لا يغير شيئاً من الأثر النفسي الذى خلفه التحرك العراقى، والذى أثبت أن شعبنا هناك لم يمت بعد، ولم يتوقف عن المكر الطيب والتدبير.

## أمريكا تكيل بكيل واحد

و يتساءل البعض. لماذا هذا التشدد الأمريكى مع العراق، ومع ليبيا وإيران، بينما التساهل «على الاخر» مع إسرائيل؟ لماذا تنتشر القوات الأمريكية فى الصومال، ولا تقترب من البوسنة والهرسك؟

يقولون إن الولايات المتحدة تكيل بكيلين، وهذا كلام - لامؤاخذة - ساذج، فالولايات المتحدة لا تكيل إلا بكيل واحد ومواقفها كلها متسقة ومنطقية ، لو كنتم تعقلون!

إن الولايات المتحدة تتحالف مع الصهيونية في مواجهة شاملة مع الصحوة الإسلامية، ويستند العداء إلى أسباب عقدية حضارية، وكذلك إلى أسباب جيوسياسية، يأتى فى مقدمتها البترول (الذى لا يقتصر وجوده على المنطقة العربية وإيران، ولكن يشمل أيضا إندونيسيا وبروناى وكازاخستان، إضافة إلى نيجيريا).. وقد شاء الله أن تكون الأمة العربية هى قلب هذا «الخطر الإسلامى» بشقيه، فهى ـ بحكم لغتها - حافظة للتراث الإسلامى، وهى كذلك مستودع البترولى الرئيسى. وقد رأينا أن مخطط أمريكا فى ضرب العراق (ومن بعده إيران) يرتبط بدعم سيطرتها على منطقة الخليج.. وما يجرى فى ليبيا ليس انتقاما لسقوط طائرات، ولكنه فى إطار إخضاع البترول الليبى.. وكذلك ما يجرى فى الجزائر، فضرب الحكم الإسلامى هناك يأتى أيضا فى إطار إحكام الهيمنة على البترول.

لو كان الأمر أمر إرهاب لوجب أن تكون المواجهة مع الإرهاب الإسرائيلى (الذى طرد ٤١٥ مواطنا فلسطينيا من بلدهم بدون وجه حق) أشد من المواجهة مع «الإرهاب الليبى»،

ولكن المسألة لاعلاقة لها بالإرهاب، والبترول الذى يـدفع الأمريكان إلى التشدد مع ليبيا، هو البـترول الذى يدفع الأمـريكان فى الوقت نفـسه لدعم إسـرائيل وإرهابهـا، نظراً لدورها فى حماية المصالح الأمريكية..

لاتناقض.. والأمر نفسه يقال عن الصومال والبوسنة: لاتناقض..

## تصريحات الرئيس والإعلام الرسمى

لقد جـاءت تصريحـات الرئيس مـبارك (بعد الـعدوان على العـراق) متوازنـة، وكذلك كانت تصـريحات د. عصمت عـبد المجيـد (الأمين العام للجامعـة العربية)، ولكن مـا نشره الإعـلام الرسمى لم يكن فى هذا الاتجـاه، إذ كان ملـيئـا بالحقـد والشمـاتة، ولـم ينشر كلمـة واحدة تجرح إحساس أمريكا!

على أي حال . موقف الإعلام الرسمى لا يهمنا كثـيرا، فنحن دولة يحدد الرئيس فيها كل شيء، ومـادام قد تبني خطا مـتـوازنا فلابد أن التـعليمـات سـتصـدر للإعلام الرسـمى لكى ينضبط

إلا أن ارتياحنا للتصريحات لايمنعنا طبعا من بعض التأمل وإبداء الملاحظات

والملاحظة الأولى أن الهوان الذى وصلنا إليه فى المنطقة. بدأ من ضرب القوة العراقية فى حرب الخليج، فبعده احتلت أمريكا دول مـجلس التعاون، ونشرت تهديدها فى كل المنطقة، وازدادت إسـرائيل غطرسة وكل هذا كـان مـسـتـحيـلا لو لا مـشاركـة الجيش المصرى فى «عاصفة الصحراء»

وكان المقدر أن تكافأ مـصر بأن تكون صاحبة كلمة مسمـوعة فى شئون الخليج، وفى هذا الإطار صدر «بيان دمشق»، ولكن سرعان ما انكشف هذا الوهـم وتبـدد.. فبعد أن استخدموا الوزن المصرى فى تحقيق أهدافهم رمونا!

لقد أسبغتم الشرعية على الوجـود الأمريكى في الأراضى المقدسة، وأصبح إقلاعهم الآن من قاعدة الظهران لضرب العراق لايحتاج رأيكم.. انتهت مهمتكم عند الأمريكان!

وهناك ملاحظة أخـرى، فالتـعبيـر عن القلق على وحدة العـراق جميل، وكـذلك الخوف على أرواح العراقيين. ولكن هل كان مطلوبا أن ننتظر حتى تنطلق الصواريخ وتقلع الطائرات .. قبل أن تعبروا عن هذه المشاعر؟

على أى حال، إذا صلحت النوايا وصح العزم، فيجب أن تبدأ مطالبة جادة برفع الحصار عن العراق وليبيا، رداً على التصعيد الأمريكى الإجرامى.

ونرجو ألا يكون طلب التخفيف عن العراق فى إطار استخدام إمكاناته فى مخطط ضرب إيران.. نرجو أن يكون دعم العراق جزءا من مخطط دعم الأمة العربية الإسلامية فى مواجهة أعدائها.

إذا أردنا أن نهزم المخطط الأمريكي - الصهيونى، فالطريق واضح ومستقيم: علينا أن نجمع كلمة العرب والمسلمين من إيران حتى الجزائر، لا أن نقف مع مخطط التفتيت ومحاربة «الأصولية».

وبالنسبة لمصر فإن هذا كله يبدأ من العلاقة مع السودان. إن العداء للسودان لايمكن أن يكون لحساب نهضة العرب والمسلمين، بل هو خصم على حساب أمتنا ولصالح الأعداء.

لا أظن أن هذا الذى نقوله مجهول لدى أهل الحكم.. ولكن القبول باستراتيجيتنا يحتاج روحاً جهادية.. ألا تذكرون ما قلناه عن الخلاف التقليدى فى حركتنا الوطنية بين أولى العزم وبين دعاة التخاذل؟!

# ١٥

# تدمير العراق بالصواريخ يكمله الضرب سـرا للزراعـة والصناعـة فـى مصـر

* أنتم الآن تأسفون لضرب العراق.. وتطلبون الربط بين قضايا الخليج وفلسطين
* وتطلبون الربط بين نزع سلاحنا الكيميائى ونزع السلاح النووى لإسرائيل
* وتعترفون بأن الأمريكان استولوا على الخليج وأنهوا أى سيادة عربية
* كل هذا طيب.. ولكن ألم نقل كل هذا منذ عامين فشتمتمونا؟!
* بأعلى صوت: إذا دمرت صناعة السكر والنسيج فهذه خيانة وطنية

*لأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة، بل وفى تاريخ الديمقراطيات الغربية، يتصرف رئيس سقط فى الانتخابات العامة، وكأنه مازال رئيسا بحق وحقيق، فلا يقتصر دوره على تمشية الأمور الروتينية، ولكنه ينتهز فرصة الفترة الانتقالية المحدودة ليتخذ قرارات استراتيجية يقيد بها الرئيس الجديد! .. وقد نال منطقتنا من قرارات بوش، قرار احتلال الصومال والهيمنة على القرن الأفريقى، ثم قرار ضرب العراق بالصواريخ والطائرات.. وقد بلغ تشبث الرجل بمظاهر السلطة حد أنه قرر أن يذهب إلى الصومال بنفسه، وحرص لأول مرة أن يظهر بين الجنود بالزى العسكرى، مع أنه لم يفعل ذلك حتى فى ذروة حرب الخليج.*

ولاشك أن ما فعله بوش يعد سابقة خطيرة، فالرئيس الساقط قد تذهب الهزيمة عقله أو اتزانه، فكيف يستأمن على إصدار قرارات استراتيجية؟ وفى حالة بوش تحديداً، فإنه معذور إذا فقد التوازن، فمن عام واحد فقط (فى يناير ١٩٩٢)، كان حاصلا على تأييد ٩٠٪ من الشعب الأمريكى (وهذا المستوى لم يصله أى رئيس سابق)، فكيف يحكم عليه بترك البيت الأبيض فى يناير ١٩٩٣؟ لقد بلغ الذروة مع حرب الخليج عام ١٩٩١ التى ضرب فيها العراق (ومعه الأمة العربية والإسلامية)، فهل تصور أن ضربنا مرة أخرى قد يعيد له قدراً من الاحترام والمهابة قبل أن يقبع فى الظل؟

## نحن فى قلب المعمعة..
## ماذا نحن فاعلون؟

على أى حال، نحن الآن أمام رئيس جديد، ونحن لا نتوقع تغييرا جوهريا فى الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة، ولكن كلينتون يصل إلى منصبه والاقتصاد الأمريكى يدخل عامه الرابع من الركود، وهذا الركود يعكس أزمة أعمق تتمثل فى فقدان الولايات المتحدة قدرتها التنافسية فى مواجهة الكتل الاقتصادية الكبرى، وقد سقط بوش وانهارت شعبيته أمام هذا التحدى. ولاشك أن هذا الهم سيؤثر فى قرارات الرئيس الجديد وأولوياته.

وإذا كانت الكتل الاقتصادية الكبرى تتابع بقلق ما سيفعله الرئيس الجديد لاستعادة الهيمنة الأمريكية بالقوة، فإن من واجبنا أن نتابع نحن أيضا هذه المخططات، فنحن فى قلب المعمعة.

* * *

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٢٢ من يناير ١٩٩٣

إن الولايـات المتحدة نـهبت ـ بالمعنى الحرفـى ـ منذ حـرب الخليج الأمـوال العربيـة فى مشروعـات وتوريدات وهميـة (مدنية وعسكرية). وهى تـصفى الاستـثمارات العربيـة فى الخارج، وكل هذا يسهم فـى إنعاش الاقتصادات الغربية (وخاصـة فى الولايات المتحدة).. وأهم من هذا أن الولايـات المتحدة أصبحت تحكـم تحكما تاما فى إنتاج بتـرول الخليج وفى تحديد أسعاره . إن انخـفاض أسعار البترول معونة هـائلة نقدمها للاقتصـاد الأمريكى، ولذا توقفـت الولايات المتحدة عـن زيادة الإنتاج من بتـرولها ذى التكـلفة العاليـة لتستعيـض عنه بالبتـرول المستورد الرخيص. وخاصـة من الخليج. وأصبحت الـسعودية أكبر مصدر لـلنفط الخام إلى الولايات المتحدة عام ١٩٩٢

مع هذا الضمان للبترول الرخيص. تقدر الشركة الأمريكية لمعلومات الطاقة أن ٦٠٪ من إجمالى استهلاك البترول فى الولايات المتحدة ستتم تغطيتها عن طريق الاستيراد عام ٢٠٠٠. والنسبة العظمى من هذه الزيادة تأتى من الخليج

قبل احتلال الخليج لم تكن الولايات المتحدة تضع رقبة اقتصادها فى قبضة منطقة قلقة أما الآن فإنها لا تخشى من الاعتماد على الاستيراد

إن الولايات المتحدة لاتستخدم البترول الرخيص فى إنعاش اقتصادها وحسـب، ولكنها تستخدم سـيطرتها على هذا البتـرول فى ابتزاز منافسيهـا. فأوروبا الغربية تعتمـد على بترول الخليج الذى تملكه أمريكا بنسـبة ٤٠٪ واليابان ستصل نسبتهـا إلى ٧٠٪

إن كان كلينتون يركز على شئون الاقتصاد فنحن إذن فـى قلب اهتـماماته، ومـن هذا المنظور فإنه سيكون أشد حرصاً على إخضاعنا وإذلالنا ولكن مـن قال إنه يملك مـفاتيح القدر؟ حاشا لله!

إن المواجهة مع الاستكبار الأمريكى ستمتد سنوات. وأثناء هذه المواجهة ينبغى أن نتابع بعناية ما يـجرى فى العالم من حولنا، وفى الولايات المتحدة، حتى نستفـيد من أية فروج فى صفوف الأعداء، وحتى نتبين الأسلوب المناسب لتحركنا.. ولكن أهم من ذلـك أن نتابع ما يجرى عندنا نـحن، وأن نصلح أمورنا.. مهم أن نعلم ما ينتويه أو ما يفعـله الآخرون، ولكن الأهم أن نعرف ما ينبغى أن نفعله نحن

## تقييم ما جرى استعدادا للمستقبل

**ماذا يجرى الآن فى منطقتنا؟ لابد من وقفة تأمل واعتبار.. لقد جرت أحداث جسام ـ طوال العام الماضى ـ كشفت كل غطاء، ويجب أن نتذكر ماذا قلنا وماذا قال غيرنا؟**

**من المؤكد أن العدوان الأمريكى الأخير على العراق استثار الجميع، حتى التحالف الضيق (الأمريكى ـ البريطانى ـ الفرنسى) أصابه التشقق. وفى منطقتنا العربية ـ الإسلامية رأينا أنه حتى فى السعودية (التى انطلقت من قواعدها طائرات العدوان) انعقد مجلس الوزراء، وأعلن أنه يجب أن يقابل هذا الضرب للعراق حزم مشابه مع إسرائيل والصرب.. أما فى مصر فإن كل التصريحات الرسمية وكل الإعلام الرسمى يعزف على هذا الوتر، مع إعلان «الأسف» الصريح على ضرب العراق وتهديد وحدته.**

ونحن يسعدنا بطبيعة الحال هذا الربط بين أحداث الخليج وبين قضية فلسطين، خاصة بعد توقف المفاوضات وطرد الفلسطينيين من بلدهم على نحو لم نشهده منذ قامت إسرائيل.. يسعدنا هذا الربط بين الخليج وفلسطين، ولكن من حقنا أن نتساءل: ألم نكن نحن الذين نصر على هذا الربط فلا نلقى من كل هؤلاء المسئولين إلا التجريح والشتائم؟

فى ٢٧ من نوفمبر ١٩٩٠، نشرت «الشعب» على سبيل المثال «لماذا تصر القيادة المصرية على أنه لا مجال للربط بين قضية فلسطين وقضية الخليج؟ يقول بوش (والرئيس مبارك معه) إنه لا ربط بين القضيتين.. وفى إطار أنهما قضيتان منفصلتان، يقول الأمريكان إن قضية الخليج تأتى أولا «نضرب العراق ثم نعدكم بحل مشكلة فلسطين بعد ذلك». وقد أضفنا أيامها أننا لا يمكن أن نثق بكلام الأمريكان، وقلنا لهم: «أنتم تعدون السذج بأنكم ستتحركون من أجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلى إذا خرجتم من حربكم الحالية ظافرين، وكل عاقل يدرك أنه إذا كتب لكم النصر ستعود المنطقة للضياع والإحباط، وسيهدم الصهاينة الأقصى».

«إن أى عربى مسلم، وأيا كان موقفه من قضية الخليج، لابد من أن يستفيد من المأزق الأمريكى الحالى، فيرفض أن يساعد أمريكا على الخروج من مأزقها إلا إذا ساعدتنا الآن على تحرير القدس والأرض الفلسطينية.. كيف يقبل حاكم عربى عدم الربط بين القضيتين؟ وكيف يقول هذا علنا؟».

ألم يثبت الآن أن ما حذرنا منه، وما هوجمنا من أجله، كان صحيحا، وأن قضايا المنطقة كان ينبغى أن تترابط وتحل معا، وبكيل واحد، كما تقولون؟

خذوا قضية أخرى: لقد رفضت أغلب الدول العربية أن توقع معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية فى باريس.. ولا يقوم هذا الموقف على تحفظات جزئية، ولكن على موقف إجمالى ومن حيث المبدأ، إذ ربطت الدول العربية بين التزامها بالامتناع عن استخدام الأسلحة الكيماوية وبين منع إسرائيل من حيازة الأسلحة النووية.. وكل هذا طيب.. ولكن هل تذكرون أننا رفعنا هذا المطلب (فى الوقت المناسب) فاتهمنا فى وطنيتنا؟ لقد نشرت «الشعب» مثلا (فى ١١ من سبتمبر ١٩٩٠) أننا «فجعنا حين سمعنا الرئيس مبارك وهو يعلن فى مؤتمره الصحفى الأخير أنه يوافق على نزع السلاح الكيميائى العراقى دون أن يذكر فى المقابل مسألة السلاح النووى الإسرائيلى».. بعد هذا الكلام انتهت الحرب وبدأت بعثات التفتيش والتدمير للصواريخ العراقية وللتجهيزات الكيميائية والنووية.. كنا نقول طوال عامين: هذه جريمة، هذا تبديد لقوة يملكها العرب والمسلمون جميعا، وليس العراق وحده، فكنتم تتهموننا بالعمالة وتصدرون القرار بعد القرار لتأييد إجراءات التجويع والتدمير، وتطلبون من العراق أن يمتثل لتنفيذ القرارات والشرعية الدولية (دون ربط بحكاية إسرائيل وأسلحتها).

جميل رغم ذلك أن تعودوا للحق، ولكن بعد إيه؟ بعد أن بددتم الفرصة وأصبحتم تتكلمون من موقع ضعف؟!

وهناك ملاحظة ثالثة: هل أثبتت الأحداث الأخيرة أن الأمن قد استقر فى الخليج بعد عامين من وقف القتال؟ إن القصف الذى انتهك مؤخراً سيادة العراق كان رسالة مفتوحة إلى كل أبناء المنطقة بأنهم أصبحوا جميعاً فى قبضة قوات الاحتلال. لقد اكتشف الجميع ـ أو تذكر ـ خطورة القوات الأجنبية والقواعد العسكرية، لقد انطلقت الطائرات والصواريخ من القواعد الرابضة فى أرض العرب، ومن السفن التى تتلقى منهم التسهيلات فى البحر الأحمر والخليج العربى/ الفارسى.. وهذا القصف الذى أصاب العراق الآن (بدون سند قانونى) يمكن أن يصيب فى الغد أى متمرد آخر.. أليس هذا ما حذرنا منه؟

وأين مصر ـ فى هذا المولد ـ بعد أن ساعدت فى التمكين للأعداء؟ لكم حذرنا من الأوهام التى سيطرت على أهل الحكم وروج لها إعلامهم.

فى ١٢ من فبراير ١٩٩١ نشرت الشعب «إن هذا الدور الذى اخترتموه إهانة لمصر ودورها التاريخى فى مواجهة الغزاة.. كيف تقف الدولة المصرية فى حلف واحد مع أعداء الأمة العربية الإسلامية؟ ومع ذلك هل تظنون أن الولايات المتحدة تقبل إعطاء مصر دوراً كبيراً فى حماية مصالحها البترولية؟ إن الولايات المتحدة تواجه الأمرين من وجود قوتين محليتين كبيرتين داخل منطقة الخليج، فهل تأتى لهما بقوة ثالثة هى القوات المسلحة المصرية؟ وهل تكفى فى هذا الصدد كلمة شرف من الحكومة المصرية بإنها ستكون فى خدمة المصالح الأمريكية ضد إيران والعراق؟ وماذا لو تغيرت الحكومة؟! إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تعطى لمصر إلا دوراً صغيراً ومحكوماً جداً حين تضع ترتيبات أمنية تضمن مصالحها الاستغلالية. كيف تتصورون غير ذلك؟!».

هذا الكلام الذى قيل منذ عامين، ألم تثبت صحة كل كلمة منه؟ أين ذهبت الأوهام التى سطرت فيما سمى «إعلان دمشق»؟ هل لكم أى دور أو أى رأى مؤثر على ما يجرى الآن فى الخليج؟

لقد أضعتم الخليج، ودعمتم مواقع الأمريكان والصهاينة، وسيضيع بالتالى على أيديكم ما تبقى من فلسطين

يعلم الله أننا نذكر الآن هذا الكلام للعبرة وليس للمباهاة، فما يهمنا هو ألا تتكرر الأخطاء والجرائم. ما يهمنا هو أن يسمع الرأى المخالف باحترام.. لعل فيه خيراً.

.. أقول هذا، ونحن مشتبكون فعلاً فى معركة جديدة لا تقل خطراً على مصر ووجودها ومستقبلها، فهناك مخطط خبيث يهدف إلى تدمير علاقتنا بالسودان، ونحن نتلقى الشتائم ـ كما تلقيناها فى الخليج ـ لأننا ننبه ونحذر.. ونحن لا نتوقع من أهل الحكم أن يغيروا مسلكهم، ولكن يعنينا ألا تلدغ القوى الوطنية من جحر التضليل مرة أخرى.

## كوارث اقتصادية لايمكن السكوت عليها

إن الدراسات الاستراتيجية كافة تذكر علنا الوزن الاستراتيجى لمصر فى الخريطة الجيوسياسية لهذه المنطقة، ولكن ما لا يذكر علنا هو موقف أعداء النهضة الإسلامية من هذه

"القوة المحتملة (مصر)، وإن كان من السهل أن نستنتج أن موقفهم الطبيعى هو محاصرة مصر وشل قدراتها حتى لا تقوم بدورها.. وهذا الاستنتاج يثبته كل ما يجرى.

لقد ذكرنا أننا يجب أن نهتم بمتابعة ما يجرى عندنا قبل أن نتابع ما يجرى فى العالم خارجنا.. وفى هذا الصدد نقول إن هناك مخططا لإضعاف مصر سياسياً وعسكرياً واجتماعياً واقتصادياً، المخطط وضعته الولايات المتحدة أساسا، متحالفة مع إسرائيل، وقد تضمن المخطط إنشاء شبكة من العملاء المتفعين من تعاملهم مع الأعداء، وهؤلاء ينتشرون فى مواقع مؤثرة، فى قيادة الحكم والمجتمع، ومن هذه المواقع يفتحون باب القلعة للغزاة.

إن المخطط الجارى لتقويض مصر هو امتداد للمخطط الذى نراه فى العراق، ولكنه يجرى عندنا فى السر. وبدون قصف صاروخى، لأنه لايجد مقاومة تتطلب استخدام العنف والإرهاب

إن تحويل الاقتصاد المصرى إلى خدمات سياحية جريمة تستهدف هد الكيان الاجتماعى والاقتصادى، وقد وضع الأعداء خطة الجريمة ويتواطأ فى تنفيذها العملاء

## «تحرير» للزراعة أم نشر للفوضى؟

وما يجرى فى الزراعة والصناعة جريمة أخرى يستحيل السكوت عليها

ما معنى هذه التصريحات الرسمية التى تتكلم عن تحرير الزراعة، بمعنى أن من حق المزارعين أن يزرعوا أى شىء بدون تدخل أو توجيه من الدولة؟ إن هذا الكلام تبديد لكل إرثنا الحضارى فى تنظيم الزراعة، وهو إهدار للموارد النادرة (أرضاً ومياهاً) فى ظروف تتطلب الحرص على كل شبر وكل قطرة.. إن هذا الكلام يمثل تتويجا لمؤامرة تدمير القطن (زراعة وصناعة) ولمؤامرة تدمير السكر (زراعة وصناعة أيضاً).

لمصلحة من نشر الفوضى فى أراضينا الزراعية المحدودة، وفى استخدامات المياه (المحدودة أيضا)؟ لمصلحة من تداخل أنماط مختلفة من المحاصيل فى ملكيات صغيرة متناثرة فيصعب استخدام الآلات أو المبيدات، وتتحول مشاكل الرى إلى حرب بين الفلاحين؟.

ونحن نعود إلى قضية القطن والقصب، فنقول إن أعرق قلاعنا الصناعية قامت على هذين المحصولين، واستقرار هاتين الصناعتين يتطلب بالضرورة ضمان الإمداد المنتظم من هذه المدخلات الزراعية، فكيف لا تتدخل الدولة لضمان هذا الاستقرار فى العلاقة، وترفع بدلا من ذلك يدها وتقول «كل واحد حر يزرع اللى عاوزه ولتذهب فى داهية مصالح الاقتصاد القومى؟».. فى أى بلد يحدث هذا باسم الحرية الاقتصادية؟.

ثم ما هذا الكلام عن تحرير الأسعار فى المحاصيل الزراعية، بمعنى ربطها بالأسعار العالمية بطريقة ميكانيكية حتى لو انخفضت أو ارتفعت بطريقة تآمرية؟ لمصلحة من نترك الزراع نهباً للقلق، أو نتركهم للمهيمنين على الأسواق الدولية فيلعبون بهم عن طريق الأسعار، فيفتنونهم ويصرفونهم عن المحاصيل التى تهم الاقتصاد القومى والصناعة الوطنية؟ ولمصلحة من نترك الصناعة فى حالة اضطراب، وعجز عن التنبؤ بتكلفة مدخلاتها، والتى قد ترتفع أو تنخفض بغير منطق اقتصادى صحيح؟

غنى عن البيان أننا لا نهدف إلى ظلم المزارعين، فهدفنا أن نحقق مصلحتهم وجزاءهم العادل فى وفاق مع مصالح الاقتصاد الوطنى ككل، والدولة دورها أساسى فى كل ذلك، فهى تسترشد بالأسعار الدولية، ولكن دون تقيد بذبذباتها الحادة (ارتفاعا وهبوطا)، بل هى تتدخل لتحقيق حد معقول من الاستقرار، فتدعم المزارعين إذا انخفضت الأسعار عن نسبة معينة، وتدعم الصناعة إذا ارتفعت الأسعار عن حد مفهوم ومحتمل.. وكل الدول التى تتكلم عن السوق الحرة تفعل ذلك. فلماذا «الاختراعات الجديدة» فى مصر؟ إن هذه الاختراعات التى يروجون لها باسم الحرية، تأمر بها الهيئات الدولية بغرض التخريب، وتجد مسئولين يوافقون ويخنعون!

ثم إننا نلحظ ظاهرة شاذة، فالحكومة التى تقول إنها ستلتزم بالأسعار العالمية التزاما مطلقا وبدون أى تدخل، نراها تعلن الآن أسعاراً لشراء القطن تزيد على الأسعار العالمية، فتخرب بيت الصناعة، وحين يشكو أهل الصناعة يقول يوسف والى: إذا كان القطن المحلى غالياً فبوسع شركات الصناعة أن تستورد من الخارج حاجتها بسعر أقل.

ليست المسألة إذن أن أصحابنا يريدون ربط الأسعار الزراعية المحلية بالأسعار العالمية، وإلا لانخفض سعر القطن المحلى واستراحت صناعة الغزل والنسيج، ولكن لعبة الأسعار،

مثل الألعاب السابقة، تهدف أساسا إلى حل التكامل والتشابك بين الزراعة الوطنية والصناعة الوطنية، وهذا التكامل من أسس الاستقلال والاعتماد على النفس.

إن الهدف ألا يكون الاقتصاد المصرى أسرة تتكامل وتتفاعل قطاعاتها مع بعضها البعض، تأخذ وتعطى من بعضها البعض، ولكن مطلوب أن يتحول الاقتصاد إلى جزر متنافرة، ترتبط كل منها بالأسواق الخارجية مباشرة دون أن تتلاقى وتتبادل المنافع على الأرض المصرية، وفى السوق المحلية، فالقطن يزرع هنا لكى تستخدمه المغازل فى الخارج، ومصانع الغزل فى مصر تستورد حاجتها من القطن الأمريكى. أليس هذا تخريبا لوحدة الاقتصاد القومى أو «تحشيشا»؟

## كارثة السكر بعد القطن

لقد انتشر فض الاشتباك هذا بين محصول القطن المصرى وبين الصناعة الوطنية خلال السنوات الماضية. وهم يريدون أن يدفعوا الآن هذه العملية خطوات إلى الأمام فى لعبه تحرير الأسعار التى يتكلمون عنها ويشبه هذا ما يجرى فى صناعة السكر. حيث يهدد الاضطراب الحالى فى الأسعار بعدول بعض المزارعين عن إنتاج القصب. وإذا انصرف الفلاح عن زراعة القصب سيكون صعباً أن يعود إليه ماذا يجرى فى هذه البلاد؟ ثم هل صحيح أن الاستعاضة عن القصب بالبنجر (والتى يتحدث عنها والى) ممكنة ومطلوبة فى الصعيد ذى الجو الحار؟ وهل نترك ما يحذقه فلاحنا فجأة، لندخل فى بند جديد لايناسب مصانعنا ونحتاج فى كل خطواته للخبير الأجنبى؟

إن هذا الارتباك فى التصريحات الرسمية حول القصب، وفى السياسات المعلنة، يشبه الجو الذى عاصرناه فى السنوات الماضية، والذى أدى إلى إصابة زراعة القطن بالبوار.

* * *

إلا أن كل ما أكدناه كوم.. ومصيبة فتح الاستيراد على مصراعيه كوم آخر أخطر. ما يجرى الآن فى صناعة السكر بالذات مذبحة مدبرة ومتعمدة من أعداء مصر وصناعتها الوطنية. إن ما يحدث لصناعة السكر العريقة والتى تجسد العبقرية المصرية فى الإبداع التكنولوجى، والتى نحذق كل تفاصيلها، هو مقدمة لما سيحدث فى كل الصناعات الأخرى.

ومن فضل الله أن المعركـة الأولى جاءت فى السكر، الذى نعلم جميعـا قدر تفوقنا فيه.. لقد انـفضح المتآمرون لأنـهم بدأوا بالسـكر، فإذا كانت صـناعة السكر لاتـبتعد عن كـيدهم وتآمرهم، فإذن كيف سيكون الحال في الصناعات الأخرى؟

إن الغزل والنـسيج.. والسكر لـيست مجرد صنـاعات، وعمال ودخل، إنهـا شرف مصر وكبرياؤها.. وإذا هدمت هذه الصروح أو مست فإننـا نكون بصدد خيانة وطنية، ولايمكن أن يوصف الأمر بأقل من ذلك.

لقد بـح صوت رجال الصنـاعة الوطنيـين من المطـالبة بدعم الـدولة! ونحن نطـالب كل الهيئات المعنية والنقابات بأن تعقد ندوات ومؤتمرات لبحث المخاطر، وتقديم الحلول، ولكى تضغط على الدولة حتى تستجيب.

ويا سيد عاطف إما أن تـواجه الهيئات الدولية والضغوط الأجنبـية أو ترحل.. إما أن تواجه المستوردين عملاء الشركات الأجنبية أو ترحل.

فى موضوع النسيـج والسكر بالذات. لا تفاهم ولاصبر.. وسنـكون مع الخونة فى صف واحد إن نحن تقاعسنا.

أرأيتم أن ما يجرى فى العراق ليس بعيداً فى مضمونه عما يحدث فى مصر؟

ويا أمريـكا: نحن نعـلم أنك خلف كـل هذه الابتلاءات، ولا أظـن أن انفضاح السـياسة الأمريكية المتغطرسة، قد وصل من قبل إلى هذا الدرك الأسفل.

إن المواجـهة طويلـة، ولكننـا سنصبـر بإذن اللـه ونقاتل.. وسـنعرف كيـف نجبرهم عـلى التراجع.

يا أمريكا: الله أكبر.

# ١٦

# انكشف المستور بعد تصريحات والى عن الوحدة الاقتصادية مع إسرائيل

* نحن أصحاب «الخيار شمشون» لو خسرنا كل شئ .. فعلى وعلى أعدائى!
* منذ ٦ أشهر كشفنا المخطط السرى للبنك الدولى ضد القطاع المصرفى وسوق المال.. وما قلناه يحدث الآن.
* سيطرة الأجانب على الاقتصاد بتراب الفلوس
* فندق (فلسطين) يصر اليهود على شرائه بدعم من أمريكا لكى يمحو أسمه وتاريخه
* السوق المشتركة - كما فى أوروبا - ليست مجرد عملية اقتصادية.. إنها وحدة أيديولوجية ووحدة أهداف وتوازن فى القوى.. أين هذا فى علاقتنا مع إسرائيل؟

***ها نحن قد أصبحنا فى قلب المعركة الحاسمة.***

***لكم حذرنا ولكم نبهنا إلى خطورة المخططات السرية التى تحاك ضد مصر وضد أمة العرب والمسلمين، ولكن كان بعض المخلصين لا يصدق، أو يتصور فينا المبالغة!***

***الآن حصحص الحق. إن المعركة لم تحسم بعد، ولكن ما عاصرناه منذ حرب الخليج، سلط الضوء على ما كان خافيا من نوايا ومخططات، ولم يعد بوسع أى وطنى أن يزعم أنه غير فاهم، أو أنه يختلف فيما نذهب إليه.. وكل من يصمت بعد اليوم خائن.***

***إن المعركة لم تحسم بعد، ويجب أن نصمد ونستعد لشن هجوم مضاد، حتى نوقف الغزو، ثم يكون الحسم بعد ذلك لصالحنا.***

* * *

لقد فصلوا دول مجلس التعاون الخليجى عن أمتها العربية الإسلامية، وفرضوا عليها الاحتلال المباشر، فأضعفوا وزننا الاستراتيجى، ونهبوا الموارد المالية لدول الخليج حتى أصبحت كلها مدينة.. هل هناك من لايرى ذلك؟ إن حصار الأعداء على العراق وليبيا مازال مضروبا، وتحطيم القوة العراقية مازال متواصلا، وكل هذا يزيدنا ضعفا.. هل هناك من يكابر؟! إن كل قلاع الصمود والمقاومة يبطش بها وتوجه لها الإنذارات.. وفى هذا الإطار يجرى الإعداد لحرب ضد إيران والسودان، وفى هذا الإطار نفسه يطاردون الحركة الإسلامية فى كل مكان (من المغرب العربى إلى مصر إلى فلسطين). يزعمون أنهم يحاربون الإرهاب والصحيح أنهم يحاربون الحركة الإسلامية لأنها هى التى تقود اليوم معارك التحرر الوطنى وتعبر عن آمال النهضة.

فى مقابل هذا كله رأينا تدفق الدعم الكثيف (سياسيا وعسكريا واقتصاديا) لإسرائيل.

والولايات المتحدة التى نفذت هذا المخطط بوجهيه (العربي والإسرائيلى) هى التى «تبشرنا» اليوم بأنها قررت أن تقلع عن سلبيتها، وأنها ستقوم بدور «الشريك الكامل» فى

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٢ من مارس ١٩٩٣.

المباحثات حول مستقبل المنطقة.. أليس معروفا منذ الآن دور هذا «الشريك الكامل» وإلى من سينحاز؟

فى أبسط الاختبارات، لا تنسوا أيها العرب والمسلمون، أن أشهراً ثلاثة قد مرت على إخواننا المطرودين من فلسطين، وقد عاشوا فى الثلوج متجمدين بفضل الدعم الأمريكى لقرار إسرائيل.. لا تنسوا أيها العرب والمسلمون أن القمع داخل الأرض المحتلة يتصاعد، ففى شهر واحد استشهد أربعون واعتقل ألف.. وكل هذا تدعمه الولايات المتحدة.

## فى الاقتصاد المصرى: ما حذرنا منه وقع!

على أى حال، نحن نركز فى هذا المقال على ما يجرى فى مصر الآن.. وقد أوضحنا دائما أن كل ما يجرى هو فى إطار التطورات التى تجتاح المنطقة، والتى أشرنا إليها.

لقد قلنا دوما إن مخطط الإذلال والتخريب الاقتصادى الذى تدفعه الولايات المتحدة (عبر البنك الدولى وصندوق النقد)، هو جزء لا يتجزأ من مخطط إضعاف الجيش المصرى، ومن مخطط إضعاف الأمة العربية الإسلامية.

قلنا هذا، وكان بعض المخلصين لايصدق أو لايرى الرابطة بين ما يجرى في اقتصادنا والمخطط العام للإذلال والاستضعاف.. بل كان البعض لايرى الأبعاد الحقيقية لما يجرى فى بنائنا الاقتصادى نفسه، وكان لهذا البعض عذره لأن ما يدبر وما يستهدف كان سرا.. ولكن لاعذر بعد اليوم، فمع مرور الأشهر والسنوات توالت الاجراءات، وما كان خافيا لم يعد كذلك. لقد اتضحت الصورة ولم يعد من حق أحد أن يسكت بحجة أنه لايعلم.. من يصمت بعد الآن خائن.

كل ما قلناه فى الماضى عن مغزى حديثهم عن الخصخصة أصبح مكشوفا الآن ومعلنا.. وقد انتهى بحديث صريح عن تكامل اقتصادى بين مصر وإسرائيل.

كنا نتحدث عن بيع شركات القطاع العام (بطريقة البنك الدولى)، ونقول إنه يعنى بيع هذه الشركات برخص التراب، وإننا بصدد أكبر عملية نهب للثروة الوطنية فى تاريخنا الطويل، ولذا وصفنا قانون قطاع الأعمال (رقم ٢٠٣) بأنه قانون النهب العام.

الآن.. لم يعد كلامنا نبوءة متشائمة من معارض أهوج، ولكنها حقائق يراها ويلمسها كل الناس، فكيف نصمت؟ ولماذا نصمت؟ ومم نخاف؟ ماذا سيفعلون بنا أكثر مما هو حادث؟!

كنا نقول: إن البيع سيكون للأجانب والصهاينة (فى الأساس)، وقد أصبح كل هذا حقيقة، أسرع القطاعات فى البيع تكمن فى مشروعات السياحة وهذه كلها ستقع فى أيد غير مصرية، والصهاينة فى هذ االقطاع لايكتفون بالمساهمة المستترة، ولكنهم يتقدمون صراحة للشراء.. حتى فندق «فلسطين» رأيناهم لايتورعون عن الإلحاح فى شرائه ليرفعوا عنه اسم فلسطين ويمسحوا تاريخه.. هل تذكرون تاريخ هذا الفندق؟ لقد نشأ فى الستينات، وفى زمن قياسى (إثباتا للعبقرية المصرية فى التخطيط والإنجاز)، وكانت المناسبة عقد مؤتمر القمة العربية الثانية فى الاسكندرية لبحث سبل المواجهة ضد المخططات الاسرائيلية.. هذا الفندق يصر الصهاينة الآن على الاستيلاء عليه.. ياللفجر!

وقطاع السياحة ليس استثناء، فشركة الكروم المصرية (جناكليس) مثال آخر تتوالى الأنباء عنه، وحتى شركة مصر للكيماويات التى لم تكن بائرة، والتى تنافست على شرائها بنوك وشركات مصرية، علمنا أن الحكومة قررت فتح بابها أمام الأجانب.

ومع ذلك، فإن عمليات البيع للأجانب والصهاينة بتراب الفلوس - والتى نراها الآن - هى مجرد مقدمة، يجرى تنفيذها تحت الإشراف المباشر لبعثة البنك الدولى التى وفدت إلى القاهرة (منذ أسبوع) لهذا الغرض. ومن مهام البعثة أن تدفع المراحل التالية، بحيث تظهر آثار الترتيبات والاتفاقات التى وقعت خلال الأشهر الماضية. لقد كان مقرراً أن تسقط الشريحة الثانية من ديوننا فى يناير، ولكن تقرر تأجيل ذلك إلى مايو، ويقول البنك الدولى إنه يفعل ذلك حتى يتأكد (ومعه الصندوق) أننا ننفذ التعليمات بدقة.

والتنفيذ الدقيق يؤدى فعلا إلى تسريع عمليات البيع للأجانب والصهيانة.

فهل هذا هدف نحرص عليه؟ أو هل تساوى معونات البنك الدولى وأمريكا ما سنخسره من هذا البيع والنهب؟

## شراء القطاع العام بالديون وبالصناديق المشتركة

لقد كشفت «الشعب» الترتيبات والاتفاقات التى فرضها البنك الدولى (وأشير بشكل خاص إلى مقال ٢٣ يونيو ١٩٩٢)، وهذه الترتيبات شملت تطوير سوق الأوراق المالية، فقلنا يومها إن «أخطر ما فى التنظيم الجديد لسوق المال لم يأت فى النص الصريح للقانون، ولكن يرد كالعادة (فى مثل هذه القوانين) فى اللوائح التنفيذية، أو فى قوانين مستقلة تظهر فيما بعد». وقد كشفنا عن المفاهيم المتكاملة للبنك الدولى فيما يتعلق بسوق المال (نقلا عن تقاريره السرية)، وتوقعنا أن تظهر تباعاً هذه المفاهيم، إلا أننا قلنا إن «أخطر ما جاء فى تعليمات البنك الدولى هو مسألة (الصناديق المشتركة)، وخطورة هذه الصناديق أنها عبارة عن (شركات توظيف أموال أجنبية)، فالمهيمنون على هذه الصناديق يتلقون أموال المصريين ليتولوا تشغيلها لحسابهم، شراء وبيعا للأوراق المالية. وقد قرر البنك الدولى أن يبدأ الأمر بتجربة أولية تنشئها هيئة التمويل الدولية التابعة له (IFC)، أو أية شركة أجنبية ذات خبرة فى هذا الشأن (يختارها البنك الدولى). المهم هذه الصناديق - كما قلنا يومها - وسيلة بالفعل للسيطرة على المشروعات المصرية من خلال سوق الأوراق المالية، وصحيح أنها تتم بأموال مصريين (أو عرب)، ولكن دون أن يكون لهؤلاء أى دخل فى توجيه هذه الأموال أو تقرير أمرها، وقد تتحول هذه الصناديق إلى شركات قابضة حين تتملك نسبة كبيرة من أسهم بعض الشركات، وتصبح متحكمة فى إدارتها لحساب الأجانب والصهاينة».

هذا ما قلناه، ولكن تلكأت الحكومة فى اعتماد اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال، وترتب على ذلك (ضمن ما ترتب) تأجيل إنشاء الصناديق، وتأجيل تدخل الشركات الدولية عموماً لشراء القطاع العام من خلال سوق المال. وتعمل بعثة البنك الدولى حاليا لتسريع هذا الأمر، وفى طابور الانتظار والتربص تقف الآن بنوك وشركات أمريكية (على رأسها باركليز الإنجليزى وكريدى لومبرس الفرنسية).. الكل فى انتظار «الأوكازيون» ليشترى بتراب الفلوس.

وإضافة إلى ذلك فإن البنك الدولى يدفع إلى تسريع عملية سداد بعض قروضنا للأجانب مقابل أسهم وحصص يحصلون عليها فى شركاتنا (بنصف قيمتها).. لقد بدأت هذه العملية ومطلوب الآن أن تسرع وتنطلق.

والصهاينة يتمتعون - فى إطار هذا كله - بمزايا خاصة، وقد أوضحت «الشعب» فى هذا الصدد خطورة المعاهدة المصرية - الأمريكية، والتى أعطت الولايات المتحدة فى مجال الاستثمار امتيازات دولة الاحتلال، وقلنا: «رغم فداحة ما ذكرناه عن هذه المعاهدة، نؤكد أن أخطر ما فيها لم يسفر عن وجهه فى البنود السابقة، فالمغزى الأعمق للمعاهدة أنها استخدمت كل الوزن والنفوذ الأمريكى لتجعل المستثمر الإسرائيلى حاملا لكل الامتيازات السابقة .. إذ ما أسهل أن يفد مستثمرون إسرائيليون تحت علم أمريكى».

وما قلناه حصل.. فالمستثمرون الصهاينة يتفاوضون هذه الأيام للقيام باستثمارات ولشراء شركات (وضمنها فندق فلسطين!) تحت العلم الأمريكى فعلا، وفى حماية المعاهدة إياها.

## لماذا التعديل الجديد لقانون البنوك؟

إلا أن كل ما ذكرناه حتى الآن كوم.. وما يجرى للبنوك الوطنية كوم آخر.

لقد تقدمت الحكومة فى الأسبوع الماضى بمشروع سريع لتعديل قانون البنوك، واندهش الكثيرون من ذلك، لأن القانون سبق أن عدلوه منذ أشهر.. والتعديل الجديد يشمل السماح لفروع المصارف الأجنبية بالتعامل بالجنيه المصرى (وكان المقرر - قبل التعديل الأخير - أن يكون هذا الحق مقصورا على المصارف المصرية أو المشتركة الخاضعة لسلطان البنك المركزى المصرى). هذا التعديل فرض على الحكومة فرضاً، إذ لا يقبل عاقل أن يتم التعامل فى الجنيه المصرى وفقا لتعليمات المصارف الخارجية مباشرة وبدون أية ولاية أو توجيه من الدولة، فهذا يعنى إشاعة الفوضى فى السوق المالية والنقدية، ويفتح الباب على مصراعيه أمام مخططات التآمر والغدر.

ومن أجل مزيد من الفوضى والفساد، نص التعديل الجديد لقانون البنوك على تحصين مسئولى المصارف (من المتهمين فى ذمتهم) ضد قانون العقوبات!

هذه التعديلات لا تدهشنا، فقد ذكرنا (فى مقال ٢٣ من يونيو ١٩٩٢) أن القانون الجديد للبنوك ليس إلا بداية، وكشفنا (فى ضوء التقارير السرية) أن «الهدف الرئيسى للبنك الدولى هو تصفية القلب المتين للاستقلال المصرفى (الممثل فى البنوك الأربعة العملاقة: مصر - الأهلى - القاهرة - الأسكندرية)، ومع هذه التصفية ينتهى دور البنك المركزى فى قيادة النشاط المالى والاقتصادى وفق أولويات وطنية».

وقد أوضحنا (فى مقال يونيو) أنهم يدركون أن مـهمتهم مازالت صعبة وتحتاج عدداً من المراحل يكشف عنها خطوة خطوة، ومع كل خطوة يعدلون القوانين واللوائح.

لقد ذكرنا - فى ضوء هذا - أنه «إلى أن يتم إشراك الأمريكان والصهاينة فى ملكية البنوك الأربعة، نراهم يسعون إلى إضعاف هذه المصارف، وإلى تصفية دورها المتميز، فباسم إطلاق التنافس بين المصارف فى السـوق، يطلبون إنهـاء أى تنسيق بيـنها، ويعنى هـذا إنهاء أى دعم خاص تقدمه هذه المصارف للمشروعات الوطنية، وخاصة شركات القطاع العام التى يسعون إلى إفلاسـها أو التهـامها.. إن المصـارف الأجنبيـة تعمل فـى مصر وفق تـصور استراتـيجى مشترك ، ووفق اتـفاقات وتنسيق حول من تسـاند ومن تخذل، ولكن ما يحل لـها حرام على المصارف الوطنية!».

وقلنا (فى مقال يونيـو) إن هناك شعبة هجوم ثانية: فالمصارف الأجنبيـة سيصبح من حقها أن تنافس المصارف المصرية فـى سوق التعامل بالجنيه المصرى بدون مصلحـة وطنية مفهومة (وهذا ما كان فى التعديل الأخير)!

وقلنـا إن «النظام المصـرفى قام - حتى وقـتنا الحالى - عـلى حصر عمـل البنوك المشـتركة وفروع المصـارف الأجنبيـة فى المدن الكبـرى ومع الشركات وكـبار المودعين، أمـا المصارف الوطـنية الأربـعة فكانـت فروعهـا تنتـشر فى مـختلـف المدن والأحياء، وتـتعامـل كما يـقال (بالقطاعى) ولـيس (بالجملة) فقط، فلكـل مصرف من المصارف الأربعة شبكـة فروع تتألف من ١٥٠ أو ٣٥٠ فرعـا.. وكل هذا تقـرر الآن أن ينتهى لـتحاصر المصـارف الوطنيـة فى كل المواقع بالمصارف الأجنبية المزاحمة».

إن تعـديلات الأسبوع المـاضى فى قانـون البنـوك لن تكون الأخـيرة إذن.. إذ سيتـواصل الهجـوم على القـطاع المصرفـى، وستتوالـى التعديـلات والاجراءات حتى يـتحقق الـهدف النهائى، وتكون السيطرة الأجنبية - الصهيونية مطلقة فى هذا القطاع الاستراتيجى الحاكم.

نقول إننا فى قلب المعركة الحاسمة..ونقول إن الصمت أصبح خيانة!

## تصريحات والى .. وماذا يعنى سوق الشرق الأوسط؟

وبينما نـحن نتابع هذه التطـورات الخـطيرة فى الاقتصاد المصرى، تسـللت إلى «الأهرام» تصريحات خطـيرة ليـوسف والى عــن سوق الشرق الأوسط التى تقودها إسرائيل ومصر..

وأقول تسللت لأنها جاءت في إعلان مدفوع لوزارة الزراعة، ولذا فاتني (كما حدث مع د. حلمي مراد) أن أقرأه، فكتبت في عدد الجمعة الماضي عن المخططات الدولية لإقامة هذه السوق دون أن أنتبه إلى ما صرح به يوسف والي، فانهالت عليّ الرسائل والملاحظات تلفت النظر إلى هذا التصريح الاجرامي الخطير.

«سوق الشرق الأوسط» ليس فكرة جديدة، ولكن كان مفهوما أنه - حتى بالنسبة لإسرائيل وأمريكا - لا يمثل هذا السوق هدفاً مباشراً. فأثناء الانتخابات الأمريكية، وفي عز «مزايدات» كلينتون لإرضاء الصهاينة، كان أقصى ما يقول «إنه يعتبر المقاطعة العربية حرباً اقتصادية ضد إسرائيل، وإن من واجب العرب إنهاء المقاطعة، وذلك رداً على المبادرات المتعددة التي قام بها اسحق رابين».. المبادرات المتعددة لرابين؟! ما علينا، المهم أن أقصى ماطلبه كلينتون في ذلك الوقت (سبتمبر ١٩٩٢) رداً على هذه «المبادرات» هو إنهاء المقاطعة العربية، وكان العرب يقولون حتى هذا الأمس القريب: كيف تنتهي المقاطعة إذا كانت إسرائيل مازالت تحتل الأرض؟ وماذا يبقى في أيدينا أثناء المفاوضات لنقدمه إلى إسرائيل مقابل انسحابها، بعد أن سقط منا احتمال استخدام القوة العسكرية للضغط؟ ولعلنا نذكر أن الحكومة المصرية دعت في فترة ما إلى هذا المطلب نفسه (استجابة لتوجيهات أمريكية)، وقالت إنها لا تطلب في مقابل إنهاء المقاطعة العربية انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، إذ يكفي أن توقف بناء مستوطنات جديدة! وأرجو - بالمناسبة - أن نلاحظ أن حكاية إنهاء المقاطعة، لم يكن يقصد بها إقامة علاقات تجارية بين الدول العربية وإسرائيل، ولكن كان المقصود ألا تقاطع الدول العربية الشركات الدولية التي تتعامل مع إسرائيل، مع احتفاظها هي باستمرار المقاطعة التجارية للعدو الصهيوني الذي يحتل أرضنا والقدس في قلبها.

***

ما الذي جرى بحيث يصبح المطروح للبحث ليس مجرد إنهاء المقاطعة للشركات الدولية، بل وليس مجرد إقامة علاقات تجارية بين العرب وإسرائيل، وإنما إنشاء سوق مشتركة، فيها التجارة إلى جانب التكامل في الزراعة والصناعة، مع خطط مشتركة لاستخدام الموارد المائية والنفطية والمالية؟

ماذا جرى بحيث يعلن والى أن مصر ستمضى مع إسرائيل فى هذا المسعى فوراً بدون انتظار لرأى الآخرين، وبدون انتظار لانسحاب الصهاينة من أرضنا، أو حتى بدون وقف للمستوطنات كما كان يقال فى السابق؟!

ما معنى قيام سوق مشتركة ؟ إن قيام السوق ليس مجرد عملية اقتصادية، وحتى فى الجانب الاقتصادى فإنه ليس مجرد فتح حدود، وحسابات على الورق للتدفقات التلقائية المتبادلة للسلع والخدمات والأموال والأفراد.. فتوحيد السوق بين بلدين أو أكثر، وإطلاق عمليات التبادل المختلفة، هو عملية معقدة، يسبقها قرار سياسى تتخذه الدول المعنية، وتتحقق عبر مراحل يتأكد أثناءها أن المشروع يحقق المصالح المتكافئة لكل الأطراف، وهذا كله يتطلب وحدة عقدية (أو أيديولوجية)، ويتطلب تنقية للأجواء من العداوات التاريخية، إضافة إلى وحدة فى الأهداف الاستراتيجية والسياسية، ويتطلب أيضا توازنا فى قوة الأطراف المشاركة حتى لا يطغى أحدها على الآخر.

ما نقوله ليس بدعة، انظروا مثلاً إلى المجموعة الأوروبية: هل كان ممكنا أن يمتد مشروعها لإنشاء سوق مشترك إلى دول شرق أوروبا ووسطها قبل انهيار أيديولوجيتها الشيوعية؟ وهل كان ممكنا أن يتقدم المشروع من غير ارتباط محكم بالعصبية الأوروبية (وهى نوع من العقيدة)، وباستراتيجيتها المشتركة فى حلف الأطلنطى، وبدون سياساتها الخارجية والداخلية المتشابهة؟ وهل كان ممكنا أن يتواصل المشروع ويتقدم بدون مراجعة منتظمة تجريها دول المجموعة الأوروبية، لتطمئن إلى حساباتها فى المكسب والخسارة؟ وهل كان ممكنا أن يتحقق هذا كله بدون جهد دؤوب لإزالة العداوات والمخاوف التقليدية بين ألمانيا وجيرانها؟ أو بدون يقظة دائمة للوزن الخاص لألمانيا، ومعادلته بالوزن المقابل للدول الأخرى وخاصة فرنسا وإنجلترا؟

فى إطار هذه الضوابط والمعادلات نشأت السوق الأوروبية فى أوروبا الغربية وتطورت حتى وصلت إلى ما بلغته الآن.

أين هذا من سوق الشرق الأوسط الذى يتكلمون عنه؟

ما هى الوحدة العقدية (أو الأيديولوجية) التى تجمعنا مع الصهاينة؟! إن عقيدتهم المعلنة تقوم على الاستعلاء العنصرى، وعلى محاربة الإسلام والمسلمين، فهل سيتفق حكامنا معهم على هذه العقيدة؟!

وما الأهداف الاستراتيجية والسياسية التى تجمعنا مع الصهاينة؟ إن أهدافهم الصريحة والمعلنة تقوم على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة والاستمرار فى أسر الأقصى. ومن الناحية الاقتصادية قرأنا عشرات الدراسات الإسرائيلية التى تتكلم عن تقسيم للعمل يضمن هيمنتهم على مقدراتنا من خلال احتكار التفوق التكنولوجى، ومن خلال احتكارهم للعلاقة المتميزة مع الدول الصناعية (خاصة فى الولايات المتحدة وأوروبا).

ثم ما جهد الصهاينة لتجميل صورتهم وإزالة العداوات، وما حال توازنات القوى التى تتحقق من خلالها هذه السوق المشتركة؟ إذا فرضنا أن ممثلينا فى المفاوضات توصلوا إلى أفضل الصياغات التى تضمن مصالحنا، فإن بوسع إسرائيل أن تهدد أى اتفاق وتفرض ما تريد إذا ناورت بجيشها على الحدود، وحركت الصواريخ.. أليس كذلك؟

لقد ضمنت إسرائيل تفوقها العسكرى الكاسح بفضل الدعم الأمريكى، وبفضل اتفاقات التحالف الاستراتيجى.

وفى مجال التسليح النووى بالذات، كشف كتاب «الخيار شمشون» كثيراً من الأسرار، وأكد التقرير الأخير لجهاز المخابرات الخارجية الروسية (كى . جى . بى) كل ما جاء فى هذا الكتاب، وأضاف إليه . لقد أكد التقرير امتلاك إسرائيل ترسانة نووية قد تصل إلى ٢٠٠ رأس نووية، كما أكد أن كمية اليورانيوم المخزونة فى إسرائيل تكفى احتياجاتها الخاصة لمدة ٢٠٠ سنة مقبلة، بل يمكن التصدير منها. وطبقا لما جاء بالتقرير فإن إسرائيل تملك صواريخ متوسطة المدى قادرة على إطلاق هذه الرؤوس النووية منذ عام ١٩٨٩، والتعديلات التى أدخلت على الصواريخ الإسرائيلية (أريحا - ٢) جعلتها قادرة على قصف أهداف على بعد يزيد على ١٣٠٠ كيلو متر، أى أنها تهدد كل شركائها من دول «سوق الشرق الأوسط»، بالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل بدأت عام ١٩٩٠ برنامجها لتطوير صواريخ كروز بحرية الإطلاق (على نمط صواريخ توماهوك الأمريكية).. الخ.

هل فى ظل هذا التوازن نقيم سوقاً مشتركاً مع إسرائيل؟ وهل مثل هذه السوق - إن قامت - تكون تكاملاً أم إذلالا وإخضاعاً اقتصادياً!؟

لقد كشف كتاب «الخيار شمشون» الدور الخاص الذى لعبه تكتل «العمل» فى إنشاء القوة النووية الإسرائيلية (منذ بن جوريون)، وأوضح دور بيريز بالذات.. هذا الرجل الذى حقق الهيمنة العسكرية، لسوق الشرق الأوسط.

## أيها المواطنون لابد من المقاومة

إن كل هذا الذى شرحناه بدهى، وبالتالى لم يكن متصوراً أن تصل البجاحة والصفاقة بمسئول مصرى أن يصرح علنا بانتمائه لإسرائيل ومخططها الاقتصادى فى إخضاع مصر والعرب والمسلمين ! إن هذا الوالى لم يقف فى تصريحه عند تأييد الفكرة الخبيثة، ولكنه كشف عن الدراسات والمباحثات التى يقودها من أجل البدء فى التنفيذ.

ومع ذلك، لو كان الأمر مجرد تصريحات ودراسات لقل الفزع، ولكننا نعلم فى الواقع أن التنفيذ العملى قطع أشواطا.. وكل ما ذكرناه فى هذا المقال يؤكد ذلك.

دعكم من كلام والى حول قيادة مصر وإسرائيل لسوق الشرق الأوسط، فكل ما يجرى يؤكد أن المقصود هو أن تكون مصر رائدة فى قبول التبعية الاقتصادية للصهاينة بكل ما يعنيه ذلك من ذل ودمار، وإذا استقرت هذه العلاقة مع أكبر دولة عربية، فإن مقاومة الآخرين ستنهار، فينضمون إلى مشروع السوق دولة بعد دولة.

إن نتائج «السوق المشتركة» فى الاقتصاد المصرى واضحة، وما حققه والى تحديداً فى قطاع الزراعة مشتهر، ولكننا نضيف كذلك ما حدث فى الصناعات العسكرية التى ضربت فى مصر وازدهرت وتطورت فى إسرائيل.. فهذا هو النموذج المستهدف فى تقسيم العمل بحيث نكون أصحاب اليد السفلى وفى مجال الصناعة المدنية لم يكن الوضع أفضل، فصناعتنا تصفى أو يشترونها برخص التراب. فهل يمكننا أن نفعل شيئا من ذلك فى المشروعات الإسرائيلية ؟ إنهم لن يقبلوا هذا طبعاً، فكيف نقبل نحن؟ كيف؟.. «كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة»؟ (أى لن يدخروا جهدا فى القضاء عليكم).. صدق الله العظيم.

أيها المواطنون: نحن فى قلب المعركة الحاسمة، ولابد من وقفة رجال.. لو انكسرنا فى هذه المعركة - لا قدر الله - سندفع ثمنا غاليا جدا، وأية تضحيات نقدمها اليوم لرفع البلاء ستكون أقل من التضحيات التى ستبذلها هذه الأمة لإزالة الكارثة إن وقعت.. لن تكون للعرب شوكة، ولن تقوم للإسلام فى منطقتنا دولة، إن لم نواجه خطر اليوم ونصمد فى المعركة.

لن نسمح بأن تتحول الهيمنة العسكرية الحالية للصهاينة إلى إذلال اقتصادى .. لن نسمح ببيع اقتصاد مصر لأعدائها.

الأمر أخطر من أية خلافات.. فعلى كل الوطنيين أن يضموا صفوفهم ويقفوا ضد المؤامرة.

- أيها المهنيون: لا يشغلكم ما جرى لنقاباتكم عن التصدى لهذه المؤامرة.

- أيها العمال : أنتم أول من سيتعرض للبوار والضياع فإياكم أن تتقاعسوا.

- أيها الشباب: مستقبلكم أسود إن سيطر الأجانب والصهاينة على مقدراتنا.

- يا كل الأحزاب: لابد من كلمة سواء..

وحتى للحزب الوطنى ، فإننا نقول للوطنيين فيه إنكم أعجز من أن تصدوا هجوم الأعداء وحدكم، ونقول لهم إن نصف الحزب عندكم - وأنتم تعلمون - يتواطأ مع الأعداء، ورغم كل خلافنا معكم فإننا سنساندكم إن أنتم حاولتم أن تتصدوا لأعداء الوطن بدلا من حربكم للإسلاميين.

إن ما ندعو إليه ليس سهلا، إننا نطالب بمواجهة كبيرة، ولكن نحن لها.

لو قطع البنك الدولى أو الولايات المتحدة المعونات، سنواجه قطعا ببعض المتاعب، ولكننا لن نموت.. وحتى من الناحية الحسابية البحتة فإن الأموال التى يقدمونها أقل كثيرا - كما قلنا - من النهب الذى يدبرونه.

أيها المواطنون: اصبروا فى المواجهة وصابروا.. وحين تستعيدون روح الجهاد، سيثبت لكم أن أعداءكم ليسوا إلا نموراً من ورق، وسيثبت أن نصر الله قريب.

# ١٧

## لاتتوقفوا عند اتفاق غـزة - أريحـا..
## التحدى القادم هو «إسرائيل الكبرى»

* التنازلات تتوالى بعد مؤتمر مدريد بسبب التدهور فى ميزان القوى
* هدفهم فى المرحلة القادمة: حرب الإسلام.. تفتيت العرب.. إحكام السيطرة على البترول
* ضاعت فرص كثيرة للانتصار: ماذا جرى بعد حرب رمضان؟ وماذا جرى بعد ثورة إيران؟
* نحن أمام مرحلة من تاريخنا ماتت وتنتظر الدفن.. والمرحلة القادمة تحت راية الإسلام ستختلف نتائجها بإذن الله

***التحدى الذى يواجهنا لايتجسد فى اتفـاق غزة - أريحا، فالقضية الأخطر هى مشروع «إسرائيل الكبرى» التى يسمونها سوق الشرق الأوسط. والاتفاق البائس حول غزة وأريحا لا يجسد انكسار القيادة الفلسطينية، بقدر ما يجسد الاستسلام والتخاذل لدى أغلب النظم الحاكمة فى بلاد العرب والمسلمين. وإذا كان أهل الحكم عندنا فخورين بدورهم فى إنجاز الاتفاق البائس، فنحن نقول لهم: لا تغمطوا حقكم، فأنتم فى الواقع مسئولون عن كل الكارثة، وليس عن الاتفاق الأخير وحده!***

إن الاعلام الرسمى يسعى كعادته لالهائنا وتضليلنا، ولكى نفهم حقيقة ما يجرى لاينبغى أن نغرق فى الحواديت التافهة عن المفارقات والطرائف التى صادفت اللقاءات السرية والعلنية، فنحن بصدد البحث فى مستقبل أمة يتربص بها الأعداء وليس عندنا أدنى استعداد «للتسالى».

كذلك لا ينبغى أن نسمح للإعلام الرسمى والإعلام الصهيونى والغربى لكى يغرقونا فى التفاصيل التى أعلنها اتفاق غزة - أريحا عن عدد الكيلو مترات التى ستنسحب منها قوات الاحتلال، أو عن مدى الصلاحيات التى تتمتع بها السلطات الفلسطينية.. الخ، فمن ناحية، **نحن نعلم أن التفاصيل الحقيقية والأهم للاتفاق تتضمنها ملاحق سرية لن تخرج للنور إلا بعد زمن طويل. ومن ناحية ثانية فإن إدراك الصورة العامة لما يرتب لفلسطين ولبلاد العرب والمسلمين، أجدى كثيرا من الجرى خلف أية تفاصيل أو أجزاء.. ورغم السرية المفروضة على تفاصيل المفاوضات والاتفاقات التى تجرى فى مختلف الجبهات (وليس فى الجبهة الفلسطينية وحدها)، فإن بوسعنا أن نكون فى قلب الصورة العامة، إذا تذكرنا دوما أنها تقوم دوما على دعائم ثلاثة: الإسلام - الوحدة - البترول.**

**فهذه الأمة تسعى لإعادة الإسلام (ديناً وحضارة) إلى موقع القيادة والسلطة. إن الإسلام هو دين التوحيد وقائد النهضة العلمية والاقتصادية، وهو يحضنا على مجاهدة الطواغيت الذين يسعون إلى إذلالنا وإضعافنا، وهو بكل هذا يدفعنا إلى توحيد الكلمة فى دولة إسلامية**

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» بتاريخ ١٠ من سبتمبر ١٩٩٣.

عظمى واحدة، ولو قامت هذه الدولة وأصبحت حاكمة للاحتياطى الدولى من البترول، ستزيد قدرتها على مواجهة طواغيت الأرض من موقع قوة، وهى ستستخدم هذه القوة فى طاعة الله.. فى تعمير الأرض وإشاعة العدل.

نحن نسعى إلى ذلك، وبالقدر نفسه يسعى شياطين الأرض فى الاتجاه المضاد، فهم يعملون بدأب وإصرار من أجل إبعاد الإسلام عن حياة مجتمعنا وعن مواقع الحكم وتقرير السياسات، وهم يعملون بالقوة والخديعة من أجل تشتيت جمعنا فى دول صغيرة متناحرة، ومن خلال كل هذا يجهضون أسباب نهضتنا ويسيطرون على مصائرنا، وضمن ذلك يظل بترولنا فى أيديهم.

وقد قام المشروع الصهيونى على أرض فلسطين منذ وعد بلفور (١٩١٧) فى إطار هذا المخطط الاستعمارى.. قامت إسرائيل وتوسعت بدعم كثيف ومنتظم من الدول الاستعمارية، وشعوبنا فى المقابل حاربت وقامت لأنها تصر على أهدافها وتدرك مقاصد الأعداء.. نعم لقد قاومنا، وفى بعض اللحظات كدنا أن ننتصر، ولكن شاء الله أن ينتصر مكر الأعداء إلى حين، ولأسباب يأتى على رأسها أن حكامنا لم ينصروا الله بكل قلوبهم وعقولهم.

***

من واجبنا أن نذكر (ودماء الشهداء تشهد) أن مهمة الأعداء لم تكن سهلة طوال العقود الماضية، ولكنهم تمكنوا من كسر مقاومتنا وإجهاض انتصاراتنا، فتوسعوا فى أرضنا مرحلة بعد مرحلة، وزادوا من سيطرتهم على حكامنا وسياساتنا، وإذا كنا اليوم نبحث اتفاق غزة - أريحا، فإننا نقول مرة أخرى لا تبحثوا الأمر فى تفاصيله وجزئياته، ولكن ابحثوه فى إطار الصورة العامة، وهى تبدو فى اللحظة الحالية وكأن الأعداء اقتربوا كثيرا من صياغة الصورة حسب أهدافهم ومطامعهم. فهم فى حرب الإسلام وفى تشتيت كلمتنا وفى سيطرتهم على البترول ومقدراتنا كافة، يظنون أنهم بلغوا اليوم الغاية، وأن إسرائيل الكبرى كادت أن تصبح حقيقة.

نعم، هذا ظنهم.. وهذا والله لن يكون، وسيواصل الشباب ما بدأه آباؤهم وأجدادهم بإيمان أشد وذكاء أعلى.. وإلى هؤلاء الشباب أعرض هنا خلاصة مركزة لما جرى خلال الحقبة الماضية، من أجل استخلاص العبر.

ويا شباب، وصيتى أن تحفظوا هذا التاريخ، فالاتفاقيات السرية (التى يجرى طبخها هذه الأيام) ستتضمن خطة إعلامية وتثقيفية لإفساد معلوماتكم وإفقادكم الذاكرة، حتى تنشأ أجيال لاتدرى حقيقة ما حدث وتقبل التسليم بالأمر الواقع.

## المرحلة الأولى: من وعد بلفور إلى حرب ١٩٤٨

وعد بلفور كان يقصد إقامة دولة يهودية، ولكنه عبر عن هذا الهدف بالتواء فتحدث عن «وطن قومى لليهود». وقد قسم المشرق العربى (بعد هزيمة الدولة العثمانية) بين انجلترا وفرنسا، وتولت سلطات الانتداب البريطانى فى فلسطين دعم مخططات إقامة الدولة اليهودية، وشمل ذلك تهجير الصهاينة على نطاق واسع، ومع ذلك ظلوا أقلية، ولم يتجاوز عددهم ٦٠٠ ألف عام ١٩٤٧ (كانوا ٥٣ ألفا فقط عند بداية الانتداب). وإلى جانب الزيادة العددية مكن الانتداب البريطانى الصهاينة من تغليب وزنهم الاقتصادى، ومن التسليح المتقدم.

كان العالم العربى كله خلال هذه الفترة تحت الاحتلال الأجنبى (باستثناء السعودية واليمن)، ولكن كانت فلسطين ذات وضع خاص أسوأ، فالهدف من فلسطين لم يكن مجرد احتلال وسيطرة اقتصادية، ولكن يتجاوز ذلك إلى اقتلاع الشعب كله من وطنه خطوة خطوة.. وقد أدرك الفلسطينيون ذلك فلم تتوقف مواجهاتهم. ومن واجب الشباب أن يقرأ تاريخ هذه البطولات ليكتسب ثقة بالنفس. أما البلاد العربية الأخرى فإنها انصرفت عن نصرة شعب فلسطين، بسبب تركيزها على مقاومة الاحتلال داخل حدودها، ورغم التنبه بين الحين والآخر إلى خطورة ما يجرى على الساحة الفلسطينية كانت الثقافة السياسية العامة فى هذه الأقطار لاتدرك بالعمق المطلوب أبعاد المخطط الصهيونى، وأن خطره على الأمة العربية الإسلامية يأتى فى المقام الأول.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تجاوز المشروع الصهيونى مرحلة « الوطن القومى»، وتحول (١٩٤٧) إلى قرار من الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (بعد إنهاء الانتداب البريطانى) إلى دولتين: دولة فلسطينية ودولة يهودية (يقطنها ٣٥٠ ألف عربى). الفلسطينيون عارضوا تقسيم وطنهم بالسلاح القليل فى أيديهم، والدول العربية والإسلامية ساندتهم سياسيا. كان

الفلسطينيون يقاومون بالسلاح، وزلزلوا مواقع الصهاينة، وطلبوا من الدول العربية أن تدعمهم بمزيد من السلاح، ولكن الدول العربية أعلنت أنها ستدخل هى بجيوشها وطلبت من الفلسطينيين أن يفسحوا لها الطريق!

وكان معروفا أن الجيوش العربية ضعيفة جداً (باستثناء الجيش المصرى)، وأهم من ذلك أن الدول التى تتبعها هذه الجيوش كانت خاضعة للدول الاستعمارية، ولاتملك أن تناور فى سياستها الدولية، حتى أنها لم تتمكن فى ذروة الحرب الباردة من الاستفادة من صراع الدول الكبرى، فوقفت إنجلترا وأمريكا وفرنسا والاتحاد السوفيتى إلى جانب التقسيم، ودعمت جيش إسرائيل.

رغم هذه الحقائق، كاد تدخل الجيوش العربية (وبحماس رجالها) أن يوقع بالمشروع الصهيونى هزيمة كاسحة (خاصة الجيش المصرى)، وهنا تدخل مجلس الأمن (كما فى أيامنا) لينقذ الصهاينة عن طريق فرض الهدنة وتدفق المعونات العسكرية، فانقلب الميزان.

* * *

انتهت حرب ١٩٤٨ بتمكين إسرائيل، وقد توسعت أرضها وتجاوزت ما كان مقدما لها فى قرارات التقسيم (أصبحت تحتل ٧٥٪ من الأرض الفلسطينية بدلا من نصفها)، وطردت أغلب الفلسطينيين من هذه الأراضى المحتلة (وأصبح هؤلاء يمثلون مشكلة اللاجئين). وقد تأكد هذا كله فى اتفاقيات الهدنة التى اعتمدت خطوط وقف إطلاق النار، وإن رفضت الدول العربية أن تعترف بهذه الخطوط حدوداً دائمة لإسرائيل.

إن القوة لاتقاس بالسلاح وحده أو بالجيوش، إذ يدخل فى حساب القوة درجة التعليم والنمو الاقتصادى.. الخ، وطبيعة التحالفات الدولية التى تساند، وكذلك الكفاءة في إدارة الصراع السياسى. وقد عكست نتائج حرب ١٩٤٨ طبيعة توزان القوى بين العرب والصهاينة، وكان تفوق العدو الأساسى يكمن فى تحالفاته الدولية (مساندة القوى الكبرى كلها)، وفى ثقافته السياسية وكفاءته.

## بعد ١٩٥٢ وحتى كارثة ١٩٦٧

بعد يوليو ١٩٥٢، توالت الثورات فى المنطقة للتحرر من الاستعمار، وبهدف تعديل الأوضاع التى تعوق التنمية البشرية والاقتصادية، وأعيد من خلال ذلك بناء الجيوش العربية

(وخاصة جيش مصر)، وشمل تطوير القدرة العسكرية مشروعات لصناعة السلاح (وضمنها الطائرات والصواريخ والأسلحة الكيميائية). وعلى المستوى الاقليمى ارتبطت التغيرات التى أشرنا إليها بشعارات القومية العربية ومحاولات تحقيق الوحدة. ورغم أن النزعة الاستقلالية (الحياد الإيجابى) والنزعة الوحدوية لم تقابل بأرتياح عند الاتحاد السوفيتى، تمكنا من الحصول على دعم كبير منه (عسكرياً واقتصادياً).

لقد أدى هذا كله إلى تغير فى التوازن بيننا وبين الصهاينة.. وشاهد ذلك أن إسرائيل حين أرادت أن تحاربنا عام ١٩٥٦ لم تتقدم إلا تحت حماية مباشرة ومعلنة من بريطانيا وفرنسا. وتجربة العدوان هذه (ومهما قيل عن أدائنا العسكرى أثناءها) انتهت إلى نصر سياسى مبين لمصر والعرب: تثبيت تأميم مصر القناة - ملحمة السد العالى - تعاظم الانطلاق التحررى فى المنطقة، وتمثل ذلك فى وحدة مصر وسوريا وفى تطوير الثورة الجزائرية ومساعدتها.

ولكن من المؤكد أن حرب ١٩٥٦ لم تتقدم خطوة باتجاه الهدف المعلن فى الجبهة الفلسطينية، وكانت مصر قد حددت هدفها بأنه تطبيق قرارات الأمم المتحدة (الصادرة فى ١٩٤٧)، أى إنسحاب إسرائيل من خطوط الهدنة إلى الحدود التى حددها قرار التقسيم، إضافة إلى عودة اللاجئين.

وإذا كنا لم نتقدم خطوة فى هذا الاتجاه، فأخطر من ذلك أن ذروة التقدم التى بلغناها أثناء الحرب وبعدها أخذت تتراجع، فانفصمت الوحدة المصرية السورية، واشتعلت الخلافات العربية عامة. ومع استمرار النزعة الاستبدادية وتزايدها داخل مصر، تدهورت الأوضاع التنظيمية والكفاءة القتالية للجيش المصرى.. وكان الحصاد لكل ذلك كارثة ١٩٦٧.

هزيمة ١٩٦٧ أدت كما نعلم إلى احتلال إسرائيل كل الأراضى الفلسطينية (شاملة القدس)، إضافة إلى سيناء ومرتفعات الجولان. ولقد انهار توازن القوى العسكرى بيننا وبين العدو، وأصبح علينا أن نبدأ من الصفر، ولولا رفض الشعب العربى للهزيمة وإصراره على العودة للقتال لما أمكن صدور قرار مجلس الأمن (القرار ٢٤٢)، ولكن ظل قرار مجلس الأمن هذا يعكس اعترافا من الجانب العربى بأثر الهزيمة، فقبل أن يكون القرار ٢٤٢ محدداً لسقف أهدافه، وأصبح إطار التسوية انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها فى حرب يونيو مقابل إنهاء حالة الحرب، ويعنى هذا التنازل للصهاينة عن الأراضى التى استولوا عليها

عنوة فى حرب ١٩٤٨، وبمعنى آخر: قبل العرب تحويل ما كان فى السابق خطوط هدنة مؤقتة، إلى حدود دولية ثابتة.. أما مشكلة اللاجئين فتحولت إلى قضية إنسانية هامشية.

.. طوال هذه الفترة (٥٢ - ١٩٦٧) طلب من الفلسطينيين أن يقبعوا فى الظل. وكما فى مرحلة ١٩٤٨، قيل للفلسطينيين: اعتمدوا على الجيوش العربية وعلى النهضة الوحدوية لتحقيق أهدافكم.. وكانت النتيجة كارثة ١٩٦٧، وصدور قرار مجلس الأمن الذى لم يأت فيه ذكرهم!

## ما بعد ١٩٦٧.. وما بعد حرب رمضان (أكتوبر)

رغم التنازل السياسى الذى قبله الجانب العربى (فى قرار مجلس الأمن) ظل مستحيلا أن ينفذ هذا القرار طواعية من قبل إسرائيل. لقد حقق العدو تقدمًا اقتصادياً ملحوظا بعد انتصاره عام ١٩٦٧، وأكد تفوقه التكنولوجي والعسكرى، ودعم قدراته النووية.. وعبر كل هذا ركبه الغرور.

وفى المقابل أصر شعبنا على الصمود. نهضت المقاومة الفلسطينية واستعاد شعب فلسطين مكانه المستقل فى خريطة المواجهة.. وداخل مصر انكبت القيادة على إعادة بناء القوات المسلحة، وحققت فى هذا انجازات رائعة (بدأت أيام عبد الناصر وأستمرت مع السادات). وقد تحقق كل ذلك وسط حنكة أعلى فى إدارة العلاقات العربية والدولية، فضاقت الخلافات بين الدول العربية، ووظفت «العلاقات الخاصة» لهذه الدول لصالح المواجهة المشتركة ضد العدو الصهيونى (تكاملت علاقات السعودية والأردن مثلا مع أمريكا مع علاقات مصر وسوريا بالسوفييت).

## حصاد كل ذلك بلغ الذروة فى حرب رمضان (أكتوبر)

رغم كل النواقص كان الأداء العسكرى (على الجبهتين المصرية والسورية) رفيع المستوى، وأفقد الصهاينة اتزانهم.. فى لحظة سقطت الأسطورة وانهارت أعصابهم.. وإلى جانب الحرب بالسلاح، دخل البترول المعمعة بشكل مباشر، حين قاطعت الدول العربية البترولية الدول المساندة للصهاينة (وضمنها أمريكا)، ولكن كان الدور غير المباشر للبترول أعظم، حين استطاعت دول البترول (أوبك) وسط نيران حرب رمضان أن تنتزع حق فرض أسعار

عادلة لسلعتها الاستراتيجية من جانب واحد، وصاحب هذا تأميم أقطار الخليج شركات البترول الأجنبية العاملة فى أراضيها. هذه المواقف فاجأت دول الاستكبار وهزت عروشهم، وقيل أيامها عن حق «إن العرب فى طريقهم لأن يصبحوا القوة السادسة فى العالم»، وأصبح على الكل أن يهرع لاسترضائهم.

* * *

كما تبدل ميزان القوى بشكل جذرى بعد ١٩٦٧ لصالح الصهاينة، تغير الميزان لصالحنا جذريا بعد ١٩٧٣.. وكان من الطبيعى أن يترتب على هذا تطبيق قرار مجلس الأمن، مع تطويره لصالح الفلسطينيين والقضية الفلسطينية.

ولكن كما كان دور مصر قائدا وحاسما فى نصر أكتوبر، كان دور القيادة المصرية بعد أكتوبر حاسما وقاطعا فى إجهاض هذا النصر. لقد بددت بسياستها ما حققناه فى الحرب.. من المؤكد أن القيادة المصرية لم تكن وحدها الملامة، ولكن من المؤكد أنها كانت المسئول الأول.

* * *

لقد قبل السادات إضعاف الجيش المصرى (لإثبات أنه لن يحارب مرة أخرى)، وفتح باب الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد المصرى، ودخل فى اتفاقيات ثنائية سرية مع أمريكا وإسرائيل بذرت الشكوك وفرقت الصف العربى، ودعم المخططات الأمريكية لتحطيم وحدة أوبك، وترافق كل ذلك مع خيبة شديدة فى إدارة المفاوضات.. وانتهى كل هذا برحلة القدس (التى أعلن فيها أنه لن يقبل أية حلول منفردة، وأنه متمسك بالتنفيذ الكامل لقرار ٢٤٢)، ثم انتهت المغامرة باتفاقية كامب ديفيد وبعدها المعاهدة المصرية - الإسرائيلية (مارس ١٩٧٩). وأكدت القيادة المصرية فى المعاهدة قبولها العلنى للرشوة (أى أن تتخلى عن باقى العرب مقابل أن يعطوها سيناء مجردة السلاح).. فى هذه الاتفاقات (وملاحقها السرية )تنازلت مصر عن القرار ٢٤٢، فلم تأت سيرة الانسحاب من الجولان. وبالنسبة لأراضى الضفة والقطاع استبدل الحكم الذاتى الغامض بمبدأ الانسحاب وحق تقرير المصير.. ومع كل ذلك وافقت القيادة المصرية على إقامة علاقات خاصة مع إسرائيل (فى إطار

الاستراتيجية الأمريكية). وامتحن إخلاص السادات فى هذا الصدد حين قامت الثورة الإسلامية فى إيران، فاستقبل الشاه فى القاهرة، وقدم تسهيلات عسكرية للجيش الأمريكى من أجل ضرب الثورة.

## من ١٩٧٩ حتى ١٩٨١

رغم اختلال التوزان الاستراتيجى بيننا وبين العدو الصهيونى - بسبب انسحاب أكبر قوة عربية من ساحة المواجهة - حاولت الدول العربية أن تسد الثغرة، فانعقد مؤتمر بغداد من كل الملوك والرؤساء العرب بعد أيام من توقيع المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، وصدر بالإجماع قرار يؤكد ضرورة الانسحاب من كل الأراضى المحتلة وإقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وضرورة حشد كل الامكانات لتحقيق ذلك، مع الضغط على القيادة المصرية لتعود إلى الصف العربى.

هذه القرارات لقمة بغداد لم تكن بعيدة عن توازن القوى الفعلى لو صدق العزم، وكان ممكنا دعم الموقف العربى لو قام محور عسكرى بين العراق وسوريا، وبالفعل بدأت مباحثات فى هذا الاتجاه لم تلبث أن تعثرت، وكان قيام الجمهورية الإسلامية (إبريل ١٩٧٩) فى إيران أكبر ضربة أصابت «كتلة بغداد»!

انتصار الثورة الإسلامية كان منحة ربانية، فبفضل الثورة تحول الوزن البشرى والعسكرى والبترولى لإيران إلى كفة الحق وفلسطين، ولكن بدلاً من التحالف مع الثورة الإسلامية ساد الخوف منها (وكل الأطراف، ومنها إيران، تتحمل قدراً من المسئولية فى ذلك)، لقد أصبحت المواجهة مع إيران (بالنسبة لدول الخليج خاصة) أعلى وأولى من المواجهة مع إسرائيل.. وفى سبتمبر ١٩٨٠، بدأت بالفعل حرب الخليج الأولى حين اجتاحت القوات العراقية أرض إيران.

* * *

من المؤكد أن العراق يتحمل مسئولية البدء فى هذه الحرب (مدفوعاً ومدعوماً من دول الخليج)، ولكن من المؤكد أيضاً أن استمرار الحرب لسنوات طويلة بعد استعادة إيران لأراضيها (يونيو ١٩٨٢) يقع فى رقبة القيادة الإيرانية، لقد فشلت عمليات رمضان ومحرم

(يوليو وديسمبر ١٩٨٢)، وكذلك عمليات «الفجر» وغيرها (١٩٨٣)، واستمرت حروب الاستنزاف بلا طائل (١٩٨٥، ١٩٨٦).. وكان واضحا لكل المراقبين أن الأطراف الدولية والمحلية حريصة كلها على ذبح الطرفين، وعلى عدم السماح لأيهما بالانتصار حتى لا يسيطر على بترول الخليج.. ومع هذا أصرت إيران على مواصلة الطريق، ورفض أى عروض بوقف إطلاق النار حتى عام ١٩٨٧.

* * *

المهم، هذه الحرب الدامية أبعدت القوة العسكرية لإيران والعراق عن المواجهة مع إسرائيل، وأبعدت البترول كذلك.. فمضى تنفيذ المعاهدة المصرية - الإسرائيلية فى طريقه بلا موانع أو عقبات، بل انتهزت إسرائيل الفرصة لمزيد من الكسب، فقامت بغزو لبنان (أغسطس ١٩٨٢)، وصفت قواعد المقاومة الفلسطينية هناك، وتركت القوات الأمريكية والفرنسية لتحل محلها، ثم عقدت اتفاقية مع حكومة تابعة فى لبنان، أسوأ من المعاهدة المصرية - الإسرائيلية.. وكان هذا كله يحكم الحصار على سوريا حتى تسقط بدورها وتستسلم بدون مقاومة أو مقابل..

ولكن هذا التحرك الإسرائيلى - الأمريكى لم يحقق أهدافه فى ذلك الوقت بسبب العمليات الاستشهادية التى أدت إلى انسحاب قوات المارينز الأمريكية فى هلع وفزع، ثم أدت إلى إلغاء اتفاقية الصلح المنفرد.. ولكن ظل صحيحا - رغم ذلك - أن الغرق فى حرب الخليج الأولى، مع تصفية الوجود الفلسطينى المسلح فى لبنان، أدى إلى شيوع اليأس من احتمال تجدد القتال مع الصهاينة لاستعادة الحقوق، وانعكس هذا في سلسلة من التراجعات السياسية بأمل الوصول إلى أى حل يرضى أمريكا. وبدلا من الأمل القديم فى استعادة مصر إلى موقف الحق العربى، نشطت القيادة المصرية فى كسب الآخرين إلى خط كامب ديفيد.. وكانت مشاركة الرئيس مبارك فى قمة فاس إعلانا من الجميع بأنهم قبلوا فعلا الخط الأمريكى - الإسرائيلى - المصرى.

وكل هذا يعكس ما آل إليه توازن القوى.

## من حرب الخليج الثانية حتى الآن

بعد أن سكتت المدافع فى حرب العراق وإيران.. خرج العراق مثخنا بالجراح الاقتصادية، ولكنه مزود بترسانة هائلة من السلاح التقليدى وغير التقليدى.. ورغم الخسائر المجنونة التى أصابت طرفى القتال، فمن المؤكد أن الجيشين العراقى والإيرانى خرجا بخبرات قتالية عالية.. وكل هذا كان من شأنه أن يثير قلق دول الاستكبار الغربى وقلق الصهاينة فى إسرائيل.. وفى المقابل عاد الأمل داخل الصف العربى حول امكانية التلويح باستخدام القوة فى مواجهة العنف الإسرائيلى - الأمريكى.

ولن نستطرد طويلاً فى سرد ما جرى بعد غزو العراق للكويت (سبتمر ١٩٩٠)، فالأحداث مازالت حاضرة فى الأذهان.. والخلاصة أن فشل العقلاء فى التوصل إلى احتواء النزاع عبر حل عربى متوازن، وانحياز مصر وسوريا إلى جانب الأمريكان، وفشل إيران فى تجاوز ذكريات حربها القريبة مع العراق، إضافة إلى أخطاء القيادة العراقية.. كل هذا أدى إلى انكسار الجيش العراقى، فانهار من جديد أمل استعادة التوازن العسكرى مع العدو الصهيونى.

فمصر - كما كانت منذ كامب ديفيد - مبعدة من حسابات القوى العربية، وإيران - حتى إن أرادت - لا يمكن أن تدفع أى قوات لها إلى خطوط المواجهة عبر الأراضى العراقية (فى الظروف الحالية)، وبالتالى فهى قوة على الورق، وأصبح الجيش السورى وحده تحت التهديد المباشر من إسرائيل، إضافة إلى قوى المقاومة الإسلامية فى لبنان وثقل الانتفاضة فى الأراضى المحتلة.

**والكارثة الأكبر فى حرب الخليج (عند حساب توازن القوى) تتمثل فى الاحتلال العسكرى الكامل لدول مجلس التعاون الخليجى، وبالتالى فى السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على سياساتها البترولية وعلى أموالها.**

* * *

فى هذا التوازن المنهار انعقد مؤتمر مدريد (أكتوبر ١٩٩١)، وكان طبيعيا أن يبدأ المسلسل بفرض تنازلات جديدة، تمثلت من ناحية فى إلغاء أى أمل فى قيام دولة فلسطينية فى الضفة

والقطاع، وتمثلت من ناحية أخرى فى التراجع عن مبدأ السلام مقابل الأرض، والسلام نفسه - وهذه ناحية ثالثة - أصبح يعنى قيام إسرائيل الكبرى (سوق الشرق الأوسط) وليس مجرد إنهاء حالة الحرب.

* * *

لقد بدأ مؤتمر مدريد بهذه التنازلات، وتقدمت المباحثات فى اتجاه سوق الشرق الأوسط أسرع من تقدمها فى المباحثات الثنائية للانسحاب، بحيث أصبحت وفود فلسطين والأردن وسوريا ولبنان محاصرة بالدول العربية الأخرى التى تخلت عن مساندتها وأصبحت تعترف فعلا كأمر واقع بإسرائيل، وتبحث أساليب التعاون معها.

إن الاتصالات والمباحثات لم تنقطع منذ مدريد، وكذلك الضرب لم ينقطع فى لبنان وفلسطين والعراق وليبيا.. الضرب بالقنابل والصواريخ موجه إلى كل من لا يزال يحمل قدراً من التشدد، ويرفض الدخول فى مفاوضات «إسرائيل الكبرى». كل البلاد السابقة (إضافة إلى إيران والسودان) تعتبر عند الولايات المتحدة - لهذا السبب - دولاً إرهابية تستحق العقاب.

وداخل مصر نفسها يتوالى الضغط والابتزاز (خاصة بعد حرب الخليج الثانية)، فكما كانت القيادة المصرية سباقة لمرحلة كامب ديفيد، مطلوب منها الآن أن تكون قائدة المرحلة الجديدة: مرحلة الاستسلام الشامل، فى إطار الحرب المشهرة ضد الإسلام. مطلوب من القيادة المصرية الآن أن تعيد صياغة كل أوضاعها العسكرية والاقتصادية لخدمة المخطط الأمريكى - الصهيونى، والقيادة المصرية من ناحيتها تقدم كل يوم ما يثبت أنها أهل « للثقة».

طوال العامين الماضيين (منذ بدأ مسلسل مدريد)، وتوازن القوى يتدهور لصالح العدو، وقد استفاد العدو من ذلك فى الحصول على مزيد ومزيد من التنازلات السياسية.

فى المفاوضات الثنائية لعب الصهاينة والأمريكان بالجميع، وورطوا كل الأطراف فى اتصالات سرية، كل طرف تفاوض من خلف الأخرين، وقبل صفقة منفصلة.. وأول الغيث مابدأ فى اتفاق غزة - أريحا، والتنازل فيه واضح، فبعد أن دخل الفلسطينيون المفاوضات على أساس الحكم الذاتى (وليس الدولة)، وبعد أن أصبح الحكم الذاتى على مرحلتين

زمنيتين، جاء الاتفاق الأخير ليعلن أن الحكم الذاتى لم يعد أيضا لكل الضفة والقطاع، ولكن ينحصر فى غـزة وأريحا.. على أساس أن البقية تأتى.. أية بقـية؟ إنه مسلسل التنازلات الذى لا ينتهى، مع كل تدهور فى ميزان القوى.

* * *

هل هناك بعـد ذلك جـدوى من التوقـف الطويل عند التـفاصـيل؟ هل هناك جـدوى من التساؤل حول أسباب التراجع للقيادة الفلسطينية بعد أن أحيط بها؟

إن الدلالة العـامة للموقف واضـحة وتغنى عن أيـة تفاصيل، إنه الـتراجع غيـر المنظم فى الجبـهة الفلسطينية وفى كل الجبـهات الأخرى.. وفى الجـبهة الفلسطينية تحـديداً نسأل الله أن يجنبنا الفتن الدموية.

وقـد قلنا فى البـداية إننا لن نطلع بـطبيـعـة الحـال على الملاحق السـرية، ولكن فى ضـوء منـهومنا العـام، ومع استـقراء التـاريخ الماضى، هل تكون الملاحق السـرية بعيـدة عن قضـية المواجهة مع الصحـوة الإسلامية؟ أو بعيدة عن ضمـانات السيطرة العسكرية على الأراضى العربية؟ أو بعيدة عن مـشروع السيطرة الأمريكية الصهيونيـة على البترول والمياه والمال وكل الموارد ومستقبل التنمية؟

* * *

**هذه خلاصة ما جرى خلال عقود تزيد على السبعة من الصراع العربى - الصهيونى.**

**كنا فى البداية على أرض فلسـطين وندافع عن حقنا فيهـا.. وأصبحنا اليـوم لانسيطر على شبر منها، وحكامنا يخشون من مجرد أن يعلم عنهم أن فى نيتهم أن يحتجوا أو يتمردوا.**

**فى البداية كنا نجاهد من أجل وحدة العرب ونهضتهم المستقلة، واليوم نرى الحكام يقبلون الذلة، ويقبلون ركوب الصهاينة لأمة العرب والمسلمين.**

* * *

نحن ياشباب نريد الاستفادة من عبرة ما جرى.. ويبدو مما سردت أن التخاذل لم يكن من شيم أمـتنا، ويبدو كـذلك أن الانتصـار على العدو ليس مـستـحيـلا، بل لقد كان النـصر فى

لحظات كثيرة قاب قوسين أو أدنى من التحقيق، ولكنه أفلت.. وليس من مهمتنا أن نحدد الآن ما إذا كان بعض الحكام خونة، أم أنه الحرص على الكرسى، أم هو الاستبداد والجهل السياسى؟

أيا كان السبب، فنحن أمام مرحلة من تاريخنا قد انتهت وأصبحت تنتظر الدفن.. وإذا كان الأعداء يظنون أن المرحلة القادمة لهم، فإن واجبكم ياشباب أن تثبتوا لهم العكس، وما بين طرفة عين وانتباهها يغير الله من حال إلى حال.

أيها الشباب: استعدوا للمرحلة الجديدة بعزم أشد من عزم من سبقوكم، وبذكاء أعلى.. وأهم من هذا أن تكون نهضتكم تحت الراية الصريحة للإسلام، فهذا هو الدرس الأول من كل إحباطات الماضى وهزائمه.

لو كان الإسلام - بمعناه الإيمانى والحضارى الشامل - هو الأساس، فإن نصر الله قريب، رغم ما يبدو حولنا من ظلام.

أيها الشباب: لا تظنوا بالله الظنون، فوعد الله قاطع فى نصرة المؤمنين.

# ١٨

# اتفاق غزة ـ أريحا .. المخاطر على مصر عظيمة ووشيكة

* الحكومة الفلسطينية مهددة إذا لم تشترك فى مؤامرة عزل مصر ونهب الخليج
* إلى رابين الذى كاد ينفجر من الانتفاخ والصلف: أمة الإسلام لن تفرط فى القدس
* مرة أخرى كما فى الخليج: خرج أهل الحكم من المولد بلا حمص!
* لماذا الحديث المفاجئ والحنون عن تنمية غزة والضفة الغربية بعد ٢٦ سنة من الاحتلال والإفقار؟
* بالوقائع: ماذا حقق الاقتصاد الإسرائيلى؟ وهل هناك خطر منه بدون مساندة أمريكية؟

*تابعت أمتنا منظر الموقعين على الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، واستمعت إلى كلمات الخطباء في احتفال البيت الأبيض، وكان من بين المتحدثين كوزيريف (وزير خارجية روسيا)، الوحيد الذي تكلم بدون نص مكتوب، فكشف النوايا والمخطط المرسوم حين قال: إنه لا يكفي أن تتوقف مقاومة العرب للإسرائيليين، إذ يجب أن يستمر السعي للإجهاز على الصحوة الإسلامية حيثما كانت!*

*وقد لاحظنا كيف كان رابين وقحا ومنتفخا حتى كاد أن ينفجر تيها وكبرًا. لقد غره الاتفاق الذي فرضه على القيادة الفلسطينية، ثم ما أعقبه من «إعلان المبادىء» مع الأردن، وزيارته الرسمية لملك المغرب (رئيس لجنة القدس!).*

حسنا يا معشر الصهاينة انتفخوا وانتفشوا على راحتكم، وكل هذا «فتنة لكم ومتاع إلى حين».. ولكن أمة الإسلام لن تنسى من أنتم، ولن تفرط في القدس.. وسترون «أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم؟ كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثارًا في الأرض فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون».

يا معشر الصهاينة، نحن سنواصل الجهاد ضد مخططاتكم وضد كل المستكبرين الذين يساندونكم.. وإذا كان صاحبكم كوزيريف (وهو يهودي صهيوني بالمناسبة) يمنيكم بحلف يحارب معكم ضد الإسلام وصحوته، فإن روسيا بأكملها تصلح درسا لمن يعتبر، فقد كانت أكثر منكم وأشد قوة، فأتاها أمر الله بغتة وأصبحت على نحو ما ترون!

* * *

إن موقف حزب العمل من الاتفاقية الموقعة في واشنطن معروف مشتهر.. نحن في كلمة واحدة صريحة نرفض هذه الاتفاقية.

وقد أوضحنا منذ اليوم الأول أن الجانب الاقتصادي في الاتفاقية الفلسطينية ـ الإسرائيلية أخطر من جانبها السياسي، وإذا كانت الاتفاقية تؤكد سيطرة الصهاينة على الأراضي الفلسطينية كلها، فإن أخطر من ذلك أنها تفتح الباب للتوسع (لإسرائيل الكبرى) باسم سوق الشرق الأوسط.. وكل هذا الذي نكشفه ونرفضه ليس مجرد نصوص على ورق، فما كانت

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٧ من سبتمبر ١٩٩٣.

هذه النصوص لتكتب أو توقع لولا أنها تعبر عن توازن القوى (أى عن حكم القوى على الضعيف). **إن توازن القوى هو الذى جعل الصهاينة والأمريكان** أصحاب اليد العليا، **ففرضوا على الجانب العربى توقيع اتفاقات مهينة ظالمة**، وهذا التوازن المختل فى القوى هو **الذى يمكن الأعداء من تنفيذ ما تم التوقيع** عليه.

**ونحن فى معارضتنا لكل ذلك لا نبكى ولا** «نولول» ولا نكتفى بإصدار البيانات، فواجبنا أن نجاهد بالدم والعرق حتى نغير **الأوضاع** البائسة للنظم العربية، واجبنا أن نغير توازن القوى حتى تصبح كلمة الذين آمنوا هى **العليا.. وهذه مهمة الشعوب العربية والإسلامية** عموما. وليست مهمة الفلسطينيين وحدهم.

و.. **أظن أنه من الواجب** أن نقترب من تفاصيل الصورة لنتبين ما نحن بصدد مواجهته.

## الحكم الذاتى بين العصا والجزرة

فى الشق السياسي: معروف أن الترتيبات المعلنة حول الحكم **الذاتى الفلسطينى تعطى** لأهلنا فى الضفة والقطاع صلاحيات محدودة طوال خمس سنوات **لا تلتزم إسرائيل بعدها** بقيام دولة فلسطينية مستقلة. وإسرائيل لم تعترف بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطيني، ولكن اعترفت بها كحزب يمثل الفلسطينيين (**ويمكن أن تقوم إلى جانبها بالتالى أحزاب أخرى، تعترف بها إسرائيل إذا ترددت قيادة المنظمة فى تنفيذ ما يطلب** منها).

**والحقيقة أن مشاركة كوادر المنظمة فى مؤسسات الحكم الذاتى تخضع للفيتو الإسرائيلي.. وفقا لنص الاتفاقية ومنطقها، فقسم كبير من هؤلاء من اللاجئين (تركوا فلسطين ١٩٤٨) أو النازحين (تركوها ١٩٦٧)، ومشكلة النازحين لم تحل بشكل قاطع فى الاتفاقية، واللاجئون مشكلتهم أعسر.. وإذا كان كوادر المنظمة مسجلين فى قوائم الأمن الإسرائيلى باعتبارهم «إرهابيين»، فإن هذا يخضعهم لمزيد من التقييد والابتزاز، بحيث لا يعود إلى بلده إلا كل من ثبت أنه تاب تماما، وأصبح أداة طيعة فى خدمة الأوضاع الجديدة.**

**إن اختيار العناصر المسئولة فى أجهزة الحكم الذاتي، سيخضع على أى حال لرأى الإسرائيليين، ومعروف أن الشرطة الفلسطينية ستتعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلى فى**

تجريد الفلسطينيين من السلاح، وفى مطاردة من يقاومون الاحتلال، وفى المقابل ستظل المستعمرات الصهيونية قائمة فى الأراضى المحتلة، وأصحابها مدججين بالسلاح يهددون من حولهم.. ويا ويل من يقترب منهم محتجاً أو معترضاً، إذا تخاذلت الشرطة الفلسطينية فى ضربه، يدخل الجيش الإسرائيلى فوراً (بدون إذن سلطات الحكومة الذاتية) لينتشر فى كل الأرض ويؤدب من يشاء.. والمستعمرات الصهيونية لن تنسحب تدريجيا، بل ستتسع، وسيستولى الصهاينة على مزيد من الأرض باسم أنهم يشترونها (وهل هناك من يستطيع رفض البيع؟!).

هذه الأوضاع السياسية مفروض أن تستمر خمس سنوات، يسعى الصهاينة أثناءها فى إخماد الأصوات المعارضة، ومن خلال رفع من يشاءون وإذلال من يشاءون.. يبذرون الفتن ويفرقون الصف.

خلال سنوات الحكم الذاتى سيستخدم مكرهم «الجزرة والعصا». فالجزرة هى أمل قيام دولة بعد سنوات الحكم الذاتى إذا توقف الفلسطينيون عن إثارة المشاكل ونفذوا كل ما يطلب منهم.. وأما العصا فهى البطش المباشر بالمعارضين وقتلهم.

إنهم يشيعون الآن أن ياسر عرفات قد يقتله أصحابه (ونسأل الله ألا يحدث هذا)، ولكن الاحتمال الأقرب والأقوى أن يقوم الصهاينة بهذه المهمة، لأنهم لن ينسوا ثأرهم منه، وكذلك من أجل إثارة الفتنة.. وفى كل الأحوال فإن من يتولون مسئولية الحكم الذاتى سيعيشون طول الوقت فى فزع عظيم، فهم مجردون من أية حماية فعالة بينما يحيط بهم صهاينة يملك أى منهم أن يستخدم مدفعه لقتلهم.. ولا أمن لأى واحد من هؤلاء المسئولين أو لذويه إلا بأن يكون خاتما فى إصبع الإسرائيليين. نفذ وإلا ... تحت هذا التهديد المستمر بالقتل ستصدر القرارات طوال فترة الحكم الذاتي!

## الكلمات الكبيرة الكاذبة

ننتقل الآن إلى الشق الاقتصادى كما جاء فى «إعلان المبادىء لترتيبات الحكم الذاتى الفلسطيني» وفى الملاحق «العلنية» المكملة.. قلنا إن هذا هو الشق الأخطر، ونضيف أن القيود السياسية التى أشرنا إليها جاءت لخدمة هذا الهدف، هدف قيام «إسرائيل الكبرى». لقد

تحدث الاتفاق عن هذا الهدف صراحة، وتحدث كذلك عن الدور الخاص للفلسطينيين فى هذا الشأن، فجاء فى إعلان المبادىء حديث عن ضرورة الترويج لـ «مشروع مارشال»، وعن البرامج الإقليمية التى تشمل برامج خاصة للضفة الغربية وغزة (مادة ١٦).

وبداية لابد من كشف الزيف عن بعض الكلمات الكبيرة التى تستخدم هذه الأيام.

من ذلك حكاية «مشروع مارشال» (وهو البرنامج الذى مولته الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية). هذه الكلمة الكبيرة تستخدم الآن لإقناعنا بأن خيراً وفيراً ينتظرنا، وأن تدفقات مالية كثيفة ستصلنا من «الدول السبع الكبار» وأعضاء «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD »، وكل الدول العربية ستغنم من ذلك إذا شاركت بحماس فى «المباحثات متعددة الأطراف» مع إسرائيل.

هذا الكذب الصفيق لم يرد فى مقالات صحفية، ولكن فى النصوص الرسمية للاتفاقية وملاحقها.. ونحن نقول إنه كذب صفيق، لأن الولايات المتحدة حتى إن أرادت أن تساهم، فإن ظروفها الاقتصادية لا تمكنها من ذلك. وبالنسبة لأوروبا الغربية، فإن الانكماش الاقتصادي يلاحقها هى أيضا. والفائض الذى تستطيع أن توجهه إلى الخارج تستأثر أوروبا الشرقية وروسيا بأغلبه، إضافة إلى أنها لا تتحمس لتمويل أى تحرك كبير فى الشرق الأوسط (رغم أهميته بالنسبة لها) إلا إذا كانت تشترك فى تحديد خطته، وإلا إذا ضمنت أن الولايات المتحدة لا تحتكر الأمر، وهذا أيضا هوموقف اليابان (وقد حدث ذلك حين طلبت الولايات المتحدة من ألمانيا واليابان أن يساهما فى تكاليف حرب الخليج).

الكلام إذن عن تدفقات الخير مع «اتفاقيات السلام» هو مجرد تهريج، وبالأرقام فإن الخطة التى أعلنتها المفوضية الأوروبية فى بروكسل تضمنت أن أقصى ما تقدمه لا يتجاوز ١٢٠ مليون دولار سنويا خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٨.. ولم تقدم أي وعد محدد أخر.

والطريف أن هذا التهريج سبق شيوعه بعد توقيع السادات اتفاقية كامب دافيد، يومها أيضا تحدثوا عن «مشروع مارشال»، وقال السادات بل هو «مشروع كارتر» مجاملة للرئيس الأمريكى آنذاك، ونحن نعرف النتيجة: لقد غرقنا فى الديون وليس فى المساعدات!

* * *

وهناك كلمة كبيرة أخرى: سوق الشرق الأوسط.

إنهم يمنوننا هنا بأننا سنكون جزءاً من كتلة اقتصادية كبيرة مزدهرة وهذا بدوره كذب بواح، إذ لا توجد أية مقومات لقيام سوق تجمع دول الشرق الأوسط الآن.. لا يمكن فى الظروف الحالية أن تنشأ سوق مشتركة تتحرك فيها السلع وعوامل الإنتاج بحرية، وإسرائيل أول من يفزعها ذلك، فلو تقررت حرية الحركة لعوامل الإنتاج جميعاً لتدفقت عليها من كل ناحية عمالة عربية تهدد كيانها!

قد يقال إن المقصود هو الإعداد لقيام هذه السوق، وليس البدء فى تنفيذها على الفور، وفى هذه الحالة فإننا نقول إن هذا أيضاً مستحيل، لأن شرط البداية وتخطيط المراحل والسياسات (إذا كان الهدف تحقيق الخير لجميع الأطراف)، هو أن يكون التخطيط والتفاهم بين أكفاء، أما أن يحمل أحد الأطراف صواريخ وقنابل ذرية ويطلب من الآخرين أن يتفاوضوا ويتفاهموا، فهذا هراء.. قد يفرضون بقوتهم ترتيبات تناسبهم، ولكن لا تسموا ما يحدث فى هذه الحالة إنشاء لسوق الشرق الأوسط، حسب المصطلح المعروف عن الكتل الدولية المختلفة.

* * *

أما الأكذوبة الأخيرة فتتعلق بـ «المعجزة الاقتصادية الإسرائيلية».. من قال إن إسرائيل حققت معجزة بالمعنى الاقتصادى والانتاجي؟! إن معدلات النمو فى الاقتصاد الإسرائيلى كانت متواضعة منذ عام ١٩٧٣، وطوال الثمانينيات وحتى الآن، ولولا الحماية الحكومية الكثيفة لأغلقت صناعات كثيرة، ولولا المعونات السخية (وخاصة من الحكومة الأمريكية) لانهارت الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وانهار مستوى المعيشة، وتفاقمت البطالة (البطالة الآن ٥,٨٪ من قوة العمل).

لو قام التعامل المستهدف مع الاقتصاد الإسرائيلى وحده لما ثارت عندنا أية مخاوف من نتائج المنافسة الحرة بيننا وبينهم، ففى التبادل السلعى لا تملك إسرائيل أية مزايا نسبية واضحة فى أغلب منتجاتها، بحيث نجد أنفسنا مدفوعين للاستيراد من إسرائيل بدلا من استيراد المنتجات المشابهة من الأسواق الغربية أو اليابانية أو حتى الكورية.. إذا كان الأمر اقتصاداً

بحثا وحسابا للمكاسب والخسائر المادية، فإننا سنجد من الأفضل أن نتعامل مع الأسواق الأخرى (من حيث السعر ومن حيث المواصفات). إلا إذا كانت المنتجات من النوع الثقيل الوزن والصعب في النقل، مثل الأسمنت، وهذا أظن أننا نحسن انتاجه، ولا يحتاج لأن نستورده من إسرائيل أو من غير إسرائيل.

ولكن من قال إن الترتيبات التى يعدها الصهاينة تقوم على حسابات الاقتصاد البحت، أو على أساس إمكانات إسرائيل وحدها؟

إن «معجزة الاقتصاد الإسرائيلي» هى مجرد أكذوبة إذن، ولكن تهديداتهم العسكرية وتحالفاتهم الدولية هى التى تثير المخاوف الحقيقية من إمكانيات توسعهم على حسابنا، «لإقامة إسرائيل الكبرى».

* * *

وهنا أوضح أن إسرائيل الكبرى كانت عندهم فى الماضى تتطلب توسعا فى الأرض (من النيل إلى الفرات).. وفى الماضى كان التوسع يتطلب فعلا أن تتواجد بجندك على الأراضى التى تريد التوسع فيها. القوات البريطانية كان ضروريا أن تقيم فى الهند وفى مصر إذا أرادت أن تسيطر،أما اليوم فإن الولايات المتحدة (وغيرها من دول الشمال) لم تعد تحتاج لإقامة قواعد ثابتة على أرضنا لكى تتحكم فينا. الربط الاقتصادى والتهديد بالصواريخ والطائرات على البعد، يكفيان الآن لتحقيق السيطرة، وهذا هو نمط التوسع الصهيونى الجديد المستهدف، وليس من النيل إلى الفرات.. ولكن من المغرب إلى طهران!

## كيف تنظر إسرائيل لمستقبلها الاقتصادى؟

و.. الآن، بعد أن أسقطنا الكلمات الكبيرة الكاذبة، وكشفنا المغازى الحقيقية، كيف كان الاتفاق الإسرائيلى والفلسطيني، وملاحقه، خطوة خطيرة فى اتجاه الأهداف الصهيونية؟ تقوم التصورات الصهيونية لمستقبلهم الاقتصادى فى المنطقة (بعد توقيع الاتفاقيات) على هذه الأسس:

- الإنفاق العسكرى سيقل تدريجيا مع التقدم فى نزع سلاح جيرانهم،ومع إمكانية تحقيق الأمن والاستقرار لمشاريعهم بتكلفة أقل.

رغم أن الإنفاق العسكرى يساوى ٢٠٪ من الناتج القومى الإجمالي، فإن العبء الأساسى لهذا الإنفاق تغطيه المساعدات الخارجية، وهم يعتقدون أن النقص فى هذا الإنفاق العسكرى سيؤدى إلى تحويل المساعدات العسكرية إلى أغراض تنموية واقتصادية.

وغنى عن البيان أن أى نقص فى الإنفاق العسكرى لن يكون على حساب ضمان تفوقهم المطلق، وبالتالى فإنهم لا يتوقعون نقصا كبيرا فى هذا الإنفاق خلال السنوات القليلة القادمة.

- المخاطر الشديدة التى أحاطت بإسرائيل - منذ إنشائها - قللت إقبال المستثمرين الأجانب عموما (فى السنوات الأخيرة لم يزد متوسط الاستثمار الأجنبى المباشر على ٢٠٠ مليون دولار سنويا). كذلك كانت قرارات المقاطعة العربية موجعة، سواء للمنتجات التى تصنع فى إسرائيل، أو للشركات الدولية التى تستثمر فى إسرائيل، هذه القرارات كانت فعالة فى منع كل الشركات الكبرى من المشاركة فى ملكية مشروعات إسرائيلية، أو فى إنشائها وتشغيلها. وقد ضغطت الولايات المتحدة بشدة لإنهاء هذه المقاطعة خلال الفترة الأخيرة، وكانت الولايات المتحدة سباقة فى إصدار قانون «ضد المقاطعة»، ولكن إجراءات أوروبا كانت أقل حسما، بينما ظلت اليابان وكوريا على موقفهما فى الابتعاد عن إسرائيل إرضاء للعرب.

- فى الوضع الجديد (بعد تصفية المخاطر وإنهاء المقاطعة)، يتوقع الإسرائيليون ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي، استفادة من قوة العمل الإسرائيلية العالية الكفاءة، ويترتب على ذلك أن تزداد كفاءة القطاعات الرائدة ذات التكنولوجيا المعدة، وتزداد قدرتها التصديرية، وتتأكد بالتالى هيمنة الاقتصاد الإسرائيلى فى المنطقة.

- وإذا كانت إسرائيل لا تتوقع زيادة ملموسة فى المساعدات الاقتصادية الغربية (مشروع مارشال إياه)، فإنها تعول فى زيادة موارد النقد الأجنبى على الاستثمار الأجنبى المباشر (كما أشرنا) من ناحية، وعلى أموال الدول الخليجية من ناحية أخرى، والحقيقة أنها تركز فى مخططاتها على إحاطة هذه البلاد بشبكة علاقات متنوعة، مستفيدة من الاتفاقيات الجارى توقيعها، ومن الوضع الحالى لهذه الدول باعتبارها تحت الاحتلال الأمريكي.

- مع الاستقرار وزيادة الموارد، يتوقعون رفع معدلات النمو الاقتصادي، وإذا تحقق معدل سنوى ٧٪ خلال السنوات الخمس القادمة (حسب تقديرات بنك إسرائيل)، يكون فى قدرة الاقتصاد الإسرائيلى استيعاب مليون من المهجرين الروس.

ـ التطورات السابقة تنعكس فى فتح أبواب التصدير للبلاد العربية، من ناحية بسبب التقدم الاقتصادي، ومن ناحية أخرى بالقوة.

فى ضوء هذه التصورات جاءت الاتفاقية وملاحقها، لتعطى الفلسطينيين فى الضفة وقطاع غزة دوراً مقيتا وخطيراً.

## دور اقتصادى عجيب للحكومة الفلسطينية الهشة!

إن الاتفاق وملاحقه يعطى صلاحيات سياسية تافهة ومقيدة للفلسطينيين (كما بينا)، ولكن فى الجانب الاقتصادى بدا كما لو كان الإسرائيليون فى غاية السخاء ويموتون فى حب الفلسطينيين!

لقد ركز الاتفاق والملاحق على تنمية قطاع غزة والضفة الغربية، وانهالت التصريحات من كل مكان حول الموضوع نفسه، ويبدو أن بعض القادة الفلسطينيين صدقوا الحكاية، فقال بعضهم: إن تنمية منطقة غزة ـ أريحا تحتاج ١١ بليون دولار خلال السنوات القادمة، ورد البنك الدولى أن ٣ و ٤ بلايين تكفي!

أين كان هذا الحب وهذا الحرص على تنمية غزة والضفة الغربية طوال سنوات الاحتلال السابقة (٢٦ عاما)؟ لقد استولوا على مياه نهر الأردن عنوة، وطردوا الفلسطينيين من أرضهم لإقامة المستوطنات، لقد أهملوا المرافق العامة وهبط مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، ثم يتكلمون الآن عن رفع الظلم! إن دولة الاحتلال لم تنشيء صناعة، ولم تنفق دولاراً واحداً فى المنطقة المحتلة. لم تستثمر هناك.. والمصروفات الجارية جمعت ضرائب لتغطيتها دون أن تتحمل الموازنة الإسرائيلية أى عبء. لقد أغلقت المناطق المحتلة ومنعت تعاملها الدولي، وبالتالى أصبحت محتكرة لسوقها تصدر إليها بضاعتها الفاسدة. لقد استعانت إسرائيل بالعمالة الفلسطينية الرخيصة لتشغيل مشروعاتها، وأنفق هؤلاء أجورهم فى شراء حاجتهم من إسرائيل.. يعنى استفادوا على الجانبين، وظل فى الحصاد النهائى متوسط دخل الفرد فى المناطق المحتلة أقل من ربع متوسط دخل الفرد الإسرائيلي!

* * *

إذن لماذا ظهرت فجأة صيحة تنمية المناطق المحتلة؟ ولماذا أفرد الاتفاق وملاحقه مساحة كبيرة لتفاصيل المشروعات المقترحة؟! إن الغرض واضح وهو اجتذاب أموال الخليج (وهى الأموال التى يتلمظون عليها ولا يجدون لها بديلا). إنهم يريدون أن يجتذبوا هذه الأموال إلى إسرائيل تحت ستار تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة... وحتى بلايين البنك الدولى (التى أعلن أنه سيقدمها) هى أموال خليجية فى حقيقتها، والبنك الدولى هو مجرد مشرف على استخدامها لا أكثر.

ومن أجل تطوير التعامل المالى مع الخارج، سيقوم بنك فلسطينى للتنمية، وسيقوم مجمع صناعات بتروكيماوية فى قطاع غزة، وتمد أنابيب لنقل البترول والغاز (كل هذا من بترول الخليج وأمواله طبعا).. وكذلك ستنشأ منطقة ميناء بحرى فى غزة يقال إنه سيرتبط بالضفة الغربية، ولكن لا شك أنه سيستخدم كذلك فى تصدير البترول الخليجي (اقرأ نصوص الملحق الثالث).

ومن الطريف أن ينص فى الملحق نفسه على أنه ستقوم «مراكز البحث والتنمية الصناعية الإسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة، وتضع الخطوط العامة للتعاون فى صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والأدوية، والالكترونيات، والألماس، والصناعات المتعلقة بالكومبيوتر والعلوم».. هل يملك الفلسطينيون كفاءات فنية فى مجالات الألماس والكومبيوتر والالكترونيات، يحتاج الإسرائيليون إليها؟! طبعا المسألة واضحة، فهم لا يحتاجون الخبرة الفنية للفلسطينيين، ولكنهم يريدون سماسرة ووكلاء تجاريين يفتحون الأسواق العربية أمام صناعاتهم، ويريدون مساعدة الحكم الذاتى الفلسطينى فى الحصول على مشاريع اقتصادية فى الدول العربية (بعد توقيع الاتفاقات)، وتقول بعض التقارير: إن الحكومة الإسرائيلية ستساعد هذا الاتجاه بالتدخل السياسى (عبر الولايات المتحدة) لتحسين العلاقات بين الخليج والفلسطينين.

ويرتبط بهذا أن الطرفين (الفلسطينى والإسرائيلي) سيعملان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف، وينسقان بهدف إنجاحها، كما سيقومان بدراسات الجدوى للمشروعات المقدمة، ويحفزان معا دول المنطقة لإنشاء صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية (نصوص الملحق الرابع).

* * *

إن إسرائيل تريد إذن أن تحصل على الأموال النفطية وتمد أنابيب نقل البترول إلى أراضيها باسم تنمية المناطق الفلسطينية المحتلة، وتريد أن تستخدم الكفاءات الفلسطينية فى فتح الأسواق العربية، وتتوالى الآن دعوة رجال الأعمال الفلسطينيين (خاصة المقيمين فى أمريكا) لكى يقيموا شركات مع الإسرائيليين فى البلاد العربية التى ستتردد فترة قبل التعامل الصريح مع الصهاينة. وينص إعلان المباديء على أن الحكومة الإسرائيلية ستشكل دوما جبهة مع سلطات الحكم الذاتى الفلسطينية فى أية اتصالات ومباحثات مع الأطراف العربية الأخرى (المادة ١٢).

* * *

ولكن.. هل صحيح أن الحكم الذاتى سيصبح فى هذه الحالة قزما سياسيا، وعملاقاً من حيث الدور الاقتصادي؟ بالطبع لا، فهذا الدور الاقتصادى محكوم بالقوة العسكرية والسياسية لسلطات الاحتلال (التى تضرب فوراً كل من يتجاوز التعليمات).

ومع ذلك لم يترك الأمر لهذا القيد وحده، فبالأمر الصريح ممنوع على الحكم الذاتى أن يستفيد من أية علاقات عربية، أو من الانفراد بأى قرار اقتصادى مهم.. أية مساعدات رسمية من أية حكومة تدخل فى الميزانية العامة لإسرائيل، ولا يحق للحكومة الذاتية أن توقع عقوداً، أو اتفاقيات لمشاريع اقتصادية، أو مالية، أو تجارية دون الموافقة عليها مسبقا من قبل الحكومة الإسرائيلية، بل إن الاستيراد والتصدير مع العالم الخارجى لا يتم إلا من خلال وزارة التجارة الإسرائيلية، وكذلك القروض الخارجية مقيدة بالقوانين الاقتصادية والتجارية والمالية فى إسرائيل، وحتى التعامل المالى أو الاقتصادى أو التجارى مع الفلسطينيين خارج مناطق الحكم الذاتى يخضع لترتيبات تضعها إسرائيل!

## غرروا بأهل الحكم مرة أخرى!

أين حكومة مصر من هذا كله؟

هل تذكرون ما جرى فى الخليج؟ لقد تصور البعض أيامها أن وقوفهم إلى جانب الأمريكان والصهاينة فى ضرب الشعب العراقى وجيشه سيعود عليهم بنفع كبير، إذ سينتشر الجيش المصرى فى الخليج فيزداد الوزن الإقليمى لمصر، وتزداد مكاسبها الاقتصادية بالتالي.

وقد عارضنا هذا المنطق بصراحة، وقلنا: إن هذا الموقف مدان إسلاميا ومدان بالحسابات الاستراتيجية، وأية مكاسبة تأتى من المشاركة فى قتل أشقائنا تكون مالا حراما يجلب العار والخراب.. قلنا هذا، وقلنا أيضاً: إنه حتى بمعاييركم فى المنفعة الدنيوية فإن حلفاءكم لن يعطوكم شيئا، وعمليا ستخرجون من المولد، وبعد تورطكم فى الجريمة «بلا حمص».

هذا ما قلناه أثناء حرب الخليج، وقد تحقق كله بالحرف. فطردوا الجيش المصري، ولم يكتفوا بمنع المساعدات أو بمنع شركاتنا من العمل، بل حتى العاملين المصريين (وخاصة المدرسين) خفضوا عددهم.

إذا كنتم تذكرون كل هذا، فإننا نؤكد هنا أن السيناريو قد تكرر بحذافيره فى الاتفاقيات والمباحثات الجارية الآن. نحن رفضنا من البداية خط السادات، الذى قام علي الغدر بأشقاء مصر طمعا فى مغنم خاص على حساب الآخرين. قلنا يومها ـ كما قلنا أثناء الخليج ـ هذا موقف مدان إسلاميا، وينسف الاستراتيجية العربية فى الأمن والتنمية لحساب الصهاينة، وقد أكدنا أيامها ودوما أن هذا الموقف خاسر حتى بالحسابات الأنانية القصيرة النظر.

* * *

وقد رفض أهل الحكم منطقنا، وسار مبارك فى الخط الذى بدأه السادات واستخدم الدور المصرى فى جبهة فلسطين (جبهة العرب والمسلمين الأساسية)، كما استخدمه فى جبهة الخليج لصالح الأمريكان والصهاينة، وكانت النتيجة ما نراه الآن من انهيار وذل فى الاتفاقيات.

لقد صفيت القضية الفلسطينية، وبدأت مرحلة الترتيبات الاقتصادية فى المنطقة، فهل حصلوا على ثمن تواطئهم؟ أم خرجوا مرة أخرى بلا حمص، وخسروا الدنيا بعد أن خسروا الآخرة ؟

لقد رأينا أن الرئيس مبارك لم يدع إلى مهرجان البيت الأبيض، رغم كل ما فعلته السياسة المصرية تمهيدا لذلك اليوم تخذيلا للعرب والفلسطينيين، ولكن أخطر من ذلك أن أصحابنا تصوروا أنهم سيشكلون محوراً مع إسرائيل يقود الترتيبات الاقتصادية المسماة سوق الشرق الأوسط، فإذا بشيمون بيريز يعلن بوضوح فى يوم «المهرجان» أن خطتهم ستبدأ بمحور

ثلاثي: إسرائيل ـ فلسطينين الضفة والقطاع ـ الأردن. وقد رأينا كيف أن إعلان المباديء يوجه الكتلة وعلاقاتها الخليجية ضد المصالح المصرية المباشرة، فالحديث( فى إعلان المباديء وملاحقه) عن أنابيب البترول وقناة البحر الميت ـ البحر الأبيض، يهدد قناة السويس وخط سوميد!

والأمر المؤكد أن الفلسطينيين والأردنيين لا دخل لهم بكل هذا الذى فرض عليهم.. ولكنه الكيد المتواصل للإيقاع بين العرب حتى تذهب شوكتهم.

* * *

لقد طاش صواب أهل الحكم بعد كل ما جرى، وبدأ الإعلام الرسمى ينعى حظ الرئيس مبارك الذى نسى المحتفلون فى البيت الأبيض فضله وفضل السادات من قبل.

ونحن يدهشنا حقا هذا الكلام. لقد انتهى الدرس وهم لا يفهمون!

إذا كنتم تنتظرون الجزاء والتقدير من أمريكا والصهاينة، فخاب فألكم.. إذا كنتم قد مكنتموهم من المنطقة حتى ركبونا، فكيف تتصورون أنهم سيعطون لمصر أى موقع صدارة؟! حتى إذا كان حاكم مصر حليفا أو متواطئا، فإنهم لا يطمئنون لمصر من حيث هى مصر، والحاكم الذى مكنهم يزيحونه بغير رحمة بعد أن أدى لهم المهمة.. ألا تفقهون؟!

أما إذا كنتم تنتظرون الجزاء من أمتكم، فهنا تكون قمة العجب. فقد أوصلتنا سياساتكم إلى تفتيت العرب والمسلمين، وإلى إذلالهم، وإلى عزل مصر، فكيف تتوقعون تعاطفا من أبناء أمتكم الواعين المؤمنين؟ إن المؤمنين يعارضون كل ما جرى من تفريط، مهما علا التضليل وانتشر. فهل كسب الغواية الشريرة لأغلب خلق الله تعنى أن إبليس على صواب؟ فليتبع الغاوون إبليس، ليتركوا القدس، وليغرقوا فى الشهوات والمال الحرام، ولكن عباد الله المخلصين لن يخضعوا لسلطان إبليس، وسيظل هؤلاء على الصراط المستقيم أخوة متقين مجاهدين حتى يجعل الله لنا مخرجا.

والله أكبر .. الله أكبر

# ١٩

## ٢٠ عاما بعد حرب رمضان: كيف تطور الجيش الإسرائيلى؟ وماذا أصاب جيشنا؟

* ما قيل عن تسليح الجيش المصرى عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٣.. وما حقيقة ما تم؟
* إنهم يتسابقون على الركوع فانتفت الحاجة للوسيط المصرى وانخفضت المساعدات الأمريكية
* لابد من استيعاب التكنولوجيا العسكرية الحديثة.. ولكن لن نقدر على منافسة إسرائيل فى امتلاكها ولابد من مصدر آخر للقوة
* خطة الهجوم المفاجىء على سوريا واحتمال استخدام الجيش السورى للأسلحة الكيميائية
* تجربة إسرائيل فى غزو لبنان وفى مواجهة الانتفاضة.. كارثة لا تنساها.. ويجب أن نتعلم مغزى ذلك

*كما فى العام الماضي، أصبح (٦ أكتوبر) عيد الألعاب النارية، والمهرجانات الباذخة، والأغانى التى لا تحمل أى معنى، وكلما زاد الانحراف عن مضمون أكتوبر «حرب رمضان» فى الجهاد والرجولة، تعالت الزفة.. وهذا العام كانت الزفة أعلى وأعلى بسبب الاستفتاء على رئاسة الجمهورية..*

*إن حرب رمضان «أكتوبر» هي بالتأكيد أهم وأروع حدث عسكرى وسياسى فى تاريخنا المعاصر. فى تلك اللحظة توحدت إرادة الحكومات العربية فى القتال والمواجهة (تخطيطاً وقراراً وتنفيذاً).. وأهم من ذلك أن مشاعر المسلمين تلاقت فى مشارق الأرض ومغاربها.. رأينا بأعيينا (فى حرب رمضان) ولمسنا بأيدينا أن هناك بالفعل أمة إسلامية تستعد للنهضة والتلاحم، ولا أبالغ إن قلت إن مئات الملايين (من مختلف الأعمار والأجناس والأصقاع) كانت تتمنى لو كان بوسعها أن تحضر وتشارك بنفسها فى القتال.*

## استسلام فاق التصور.. و ضياع لدور مصر

من كان يتصور أن تكون نتيجة حرب رمضان على نحو ما صرنا عليه؟!

هل كان هناك من يتصور أن فلسطين ستختزل إلى غزة وأريحا؟ وأن العرب ستدب فيهم الفرقة إلى الحد الذى نشهده؟ وأن أغلب الحكام سيركعون ويلقون بأسلحتهم العسكرية والاقتصادية؟ هل كان هناك من يتصور أن روح الجهاد التى لبست الأمة ستتحول بعد عشرين عاما إلى مثل هذا الخذلان والوهن، بحيث نرى أغلب الحكام يتسابقون على الاستسلام وأصبح أمرهم فرطا؟ ثم ألا يزداد الأمر غرابة ووقاحة حين نرى هؤلاء يحتفلون بتبديد نصر رمضان «أكتوبر»، ونرى فى مصر من يباهى بأن قيادتها (السادات ومن بعده مبارك) صاحبة «الفضل» الأكبر فى وصول العرب والمسلمين إلى الكارثة الحالية؟!

وقد قرأت وسمعت للرئيس مبارك أنه لا يوافق من يقولون إن دور مصر سيتقلص فى المنطقة أثناء المرحلة القادمة، فمصر كما يقول هى ركيزة الحرب والسلام، وهى مقولة صحيحة لو كنا بصدد سلام عادل وصلناه عبر قوة مصر وتماسك العرب، فالسلام العادل يعنى فى هذه الحالة نهضة إسلامية وتكاملا عربيا فى تنمية اقتصادية مستقلة، وكل هذا يحتاج

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٨ من أكتوبر ١٩٩٣.

فعلا وزن مصر وإمكاناتها.. أما إذا كنا بصدد استسلام وتفريط، ووصلنا إليه عبر ضعف مصر وتفكك العرب، فإن ركيزة المرحلة القادمة فى تخطيط الأعداء لا تحتاج كثيراً دور الرئيس مبارك، بل تقوم على إسرائيل وحدها (بدعم أمريكى طبعاً).

لقد كان دور القيادة المصرية مطلوبا خلال السنوات الماضية من أجل تخذيل الهمم وإقناع الجميع بضرورة الاستسلام، وقد سعت القيادة المصرية من أجل ذلك للاتصال مع الأعداء ومباحثتهم باسم من كان يستشعرون أيامها الحرج (وأهل الحكم يفخرون بأنهم حصلوا على أموال أمريكية وشبه أمريكية لقاء هذا الدور الخبيث)، ولكن هذا الدور قد حقق الآن هدفه، فقد انهار الكثيرون فعلا ورأوا أنه لا فائدة من استئناف النضال، واتجهوا إلى الاستسلام (لا إلى السلام العادل) فأية حاجة بعد ذلك لدور القيادة المصرية؟ إن الكل يتسابق الآن لتلبية الدعوة الإسرائيلية لمباحثات مباشرة (علنية وسرية) دون تردد أو حياء، ولم تعد هناك بالتالى حاجة لوساطة الرئيس مبارك.

وينعكس هذا كله فيما يقدم من الأموال الأمريكية وشبه الأمريكية «التى تسمى مساعدات»، فمع تقلص الدور المصرى كان طبيعياً أن تنخفض هذه الأموال بحوالى ٨٠٠ مليون دولار، لكى تخصص للشركاء الجدد فى عملية «السلام»: أهالى المناطق المحتلة ومن ينضم إليهم.

إن الأموال الأمريكية لم تكن عندنا وسيلة للتنمية، ولكنها أداة للسيطرة، بحيث تمضى مصر فى الإطار المحدد لها، وهذا هو شأن الأموال التى ستتجه للمشاركين الجدد فى «مسيرة السلام».. إنها هنا أيضاً مجرد وسيلة للسيطرة والتحكم، وكسب العملاء.

و.. نحن نلحظ أن أصحابنا فرحون لأن «الاجتماع التاريخى » بين رابين وعرفات تم فى القاهرة، وكأنه تشريف لنا! ونحن نسألهم: هل كان ممكنا عقد هذا اللقاء فى أى بلد عربى آخر؟ أو فى إسرائيل؟ رغم كل ما جرى، لم يحن الوقت بعد لعقد مثل هذا الاجتماع فى أى بلد عربى غير مصر (لسبب أو آخر).. وبالنسبة لإسرائيل، فانها بدورها لم تقرر بعد استقبال عرفات على أرض فلسطين.. إنه إذن مجرد استمرار للدور المصرى السابق إلى أن يتحقق بديل، فيغلق هذا الباب كما أغلقت الأبواب الأخرى فى وجه الدور المصري.

و.. مع ذلك، فإن رابين لم تفته الفرصة، فأصرعلى أن يكون اجتماعه مع عرفات في يوم ٦ من أكتوبر بالذات، تسجيلا لما آل إليه الحال.

فبعد عشرين عاما من حربنا الظافرة، يأتي رئيس الوزراء الصهيوني إلى بلادنا ليبحث أساليب تصفية القضية الفلسطينية. . وبدون أي تدخل في المباحثات من «زعيمة» الدول العربية.. ياله من مشهد تعس في يوم ٦ من أكتوبر!

و.. ما دمنا نكتب في مناسبة ٦ أكتوبر، فإنه من المناسب أن أركز اليوم على ما أصاب الجانب العسكري: ماذا فعل الإسرائيليون؟ وكيف تطور جيشا العرب في حرب رمضان (الجيش المصرى والجيش السوري)؟

## الجيش الصهيوني بعد ٢٠ سنة من حرب رمضان

بالنسبة للجيش الصهيوني، فإنه يحافظ على مستواه الذى يقارب أو يفوق أى جيش أوروبي، فقوة الجيش الصهيوني تقوم على حوالى ٤٥٠٠ دبابة، و ٦٠٠طائرة حربية، وفى المقابل نجد أن هيكل القوة العسكرية فى ألمانيا يقوم على ٧٠٠٠ دبابة، و٦٤٠ طائرة، وفى فرنسا ١٤٠٠ دبابة، و ١٠٠٠ طائرة، وفى انجلترا نجد ١٣٠٠ دبابة و ٦٠٠ طائرة حربية.

إلا أن الأرقام في هذا المجال مضللة لأنها لا تبين نوع السلاح وكفاءة الاستخدام والإدارة، وتدل المؤشرات المختلفة على أن إسرائيل حققت هنا تفوقاً ملحوظاً، على الدول محل المقارنة، وكان عام ١٩٨٢ فاصلا فى أمور التطوير المطلوبة فى ضوء تجربتها الفاشلة فى غزو لبنان، وفى ضوء إتمامها الانسحاب من أرض سيناء، وشمل التطوير أسلوب تعبئتها لقواتها الاحتياطية، وشمل التطوير كذلك التخطيط الاستراتيجى والتكتيكي، وإدارة المعارك، ويعنى هذا (حسب تقاريرهم) كيف يدمرون بأقصى سرعة الجيوش السورية والأردنية من خلال هجوم خاطف (بالطائرات والصواريخ التقليدية والسلاح البحري) يستهدف قواعد الدفاع الجوي، ويصيب المشروعات الحيوية والبنية التحتية فى سوريا، وكل هذا يسهل كسب الحرب بأقل خسائر بشرية ممكنة (من جانب الإسرائيليين). وهم يفخرون بأنهم أعدوا هذه الترتيبات قبل الخبرة العملية التى مثلتها حرب الخليج.

وقد عمد جيش الصهاينة إلى الاستفادة من التقدم الكبير فى تكنولوجيا الفضاء (الأقمار الصناعية) والالكترونيات والحاسبات وتكنولوجيا بناء الصواريخ والمقذوفات (خاصة الدقة فى إصابة الأهداف).. فكل هذه الإمكانات تعمل فى الجيوش الحديثة بشكل متكامل، يجعل إدارة المعارك وإدارة الحرب أمرا يختلف عما مارسناه فى حرب رمضان، ودور الأنظمة المساعدة الآن لا يقل عن دور أسلحة الضرب، وبالتالى لم تعد أعداد الطائرات والمدافع والدبابات مقياسا وحيداً للقوة.

هذه الإمكانات سعت إسرائيل للحصول عليها وللتدرب على استخدامها.

***

ولم يكن ممكنا لإسرائيل أن تحصل على هذه الترسانة بدون الدعم الأمريكى الكثيف، مالياً وتكنولوجياً. لقد تسلمت إسرائيل أكثر من ٨٥ بليون دولار (حتى ١٩٩٢) مساعدات كان مستحيلا بدونها أن تحقق ما حققت.. وتقدر مصادر شبه رسمية أن إسرائيل استوردت من الولايات المتحدة «خلال الثمانينات» تجهيزات عسكرية تتجاوز قيمتها ١٢ بليون دولار، وإذا أضيفت المكونات (السلع الوسيطة) التى تستخدمها إسرائيل فى الإنتاج الحربى ستتجاوز قيمة الواردات من أمريكا ٢٠ بليونا.

ونذكر فى هذا الصدد أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية ليست مستقلة، أو ليست صناعة بحق وحقيق، إذ إن ٤٠ أو ٦٠٪ من التكنولوجيا أو المكونات المستخدمة فى إنتاج السلاح تأتى من الولايات المتحدة، وإسرائيل على سبيل المثال لا تستطيع إنتاج الطائرات القتالية عالية الكفاءة، رغم أن هذه الطائرات مفتاح نجاحاتها العسكرية.

إن التجهيزات العسكرية الأساسية مستوردة بالكامل، وإسرائيل تستورد كل الأجزاء الحرجة لإنتاج دبابتها (ميركافا) أو طائرتها (لافي)، وهى تعتمد كذلك على المساعدات وعلى التكنولوجيا الأمريكية لإنتاج نظامها الدفاعى ضد الصواريخ (آرو). وأغلب المكونات الرئيسية والتكنولوجية المستخدمة فى حربها التكنولوجية، وفى نظم الاتصال والإدارة جرى تصميمها أو صنعها فى الولايات المتحدة.. ومعروف أن هذه الواردات عالية الكفاءة والتعقيد من الناحية التكنولوجية هى التى تعطى لإسرائيل «التفوق النوعي» على البلاد العربية، وهذا التفوق هو الذى يردع «فى تقديرها» أى هجوم أو يمكنها من إنهاء أى حرب بسرعة وبخسائر بشرية محدودة.

## .. وماذا جرى لجيش مصر؟

تقول التقارير الرسمية عندنا إن قرارا صدر فى عهد السادات بخفض عدد القوات المسلحة إلى النصف.. وكان موقف السادات فى تجميد العلاقات العسكرية مع الاتحاد السوفيتي، سبباً فى إضعاف الجيش المصرى أمام الجيش الإسرائيلي الذى تدفقت عليه فى ذلك الحين مساعدات الولايات المتحدة، كان قرار السادات بمنزلة قبول بنزع السلاح من جانب واحد.

وبعد تولى حسنى مبارك رئاسة الجمهورية، أكملت إسرائيل سحب جيشها من سيناء (إبريل ١٩٨٢)، وأعلن الرئيس فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن «المهمة الرئيسية فى الفترة المقبلة ستكون تطوير بناء القوات المسلحة فى إطار واجباتها ومسئولياتها التاريخية التى لا تتغير، وهى تأمين مصر وحماية حدودها».

## عظيم.. ماذا تحقق فى ضوء هذا التوجيه؟

فى عام ١٩٨٧، وبمناسبة ترشيح السيد حسنى مبارك لفترة رئاسة ثانية، نشرت بيانات رسمية عن التطوير الحادث، وقد أكدت البيانات من جديد أن القيادة العسكرية تستهدف «تحقيق توازن مع الدول المحيطة تحقيقاً للاستعداد القتالى المطلوب بحيث تتوافر لمصر القدرة العسكرية التى تقنع الجميع بأن من يفكر فى العدوان على أرضنا أو سمائنا أو مياهنا سيتكبد ثمنا باهظا». ولتحقيق هذا الهدف تحدثوا عن إدخال التكنولوجيات الحديثة، وعن تجديد السلاح بعد الاعتماد على الاستيراد من الولايات المتحدة، والدول الغربية، وتحدثوا كذلك عن تنمية الصناعات العسكرية الوطنية.

وفى عام ١٩٩٣، بمناسبة إعادة ترشيح الرئيس لفترة ثالثة، عادت البيانات الرسمية تؤكد أن التطوير جار فعلا، واستعرضت ما تم فى القطاعات المختلفة (القوات البرية ـ القوات الجوية ـ المدفعية الساحلية ـ القوات الجوية ـ قوات الدفاع الجوي).. ثم استعرضت البيانات كذلك ما تم من تقدم فى صناعتنا الحربية.

***

والحقيقة أنه يصعب الاطمئنان إلى صحة ما قرأناه مؤخراً (في ضوء بيانات رسمية سابقة أكدت فشل السياسات المصرية في تطوير قوتنا وصناعاتنا العسكرية).. وكذلك فإن الأجدى في فهم الموقف أن نطالع الصورة العامة لواقع الحال (مقارنة بالصورة العامة على الجبهة الإسرائيلية)، لا أن نقرأ معلومات متناثرة هنا وهناك.. ويكفي أن نسأل: في إطار الصورة العامة والتوازن الكلي: كيف نحقق تقدما في موازاة ما يحدث في إسرائيل، إذا كان ما ننفقه في أوجه الدفاع يقل كثيرا عما تنفقه إسرائيل (حسب البيانات المنشورة رسمياً)؟

***

يقول أنطوني كورديسمان في كتابه المهم «ما بعد العاصفة: الميزان العسكري المتغير في الشرق الأوسط»: إن مخططات نزع السلاح في المنطقة لا ينبغي أن تطبق بدون تفرقة، فإسرائيل ينبغي أن تحتفظ بتفوقها النوعي (وخاصة احتكارها للسلاح النووي) إذا كان «للسلام» أن يسود، وبالنسبة للدول العربية والإسلامية، ينبغي أن نفرق بين «أصدقاء السلام» وبين «أعدائه». الأولون تمثلهم مصر والسعودية ودول الخليج، والفريق الثاني تمثله سوريا والعراق وإيران وليبيا، ويرى المؤلف أنه لا مانع من قدر من التسامح مع «أصدقاء السلام» في مجال بناء قوتهم العسكرية، ولكن لابد من محاولة جادة لوقف تدفق السلاح على «الدول العدوانية» و«المهددة للاستقرار».

***

ما يهمنا من هذا الكلام هو معرفة أثر هذا التقدير والإعزاز لدور مصرعلى بناء قوتها المسلحة.

ويؤكد المؤلف عبر فيض من المعلومات التفصيلية (معتمدا على كل المصادر الغربية والمصرية) أن «القوة المصرية بمعايير ما تملكه من تجهيزات قابلة للتشغيل تعتبر أقل بكثير مما كانت عليه في ١٩٧٣»، والسبب أنها لم تستطع أن تجدد معداتها السوفيتية، ولم تستطع لفترة طويلة توفير قطع غيار لها، وإذا أمكن الآن توفير قطع الغيار، فإن المعدات نفسها أصبحت بالية بمعايير التسليح الحالية. ورغم كل عمليات «الترقيع» الجارية يقدر المؤلف (أنطوني) أن التجهيزات المعطلة أو محدودة الكفاءة تبلغ ٣٠ أو ٤٠٪ وينطبق هذا (على حد زعمه) على الأسلحة في كل أفرع القوات المسلحة.

ويعترف المؤلف بأن الولايات المتحدة لم تقدم من المساعدات ما يكفى لإعادة بناء القوات المسلحة، وكذلك فإن التحديث وإعادة الهيكلة عبر واردات من الدول الغربية أو الصين تتطلبان تخصيصا لنسبة من النقد الأجنبى لاستيراد السلاح لا ترى الحكومة المصرية أنها تقدر عليها. ويقول المؤلف إن مصر طبقت خطتها الخمسية الأولى للتطوير العسكري (٨٣ ـ ١٩٨٧)، وخطتها الخمسية الثانية (٨٨ ـ ١٩٩٢)، وإن الخطتين قامتا على الاعتماد على الأسلحة السوفيتية البالية قبل عام ٢٠٠٠.

والحل؟ لا يرى المؤلف زيادة المعونات الأمريكية للدولة «الصديقة المعتدلة»، ولكن يطلب مزيداً من خفض الجيش المصري، من حيث العدد ومن حيث نصيبه فى الموازنة العامة.. أما الصناعات الحربية، فباستثناء الذخائر وبعض قطع الغيار، يرى (انطوني) إغلاق المشروعات المعقدة تكنولوجياً باعتبارها إهداراً للموارد!

***

هذا نصيب الجيش المصري، بعد حرب رمضان، وبعد تنفيذ المعاهدة المصرية الإسرائيلية.. إن مجرد الموافقة على صلح منفرد أدت إلى تأمين الجبهة الإسرائيلية الجنوبية، فلم تعد إسرائيل تخشى من تكرار ما جرى فى حرب رمضان، حين حوصرت بين جبهتين (مصرية وسورية) تهاجمان معا فى لحظة واحدة ووفق تخطيط مشترك.. ولكن إسرائيل لم تقنع بذلك، فعمدت ـ كما رأينا ـ إلى تطوير قدراتها القتالية ضماناً للتفوق النوعى على كل من حولها، وفضلاً عن هذا نصت المعاهدة على نزع سلاح سيناء، وإقامة نظم الانذار المبكر (منعاً لأية مفاجآت).. وقد رأينا كذلك أن الولايات المتحدة التى ضمنت التفوق النوعى للجيش الإسرائيلي، هى الولايات المتحدة نفسها التى حققت فى المقابل إضعاف الجيش المصرى.

ومن أجل مزيد من إضعاف قدرتنا على ردع العدو الإسرائيلى، اكتشفت القيادة المصرية فجأة «العدو الليبى» فنشرت قدراً من قواتنا على الحدود الغربية عام ١٩٧٧، ومع انسحاب القوات الإسرائيلية عام ١٩٨٢، رأت القيادة المصرية أن تدعم هذه القوات على الحدود الليبية بمدد جديد، فزاد عدد القوات المصرية هناك، وانخفض حجم القوات المواجهة لإسرائيل.

## سوريا حاولت وتعثرت

**ماذا حدث خلال الفترة نفسها مع الجيش السوري؟**

**يجب أن نذكر هنا أن سوريا أصبحت القوة العربية العسكرية الأكبر على حدود إسرائيل (بعد اتفاق كامب ديفيد)، وكان هذا يتطلب تنمية عاجلة لقدرات الجيش السوري. وتقول التقديرات الأمريكية إن الإنفاق العسكري لسوريا (خلال الثمانينات) تراوح، بين ٨٪ و ٢٣٪ من الناتج القومي الإجمالي، وبين ٣٥٪ و ٧٠٪ من إنفاق الموازنة العامة.**

ولا شك أن الاتحاد السوفيتي ساعد مساعدة كبرى في دعم القدرات العسكرية السورية حتى عام ١٩٨٨، وشمل هذا تقديم تسهيلات ائتمانية لاستيراد السلاح، إضافة إلى توريد تكنولوجيات متقدمة، ولكن كان واضحا أن الدعم السوفيتي يهدف إلى تحديث القدرات الدفاعية، ولم يكن يسمح بتحقيق مساواة بين سوريا وإسرائيل من حيث القدرات الهجومية (دعم مثلا أنظمة الدفاع الجوي، ولم يدعم قدرة طيرانها الهجومي).. كذلك وقف الاتحاد السوفيتي في وجه محاولة سوريا للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وفي كتاب (ما بعد العاصفة) يقول المؤلف: إن الجيش السوري يعاني الآن كثيرا (بعد انهيار الكتلة الشيوعية)، في استيراد أسلحة جديدة، أو في الحصول على كثير من قطع الغيار، ولذا تعطلت كثير من المعدات بسبب ذلك، أو بسبب نقص الصيانة (مع انسحاب الخبراء). ومن الأصل ـ كما يقول ـ فإن الجيش السوري لم يكن قد تلقى من الاتحاد السوفيتي التكنولوجيات الحديثة لقواته البرية والجوية حتى يكتسب الجيش فعالية حقيقية في مواجهة الجيش الصهيوني.

***

وغني عن البيان أن الجيش السوري كان مفروضا أن يلقى دعما من الجيش العراقي حال المواجهة، ولكن تحطم هذا الاحتمال بشكل مطرد، خاصة أثناء حرب العراق ـ إيران، حين وقفت سوريا بكل قوتها ضد العراق، ثم أثناء حرب الخليج الثانية، حين وقفت سوريا إلى جانب مصر مع التحالف الأمريكي.

***

واضح إذن أن سوريا لم تتمكن من إصلاح الخلل فى توازن القوى العسكرى (بعد انسحاب مصر من المواجهة المسلحة مع إسرائيل).. واستمرار الخلل الراهن فى توازن القوى العسكري بين العرب وأعدائهم، هو الذى يكمن خلف الانهيار الحالى فى المواقف السياسية.

وحرصا على هذه النتيجة، نرى الولايات المتحدة تسعى لتكرار تجربتها مع مصر، فمع نزع سلاحها باسم «السلام»، نراها تسعى الآن لنزع السلاح (أو خفضه) من كل الدول العربية التى تدخل (أو لاتدخل) فى مباحثات مع إسرائيل، ومساعيها فى هذا الشأن تبدأ من المباحثات متعددة الأطراف، وتتواصل فى الاجتماعات الجماعية والاتصالات الثنائية مع كل الدول الموردة للسلاح، وتنتهى المساعى الأمريكية إلى التلويح باستخدام القوة إذا استطاعت وإذا تطلب الأمر.. حدث هذا مع العراق كما نعلم، وهم يهددون اليوم سوريا وليبيا وإيران.

## ماذا بوسعنا أن نفعل فى مقابل ذلك؟

ركزنا فى عرضنا السريع السابق على استعراض الموقف فى إطار الأسلحة التقليدية، ولكن هناك جانب آخر لا يمكن تجاهله يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية (أو أسلحة الدمار الشامل).

وإذا كانت المعلومات الرسمية عن الأسلحة التقليدية ناقصة بالضرورة، فإن المعلومات الرسمية عن أسلحة الدمار الشامل غائبة تماماً، فكل الأطراف المعنية فى المنطقة تنكر امتلاكها لهذا النوع من الأسلحة، وإن بدأت إسرائيل فى تسريب أنباء أثناء السنوات الأخيرة عن ترسانتها من الأسلحة الذرية والكيميائية، وعن وسائل نقلها وتصويبها.

وإذا أخذنا عن مصادر المعلومات الغربية، فيبدو أن امكانيات الدول العربية فى هذا الشأن تثير عندهم (وعند الصهاينة بالتالي) قلقا شديداً.

هناك إجماع طبعا على أنه لا توجد دولة عربية واحدة تملك قدرة نووية، وقد حطموا هذه الإمكانية لدى العراق، وهم يراقبون عن كثب ما يجرى فى إيران، ولكنهم يخشون من امتلاك بعض الدول العربية والإسلامية لأسلحة كيميائية أو بيولوجية، فهم غير واثقين حتى الآن أنهم انتهوا من «تنظيف» العراق، ورغم ظنهم أن مصر نفضت يدها فى هذا الأمر منذ

أواخر الثمانينات فإن هواجسهم لم تنقطع.. أما إيران فإن تقاريرهم تؤكد ملكيتها لهذا النمط من أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيميائيه).. إلا أننا نتوقف هنا عند ما نشره مؤلف كتاب (ما بعد العاصفة) عن الإمكانيات السورية فهو يؤكد أن الخبراء الأمريكيين أعلنوا عام ١٩٨٤ أن سوريا بدأت فى صناعة أسلحة كيميائية وفى نشرها. ويبدو ـ كما يقول المؤلف ـ أن سوريا طورت قدراتها فى أواخر الثمانينات، وأصبحت تقوم بتشغيل موقعين أو ثلاثة لإنتاج الأسلحة الكيميائية.. وبالنسبة للأسلحة البيولوجية فإنها حاولت تنميتها وإن كـ[illegible] [illegible] أنها حاولت إنتاجها أو تخزينها.

[illegible] الأنظمة الناقلة لهذه القذائف الكيميائية، سرد أنطونى كورديسمان (المؤلف) تفاصيل التطور السورى فى هذا المجال، ونشير باختصار إلى أن الجيش السورى كان يتسلم عام ١٩٩٢ حوالى ٥٠ أو ٨٠ صاروخاً، ١٥ أو ٢٠ منصة إطلاق، وهذه الصواريخ تعطى سوريا سلاحاً يصل مداه إلى ٥٠٠ أو ٦٠٠ كيلو متر.. وصواريخ سكود (سي) التى استوردتها من كر[illegible]يا تتفوق فى كل ناحية على صواريخ سكود الأصلية (سوفيتية الصنع)، وهى بالتالى قادرة على إصابة أية موقع فى إسرائيل بسرعة ودقة.

***

ويقول المؤلف إن استخدام هذه الصواريخ يعرض سوريا لانتقام نووى من قبل إسرائيل، ولكن الخبراء الإسرائيليين يرون أن سوريا قد تقدم مع ذلك على مخاطرة توجيه ضربات محدودة ضد قواعد الطيران الإسرائيلى وضد المواقع التى تتم فيها تعبئة القوات الاحتياطية، كجزء من هجوم مفاجيء على الجولان.

والحقيقة أن أسلحة الدمار الشامل (إذا امتلكها طرفان متحاربان) تتحول إلى إدارة ردع متبادل.. أى أن كلا سيتجنب استخدامها خوفا من رد الطرف المقابل.

ومفروض كذلك (فى الظروف الطبيعية ) أن تكون هذه الأسلحة آخر ما يستخدم، إذ ينبغى أن يستخدم أولاً السلاح التقليدي.. ولكننا هنا فى ظروف غير طبيعية، والهرم مقلوب، فعند المواجهة المسلحة تعانى الجيوش العربية من ضعف أسلحتها التقليدية، ولهذا فإن احتمال لجوئها إلى الأسلحة غير التقليدية وارد لتجنب الهزيمة (عليّ وعلى أعدائي!).. وفى

كل الأحوال، فإن قدرة الشعوب العربية والإسلامية على تحمل خسائر بشرية جسيمة يفوق بمراحل ومراحل قدرة الصهاينة على تحمل مثل هذه الخسائر، بسبب الروح الاستشهادية من ناحية وبسبب كثرة العدد من ناحية أخرى (١٨٠ مليون عربى مقابل ٤ ملايين صهيوني).

وينقلنا هذا إلى نقطة تالية.

***

إن من واجبنا أن نتابع التطورات التكنولوجية التى أثرت على أنماط الحرب الحديثة. نحن نعلم أن ميدان القتال كان فى الماضى يقتصر على الأرض ثم امتد ليشمل البحر ثم الجو.. والآن أصبح الفضاء جزءا من ميدان القتال، وهذا أحدث تغييراً نوعياً فى أسلوب القيادة، وفى مفهوم «الزمان»، أى الوقت اللازم لمتابعة التطورات فى الموقف العسكرى، وإصدار القرار المناسب.

كل هذا مفهوم ويجب أن نستوعبه قدر الطاقة، ولكن يجب إلى جانب ذلك أن ندرك أننا لن نستطيع أن نتفوق على إسرائيل تكنولوجياً، لأن من يحتكرون أسرار التكنولوجية المتقدمة سيحرصون دوماً على إعلاء كفتها ولذا فإن أمل تفوقنا الاستراتيجى يقوم على قوتنا البشرية إذا لبستها روح الجهاد، وإذا أحسنا تعليمها وتدريبها وفق المتاح من معدات عسكرية. إن قوتنا البشرية (كماً ونوعاً) هى أساس النصر بإذن الله.

حرب رمضان (أكتوبر) كانت فى ظروف دولية استثنائية (قيام الاتحاد السوفيتي).. ومع ذلك نذكر أن طرفا مما قلناه كان قائماً أثناء هذه الحرب، فعدد الجيش المصرى أيامها كان يجاوز المليون..واعتقد أنه لولا تهجير أهل القناة (بدلا من تعبئتهم وتسليحهم) لكان الانتشار الإسرائيلى غرب القناة مستحيلا بعد اختراق الدفرسوار (هل تذكرون دور المقاومة الشعبية بقيادة الشيخ حافظ سلامة فى صد العدوان على السويس؟).

***

على أى حال قتلى إسرائيل أثناء حملة لبنان (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) بلغوا ٨٠٠، وعدد قتلاهم فى الانتفاضة الفلسطينية قارب هذا العدد.

ومن هنا اعتبروا حملة لبنان الأولى مثل خطيئة فيتنام بالنسبة لأمريكا، وتوالت دراساتهم وعدلت خططهم وفق نتائج هذه الكارثة، وكذلك كان الشأن مع الانتفاضة الفلسطينية (للمقارنة: كان القتلى الإسرائيليون فى حرب ١٩٥٦ حوالى ٢٣٠، وكان عدد القتلى فى حرب ١٩٦٧ حوالى ٨٠٠، وفى حرب الاستنزاف ٥٠٠، وكان عدد القتلى فى حرب رمضان ٣٠٠٥).. هذه الأرقام مصادرها غربية وإسرائيلية، وهى بالقطع غير دقيقة، وتنحو إلى تقليل الخسائر، ولكن دلالتها رغم هذا واضحة.

ومعروف أن المواجهة مع غزوهم للبنان ومع أهل المناطق الفلسطينية المحتلة، كانت مواجهة بين التكنولوجيا العالية في يد الإسرائيليين، وبين الطوب والأسلحة البدائية فى يد قوم يرحبون بالشهادة   وقد كان عدد الشهداء فى المعسكر الثانى أضعاف العدد فى معسكر الأعداء   ولكن هم الذين لطموا الخدود وليس نحن!

على هذه الحقيقة ينبغى أن نبنى استراتيجيتنا المقبلة   وبهذا الإعداد الإيمانى والعلمى ينبغى أن نعد أنفسنا   وهذا هو التطوير الحقيقى لحرب رمضان

ولكن هذا الإعداد يتطلب أن نغير ما بأنفسنا، يتطلب مطاردة للفساد والمفسدين. يتطلب شجاعة وجهاداً ومصابرة وبناء   ولكن هل يمكن أن يجرى هذا الإعداد فى ظل أهل الحكم إياهم؟!

حسناً، لابد من تغييرهم ـ إذن ـ إذا أردنا نصر الله.

٢٠

# الشرق أوسطية سلطة سياسية تقيمها أمريكا وإسرائيل للتحكم فى مصر والمنطقة.. وهذا مكمن الخطر الأعظم

* لماذا يتأخر الاتفاق مع سوريا؟ الجولان ليس مشكلة.
* أقسم بالله لولا أننى قرأت الاسم لتصورت أن بيريز هو الذى يتكلم وليس مصطفى خليل
* إسرائيل تتولى تصدير منتجاتنا ويوسف والى يساعدها.. وهم يتصلون لهذا الغرض بقطاع النسيج
* نصائح الهيئات الدولية للاقتصاد الإسرائيلى هى عكس ما يطلبونه منا
* الشعب هو الذى سيقاوم وليس أهل الحكم.. والصحوة الإسلامية سلاحنا فى ذلك

*المؤتمر الذى عقده الصحفيون مساء الأربعاء الماضى، كان حدثاً مشهوراً.. لقد فوجىء مجلس نقابة الصحفيين، وفوجئ معهم جمهور الصحفيين، ودعاة الديمقراطية، بمشروع قانون يهدف إلى تقويض النقابة وتكميم الأفواه، فاجتمع حشد لم يشهده مبنى النقابة من قبل.. كانوا من كل المؤسسات (من الصحف الرسمية والمعارضة)، ومن كل الأجيال، وكان على رأس الاجتماع كل أعضاء المجلس، وقال الجميع بأعلى صوت وفى مواجهة دعاة الاستبداد: لا!*

*يا أهل الحكم: إن لم تفهموا دلالة هذا الحدث، فإن مصائب كثيرة تنتظركم.*

## فشلت هجمتهم الأولى.. ولابد من هجوم مضاد

إن ما حققناه فى مجال حرية الصحافة لا يرضى بالقطع كل ما نطمح إليه، ويكفى أن نشير إلى أن كل المؤسسات الصحفية الكبرى مازالت تخضع (فى تعيين قياداتها وفى سياستها) للتعليمات الحكومية، وأنصار الديمقراطية يسعون إلى تحرير هذه المؤسسات من الأسر، ويسعون إلى تحرير وسائل الإعلام الأخرى أيضاً، فليس مقبولاً أن يكون التليفزيون والاذاعة حكراً لحزب واحد يستخدم هذه الأجهزة العملاقة فى حرب الأحزاب الأخرى.. هذه شمولية وليست ديمقراطية تعددية.. وأنصار الديمقراطية لايسعون فقط إلى تحرير الإعلام، ولكننا نجاهد من أجل تحرير الانتخابات أيضاً من التزوير، ونجاهد من أجل دستور جديد يحرر السلطة من استبداد مؤسسة واحدة بكل الصلاحيات، وهى مؤسسة الرئاسة.

ولكن بينما نحن فى هذا التطلع نحو مستقبل أفضل، ونسعى لمزيد من الحرية، كان أهل الحكم يفكرون فى الاتجاه المضاد، ويدبرون الاعتداء على القليل الذى كسبناه، فكان القبض على قيادات «العمل» وجريدة «الشعب» خطوة أولى، وكان مشروع القانون المقترح خطوة ثانية.

لقد تصوروا أنهم يرهبوننا فارتد مكرهم إلى نحورهم، وبدلا من الخوف هاجت الأمة فلملموا التحقيقات وأفرجوا عنا، فخرجنا ونحن بفضل الله أشد إصراراً وعزماً على فضح فسادهم وعجز سياساتهم..

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٢٢ من أكتوبر ١٩٩٣.

وها هو مشـروع القانون يتهـاوى بدوره، وليتهم يـدركون أن عجلة التـاريخ لن تعود إلى الوراء..

كنا نؤمن بأن أهل الحكم الحـاليين عـاجزون عن أى تغـيير، عن أى إصلاح، ولذا رفـضنا انتخاب الرئيس مبارك.. وبعد الاستـفتاء الزائف تأكد لكل من كان يخالفنا أننا كنا على حق، فعودة عاطف صـدقى وصحبه تعنى أن الخراب كله باق، وهذا تحد غـريب لكل فئات الأمة، ولذا كان طـبيعـيا أن يسـتكمل الصلف والاستـعلاء لاسـتخـدام «الشومة» لمنع ردود الـفعل الغاضبة.

إن استهلال الفتـرة الثالثة لحكم مبارك بالقبض علينا وبمشروع القـانون، لم يكن عبثاً إذن، ولكنه كان قراراً مقصوداً لفرض الصـمت على شعب أصبح كل فرد فيه يصر على أن يرفع صوته وأن يحتج ويرفض

فى ضوء ما جـرى عند القبض علينا، وفى ضوء التـحرك الجماعى لجـمهور الصحـفيين، أرجو أن يدرك أهل الحكم أن الفـترة الثالثة لحكم مـبارك لن تشهد جـمهوراً مذعوراً سـلبياً، ولكن ستـواجه جمهـوراً يتحدى ويواجـه.. وتحرك الأحزاب والصـحفيين والمحـامين وكل المهنيين والمثقفين فى الأسابيع الأخيرة ليس إلا عينة لما ستشهده الأيام القادمة.

وإذا كانت حركـة الأسابيع الأخيرة قـد أسقطت المؤامرات فإن نشـوة النصر لا يجب أن تلهـينا عن الاستـعداد لمؤامـراتهم المقبلـة، فهم لن يتـوقفـوا عن التآمـر دفاعـا عن مناصبـهم ومصـالحهم، وأهـم من ذلك ألا تستـغرقنا مـهام الدفـاع عمـا فى أيدينا، إذ يجب أن نواصل الجهـاد وأن ننتقل للهجـوم كى نستـرد كل حرياتنا المسلوبة، ونحقـق ديمقراطيـة شاملة بإذن الله.

## نعم التحديات خطيرة.. انتبهوا للصهاينة

حين عارضنا استمـرار الرئيس لفترة ثالثة، كان رفضنا يقوم من ناحيـة على نتائج ما تحقق خلال الفترتين السابقتين، وبناء على هذا الخراب المحقق رأينا من ناحية ثانية خطورة أن يمتد الفسـاد والعجز لسـت سنوات قادمة.. خـاصة والمنطقة العـربية والإسـلامية تواجـه تحديات تتطلب اعتصـاما بحبل الله، وتتطلب حكماً نظيف السـمعة قوى الإرادة.. وإذا كانت نـتيجة

الاستفتاء قد جاءت على النحو الذى نعرفه، فهذا لايغير من الأمر شيئاً، فمازلنا نرى ضرورة المواجهة مع أهل الحكم المفروضين علينا، والذين لايمكنهم الدفاع عن مصالح مصر، وعن مصالح أمتنا العربية والإسلامية.

وأعتقد أن كل القوى الوطنية أصبحت تدرك الآن المخاطر التى تتربص بنا بعد اتفاق غزة - أريحا.. أصبح الكل يدرك أن مشروع إسرائيل الكبرى (المسمى سوق الشرق الأوسط) على جدول الأعمال، وأن ضرب مصر اقتصادياً (بعد ضربها عسكرياً وسياسياً) أصبح مهمة مباشرة. إن القاهرة تعج الآن بالندوات والمؤتمرات حول هذا الموضوع: رجال الأعمال والصناعة (فى القطاعين العام والخاص)، والاقتصاديون والسياسيون فى المراكز البحثية، ورجال الفكر الاستراتيجى.. الكل يدرس ويناقش فى جزع واضح: ماذا يدبر لدور مصر واقتصادها؟

وقد أدهشنى قول البعض فى هذه المحافل: نحن لانعرف حقيقة ما يدبر لنا، وبالتالى لانعرف كيف نحدد اتجاه تصرفنا؟

ووجه الدهشة أننا لا ينبغى أن نتصرف كرد فعل، ولكن يجب أن نحدد نحن ما نهدف إليه، بغض النظر عما يفكر فيه الآخرون، ليست القضية أن ننتظر حتى تطلعنا إسرائيل (وحلفاؤها) على نواياهم ومخططاتهم، فنبحث فى ضوء ذلك كيف نتحرك.. ولكن إذا كانت مشروعات التعاون الاقتصادى العربى قد تعطلت وتجمدت اتفاقاتها وإجراءاتها خلال العقود الماضية، فينبغى فى الظروف الدولية والإقليمية الجديدة أن ننفض التراب عن هذه الاتفاقيات، ويجب أمام التحديات الجديدة أن نبادر وأن نفعل.

ومع ذلك هناك وجه آخر للدهشة، فأنا لا أعرف حقيقة مقصد من يقولون إنهم لا يعرفون ما يدبر لنا، فأهداف الأعداء واضحة تماماً، ومسجلة وموثقة فى عشرات الدراسات، ومطلوب منا فقط أن نقرأ هذه الدراسات ونأخذها على محمل الجد. وأذكر هنا أن السادات قال لموشى ديان يوماً: لم أكن أعلم أهدافكم، فرد ديان (حسب روايته): ياسيدى إن أهدافنا نعلنها من قديم والمشكلة أنكم لاتصدقوننا!

إن القضية لاتحتاج بيانا، فهدف أعدائنا واضح، وهو أن تكون إسرائيل فى موقع الهيمنة الاقتصادية فى منطقتنا، محتكرة للتقدم التكنولوجى، بكل ما يصاحب ذلك من ترتيبات.

أما عن السيناريو المقترح (أى الخطوات المتتالية) للوصول إلى هذا الهدف، فهنا أيضا لاغموض، فهو يدور كله على مراعاة المصالح الإسرائيلية، ووفقا لذلك فإن إسرائيل لاتعترف بشيء اسمه الشرق الأوسط، ومن باب أولى لاتعترف ولاتتعامل مع كتلة عربية، أو عربية ـ إسلامية، ولكنها تتعاون مع من حولها حسب حساباتها هى، فتقرب هذا أولا وتبعد ذاك حسب ما يناسبها.. وكل هذا يمكن تقديره والتنبؤ به، حتى إذا «كسلنا» فى قراءة تقاريرهم ودراساتهم المنشورة.

## شرق أوسط على مقاس إسرائيل

إن الشرق الأوسط (فى المصطلح الأمريكى) يشمل. مصر وإسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة وسوريا ولبنان والأردن والعراق وتركيا وقبرص وإيران والجزيرة العربية (بكل دول مجلس التعاون واليمن) والسودان. وواضح من التقرير والدراسات أن ما يقال الآن عن الشرق الأوسط وسوق الشرق الأوسط، لا يعنى هذه الكتلة الجغرافية، فالحديث بكل تنويعاته يستبعد العراق وإيران والسودان، وإذا كانت الاتصالات ومشروعات التعاون تمتد إلى دول المغرب العربى الثلاث (التى لا تدخل فى مصطلح الشرق الأوسط) فإنها تقفز فوق ليبيا.

إنها ليست إذن كتلة اقتصادية إقليمية، ولكنها شبكة علاقات تختار إسرائيل أعضاءها، وصدق د. محمود وهبه ـ رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين فى أمريكا ـ إذ يقول: «إن تعريف الشرق الأوسط أصبح تعريفاً خاصاً لم يعرفه التاريخ من قبل، ويستند أولاً وأخيراً على عضوية إسرائيل فى هذه السوق، بصرف النظر عن بقية الأعضاء المشتركين، ولذا فإنه يمكن تسمية هذه السوق بالسوق الإسرائيلية بدلا من السوق الشرق أوسطية، ولن يختلف المعنى كثيرا، وإذا كان هناك أى شك فى ذلك، فلنستبعد إسرائيل من هذه السوق، وسنجد أن الفكرة برمتها قد تلاشت».

إن كل الدول التى تتمسك باستقلالها أو بالحق العربى (بأى قدر)، وكل الدول التى تحرص على سلاحها، تعد دولاً «مناصرة للإرهاب»، وتخرجها إسرائيل (والولايات المتحدة) من مشروع الشرق الأوسط إياه.. وهذا طبيعى، فهذه دول ترفض «إسرائيل الكبرى»، ولايكفى مجرد إبعادها، ولكن يجب ضرب عنادها ونزع سلاحها.

إن تأجيل الاتفاق مع سوريا لا يقوم على أى سبب آخر.. الجولان ليست القضية، ويمكن التوصل فى شأنها إلى ترتيبات مقبولة.. ولكن يجب أن تفتح سوريا أبوابها للغزو الأقتصادى الصهيونى بلا قيد أو شرط، ويجب أن تسلم مفاتيح اقتصادها بالكامل للجهات الخارجية.. وأهم من ذلك أن تحطم صواريخها وأسلحتها الكيميائية.. أى أن يجرى فى شأنها طواعية وبالذوق، ما سبق أن جرى للعراق عنوة وبالحرب.. إذا أرادت أن تصبح دولة معادية للإرهاب، وتدخل فى نعيم من ترضى عنهم إسرائيل وأمريكا.

كما قلنا: سوق الشرق الأوسط أكذوبة.. وإذا كان الهدف تحقيق إسرائيل الكبرى، فإن المخطط له بالضرورة أولويات، ويتحقق خطوة خطوة.

وكان مفروضا أن نقابل ذلك بتوحيد الكلمة، وبأن تتحرك الدول العربية صفا، ولكن نائب رئيس الحزب الوطنى (د. مصطفى خليل) ينصحنا بغير ذلك.. لقد تحدث هذا الرجل فى «المصور»، وأقسم بالله لو لم أقرأ الاسم لتصورت أن بيريز هو الذى يتكلم.. مصطفى خليل يقول: كل من يستطيع أن يدخل مع إسرائيل فى علاقات، عليه أن يسرع ولا ينتظر الباقين.. ومصر بالذات عليها أن تسبق الجميع مطمئنة إلى أن إسرائيل لا تريد لها إلا كل خير.. إن إسرائيل ـ كما يقول ـ غير معادية لنا وهى تريد تقدمنا الاقتصادى وتعرض علينا تعاونا تكنولوجياً مخلصاً.. ولكن نحن الذين أحجمنا عن التعاون، ويجب ألا ننتظر الدول العربية أكثر من ذلك، وقد سئل الرجل: ولكن ألا يؤدى هذا إلى إضعاف الدور العربى لمصر؟ فقال بصفاقة عجيبة: بالعكس!

لقد كتب الأمين العام للحزب الوطنى (د. يوسف والى) منذ عدة أشهر عن «سوق الشرق الأوسط» فهاجمناه فى «الشعب»، واتهمه د. حلمى مراد بالخيانة العظمى، إلا أنه «بشرنا» أيامها بأن الترتيبات الاقتصادية لمستقبل المنطقة ستكون بقيادة محور مصرى ـ إسرائيلى، فقلنا هذا خطير ومرفوض، وقلنا إنه غير ممكن أيضا، ولكننا نعود الآن إلى نائب رئيس الحزب الوطنى (د. مصطفى خليل) الذى يدعونا للهرولة إلى أحضان الصهاينة ويلومنا على الوقت الذى أضعناه، ترى هل تستند دعوة مصطفى خليل هذه إلى معلومات تؤكد ما قاله زميله يوسف والى، أى حكاية الدور الخاص لمصر فى مستقبل المنطقة إلى جانب إسرائيل؟ بالعكس أكد لنا الرجل (فى ضوء اتصالاته الخاصة) بأن كل ما نقرؤه عن مخططات إسرائيل صحيح، وأنها تهدف فى المرحلة القادمة إلى فرض علاقات خاصة مع

الفلسطينيين فى الأرض المحتلة، ومع الأردن.. وباسم هذه المجموعة تفتح إسرائيل أبواب التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجى وتحصل منها على بلايين الدولارات.. وكل هذا الذى أكده خليل يعنى محاولة لتهميش مصر وإبعادها.. ولكنه بدلا من أن يرتب على ذلك ضرورة التحرك لدعم العلاقات العربية فى مواجهة محاولات التفتيت التى تضر العرب ومصر، رأيناه يدعونا لقبول قسمتنا ونصيبنا كما حددهما الصهاينة، فهم عنده الأمل والعرب لا فائدة منهم!

## إياكم والتفكير بمنهج الاقتصاد البحت

[illegible] لكل من يشاركون الآن فى الندوات والدراسات حول الترتيبات الاقتصادية (وغير الاقتصادية) لمستقبل المنطقة: من الواجب أن نتذكر أن ما يجرى تقريره الآن لا يجوز أن يدرس بمنهج الاقتصاد البحت، ولا ينبغى أن نغرق فى الفروع والتفاصيل قبل أن نمسك بالأصل والجوهر.

إن البعض يبحث مثلاً إمكانات التوسع فى التبادل التجارى بين مصر وإسرائيل، أو يبحث مجالات الاستثمار المشترك معتمداً على مناهج رقمية كمية، والحقيقة أن دراسات بعض الاقتصاديين الإسرائيليين شملت شيئاً من ذلك، ولكن هذه المناهج البسيطة محدودة الفائدة، لأنها لا تظهر حقيقة المسار المحتمل، ولا تظهر بالتالى حجم المخاطر.

عن آفاق التبادل التجارى، توصلت مثلاً دراسة (أفاد ـ وهيرش وتوفياس) إلى أن إمكانيات مصر للتصدير إلى إسرائيل تشمل البترول والنسيج والألومنيوم، وفى المقابل فإن الصادرات الإسرائيلية المحتملة هى المطاط والمنتجات الكيميائية والمعدنية، واللحوم ومنتجات الألبان، وزيادة الصادرات فى الحالتين تأتى أساسا من تحويل الأسواق، أى أنها منتجات مصرية يجرى تصديرها الآن فعلا، ولكن يمكن أن يتقرر بيعها لإسرائيل بدلا من بيعها فى الأسواق التى اعتدنا أن نصدر إليها، والحال نفسه قائم بالنسبة لأغلب الصادرات الإسرائيلية المحتملة إلى مصر (وهذا أمر ـ كما يقول الاقتصاديون ـ لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت تكلفة النقل إلى الأسواق التقليدية مرتفعة).. إنهم يقدرون حجم التجارة التى يمكن تحويلها بحوالى ٤٩٦ مليون دولار تصدرها مصر، وبحوالى ٤٢٨ مليون دولار تصدرها إسرائيل إلينا.. ويبدو من هذه الأرقام كما لو أن التبادل التجارى بين البلدين (فى حالته القصوى) سيكون فى صالح مصر، خاصة أن كثيراً من المنتجات الإسرائيلية المعقدة (الآلات والالكترونيات.. إلخ) ستفضل مصر استيرادها من دول أخرى أكثر تقدما، وكل هذه

تقديرات غير صحيحة؛ لأن المنتجات لن تنساب بين البلدين بطريقة تلقائية حسب السعر والجودة.. هذا غير صحيح طبعا.

وتقول دراسة أخرى للاقتصادي الإسرائيلي «هيرش» إن العلاقات التجارية بين مصر وإسرائيل سيحفزها الاعتماد المتبادل، وهو يضرب مثلا بأن مصر ستستفيد من الميزة النسبية عندها في إنتاج القطن والغزل والحياكة وغير ذلك من العمليات التي تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة، بينما تكمل إسرائيل العملية بأن تقوم بتصميم الملابس وأعمال النقش والطبع إضافة إلى التسويق الخارجي.. وهذا الكلام وإن ظل ناقصا ومبسطا إلا أنه يعكس جوهر العلاقة المستهدفة، ففي المثال الذي اختاره هيرش، تمسك إسرائيل الجوانب التي فيها ذكاء وذوق فني.. إلا أننا نقف بشكل خاص عند قيام رجال الأعمال الصهاينة بمهمة التصدي للأسواق الخارجية.

فقد عمدت إسرائيل (أثناء الحصار العربي عليها) إلى إقامة اتفاقيات ثنائية مع الكتل الدولية المختلفة حصلت فيها على امتيازات خاصة (مثلا اتفاقية التجارة الحرة مع السوق الأوروبية ـ واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ـ ومؤخراً اتفاقية التجارة الحرة مع المجموعة الأوروبية الأخرى التي تشمل فنلندا وأيسلندا والنرويج وسويسرا).. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعقد مثل هذه الاتفاقيات مع الكتل الاقتصادية المختلفة رغم تضارب المصالح بينها. والمهم أن هذه الاتفاقيات تعطي إسرائيل مزايا كبيرة في التصدير إلى هذه الأسواق وفي الاستيراد منها، وهي ستستخدم هذه المزايا في أن تصبح الوسيط المعتمد بيننا وبين الأسواق الأوروبية ـ الأمريكية فتستلم بضاعتنا وتقوم بتصديرها (كما اقترح هيرش في موضوع الملابس الجاهزة)، وقد أدخل يوسف والي زراعة الكانتالوب وغيره من المحاصيل غير التقليدية (لتحل محل القطن) من أجل هذا الغرض، أي لكي تتولى إسرائيل مهمة تصديرها. ويتصل الآن الوسطاء الإسرائيليون فعلاً بمديري الشركات المصرية في الغزل والنسيج لكي يصدروا لهم قسما من الإنتاج.. وهذا الدور التحكمي في التجارة الخارجية (تصديراً واستيراداً) لا يعطيهم حصة كبيرة من أرباح العملية فحسب، ولكنه يعطيهم أيضاً احتكار خبرة التعامل مع الأسواق الخارجية، فضلاً عن حق التدخل ومراقبة الإنتاج بحجة الاطمئنان على جودة المنتجات المصدرة ودقة المواصفات.

و.. هذه الإشارة إلى دور الوسيط المهيمن في تجارتنا الخارجية، وهذه الإشارة إلى دور الاتفاقيات الدولية في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، تؤكد لنا أن مسار العلاقات لايتحدد

بالاعتبارات الاقتصادية البحتة (من قبيل التكلفة الحدية والمزايا النسبية وما أشبه)، فالعلاقات السياسية الدولية لها دور كبير، ونوع الملكية والإدارة لاقتصاد البلد المعين له أيضا دور كبير، وإسرائيل فى هذا الصدد ترفض أية مشاركة غير يهودية فى ملكية بنوكها وشركات التأمين، والخصخصة هناك تحرص على المبدأ نفسه فى شركاتها الصناعية (إلا ما تقرر هى استثناءه)، ومع حرصهم على الاستفادة من الأستثمار الأجنبى (بعد رفع الحصار العربى الذى كان يعنى فى جانب منه مقاطعة أية شركات دولية تتعامل مع إسرائيل).. مع حرصهم وأملهم فى زيادة الأستثمار الأجنبى، فإن الباب لم يفتح (كما هو الحال عندنا) بدون رقيب، فالمجالات محددة، والمزايا المقدمة تحسب وفق كل حالة على حدة.

عندما يرفعون الرسوم الجمركية بلا حساب، ويلغون كل القيود والتحفظات على السلع المستوردة، ويفكرون فى إعطاء حق الاستيراد لأى واحد.. أما فى إسرائيل فإن ما يحدث هناك هو العكس تماماً، فعينهم مصوبة نحو حماية الإنتاج الإسرائيلى ودعمه (فى الصناعة والزراعة).. وإذا كنا نفتح الباب الآن أمام أى صهيونى كى يستورد لنا، فإنهم فى المقابل يمنعون عندهم أى واحد غير يهودى من القيام بالاستيراد.

يجب أن نغوص إلى هذا العمق ونحن نبحث مسار المستقبل فى العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل، وحينئذ سنقدر خطورة التعليمات التى فرضتها علينا الهيئات الدولية باسم «الإصلاح الاقتصادى»، وباسم «الخصخصة» التى تؤدى إلى تسليم ملكية مشروعاتنا وإدارتها للأجانب بدون ضابط ولا قيود.. بل وبتراب الفلوس!

يجب أن ندرك خطورة هذه «التغيرات الهيكلية» فى الاقتصاد المصرى، ولا نقف عند متابعة الأرقام الصماء حول إنتاج هذا الفرع من الإنتاج أو ذاك، وحينئذ سندرك حجم المخاطر الحقيقية التي تؤدى إلى سيطرة الصهاينة على مفاتيح الاقتصاد، وعلى اتجاهات تنميته بالتالى، فنتخصص نحن تدريجياً فى الأفرع قليلة الانتاجية، ويتخصصون هم فى الأفرع المتقدمة تكنولوجيا.

إذا تابعنا التغيرات الهيكلية التى تصيب اقتصادنا (بأمر أمريكا والهيئات الدولية وبتواطؤ حكامنا)، سنلحظ أن ما جرى فى ميدان السلاح والقوة العسكرية يتكرر الآن فى ميدان الاقتصاد.. فكما فرض علينا أن ننزع سلاحنا بينما العدو صاحب ترسانة من الأسلحة التقليدية والنووية، سنرى كذلك فى ميدان الاقتصاد أننا نسقط كل ما يحمى اقتصادنا وإنتاجنا، بينما العدو يحرص على استقلاله ويحمى اقتصاده ضد أية محاولة للاختراق.

إن إسـرائيل الكبرى (التـوسع الصـهيـونى فى المنطقة) تـقوم على هذا المفـهوم: أقـتصـاد متماسك متعـصب منضبط يهاجم اقتصادات مفككة بلا صاحب، فيقـهرها ببساطة ويسيطر عليها.

## سلطة سياسية جديدة تحكم المنطقة

ويقودنا ذلك إلى نقطة أخيرة.. لقد قلنا إن ما يحدث الآن فى الـهيكل الاقتصادى يشبه ما حدث فى هيكل القوة العسكرية، والـصحيح أن ما يجرى هنا (فى الاقتصاد) يعـتمد على ما جرى هناك، فكل التـخطيط الاقتصادى لإقـامة إسرائيل الكبـرى لاينعزل عما جـرى للجيش المصرى والجيش العراقى، وعما جرى تدبيره للجيشين الإيرانى والسورى.. وتتويج هذا كله إنشاء إدارة سياسية عليا توجه العملية من كل جوانبها.. وهذه ذروة المأساة، فكل المخاطر التى يسببهـا التعامل الاقتصادى الحـالى مع الكيان الصهيونى تصـدر فى التحليل النهائى عن هذه المؤسسة السياسية الحاكمة التى يجرى إنشاؤها.

حين نتكلم عن اختـلال التوازن الاقتصادى بيننا وبينهم، فهـذا الاختلال لايرجع فى المقام الأول إلى تفـوقـهم التـكنولوجى، أو إلى مـهـارة رجـال الأعـمـال عندهم، فكـل هذا يمكن مواجهته واحـتواء نتائجه، لولا قيام هذه السلطة السياسـية المركزية التى تخطط وتقرر، والتى تحدد المراحل واتجاه الحركة، والتى تنسق بين ما يجـرى فى الإعلام والتعليم والثقافة، وبين ما يجرى فى التسليح وفى السياسات الاقتصادية.

إن دور السلطة السياسـية حاسم فى تقرير الأمور داخل كل مجـتمع، والحاصل أن الدول الاسـتـعمارية (وعلى رأسـها الولايات المتـحدة) كانت تمثل مـرجعاً سـياسيـاً أعلى فى أغلب البـلاد العربيـة، والآن تقـرر إحكام التنسيق بين مـا يجرى فى هذه البـلاد، وتقـرر أن تكون إسرائيل فى قلب هذه الإدارة السياسية الجديدة، وهـذا هو المصدر الأعلى لقوتها وتفوقها فى المرحلة القادمة من الترتيبات.

لاتتـصوروا أن التـرتيبـات التى وقـعت فى أوروبا الغربـية كـانت مجـرد إطلاق لحركـة البـضائع والأفـراد وعوامل الإنتـاج بين دول المجمـوعـة الأوروبية، فـرغم كل حديثـهم عن الأسواق والحرية الاقتصادية تقدمت الترتيبات فى أوروبا خطوة خطوة بواسطة إدارة سياسية تولت التنسيق بين مختلف الأنشطة (اقتصادية وغير اقتصادية)، وتولت تحديد المراحل مرحلة بعد مرحلة حتى وصلوا إلى ما هم فيه الآن.

إن دور المؤسسة السياسية مهيمن وحاسم فى إعداد أية ترتيبات اقتصادية داخل البلد الواحد، أو بين عدد من الدول، ونحن الآن أمام مؤسسة تقوم فى المنطقة لفرض ترتيبات لايشارك فى عضويتها من دول المنطقة إلا إسرائيل.. وحين يقال وفقا لذلك إنها سوق إسرانيلية وليست سوقاً شرق أوسطية، فالمقصود أساساً هو هذا المعنى، وحين يقال إن مصر على الهامش فى هذه العملية. فالمقصد الأساسى لا يقف عند حد أنها لا تقع فى بؤرة الاهتمام فى المرحلة الأولى، فأهم من ذلك أنها ـ كغيرها من الدول العربية ـ لاتشارك فى هذه السلطة الجديدة (إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة)..

وقد يفسر هذا إلى حد ما قول بعض المسئولين إنهم لا يدرون حقيقة ما يدبر فى المنطقة، فإن كانت الخطوط العامة لما يستهدف معروفة كما أشرنا. إلا أنهم يقصدون أنهم ليسوا شركاء فى السلطة التى تخطط وتقرر، وهذا صحيح.

إن إحكام السيطرة الأجنبية الصهيونية على الاقتصاد المصرى والاقتصادات العربية ينهب مواردنا ويرسخ التخلف وينشر الفقر والمظالم والفساد إن هذه السلطة «الشرق أوسطية» تسعى لإذلال أمة العرب والمسلمين، وعلينا أن نقاوم هذا كله، وهذه المقاومة لا تنجح إلا بوحدة الكلمة. لابد من وحدة القوى الإسلامية والوطنية، ولكن أهل الحكم لايسعون إلى ذلك، وإن أرادوا فإنهم أضعف من أن يحققوه. كان مفروضاً ـ كما قدمت ـ أن تسعى مصر لتشكيل كتلة عربية تخطط وتقرر فى مواجهة «السلطة الإسرائيلية» الجديدة.. ولكن أهل الحكم أبعد ما يكونون عن ذلك، وكذلك حال أغلب الحكومات العربية، ولذا فإن الشعوب هى المطالبة بأن تأخذ الأمر فى يدها.. من موقع المعارضة، حتى يأذن الله ويصل إلى الحكم أصحاب العزم والأمانة.

إذا كان مخطط الأعداء قد نجح فى تفكيك عرى التعاون بين أغلب الحكومات العربية، وإذا كان قد نجح (بالترهيب والترغيب) فى إهدار كل المسلمات عن الأمن القومى والتعاون الاقتصادى العربى، فإن هذا المخطط لن يستقر فى انتصاره، إلا إذا وصل إلى الشعوب العربية ذاتها فأشعل الفتن بين طوائفها وأنساها دينها وهويتها وتاريخها.. وإذا كنا نقول اليوم إن على الشعوب العربية (وعلى رأسها شعب مصر) أن تمسك القضية بأيديها، فإن هذا يعني أن نعتصم بوحدتنا ونقاتل بها أعداءنا.. إذا كان الصهاينة وحلفاؤهم يعلنون الحرب على الصحوة الإسلامية باعتبارها الصخرة التى تتحطم عليها مؤامراتهم، فإن على الشعوب العربية (وشعب مصر فى مقدمتها) أن تتمسك بدينها وأصالتها الحضارية.

إن الصحوة الإسلامية ليست صحوة دينية وحسب. ولكنها دعوة للتقدم الحضارى الشامل نابعة من تقاليد المنطقة وقيمها. وهى دعوة بالتالى لكل أهل المنطقة مسلمين (من حيث الدين) أو غير مسلمين، لكى يهبوا ويشاركوا.. وبمعيار هذه الوحدة بين كل الوطنيين سنظل نفرق بين الحلال والحرام، وبين العدو والصديق.

يا أهل الحكم: مهما تخاذلتم فإن شعبنا يتقدم ليوقف مخطط إسرائيل الكبرى، ومهما تواطأتم وبطشتم، فإننا سنتقدم بإذن الله لتأكيد حقنا فى أن نعارض ونتحرك دفاعاً عن ديننا وعن مستقبلنا الحضارى.. ونحن موعودون بالنصر من عند الله، إذا صدقت نيتنا.. ونشهد الله أننا صادقون صابرون.

# ٢١

# اتهامات شبه رسمية لأمين الحزب الوطنى بأنه يعمل لإسرائيل وضد مصر!

* أهم ندوة عن الترتيبات المقبلة للشرق الأوسط يعقدها مركز دراسات الوحدة العربية
* برنامج للسيطرة على الاقتصاد الفلسطينى ـ الأردنى.. ومنه يخترقون الخليج
* مشروعات البنك الدولى للطرق والموانىء والمطارات.. تجعل إسرائيل عاصمة النشاط الاقتصادى وتضع مصر على الهامش
* دعوة الرئيس للحوار القومى صاحبتها إهانات وتهديدات لأحزاب المعارضة وصحفها
* يا أحزاب المعارضة: لماذا لا نتولى نحن الدعوة لمؤتمر قومى حقيقى نحدد فيه معالم المستقبل وأسلوب تغيير الحزب الحاكم؟

*فاتنى أن أسمع خطاب الرئيس مبارك فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، إذ سافرت يوم إلقاء الخطاب إلى بيروت للمشاركة فى ندوة: الوطن العربى وتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة. وقد انعقدت مؤخراً ندوات عديدة لبحث هذا الشأن، ولكن من المؤكد أن ندوة بيروت التى نظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» كان حصادها أوفر، فقد اشترك مثقفون من كل الاتجاهات.. من مصر (على سبيل المثال) شارك الأساتذة: أحمد يوسف، وإسماعيل صبرى، وجلال أمين، وحسام عيسى، وسعيد النجار، وسمير أمين، والسيد يس، وطلعت مسلم، ومحمد سيد أحمد، ومحمود عبدالفضيل، ومحمود عزمى، وكاتب هذه السطور.*

*وفضلا عن تنوع الاتجاهات الفكرية والانتماءات السياسية، حرص المركز (بقيادة مديره المثقف البارز والمناضل د. خير الدين حسيب) على تقليده فى احترام حق الاختلاف، فأعطت الندوة فسحة كافية من الوقت للحوار والتفاعل، وساعد ذلك فى بلورة نقاط اتفاق أساسية بين المشاركين.*

وأيا كانت الخلافات، فمن المؤكد أن الجميع كان يستشعر خطورة الاتفاقات الموقعة (والتى ستوقع) على مستقبل الأمة العربية. وقد حرصت على إثبات أن مصر ـ وسط المخاطر العامة ـ تواجه مأزقا خاصاً وحاداً، رغم الدور الذى لعبته سياساتها الرسمية فى الوصول إلى النتائج الحالية، وإلى «سوق الشرق الأوسط» أو «إسرائيل الكبرى».. لقد كافأتها الولايات المتحدة وإسرائيل بجزاء سنمار!

## إحكام السيطرة على فلسطين والأردن

وقد عرضت أوراق الندوة ومناقشاتها بيانا بالوقائع والخطط المستهدفة، وأكتفى هنا بالاشارة إلى ما جاء فى بحث صديقى د. غسان سلامة (الأستاذ والمفكر اللبنانى)، حيث شرح مخاطر ما سماه: الإلحاق، والاختراق، والاختناق، والانسحاق، والشقاق.

---

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٩ من نوفمبر ١٩٩٣.

وبالنسبة لخطر الإلحاق، كان غسان يركز على أرض فلسطين المحتلة (فى غزة والقطاع) وعلى الأردن، فالمستهدف إلحاق هذه المناطق بالاقتصاد الإسرائيلى، بحيث تكون تحت سيطرته الكاملة، فالخطاب الإسرائيلى الغالب يشير صراحة إلى نوع من مقايضة «السيادة» الاقتصادية الشكلية على الأراضى الفلسطينية المحتلة، مقابل تكريس أشكال متطورة من الهيمنة الإسرائيلية الفعلية.

كان الاستثمار الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ـ مثلاً ـ عاجزاً عن أن يتحقق دون عشرات الأذونات المسبقة، وكانت هذه الأذونات تهدف إلى منع قيام أى توظيف مالى فلسطينى من شأنه أن يؤدى إلى إنتاج ينافس الإنتاج الإسرائيلى، من هنا كان علو الصراخ الإسرائيلى من النتائج السلبية المحتملة لأى تغيير فى الأوضاع، ولأى استقلال فلسطينى فعلى، ذلك أن إسرائيل تجنى سنويا حوالى بليون دولار تصديراً وإعادة تصدير نحو الأراضى المحتلة، وهى لا تصر على إبقاء هذا الرقم وحسب، بل على ارتفاعه أيضا، وعلى إدماج السوق الأردنية به لاحقاً.

والصورة فى ذهن أرباب الصناعة الإسرائيلية تقوم على ضمان الانسياب التلقائى للسلع الإسرائيلية إلى السوق الفلسطينية بعد الانسحاب العسكرى، وبالسهولة نفسها التى كانت هذه السلع تلقاها أيام الاحتلال. غير أن الصناعيين الإسرائيليين يطالبون أيضا بضمانات إضافية، هدفها من جانب إبقاء السيطرة، ومن جانب آخر اختراق الأسواق العربية من خلال فلسطين ـ الأردن.

وسنؤجل الآن حديث الاختراق العربي لنتحدث عن الضمانات المتعلقة بالجانب الأول، وهى كالتالى: انعدام الرسوم والضرائب على السلع المتنقلة بين إسرائيل والأردن وفلسطين ـ قيام فلسطين والأردن بفرض ضريبة مبيعات على منتجاتهما بحيث لا تكون أسعارها أقل من السلع الإسرائيلية المماثلة (!) ـ عدم تطبيق حرية انتقال السلع الزراعية (وهى طبعاً المنتجات الوحيدة التى يشكل انسيابها الحر منفعة للفلسطينيين!، وذلك بهدف حماية الزراعة الإسرائيلية الباهظة التكلفة) ـ تطبيق معايير نوعية للإنتاج الصناعى والحرفى الأردنى الفلسطينى.. اسمياً لرفع مستوى هذه النوعية، وعملياً لزيادة تكلفة إنتاجها. ومن المفارقات الغريبة أن أرباب الصناعة الإسرائيلية يطالبون اليوم بإقامة نظام حماية اجتماعية وضمان

صحى متكامل للعمال الفلسطينيين، وهو أمر لم يتنبهوا له بتاتاً -خلال ربع قرن من الاحتلال. ومن البدهى طبعا أن هذا الاهتمام الاجتماعى المفاجىء بالعمال الفلسطينيين ليس من باب الحرص الإنسانى، وإنما يهدف إلى مجرد زيادة التكلفة الإنتاجية فى فلسطين والأردن، حتى تتضاءل أكثر فأكثر فرص المنافسة المحتملة بين السلع ذات المصدر الإسرائيلى وتلك المنتجة فى الأردن/ فلسطين.

وقد تأكد هذا الاتجاه فى الدراسة الرائدة التى أنتجها فريق عمل أردنى فلسطينى إسرائيلى ونشرت فى مطلع صيف ١٩٩٣.. قبل الإعلان عن اتفاق أوسلو. وهذه بالفعل أول دراسة مشتركة للفرقاء الثلاثة، بقيادة أمريكية حازمة، تمثلت فى كبار الاقتصاديين من جامعتى هارفارد ومعهد مساسوستش للتكنولوجيا (إم.آى.تى). إن الدراسة لم تستبعد فى نتائجها اختراق أسواق مصر أو سوريا، ولكنها ركزت على سيناريو المثلث إياه (إسرائيل ـ الأردن ـ ما بقى من فلسطين)

* * *

قدرت الدراسة أن أهداف الدمج بين الاقتصادات الثلاثة (أى الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلى) لا تحتاج أكثر من عدة أشهر، اعتمادا على أنها تقوم على واقع قائم فعلا فى الأراضى المحتلة. وفى مجال الصناعة بالذات، تدعو الدراسة إلى إطلاق التبادل التجارى فوراً بين الأطراف الثلاثة، وتخلص إلى أن تطوير الصناعة الفلسطينية يجب أن يكون متوجها نحو التصدير إلى البلدان العربية الأخرى.

بكلام أوضح: الصادرات الصناعية الإسرائيلية تدخل بدون قيود إلى السوق الفلسطينية/ الأردنية، بينما تسعى الصناعة الفلسطينية للحصول على سوق خارج إطار المثلث الأردنى/ الفلسطينى/ الإسرائيلى. ومن الواضح أن هذا الترتيب مجرد تأكيد على دخول المنتجات الإسرائيلية سوق فلسطين/ الأردن، أما دخول المنتجات الصناعية الفلسطينية إلى أسواق خارجية، فهو مجرد فتح باب أمام المنتجات الإسرائيلية تحت قناع فلسطين، إذ لا يوجد إنتاج صناعى فلسطينى قابل للتصدير!

إن الخلل كبير جدا بين الاقتصاد الأردنى/ الفلسطينى وبين الاقتصاد الإسرائيلى وفق كل المعايير، وبدون حماية خاصة «للضعيف»، فإن إطلاق التنافس يؤدى قطعا إلى سيطرة الاقتصاد الأقوى، ولايكون أمام الضعيف إلا أن يطلب الرحمة، ومع ذلك فإن إسرائيل لا تكتفى بالنتائج المنطقية لهذه المذبحة الاقتصادية التى يسمونها «حرية السوق»، فهى تتدخل بالقوة فى حركة السوق، إذا لاحظت أنها فى بعض النواحى قد لا تكون فى صالحها. لقد رأينا كيف قيدت حرية انتقال السلع الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل، ونضيف الآن أنها تقيد كذلك حرية انتقال العمالة الفلسطينية.

***

إن الموجة الأخيرة من المهجرين اليهود إلى إسرائيل أدت إلى ارتفاع مستوى البطالة فى إسرائيل من ٨,٤٪ سنة ١٩٨٨ إلى حوالى ١١٪ سنة ١٩٩١.. أمام هذا الاعتبار تضع إسرائيل حداً «لحرية السوق» فى انتقال العمالة الفلسطينية إليها، بحيث لا تتجاوز رقمًا تعينه هى، وفى الوقت نفسه نراها تصر على مبدأ حق المهنيين (أطباء، مهندسين، صيادلة، أساتذة) فى العمل حيث يريدون، وفقا لقانون التبادل الحر. ووفقا لهذا المبدأ نرى وضعاً يصدر فيه الجانب العربى أعداداً مقننة من عمالة غير متخصصة منخفضة الأجر نحو ورش البناء الإسرائيلية، بينما يحق للمهنيين الصهاينة أن يندفعوا بلا أى قيد إلى المناطق الفلسطينية/ الأردنية. ومن الناحية العملية لن يجد الآلاف من الفائض المهنى المتخصص (فى فلسطين والأردن) عملا له فى إسرائيل فى مجالات الصحة والهندسة والتكنولوجيا والتعليم، إذا تقرر لهم «نظرياً» حق الانتقال الحر إلى إسرائيل.

عموما نقول إن خطر الإلحاق (للاقتصاد الأردنى/ الإسرائيلى) قائم وثابت، مع كل ما يتبعه من توسع فى المنطقة العربية المحيطة (خاصة أسواق الخليج). ومن الحجج التى استعملها رئيس حكومة إسرائيل مرارا وتكرارا ـ للدفاع عن اتفاق أوسلو أمام برلمانه ـ أن السلام سيسمح لإسرائيل برفع مستوى صادراتها من ١١ إلى ٢٠ بليون دولار سنويا سنة ١٩٩٥.

## البنك الدولى واختراق إسرائيل للاقتصاد العربى

وينقلنا هذا إلى ما جاء فى ورقة غسان سلامة تحت عنوان «الاختراق»، وهو يستند هنا إلى ماجاء فى تقرير البنك الدولى إلى الهيئة المشرفة على «مسيرة السلام»، وبالذات إلى لجنة «التعاون الاقتصادى» فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف.

فالاختراق - كما يقول - شعور يتنابك منذ الصفحة الثالثة من تفصيل مشاريع الطرق التى ينبغى بناؤها، وأولها ربط تركيا بمصر بطريق واسع يخترق سوريا فلبنان فإسرائيل، وثانيها طرق تنطلق من إسرائيل نحو الأرض المحتلة فالأردن، ومن شأنها كما يقول تقرير البنك الدولى «فتح الباب أمام اندماج اقتصادى أسرع وتيرة»، وهذه الطرق خمسة: طولكرم/ إربد، وطريق طولكرم/ نابلس/ عمان، طريق وقليقلة/ نابلس، وطريق القدس/ أريحا/ جسر اللنبى، وطريق رفح/ غزة/ القدس/ عمان.. وهى كلها طرق تربط إسرائيل بالداخل الفلسطينى وبالتالى الأردنى والعربى. وبينما يرى البنك الدولى أهمية فائقة لتطوير هذه الطرق المخترقة، فهو لايبدى اهتماما حقيقيا بطرق لا تعبر إسرائيل أو تربطها بالداخل، مثل طريق بيروت/ دمشق (إذ اعتبره ذا مردود ضعيف وتكلفة عالية!)، أو طريق العقبة/ العراق، أو بشبكة الطرق فى اليمن والجزيرة العربية.

ولا يرى تقرير البنك الدولى أيضا فائدة إقليمية كبرى - كما يلاحظ غسان - من تطوير ميناء بيروت، أو من تحسين مطار بيروت الدولى، ولكنه يهتم اهتماما شديداً بربط شبكة الكهرباء بين إسرائيل وفلسطين والداخل العربى.. باختصار، فيما يخص المشرق العربى فإن البنك الدولى لايرى مشروعاً له صفة الأولوية، إلا إذا كان يمر مباشرة بإسرائيل أو يفيدها، وكأن صفة «الاقليمية» لاتتأمن فى المشرق دون اشتراك إسرائيل.

ومن المؤكد أن إسرائيل من جانبها تستهدف جعل موانئها البحرية الثغر الطبيعى إلى الأردن والعراق ودول الخليج، وهى تسعى لدفع دول النفط إلى اختيار مصبات لخطوط الأنابيب على الشاطىء الإسرائيلى، وتسعى إلى اعتبار مطار اللد محطة انتقال طبيعية من عموم المنطقة إلى أوروبا وأمريكا.. إنها فى الواقع تعيد رسم الخريطة الاقتصادية، بحيث تكون عاصمة النشاط الاقتصادى الاقليمى، مستندة إلى حجم اقتصادها الكبير، وإلى حجم

صادراتها المحتملة (بعد فتح الأسواق العربية)، وإلى مستواها التكنولوجى، وإلى علاقاتها الدولية.. فضلا عن موقعها الجغرافى الذى تؤكد مزاياه المشاريع التى أشرنا إلى طرف منها.

* * *

إن الإلحاق المباشر من نصيب الأردن/ فلسطين، ومن هذا التجمع يبدأ اختراق المنطقة العربية (مع تركيز خاص على منطقة الخليج)، ويخدم هذا الإلحاح على إنهاء المقاطعة العربية للاقتصاد الإسرائيلى وللشركات الأجنبية التى تتعامل معه، وقد نشطت الولايات المتحدة فى هذا الاتجاه منذ مؤتمر مدريد، باسم ضرورة التبادل الحر وأهمية التجارة الدولية غير المعوقة بقرارات سياسية متخلفة، وهذه الشعارات عن حرية التبادل والتجارة ما كانت لتقنع عاقلاً بالنظر لتكرار لجوء الولايات المتحدة نفسها لفرض القيود على تعاملاتها تحقيقا لمصالحها السياسية،، فهى التى قاطعت الاتحاد السوفيتى بعد غزوه أفغانستان، وهى التى قاطعت الصين بعد حادثة تيان آن مان.. وفى منطقتنا شهرت سيف الحصار (لا المقاطعة فحسب) بوجه العراق وإيران وليبيا والسودان!

إن الأمر لا علاقة له إذن بحكاية «المبدأ المقدس» لحرية التجارة الدولية، ولكنه مجرد دعم للاقتصاد الإسرائيلى، وإتاحة الفرص أمامه لاختراق الأسواق العربية، بدون حل سياسى شامل لأسباب الصراع.

ومعلوم أن إسرائيل استطاعت فعلاً أن تحد من آثار المقاطعة العربية، وتشير مصادر إسرائيلية إلى أن العديد من السلع الإسرائيلية يجرى إعادة تصديرها إلى بعض الأقطار العربية (بعد إعادة التغليف تحت علامات تجارية مختلفة للتمويه)، ومن خلال سلسلة من الوسطاء عبر بلد ثالث تمثله قبرص فى المحل الأول. ويقدر حجم هذه الصادرات سنويا بنحو نصف بليون دولار أو بليون (أى حوالى ١٠٪ من الصادرات الإسرائيلية).

هذه التقديرات الإسرائيلية مبالغ فيها قطعا، وهى فى كل الأحوال لا تنفى أن المقاطعة أرهقت الاقتصاد الإسرائيلى فى مجال صادراته السلعية، أو فى مجال تعاونه مع المستثمرين الأجانب، وكل هذا ينهيه رفع المقاطعة بحيث يتحول الاختراق الاقتصادى إلى اتفاقات رسمية مشهرة؛ بدلا من استمراره عملا من أعمال التآمر والتهريب.. وأظن أن غسان سلامة

كان مصيبا حين أضاف فائدة كبرى لإنهاء المقاطعة، فإسرائيل كانت تعتبر أن هذه المقاطعة نوع من العقاب، وبالتالى فإن مجرد رفعها هو نوع من الإقرار العربى بأنها غير مذنبة، وهذا مهم طبعا من الناحية السياسية.

## دفاع إسرائيل عن الخليج ونتائج رحلة رابين

إذا انتقلنا من هذا إلى خطر الانسحاق، فإن غسان سلامة يذكرنا باختلال التوازن العسكرى (فى الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل)، وقد توسعت ورقة أخي اللواء طلعت مسلم فى بحث هذا الأمر، وتعمقت مناقشات الندوة حوله، ولكن المجال لايتسع لها هنا.

ومن المؤكد أن التفوق الإسرائيلى الكبير فى هذا الجانب العسكرى (الذى تأكد بعد ضرب القوة العراقية)، كان خلف الاتفاقات المتتابعة، والتى تؤدى إلى دعم التفوق العسكرى بهيمنة سياسية واقتصادية.. ومن أخطر التنازلات هنا الإقرار بمبدأ إنهاء التنسيق العربى فى عمليات التفاوض، وسعى كل طرف للوصول إلى اتفاق ثنائى منفصل مع إسرائيل. ففى هذا النوع من التفاوض يحصل كل طرف عربى على تنازلات جزئية تهمه بمفرده، مقابل حصول إسرائيل على تنازلات عامة من العرب، يدفعها كل العرب، تتعلق بوضعها القانونى والاقتصادى العام فى المنطقة.

و.. مع تطبيق الاتفاقات الجارية ستتحول إسرائيل تدريجيا من موقع العدو المشترك لجميع العرب إلى حكم فى نزاعاتهم.. لن تكون إسرائيل طرفا مقبولا من الحكومات العربية وحسب، ولكن ستصبح طرفا مرغوبا فى الصداقة والتحالف معه، ويدخل فى حسابات القوى لدى بعض الأطراف العربية عند نزاعها مع أطراف عربية أخرى.. لن يكون غريبا إذا استخدمت فى الخليج (أو فى غير الخليج) قوات إسرائيلية - بدلا من قوات مصرية أو سورية - إذا دعت فى المستقبل حاجة للتدخل العسكرى.. ولا شك أن زيادة الروابط الاستراتيجية حاليا بين الولايات المتحدة وإسرائيل مؤشر على احتمال ذلك.

* * *

قبيل هذه الندوة وأثناءها عن «التحديات الشرق أوسطية»، كانت التطورات تتوالى وتتفاقم، فبعد أن «وقع الفاس فى الرأس»، وبعد أن أصبح متعذرا أن تتراجع منظمة التحرير، بدأ الصهاينة عمليات الابتزاز، فيزيدون مطالبهم ويلوحون باحتمال قطع المباحثات.

ويهمنا فى هذا الصدد بشكل خاص ما أسفرت عنه مباحثات رابين فى واشنطن، حيث زادت المساعدات الاقتصادية، وأخطر من ذلك المساعدات العسكرية، إذ تقرر تزويد إسرائيل بعدد من الطائرات (إف ١٥) التى يمكنها أن تضرب إيران بسهولة (وكان ذائعا قبل زيارة رابين أنه سيبحث قضية البرنامج النووى والكيميائى لإيران)، وإضافة إلى هذا تضمنت «الهدايا» الأمريكية طائرات (إف١٦)، بل الجيل الجديد من طائرات (إف١٨) قبل أية دولة أخرى.. بل تقرر تزويد إسرائيل بالسوبر كمبيوتر (الذى رفضت أمريكا تقديمه لأى من حلفائها باستثناء إنجلترا)، وهذا السوبر كومبيوتر له دور حاسم فى تصنيع الصواريخ الحاملة للقنابل النووية، إضافة إلى استخداماته المدنية العديدة.

هذا التطور فى العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية، أزعج المراقبين فى كل البلاد العربية.. حتى أهل الحكم عندنا لم يخفوا انزعاجهم، فصرح عمرو موسى (وزير الخارجية) بأنه لا يفهم كيف يجرى كل هذا الدعم العسكرى!

والحقيقة أنه لا مجال للدهشة، فكل ما يصدر فى المراكز البحثية (أمريكية أو إسرائيلية) ـ ودعك مما ينشر فى الإعلام ـ يؤكد هذا الخط فى دعم القوة العسكرية الإسرائيلية، وفى دعم التحالف الاستراتيجى بين أمريكا وإسرائيل (وتجسد ذلك فى اختيار حيفا قاعدة للأسطول السادس)، ولذا توقع الجميع أن يزداد الإنفاق العسكرى الإسرائيلى أثناء التسعينيات (رغم اتفاقيات السلام المزعوم).. وقد قرأت مؤخراً كتاب (سياسة التسليح الإسرائيلى فى التسعينيات)، وكل ما فيه يستند إلى مصادر عليا فى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وهو يؤكد بفيض من المعلومات ما ذكرناه.

وقبل هذا كله وبعده، يجب أن نذكر أن إدارة الرئيس كليتنون هى أكثر الإدارات فى تاريخ الولايات المتحدة انحيازاً لإسرائيل، وقد عين كليتنون غلاة الصهاينة فى كل المواقع المتحكمة فى مفاوضات الشرق الأوسط.

وقد ذكّرنا (فى ندوة بيروت) د. محمود عبدالفضيل ببرنامج الرئيس الأمريكى أثناء معركته الانتخابية، فقد سجل فى البرنامج رؤيته لإسرائيل والشرق الأوسط، فأكد أن «القدس هى عاصمة دولة إسرائيل، ولابد أن تبقى مدينة غير مقسمة»، وأكد أنه «يعارض إنشاء دولة فلسطينية مستقلة».

أما عن العلاقة الاستراتيجية، فقد أثبت برنامج كلينتون أن «للولايات المتحدة مصلحة حيوية، ليس فى أمن إسرائيل فقط، بل فى التعاون الاستراتيجى أيضاً بين بلدينا فى المنطقة.. وستعمل إدارتنا ـ على عكس الإدارة الحالية ـ على الوفاء بالتزامات أمريكا بشأن التخزين المسبق للمعدات العسكرية فى إسرائيل، وسوف تعزز التعاون فى مجال الإمداد والتموين والتنظيم (التعاون اللوجيستى) لدعم القوات الأمريكية فى المنطقة.. ونحن نتفهم ونؤيد بحزم حاجة إسرائيل إلى الاحتفاظ بتفوق عسكرى نوعى على أى اتحاد محتمل بين خصومها العرب».

وعن المشاركة الاقتصادية، قال برنامج كلينتون: «يتمثل أعظم موارد إسرائيل دائما فى نبوغ شعبها، وقد استفادت أمريكا دائما من هذا النبوغ.. وينبغى لبلدينا أن يقيما معاً لجنة أمريكية إسرائيلية مشتركة للتكنولوجيا الراقية لتعمل فى مجال البحث والتطوير فى ميدان تكنولوجيا القرن الحادى والعشرين».

وأخيراً تكلم كلينتون عن ضرورة الحد من تسليح الدول العربية الإسلامية: «إننا نحتاج إلى إدارة تقوم بالعمل، ولا تكتفى بمجرد إعطاء الوعود، وذلك من أجل وقف انتشار القذائف الخطيرة فى الشرق الأوسط (باستثناء إسرائيل طبعا).. نحن فى حاجة إلى جهد دولى قوى وجزاءات متشددة، للإبقاء على أسلحة الدمار الشامل بعيداً عن أيدى الطغاة، مثل أولئك الموجودين فى إيران والعراق وليبيا وسوريا».

و.. لاشك أن كلينتون قد صدق فى كل وعد قدمه.

* * *

وبالنسبة لنا فى مصر، فإنها لم تقطع عن المشرق العربى وحسب، لم تعزل عن ترتيباته ومشاكله وحسب، ولكن دول المغرب يجرى الآن ربطها كذلك بعلاقات خاصة مع

المجموعة الأوروبية. ورغم حديثنا في مصر عن «منتدى دول البحر الأبيض»، فإن دول المغرب العربي لا تتعاون في هذا الشأن مع مصر، ويجرى عزل هذه المجموعة عن عرب المشرق عموما.. ولا يكفي هذا كله أيضا، فالخنق الاقتصادي لمصر يمتد إلى التهديد العسكري المباشر، فإلى جانب التهديد المستمر على حدودنا الشرقية من قبل العدو الصهيوني، ازدادت قبضة الحصار على ليبيا. وإذا كان الهدف من هذا الحصار إذلال العرب والمسلمين جميعا (كما هو الشأن في الحصار الممتد حول العراق)، إذا كان الهدف العام هو إسقاط الحكم الوطني في ليبيا وإحكام السيطرة الأمريكية على مصادر البترول العربية، فإن هذه الأهداف تتضمن تهديد الأمن المصري بشكل مباشر من حدودنا الغربية (حال استبدال حكومة عميلة بالحكومة الحالية)، وتهديد مصالحنا الاقتصادية مع أقرب الجيران. ويرتبط هذا بالقرار الأمريكي الذي يدفع جنوب السودان إلى الانفصال، كي تقوم فيه حكومة عميلة للأمريكان وإسرائيل تتحكم في مياه النيل.. وبدلا من المقاومة والاحتجاج على هذه المؤامرة الخطيرة، بدلا من السعي لدعم السودان ضد مؤامرة فصل الجنوب، رأينا وزير الخارجية المصري أجل اجتماعه في الخرطوم مع نظيره السوداني للمرة الثالثة، من أجل بحث إنهاء التوتر الحالي في العلاقات.

## النجم الساطع.. وتصريحات يوسف والي

ومادمنا بصدد الغرائب، فقد شهدت الأيام السابقة، ووسط كل هذه النذر والمخططات المعادية، مناورات «النجم الساطع» مع الجيش الأمريكي.. والمناورات العسكرية الأمريكية ليست إجراء روتينياً بلا هدف، فهي عادة ترتبط بهدف فعلي يجري التدريب على تنفيذه في مكان قريب ذي طبيعة مشابهة للساحة التي تجري المناورات عندها.. ترى ماذا يدبرون؟

* * *

بعد عودتي للقاهرة، بعد ندوة استشعر حاضروها (على اختلاف اتجاهاتهم) مواضع الخطر الداهم، وبعد تطورات كثيفة متلاحقة أكدت المخاوف، قرأت في المصور حديثا مذهلاً لأمين عام الحزب الوطني يوسف والي.

دافع والى عن إسرائيل ومخططاتهـا، فسألته سناء السعـيد: ألن تتعارض مصالحـها معنا؟ فقـال: لا لن تتعارض. سألـته: ولماذا يضم الحديث عن «الشـرق الأوسط» إسرائيل ولا يضم دول الجوار الأخرى التى تربطنا بها مصالح مشـتركة مثل إيران؟ فامتنع عن الاجابة.. وسئل، ألا تهددنا إسرائيل بأسلحتها النووية؟ فقال: لا تهديد، بل إن إسرائيل بدأت تحويل صناعاتها العسكرية إلى مدنيـة منذ أربع سنوات، وهى تهدف إلى استخدام الطاقة النووية فى التـعمير وليس التدمير (!!)، وسئل والى عما إذا كـان كلامه عن سوق الشرق الأوسط سابقاً لأوانه، فقال: بل هو فى أوانه.. ولكن قد تتعثر مباحثات الفلسطينيين؟ فقال: بل ستنجح بالضرورة، والناحية الاقـتصادية فى كل الأحوال تسبق ما عداها.. سئل: أليس هناك خـوف من السيطرة الإسرائيلية أو وصاية أمريكية؟ فقال: إطلاقا!

وقد أكـد أمين عام الحـزب الوطنى أنباء كانت تتـردد كشائعـات،، فاعتـرف بأن إسرائيل تتولى الآن تصديـر الموالح المصرية، وقال إن هناك اتفاقـية فى مجال السيـاحة يجرى توقيـعها قـريبا تضم إسـرائيل وتركـيا ولبنان ومـصر، وهناك مـشـروعات (بين مـصر وإسـرائيل) لمد شبكات الكهـرباء والغاز.. ووصلت الوقاحة بالأمـين العام إلى حد الحديث عن مـزايا مصر خلال تعاملها مع إسرائيل، فإذا به يصفها على نحو مـا يقول الصهاينة بالضبط، فمصر ـ كما يقـول ـ دولة أساسـية فى المنطـقة لوجـود عمـالة مدربة.. نـعم يا سيـد والى نحن أصحـاب السـواعد وأصحابك طبعـا أصحاب العبقرية والتفوق التكنولوجى.. تماماً كـما يقول شيمون بيريز.

أمام هذا الكلام، كان طبيـعيا أن يوجه المصور إلى والى عدداً من الأسئلة هى فى حقـيقتها اتهامات: ـ يقال إنكم وعدتم إسرائـيل بمدها بمياه النيل فى مطلع ١٩٩٥؟ ـ يقال إنكم وافقتم على مشـروعات مشـتركة مع إسرائـيل زراعية وصناعـية، فى خمس مناطق من سـيناء، منها أودية وبحيـرة البردويل، ووسط وجنوب سيناء، وأن هذه المشـاريع ستعـتمد على ميـاه ترعة السلام؟ ـ يقال إن الوكالة الأمـريكية للتنمية تعهدت بتقـديم تمويل مبدئى ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة هذه المشاريع فى سيناء؟ ـ يقال إنكم وضعتم اتفاقية مع إسرائيل لتحلية مياه البحر؟ ـ يقـال إن هناك خطة استـراتيـجيـة لحفـر قناة سـويس جديدة بطـول حدودنا مع إسـرائيل فى مواجـهة البـحر الميت لإعـمار مناطق الحـدود؟ ـ يقال يا والى إنكم بصـدد القيام بـجولة فى

الدول العربيـة لتسويق فكرة السوق الشـرق أوسطية؟ ـ يقال إنكم وعدتم بمنصـب أمين عام السوق الشرق أوسطية؟

يا خبر أسود! هل تصـدر كل هذه التصريحات على لسان الأمين الـعام للحزب الحاكم؟ (لقـد تجـاوز هذا الأستـاذ مـا سبق أن قال نـائب رئيس الحزب مـصطفى خلـيل، وكنا نظنه الصديق الأول لإسرائيل).. وهل يمـكن أن توجه إليه صراحة كل هذه الاتهـامات فى مجلة رسمية ثم يبقى فى منصبه؟!

إلا أننا نتوقف بشكل خاص عند مـسألة ترقيته من أمين عام الحزب الوطنى إلى أمين عام لسوق الشرق الأوسط.. فهى قضية معقولة ومنطقـية، وتشبه سابقة تعيين مصرى فى منصب الأمين العام للأمم المتـحدة.. فإسناد المهام القـذرة ضد العرب والمسلمين إلى مصـرى، تفيد كثـيراً فى إسـاءة صورة الشـعب المصرى أمـام الأمة التى ينتـسب إليهـا.. وإذا كان غـالى قد استـخدم فى ضرب العـراق وليبـيا والصومـال والبوسنة، فإن والى سـيكلف بضرب مـصر مباشرة من خلال الترتيبات الاقتصادية الصهيونية.

ولكن يا أيها المتآمرون خـاب سعيكم.. من قال إن هذه الشخصيـات تمثل شعب مصر أو تنتمى إليه؟! المسألة لا تحسب بشهادة الميلاد والجنسية.

## خطاب الرئيس: الحوار تحت التهديد!

قلت فى بداية المقال إننى لم أحضر خطاب الرئيس مبارك وقت إلقائه، وبعد مطالعته فإن فيه الكـثير الذى يجب أن نتوقف عنده، ولكن المقـال الآن لايتسع لهذه المهمـة بكاملها. ولذا يكفى أن أقتصر على بعض النقاط، وأبدأها بأن الخطاب عكس فى الحقيقة جو الأزمة العامة، واستـشعر المخاطر التى تواجـه مصر وأمة العـرب والمسلمين، فهـو لم يحتف باتفاقيـة غزة/ أريحا، ولم يبد ارتياحاً للترتيبات الاقتصادية الجارية، وقال إنها يجب ألا تبدأ إلا بعد التسوية السياسـية الشاملة، وبحيث «لا تلحق الضرر بأى طـرف».. وفى المقابل طلب الخطاب تحركًا عربيًا نشطاً يحسن التوازن فى مـواجهة الترتيبات الحالية.. يبدأ التـحرك بتسوية المنازعات بين الأقطار العـربية سلمـياً، وتحقـيق أعلى قدر من التـضـامن، ويصل الخطاب إلى الذروة عند مطالبته بقيام تكتل اقتصادى عربى.

وكل هذا سبق أن طالب به «حزب العمل» فاتهمنا فى ولائنا الوطنى.. وسيعيب هذا الموقف الجديد لأهل الحكم (فى نظر الشعوب العربية) أنه جاء بعد مرحلة طويلة من الاستعلاء على العرب، ومن إدعاء قدرة مصر على الاستغناء عنهم، وألفت فى هذا الأناشيد! سيقال ـ للأسف ـ إن مصر تطلب الآن التضامن والتكتل العربى، بعد أن ثبت لها أن أعداء الأمة يهدفون إلى تهميشها وخنقها.. ولكن ما علينا، يظل الرجوع إلى الحق فضيلة.

إلا أننا لاحظنا أن الصياغة الواردة عن الموقف الجديد لأهل الحكم، لا تصل فى إغضاب أمريكا وإسرائيل إلى حد الإشارة الصريحة إلى جرائم الحصار على العراق وليبيا وإلى تهديد وحدة الدولة السودانية ، ولم يكن إغفال هذه الإشارة الصريحة على سبيل السهو قطعاً، ولكن بسبب الضغوط الأمريكية الصهيونية الغالبة.

فى هذا الإطار كان مفروضا أن نستقبل دعوة الرئيس مبارك للحوار القومى باهتمام بالغ، فالموقف العصيب الذى تواجهه أمتنا يتطلب فعلاً أن يجتمع الوطنيون على كلمة سواء.. كان مفروضا أن نستقبل الدعوة بالترحيب لولا ما أحاطها من تهديدات وشروح (والحقيقة أنهما دعوتان للحوار وليست دعوة واحدة: حوار قومى عام، وحوار جزئى حول أساليب تطبيق العدالة الاجتماعية).

بالنسبة للإساءة والتهديد، وصف الخطاب معارضى انتخاب الرئيس بأنهم «دعاة الفتنة وأنصار التخلف»، وبأنهم كذابون أصحاب نوايا خبيثة، وأصحاب «دعوات التحريض العلنى التى تحبذ العنف، وتشيع ما هو غير حقيقى».. وقد جاء فى الخطاب ـ على سبيل الإنذار ـ أن أمر الديمقراطية فى مصر «تجاوز ضوابطه وحدوده المتعارف عليها، لأننا نشهد كل يوم مظاهر التجاوز والشطط والتحريض على العنف خروجاً على القانون العام».. «إننا نقدر للصحافة حريتها كاملة غير منقوصة فى حدود الدستور والقانون، لكننا لا نقبل أبداً استغلالها على نحو يضر بالصالح الوطنى».

والحقيقة أن هذه الكلمات كان ممكنا أن تؤخذ على أنها نصائح عامة، لولا أن الكلمات جاءت بعد كل الأوصاف التى سجلناها، والتى قيلت فى حق أحزاب المعارضة بسبب موقفها فى استفتاء الرئاسة، وكذلك بعد ما جرى مؤخراً لحزب العمل وجريدة «الشعب»،

وبعد التصريحات والمحاولات المتتابعة لاستصدار قوانين جديدة تقيد حرية الصحافة المعارضة.. وكذلك بعد العدوان على النشاط القانونى المشروع لنوادى هيئات التدريس، وعلى الطلاب فى أغلب الجامعات (إرهاباً واعتقالاً وتشريداً).

وقد وصل تهديد المعارضين إلى ذروته، حين قرر الخطاب أنه يستبعد من صف المواطنين من وصفهم بأنهم «من دعاة الهدم الذين سيطر الشر على نفوسهم، فما عادوا يريدون لهذا الوطن الخير أو التقدم».. ويلاحظ أن الوصف هنا عام جداً يمكن أن يصيب أى مواطن، فهو لم يقل مثلاً من يمارسون العنف أو يخرجون على القانون، ولكن استخدم كلمات غير منضبطة (هدم ـ أشرار ـ لا يريدون الخير)!

نترك هذه الإساءات والتهديدات جانبا، ولعلنا أخطأنا فى فهم المراد.. فماذا عن مضمون الحوار المستهدف؟ نحن نتصور أن الحوار القومى مطالب بتحديد عدد من الأهداف والضوابط العامة للعمل السياسى، ورغم حرصنا على التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق بين الأحزاب المختلفة وأصحاب الرأى، فإن الارتباط بنتائج الحوار يكون اختياريا، أى من حق أى حزب أن يخرج عليها إذا رأى أن فيها ما يخالف مبادئه.. وبدون ذلك نكون قد ألغينا التعددية الحزبية التى تقوم على حق الاختلاف.

إلا أن ما يقترحه الرئيس يأخذ اتجاهاً آخر، فالخطاب يتحدث عن ضرورة التوصل إلى برنامج شامل واحد، تقوم بصياغته «لجنة قومية»، وقد تعودنا على أن كلمة «قومية» تعنى «حزب وطنى».. مثل اللجنة القومية للأحزاب، والصحافة القومية.. الخ.. وحسب المتوقع فإن تشكيل مؤتمر الحوار سيكون كذلك قومياً (أى أغلبيته من الحزب الحاكم).. وعلى هذا فإن لجنة الحزب الوطنى ستصيغ البرنامج، وستوافق عليه أغلبية المؤتمر، وبعدها ـ كما يقول الخطاب ـ «فإن الأقلية مطالبة بالخضوع لرأى الأغلبية».

هل هذا تنظيم للتنوع الفكرى ولحق الخلاف بين الأحزاب، أم أنه منع وخنق للتعددية؟

والحقيقة أن كل ما جاء فى شرح أهداف الحوار يؤكد المفهوم الشمولى، فهو يتحدث عن حشد كل الجهود وراء الأولويات التى يحددها الحزب الوطنى، و«يفسح المجال لتكامل كل الأدوار، مهما يكن خلافها أو تنوعها، لأن طريق التقدم عنوانه التكامل والتكافل والتعاون

والتنسيق المشترك، لا التناحر والأثرة والشقاق».. مثل هذه العبارة يفهم منها التنوع فى الوظائف والتخصصات، والتكامل هنا هو التكامل بين أفراد، أو بين القائمين بالعمل فى الوزارات المختلفة.. كل هذا من مفاهيم النظام السياسى الشمولى، أما النظام القائم على التعددية الحزبية، فهو يعترف بضرورة التنافس بين الأحزاب، وبالمعارك السياسية التى تنشب بينها وتحتكم فى هذا للشعب.. وهذا التعارك ليس أثرة.. وانقسام الرأى العام بين أحزاب تحكم وأحزاب تعارض بقوة وتتطلع إلى الحكم هو ظاهرة صحية مطلوبة، وهو الذى يحقق استقرار المجتمع من خلال الإصلاح.

## قولوها بصراحة: هل من حقنا أن نغيركم أم لا؟

ليست القضية أن نبدأ بالإصلاح السياسى أم بالإصلاح الاقتصادى، لا تحيلوها إلى ما يشبه حكاية «البيضة أولاً أم الفرخة؟».

فأولاً ينبغى أن نفهم حكاية الأولوية، فحين تقول أحزاب المعارضة إن الأولوية عندها للإصلاح السياسى، فإن هذا لا يعنى أنها تطلب إهمال أى شأن آخر حتى يتم هذا الإصلاح السياسى. إن مفهوم الأولوية أنها تعطى تركيزا أكبر لقضية معينة، وإذا كنا بصدد الإصلاح السياسى فإن أولويته عندنا تعنى مثلاً أن نعطيه ٦٠٪ من الجهد، ونعطى الإصلاح الثقافى والتعليمى والاقتصادى أوزاناً أقل من هذا وإذا قال غيرنا رأياً آخر، ورأى أن ترتيب الأولويات يختلف عما قدرنا، فهذا حقه، وهو لايعنى ـ حسب الشرح الذى قدمناه ـ إلا أنه يرى أن يكون التقدم فى الإصلاح السياسى أقل مما اقترحنا، ولكنه يظل مطالباً بأن يقدم برنامجاً محدداً فى هذا الشأن، رغم أنه لا يعطى الإصلاح السياسى الأولوية الأولى كما نفعل نحن.

ولكن أهل الحكم لايفعلون ذلك، فهم باسم إعطائهم الأولوية للاقتصاد يعلنون أن أى إصلاح سياسى متوقف.. بل هم يعلنون الآن (عبر مفهومهم للحوار القومى) أنه سيتراجع!

قولوها بصراحة: هل تريدون التقدم فى مسيرة التعددية الحزبية، أو تريدون الاستمرار فى نظام الحزب الشمولى؟ بتعبير آخر: هل تعتبرون الحزب الوطنى مجرد حزب بين أحزاب، أو أن على رأسه ريشة وينبغى أن يظل مسلطا على مصير هذه الأمة؟

نحن من ناحيتنا نصر على المضى قدماً لترسيخ التعددية الحزبية، وسنقاوم أية مؤامرة على مسيرة الديمقراطية.. والخلاف هنا ليس حذلقة مثقفين، ولكنه دفاع عن الأمة ومستقبلها.

يا سيادة الرئيس: المسألة ليست مجرد برامج مهما أحكمت صياغتها، فأعظم البرامج تتحول إلى خراب وكلام فارغ إذا لم يقم عليها من يستطيع أن يحملها.. فماذا بوسع الأمة أن تفعل إذا وقع فى يقينها أن حزبكم ليس أهلاً للأمانة؟ فى النظام الشمولى لا حل إلا العنف والثورة، ولكن فى النظام الديمقراطى هناك حل سلمى من خلال الانتخابات العامة التى يعبر الشعب فيها عن رأيه وقراره.

ـ سيادة الرئيس: أنتم تتكلمون دوما عن الإصلاح السياسى باعتباره قضية معقدة وتحتاج وقتاً، وقد يكون هذا صحيحاً إذا كان الكلام يعنى إنشاء دستور جديد، ولكننا نقول إن البداية المطلوبة للإصلاح السياسى لاتحتاج إلا إنهاء التزوير فى الانتخابات العامة، فما وجه الصعوبة فى ذلك؟ نعلم طبعاً أن الصعوبة تظهر بسبب مقاومة المنتفعين من الأوضاع الحالية بفسادها وعجزها.. هؤلاء المنتفعون هم الذين يقاومون ويمنعون إجراء انتخابات حرة، أما التعديلات القانونية والإجرائية المطلوبة لتنظيف الانتخابات فإنها غاية فى السهولة والبساطة.

.. وعيب والله أن تبقى مصر عاجزة عن تحقيق هذا المطلب، بعد التجربة التى جرت مؤخراً فى الأردن!

إن كلمتى الأخيرة موجهة إلى أحزاب المعارضة، وإلى كل القيادات الوطنية الديمقراطية فى هذا البلد.

لقد عبرت عن ملاحظات وانتقادات للحوار القومى بالطريقة التى جاءت فى خطاب الرئيس.. ومع ذلك، فحتى هذا الذى نعترض عليه لايقبله أنصار الإبقاء على الفساد الحالى كما هو وبكل تفاصيله.. فقد صرح يوسف والى بأنه إذا كان للحوار القومى أن ينشأ بأى شكل، فإن العملية تبدأ بحوار داخل الحزب الوطنى أولاً وفى لجانه المتخصصة.. إلخ، أى أنه مؤجل عملياً إلى أجل غير مسمى.

إنهم غير جادين إذن حتى فى إدارة حوار أعرج.. والواجب فى كل الأحوال ألا ننتظرهم. لماذا لا نتولى نحن دعوة مؤتمر للحوار القومى الحقيقى، تحضره كل القيادات الحزبية وكل

الشخصيات العامة، لمناقشة التحديات القائمة؟ وصياغة حد أدنى من الاتفاق الوطنى الديمقراطى يجمعنا فى مواجهة الحزب الحاكم، وفى مواجهة استبداده وفساده وعجزه؟

إن جماهير مصر تتطلع إلينا (ومن خلفها جماهير الأمة العربية والإسلامية فى مختلف الأقطار).. فلا تخذلوها وتحبطوا الآمال.

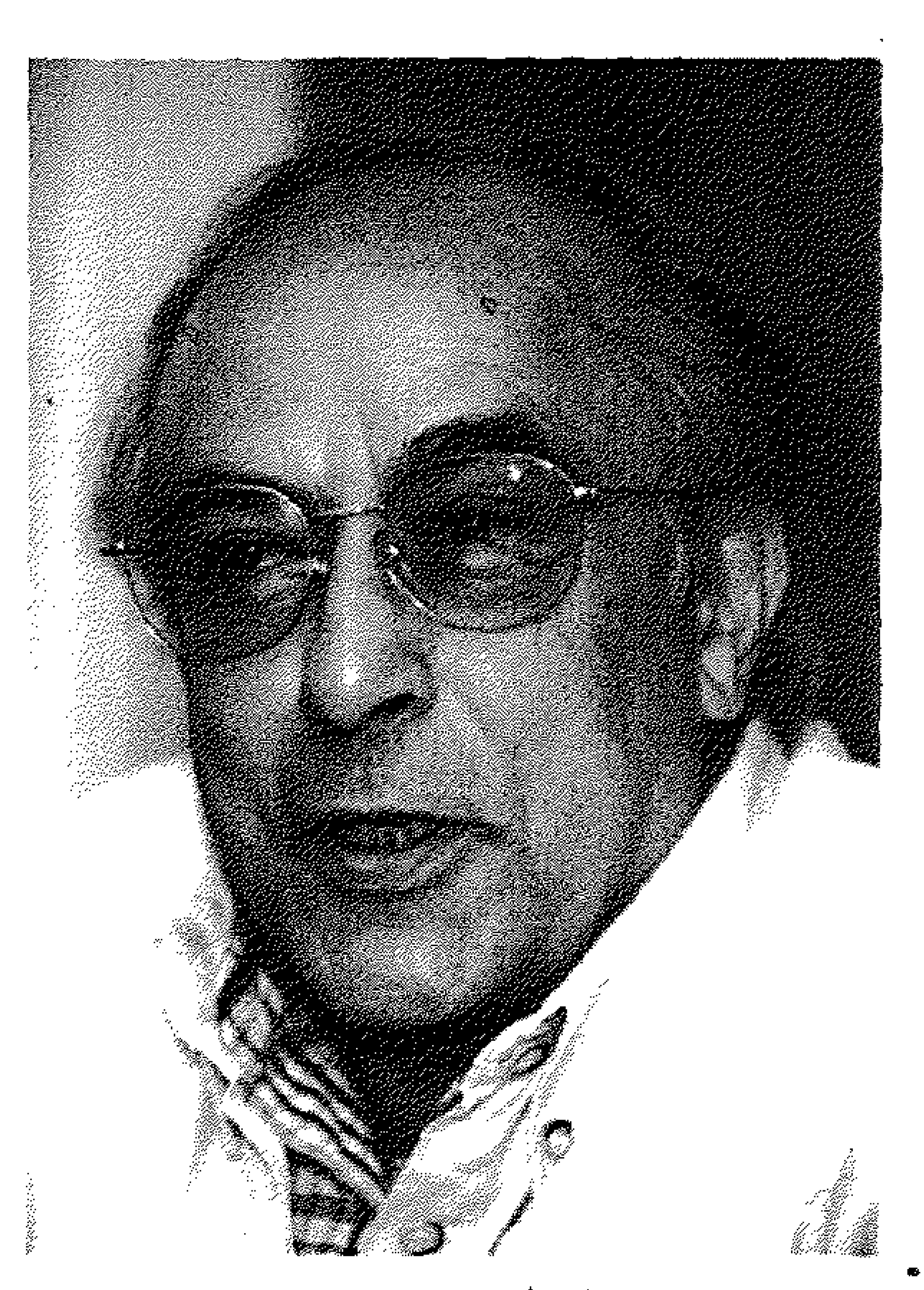
و.. أظن أن الكلمات التى قيلت فى منزل الأستاذ إبراهيم شكرى (يوم تكريم الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد) كانت تشير إلى شيء يشبه ما اقترحت.

وأسأل الله أن يوفقنا ويثبت أقدامنا.. فالموقف يتطلب بالفعل إيماناً وشجاعة وإخلاصاً.

## الفهرس

رقم الايداع
١٩٩٨ /٢٢٣٢
الترقيم الدولى
977 - 19 - 5315 - X

## الكتاب والمؤلف



**عادل حسين**

الأستاذ عادل حسين مفكر إسلامى له مكانة مقدرة بين المثقفين فى مختلف الأقطار العربية، وهو يشغل الآن موقع «الأمين العام لحزب العمل».. وهذا الكتاب هو الثانى من سلسلة: الإسلام وقضايا العصر، وكان الكتاب الأول عن: إيران.. الدولة الإسلامية ماذا تعنى؟

إن هذا الكتاب يتناول تطورات المواجهة مع الحلف الأمريكى الصهيونى فى الفترة ٩١ - ١٩٩٣، والمبدأ الثابت عند المؤلف هو أن التمكين للإسلام مستحيل مالم ننتصر على هذا الحلف الشيطانى انتصاراً مؤزراً.. إلا أن نصر الله مهره غال جداً.

والسنوات ٩١ - ١٩٩٣ شهدت شيوعا للفرقة فى جبهتنا والضياع واليأس، وانعكس هذا فى هرولة لقبول كل ما أراد الأعداء فرضه. ظهر هذا فى منهج المفاوضات مع إسرائيل، وفى اتفاقية أوسلو، وقبول مخطط الهيمنة الصهيونية المسمى بالشرق أوسطية.. والتحليلات العميقة الواردة عن كل هذا فى الكتاب كانت تثير الخلاف الحاد مع التوجهات السائدة وكان الجهر بها يتطلب صبرا وشجاعة، ولكن سيلحظ القارئ أن الأيام أثبتت والحمد لله صحة كل ما قيل، وعاد المخالفون الوطنيون إلى تبنى الآراء التى جاهد من أجلها حزب العمل، والتى سعى عادل حسين إلى الدعوة المخلصة لها.